

حسن غريب

في جامع الترمذي

دراسة وتطبيق

الجزء الأول

إعداد

طلبة السنة الثانية النهائية لقسم التخصص في الحديث الشريف دار العلوم، ديوبند

من العامين ١٤٢٦هـ، و١٤٢٧هـ

أشرف عليه

فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي

فضيلة الشيخ أبو عبيد حبيب الرحمن الأعظمي

فضيلة الأستاذ عبد الله المعروفي

أساتذة قسم التخصص في الحديث الشريف بجامعة دار العلوم ديوبند

قام بالنشر والتوزيع

أكاديمية شيخ الهند، دار العلوم ديوبند، الهند

«حسن غريب»

في جامع الترمذي دراسة وتطبيق

الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ

سلسلہ مطبوعات ٣٦

«حسن غريب»

في جامع الترمذي دراسة و تطبيق

الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

من فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن/ حفظه الله
رئيس الجامعة الإسلامية دار العلوم/ ديوبند

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على سيدنا محمد، وآله، وصحبه أجمعين، ومن تبِعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم الحديث في طليعة العلوم الإسلامية التي عُنيت بها الأمة في تأريخها الحافل بجلائل الأعمال، وهو كذلك طبعاً على رأس العلوم التي اهتمت بها الجامعة الإسلامية دارالعلوم/ ديوبند منذ أول يومها تدريساً، وتأليفاً.

والجامعة _ بفضل من الله العليِّ القدير _ تُعتبَر من أهم المؤسسات العلمية التي خدمت هذا العلم الشريف في تأريخه الطويل، فقد نال درس الحديث بالجامعة شهرةً، و قبولاً، لم تحظ بهما أية مؤسسة علمية في هذه البلاد.

واعترف بفضل الجامعة في هذا المجال مآت من كبار العلماء الأعلام، أذكر منهم العلامة، السيد رشيد رضا المصري، صاحب «المنار» الذي زار الجامعة سنة ١٣٣٠هـ، وكان عالماً واعياً، ذا خبرة واسعة بأوضاع المسلمين العلمية، والسياسية، وهو الذي كتب في مقدمة «مفتاح كنوز السنة»: «و لو لا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر؛ لقُضي عليها بالزوال من أمصار الشرق...»، فلما رجع إلى مصر بعد زيارته للجامعة؛ ذكر في مجلته «المنار» انطباعاته عما زاره في هذه الرحلة من المؤسسات العلمية، فكتب عن الجامعة:

«إنني رأيت في مدرسة ديوبند التي تلقبت بـ«أزهر الهند» نهضة

علمية، جديدة، أرجو أن يكون لها نفع عظيم»، وقال: «ما قَرَّت عيني بشيء في الهند كما قرت برؤية مدرسة ديوبند».

ولا شك أن المحدثين في الجامعة قد جمعوا إلى دقة نظرهم في الفقه، والاستنباط الغزارة، والنبوغ في علوم الحديث، فأمكن لهم أن يجمعوا في درسهم بين وِجهتي نظر الفقهاء، والمحدثين في الحكم على الحديث.

ولا يخفى أن جهات الصحة، والضعف متعددة، متباينة، فقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم على الأحاديث، ولا يلزم من صحة الحديث عند إمام صحته عند الآخرين، وكذا الضعف، وأهل الفقه يختلفون عن أهل الحديث في النظر للقوادح، والتباين بين آراء كل واضح، فالفقهاء يختلفون فيما بينهم، وكذلك المحدثون.

قال أبو بكر الحازمي في الاعتبار: ثم ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة، متعددة، وأهل العلم مختلفون في أسبابه، أما الفقهاء؛ فأسباب الضعف عندهم محصورة، وجله منوط بمراعاة ظاهر الشرع، و عند أهل النقل أسباب أخر مرعية عندهم، وهي عند الفقهاء غير معتبرة، ثم بيَّن الحازمي أن التباين لا يقتصر على الواقع بين الفقهاء والمحدثين، بل التباين واقع بين المحدثين أنفسهم، و الإمام ابن دقيق العيد يصر على مراعاة شروط الأئمة المجتهدين من الفقهاء والمحدثين، وهذا غاية في النصَفة.

فالحق أن الفقهاء والمحدثين كلهم خدَمة الحديث، فالمحدثون خدموا لفظه، وقاموا بصيانته أحسن قيام، والفقهاء خدموا معناه، واستخرجوا ما فيه من فقه، وتعليم، وأمر، ونهي، وحلال، وحرام.

وما زالت الأمة الإسلامية معترفة بذلك، وتعطي كلتا الجماعتين حظهما من الاحترام، والسواد الأعظم الذي يقلد الأئمة الأربعة يستفيد منهما، وهكذا استمرَّ الأمر في الجامعة، وبهذا المنهاج أخذ علماء الجامعة في الدرس، والتأليف.

ولكن حدث أخيراً أن عصبة من الناس قامت من جديد؛ تستخدم مناهج المحدثين ضد الفقهاء، ومقلديهم، والحنفية خاصةً، وجعلوا يستغلون أصول الحديث لتضعيف أدلة الفقهاء، وتجرَّؤا على القول بأن الحنفية يقدمون الرأي على الحديث، فمست الحاجة إلى

تحليل هذه الأبحاث، وتطبيقها، وإعطائها حقها الذي يليق بها حيث تُرى أنها لاتضاد مدارك الفقهاء، بل وتوافقها موافقةً تامةً، ولتنصع حقية أن مذاهب الفقهاء _ وبالخاصة مذهب الحنفية _ تطابق السنة النبوية طبق النعل بالنعل.

ولم تكن هذه الحاجة بحيث يفي بها فرد، أو اثنان، بل تحتاج إلى جماعة تقوم بهذا الجاد، والظروف كانت تقتضى بشدة إنشاء قسم للتخصص في الحديث الشريف وعلومه، لتنجيز هذا الغرض السامي، فأنشأت الجامعة هذا القسم بفضله تعالى سنة ١٤٢١هـ.

منذ ذلك استمر هذا القسم في رحلته العلمية، وأعد فضيلة الشيط نعمة الله الأعظمي أستاذ الحديث بالجامعة لهذا القسم منهجاً سهَّل هذا الصعب، وجعل من الممكن أن يؤدي هذا القسم دوره، ويقطع أشواطاً بعيدة نحو التقدم، والنماء، والعطاء.[١]

ومن أهم وظائف الطلبة المنتسبين إلى هذا القسم إعداد بحوث، ودراسات على موضوعات علمية حسب تقرير من الأساتذة.

والحمد لله تعالى على أن القسم يستمر في نشاطاته على منهاج نافع مفيد، ويقدم طلبته بحوثاً علمية مفيدة تحت إشراف أساتذة القسم، ومنها بحثهم القيِّم عن الأحاديث التي حكم عليها الترمذي بـ«حسن» فقط: «الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق»، فنال هذا البحث في الأوساط العلمية قبولاً حسناً، وأثنى عليه عديد من العلماء بجانب ما نشرته مجلات علمية انطباعات رفيعة حول البحث المذكور، مثل مجلة «البعث الإسلامي» الغرَّاء، الصادرة من جامعة دار العلوم ندوة العلماء لكناؤ، ومجلة «المآثر».

وهذا الذي حدا بطلبتنا الآخرين الذين تلوا أولئك في قسم التخصص في الحديث إلى أن يقتفوا بآثار إخوانهم السابقين، ويتخطوا خطوة موفقة إلى الإمام، فأخذوا في البحث والدراسة حول الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي – رحمه الله – بـ«حسن غريب» في

(١) أما التفصيل عن المنهج الدراسي لقسم التخصص في الحديث بالجامعة؛ فقد أسلفناه في مقدمتنا على «الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق» من إعداد طلبتنا الباحثين في قسم التخصص سنة ١٤٢٥هـ، نشرته أكاديمية شيط الهند بالجامعة.

ضوء ما أفادهم أساتذتهم؛ فإن العلماء لم يزالوا مختلفين في تعيين مراد الترمذي بالحسن حينما يقرنه بصفة الغرابة على مدارك شتى، وقد أحس غير واحد من العلماء بحاجة ماسة إلى أن أحكام الترمذي كلها -ولا سيما ما يجمع فيها الحسن إلى وصف آخر من الصحة و الغرابة -ما لم تُغربَلْ، وتُدْرَسْ دراسة دقيقة لا يُرجى الوصول إلى نتيجة صالحة مقنعة.

ولله درُّ طلبتنا وأساتذتهم المشرفين في القسم حيث بذلوا جهوداً جبارة في دراسة هذه الناحية دراسةً دقيقة، فأدى بهم البحث إلى أن كل ما حسّنه الترمذي جامعاً فيه بين الحسن والغرابة واقع على خطته التي اختطها للتحسين في آخر الجامع، كما أنهم قد خرجوا بنجاح من تطبيق تغريبات الترمذي كلها، بجانب تحديدهم نوعية التغريب في كل ما وصفه الترمذي بالغرابة؛ فإن الإمام لا يغرِّب الحديث على طرازٍ واحدٍ، بل إنه يتفنن فيه.

فجاء هذا الكتاب («حسن غريب» في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق) بحمد الله حاملاً لمزايا مهمة، ومتحلياً بزي الوثاقة، ومتوشحاً برداء المتانة والإتقان -إن شاء الله تعالى - لما حظي بالإشراف عليه من علماء خبيرين، ونبهاء متثبتين؛ شأنهم التدقيق في المسائل العلمية، فنرجو من العلماء عامة، والأساتذة الباحثين خاصة أن ينظروا فيه نظرة متأنية، فلا يضنوا بإبداء انطباعاتهم، وتوجيهاتهم القيمة كي نستفيد بها نحن، وطلبتنا الباحثون، جزى الله تعالى خيراً كل من لبى دعوتنا هذه.

وأنا إذ أقوم بالشكر والتقدير لهذا السعي المشكور أشكر الله العلي القدير على هذا التوفيق، وأتضرع إليه أن يتقبل هذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه تعالى جواد كريم، ملك، رؤف، رحيم .

مرغوب الرحمن
رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند
٢٠/ شعبان المعظم/ ١٤٢٧هـ.

تقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام للاهتداء بالسنة النبوية، فانقادت قلوبهم لاتباعها، وارتاحت لسماعها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعي إلى المحجة البيضاء النقية، فقامت به الحجة البالغة بعد انقطاعها، ورضوان الله على أصحابه الكرام الذين ضبطوا لنا أقواله، وأفعاله، وأحواله، فحُفظت بهم السنن الشريفة من نقصانها وضياعها، وعلى التابعين لهم بإيمان وإحسان، النجباء الأبرار، الأمناء الأطهار، الذين نهضوا بتلقيها، وتبليغها، وسماعها، وإسماعها، فأدوها كما وعوها خالفاً عن سالفٍ، فبلغتنا – والحمد لله – بعد أربعة عشر قرناً بصفائها ونقائها، وبهائها، ونورها، وشعاعها، وبعد:

فإن علم الحديث النبوي الشريف لم يزل من قديم الزمان أشرف العلوم، وأجلَّها، وأنفعها، وأبقاها ذكراً، وأعظمها أثراً بعد علم القرآن الكريم الذي هو أصل الدين، ومنبع الصراط المستقيم، فالكتاب والسنة هما المصدران الأصليان للشريعة الإسلامية، والسنة في حقيقة أمرها راجعة إلى القرآن الكريم، وبيان له، فهي التي تفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتوضع معانيه، وتفسر مبهمه، وتتم أحكامه.

وقد أقام الله تعالى لصيانة السنة من لدن عصر النبي ﷺ رجالاً أمناء، وعلماء نبهاء، وحفاظاً حراصاً على حفظها، وضبطها، ووعيها، وتبليغها، فعُنوا عناية بالغةً بجمعها، وضبط متونها، وتدوينها في بطون الكتب من الجوامع، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والمشيخات، والأجزاء، ونحوها؛ كما اعتنوا بدراستها دراسةً عميقة تفصيلية، ونقدها نقداً علميا صحيحاً من شتى الجوانب، فقسموها من حيث صفة النقل إلى متواتر، ومشهور، وعزيز، وغريب، ومن حيث القبول والرد إلى صحيح، وحسن وضعيف، وما إلى ذلك من الأقسام.

وفي مقدمة من قام بتدوين السنة المشرفة، وتمييز صحيحها من سقيمها، وصنفها على الأبواب العلمية الفقهية الأئمة الستة؛ البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وغيرهم – رحمهم الله – من أعيان القرن الثالث، فالقرن الثالث الهجري جدير بأن يطلَق عليه «قرن الحديث»، وُلدت فيه أمهاته، ومطولاته، واكتملت فيه أصوله، ومهماته، وتعمقت جزوره، وأينعت ثماره، وأشرقت فيه شموس الكتب الستة، ولمعت نجوم غيرها.

وقد اعتنى العلماء بكتابي البخاري ومسلم عناية كاملة، وتلقتهما الأمة بكل تقدير وتبجيل، وقبول حسن لاشتراطهما في كتابيهما إخراج الأحاديث الصحيحة فحسب، ولِما لهما من خصائص أخرى لسنا في حاجة إلى ذكرها هنا.

وأما كتاب أبي داود؛ فأكبر موسوعة لأحاديث الأحكام الصالحة للعمل، والتي احتج بها فقهاء الأمصار.

وأما كتاب الترمذي «الجامع»؛ فهو كتاب حفيل العلم، جليل القدر، جم الفوائد، رفيع الذكر، حافل للبحوث الحديثية، وغني بالمسائل الفقهية، يجد فيه القارئ من التفصيل ما ليس في غيره من الكتب التي سبقته؛ لأن الترمذي – رحمه الله – جمع فيه بين مناهج كل من البخاري، ومسلم، وأبي داود، فميزة البخاري الفقه، واستنباط الأحكام من الأحاديث، وذلك في تراجم أبوابه، فقيل: فقه البخاري في تراجمه، وميزة مسلم وضع الحديث جامعاً لطرقه المختلفة في الموضع الذي يليق به، واختص أبو داود بجمع كل ما ذهب إليه ذاهب من الأئمة الفقهاء، فسلك الترمذي مسلكاً أوسع من كل ذلك، وانفرد عنهم من حيث تكلم على أحاديث كتابه حديثاً حديثاً وتناول بيان مذاهب الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار، وتفرد بمصطلحات لم يشاركه فيها غيره، فأوضح مراتب الأحاديث التي أوردها في جميع أبواب الجامع، لذلك قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري: «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري، ومسلم؛ لأن كتابي البخاري، و مسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، و كتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس» اهـ.

فعول على كتاب الترمذي علماء الأمة شرقاً، وغرباً، وأكبوا عليه ليرتووا من نميره

الفياض في سائر العلوم الحديثية، واعتمدوا على ما حكم به الترمذي على الأحاديث؛ وإن كان قد تعرض هذا الكتاب الجليل أيضاً من الانتقادات ما ينزع عنه حلة الاعتماد، وزي الوثاقة من قِبل بعض العلماء، مثل الحافظ الذهبي من أعيان القرن الثامن، ومثل البحاثة الكبير ناصر الدين الألباني وذويه في العصر الحديث، بل قد تجاوز هؤلاء في مثل هذه الانتقادات تجاوزاً ربما أداهم إلى الإقذاع في هذا الإمام الهمام القدوة في هذا الشأن؛ مع أن ساحة الترمذي بريئة عن التساهل تماماً، فقد رد على هذه الفكرة غير واحد من العلماء مثل ابن كثير، والأمير الصنعاني وغيرهما، والحق أن الترمذي من أشد الناس تحرياً في باب الحكم على الأحاديث، كما قد اتضح ذلك جلياً من الباب الأول من كتاب «الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق» الذي قام بإعداده الطلبة الباحثون من قسم التخصص في الحديث بجامعتنا هذه (سنة ١٤٢٥هـ)، فليُرجع إليه.

هذا، وقد كانت الحاجة ماسة جداً إلى دراسة تفصيلة دقيقة لأحكام الترمذي على الأحاديث في ضوء ما اختطه هو في كتابه مما يتعلق بالتصحيح، والتحسين، والتغريب، ولا سيما فيما يتعلق باصطلاحاته المركبة، من أهمها جمعه بين «حسن» و«غريب»، وذلك لما وقع بين العلماء منذ قديمٍ من الاختلاف الكثير في مراده بالحسن في قوله «حسن غريب» لما بين «الحسن» حسب شرط الترمذي، و«الغريب» من ظاهر التعارض والتنافي، فمنهم من ذهب إلى أنه أراد به الحسن لذاته، ومنهم من قال بغير ذلك.

ثم إن الإمام الترمذي قد كشف في العلل الصغير له عن وجوه إطلاقات العلماء والمحدثين لكلمة «غريب»، فذكر أربع صور للغرابة، والظاهر أنه أراد التنبيه على أنه استعمل كلمة «غريب» على كل هذه الوجوه، فكانت الحاجة ماسةً إلى دراسة كل ما يطلق عليه الترمذي «غريب» كى تتبين نوعية الغرابة من الأنواع المذكورة، فإن العلماء أيضاً قد اختلفوا في تحديد نوعية الغرابة المجامعة مع الحسَن وغير المجامعة معه.

فنظراً إلى ذلك كله قرَّر أساتذتنا الأفاضل المشرفون على قسم التخصص في الحديث النبوي الشريف علينا أن نقوم بدراسة الأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بـ «حسن غريب»، و التي وصفها بـ «غريب» فقط دراسةً دقيقة في ضوء مقاييس ممثلة

صحيحة مما يساعدنا في فهم ما هو الصحيح القويم في مراد الترمذي بالحسن في قوله «حسن غريب»؛ لأن أقوم الطرق وأمثلها في معرفة مراد القائل الرجوع على نصه إن وُجد، وبالتالي تتبع صنيعه، ودراسة عمله بغاية من الدقة والتحري.

فسعدنا في هذا الكتاب بامتثال أمرهم مستفيدين من ملاحظاتهم القيمة، وتوجيهاتهم المجدية، فظفرنا – والحمد لله – من خلال هذه الدراسة التفصيلية بتطبيق جميع الأحاديث التي قال فيها الترمذي «حسن غريب» حسب ما اشترطه الترمذي نفسه في آخر جامعه للتحسين تطبيقاً لا يبقى بعده شيء من التعارض بين «الحسن» المستلزم لتعدد الطرق، وبين «الغريب» الذي ظاهره التفرد.

وقد قسمنا بحثنا هذا على بابين:

الباب الأول في دراسة الحديث «الحسن»، و«الغريب»، و«الحسن الغريب»، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في تعريف «الحسن»، وأنواعه، وحقيقته عند المحدثين عامة، وعند الإمام الترمذي خاصة.

الفصل الثاني: في تعريف الحديث الغريب، وحقيقته، وأنواعه.

الفصل الثالث: في البحث عن حقيقة قوله «حسن غريب» ورفع ما يبدو من التعارض في الجمع بينهما.

الفصل الرابع: في عرض خلاصة الدراسة التفصيلية بشكل جدول مفيد يمكن الاطلاع به في نظرة على جميع ما حكم عليه الإمام الترمذي بـ «حسن غريب» مع تعيين الراجح إن كان هناك اختلاف في الحكم في بعض النسخ؛ والوقوف على سبب نزول الإسناد عن درجة الصحة مع العاضد الذي بنى عليه الترمذي التحسين؛ بجانب المعرفة بكيفيات التغريب لدى الإمام الترمذي، وما تقرر منها لدينا بعد البحث والدراسة.

والباب الثاني في التطبيق التفصيلي للأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بـ «حسن غريب» على خطته التي اختطها في التحسين والتغريب، وتفصيله كما يلي:

الف: اخترنا أولاً خمس نسخ مطبوعة، وموثوقاً بها لدى العلماء لجامع الترمذي، وهي :

(١) النسخة الهندية المطبوعة من تصحيح المحدث أحمد علي السهارنفوري.

(٢) النسخة التي صححها، وحررها المحدث عبد الرحمن المباركفوري المطبوعة مع شرحه على جامع الترمذي.

(٣) النسخة المطبوعة من تحقيق الشيخ المحدث أحمد محمد شاكر، و الدكتور فؤاد عبد الباقي، و إبراهيم عطوه عوض .

(٤) النسخة المطبوعة مع عارضة الأحوذي لابن العربي.

(٥) التزمنا تماماً بالمقارنة مع ما نقله المزي من حكم الترمذي في «تحفة الأشراف» ، فإنه حقاً بمثابة نسخة موثوق بها.

(٦) وكذلك راعينا نُقُولَ الأئمة النقاد في كتبهم من أحكام الترمذي، مثل المنذري في مختصر السنن لأبي داود، والترغيب، وابن القيم في تهذيب السنن، والحافظ ابن حجر في الفتح، أو التلخيص، و غيرهم.

(ب) نقلنا أولاً الحديث الذي حكم عليه الترمذي بـ«حسن غريب» مع الفوائد الحديثية التي ذكرها على ذلك الحديث، ولها أثر ما في التحسين، أوالتصحيح، أو التغريب.

(ج) ثم بينا كيفية النسخ من الاتفاق، والاختلاف .

(د) ثم بدأنا في تخريج الحديث ملتزمين بتعيين ملتقى الطرق، وبإبداء المتابعات؛ و لاسيما للراوي المتكلم فيه في إسناد الترمذي.

(ه) ثم أخذنا في دراسة رجال السند، فننقل الخلاصة اللائقة به من أحواله جرحاً، وتعديلاً مستفيدين من كتب الجرح، والتعديل، ولم نلتزم بالإحالة على كل قول نقلناه، فإن الوصول إليه يسير.

(و) ثم بينا علة نزول الحديث من الجرح في الرواة، أو الانقطاع، أو الاضطراب، والاختلاف في السند، والمتن، وغيرها من العلل التي توجب حطه عن درجة الصحة.

(ز) ثم ذكرنا وجه تحسين الترمذي من وجود المتابع، أوالشاهد، أو آثار الصحابة

والتابعين مما ينبئ عن وجود أصل له عن النبي ﷺ.

(ح) ثم توجهنا إلى تطبيق عملي بتغريب المصنف محاولين أولاً أن يجيئ وفقاً لتصريح المصنف ونصه في نفس الحديث إن كان يمكن ذلك، وهذا هو الأكثر الأغلب، وحينما لم نجد الغرابة موافقة لنصه حيث يقول مثلاً: «هذا حديث غريب من حديث فلان»، أو «لا نعرفه إلا من حديث فلان»، فينسب التفرد إلى أحد يسميه، وقد وجدنا له متابعاً، فأكثر – وهذا قليل في كتابه – فقمنا بتطبيقه موافقاً لواقع الحال، ثم إن وجدنا التفرد فيمن فوقه؛ صرحنا بذلك، وإن كان الإسناد سالماً من الغرابة بجميع أنواعها _ وهذا أقل قليل – نبهنا عليه أيضاً، وأشرنا إلى أن قول الترمذي صدر منه حسب ما أحاط به علمه.

(ط) وأخيراً أشرنا إلى النسخة الراجحة في ضوء دراستنا على سبيل الخلاصة.

فعلى هذا المنوال تم عملنا هذا _ والحمد لله جل وعلا شأنه _ تحت إشراف أصحاب الفضيلة: الشيخ نعمة الله الأعظمي، والشيخ حبيب الرحمن القاسمي الأعظمي، والشيخ عبد الله المعروفي حفظهم الله، ورعاهم، فهؤلاء الأساتذة البرَرة كانت لهم في هذا العمل، خير يد، ومعونة، فجزاهم الله أحسن ما يجزي به عباده الصالحين.

ونرى من الواجب علينا أن ننوه بفضل كل من ساعدنا على ظهور هذا الكتاب، ونخص منهم بالذكر فضيلة الشيخ مرغوب الرحمن _ حفظه الله _ رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند، وفضيلة الشيخ السيد أرشد المدني _ حفظه الله _ مدير شؤون التعليم في الجامعة، وأستاذ الحديث بها حيث أتاحا لنا فرصة الالتحاق بقسم التخصص في علوم الحديث، فوفرا لنا – ولا يزالان – كل ما يحتاج إليه الدارس، أو الباحث من المصادر العلمية، ومن أساتذة خبراء، عطوفين، حريصين على الإفاضة العلمية مثل فضيلة شيخنا العلامة نعمة الله الأعظمي، فلم يزل يبذل توجيهاته القيمة، وآراءه المعتدلة، وأوقاته الثمينة خلال دراستنا، فكان جل همه أن يخرج عملنا هذا أحسنَ و أتمَّ ما يكون.

و مثل فضيلة أستاذنا عبد الله المعروفي حيث بذل من مساعدات، وإسهامات كان لها فضل عظيم على إخراج هذا الكتاب، فقد قام بقراءته قراءة دارسٍ عالمٍ، وبتهذيبه خير تهذيب، وموافاة ما فاتنا أحسن موافاة، والحق أن عملنا هذا ما كاد يتم إن لم يكن معنا يد

الفضيلة، وكَدُّه المتواصل.

فجزى الله عنا جميع الحضرات الأفاضل خير جزاء، و بارك في عمرهم، وعلمهم، وعملهم، وأمد فيضهم العلمي. آمين.

هذا، وقد بقي علينا المنة لجميع أولئك المصنفين الذين ارتوينا من مناهلهم العذبة التي تم نبوعها، وفيضانها ثمرةً لجهودهم المضنية تجاه العلوم الحديثية، وما زالت _ ولاتزال _ تشفي غليل الباحثين في هذا المجال الواسع عبر القرون في التأريخ العلمي الإسلامي، و لاحاجة بنا إلى تسمية كل أولئك المحسنين، فجزى الله الجميع ما أعده لخَدَمة الكتاب، و السنة المشرفة.

وإننا إذ نقدم هذا الجهد المتواضع لسائر إخوتنا من العلماء وخلبة العلم نعترف بعجزنا وتقصيرنا في إعطاء هذا العمل حقه، ولا نبرئ أنفسنا من الزلل والخطأ، فالرجاء ممن يطلع فيه على زلة أو خطأ أن ينبهنا عليه مشكوراً نصحاً للعلم وأهله، ونسأل الله تعالى سبحانه أن يتقبل منا عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله ذخيرة لنا ولأساتذتنا، وآبائنا يوم لا ينفع مال ولا بنون، آمين يا رب العالمين.

وصلى الله تعالى وسلم على خير خلقه محمد عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

ونحن

أبو صادق البنغله ديشي
ضياء الحق البنغله ديشي
معين الإسلام البنغله ديشي
مشير عالم الجمفارني

طلبة الصف الثاني النهائي
سنة ١٤٢٦هـ

محمد جاويد السهارنفوري
محمد أشرف علي الأعظمي
عبيد الله شميم الأعظمي
سيف الإسلام الآسامي
محمد إنعام الحسن الهاوروي

طلبة الصف الثاني النهائي
سنة ١٤٢٧هـ

من قسم التخصص في الحديث الشريف

البـاب الأول

في دراسة الحديث «الحسن» و«الغريب»، و«الحسن الغريب»

الفصل الأول

في تعريف الحسن، وأنواعه، وحقيقته
عند المحدثين عامة وعند الإمام الترمذي خاصة

إطلاق «الحسن» في كلام من تقدم الترمذي من الأئمة

قد يوجد التعبير بالحسن في كلام من تقدم الإمام الترمذي من الأئمة المحدثين والفقهاء، كإبراهيم النخعي، وشعبة، والشافعي، وأحمد، وعلي بن المديني، وأبي زرعة، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، والبخاري، وجماعة سواهم، وإليك بعض نصوصهم:

١ – قال إبراهيم النخعي: كانوا إذا اجتمعوا؛ كرهوا أن يخرج الرجل حسان حديثه، فقد قال ابن السمعاني: إنه عنى الغرائب. (فتح المغيث للسخاوي ١/١٣٢).

٢ –وقيل لشعبة: لأي شيء لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان؛ و هو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررت. (مقدمة الجرح و التعديل للرازي ص ١٤٦).

وقيل له: كيف تركت أحاديث العرزمي؛ وهي حسان؟ فقال: من حسنها فررت. (النكت ١/٤٢٢).

٣ – قال الإمام الشافعي في «اختلاف الحديث» في حديث ابن عمر ﵄: «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته»: مسند، حسن الإسناد. اهـ.

قال الحافظ ابن حجر في النكت: ووُجد «هذا من أحسن الأحاديث إسناداً» في

كلام علي بن المديني، وأبي زرعة، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة.

قال: ولكن منهم من يريد بإطلاق «الحسن» المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده، فأما ما وُجد من ذلك في عبارة الشافعي ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يتعين لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك، فإن حكم الشافعي – رحمه الله – على حديث ابن عمر رضي الله عنهما بكونه حسناً خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته.

وأما أحمد؛ فقال – فيما حكاه الخلال عنه – حين سئل عن أحاديث نقض الوضوء بمس الذكر: أصح ما فيها حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وسئل عن حديث بسرة، فقال: صحيح، ثم قال حين سئل عن حديث أم حبيبة: هو حديث حسن. اهـ. فظاهر هذا أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي؛ لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح.

وقال: أما علي بن المديني؛ فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده، وعلله، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي. اهـ.

ثم قال بعد ذكر مثالين على ذلك : ولكن الترمذي أكثرَ منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره. اهـ. (انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٢٤ – ٤٢٩).

قال السخاوي: ووُجد للشافعي إطلاقه في المتفق على صحته، ولابن المديني في الحسن لذاته، وللبخاري في الحسن لغيره. اهـ. (فتح المغيث ١/١٣٢).

وقبل البدء في البحث في تعريف الحسن وحقيقته عند الترمذي نرى علينا واجباً أن نذكر تعريف الحسن وأنواعه عند الجمهور، وذلك لمعرفة أن الترمذي في تعريفه للحسن الذي عرفه به في آخر جامعه «علله الصغير» هل ذهب به مذهب الجمهور، أو سلك مسلكاً آخر؟

الحسن عند الجمهور

من المعلوم أن الحديث الحسن عند أهل الحديث قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

الحسن لذاته

هو الذي عرفه الخطابي بقوله: الحسن ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء . (معالم السنن)

وناقشه الحافظ ابن دقيق العيد، فقال: هذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود، والتعريفات؛ فإن الصحيح أيضاً قد عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حد الحسن، وكأنه يريد بهذا الكلام: ما عُرف مخرجه، و اشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح. اهـ. (الاقتراح ص ١٦٢ _ ١٧٦)

لذلك عرفه الحافظ ابن الصلاح بقوله: أن يكون من المشهورين بالصدق والأمانة؛ غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنه في الحفظ، والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَد ما ينفرد به من حديثه منكراً. (المقدمة ص ٣٤، ط الأشرفية ديوبند).

وعبارة ابن الصلاح تفي بحقيقة الحسن لذاته تماماً؛ وإن كان ليس فيها أيضاً كبير تلخيص، فلخصها الحافظ في النخبة بعد تعريف الصحيح: « خبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غيرمعلل، ولا شاذ هو الصحيح لذاته» بقوله: «فإن خفَّ الضبط مع بقية الشروط؛ فهو الحسن لذاته».

وبالموازنة بين هذا التعريف، وبين تعريف الحديث الصحيح نجد بينهما تشابهاً كبيراً؛ حيث اتفقا في سائر الشروط عدا ما يتعلق بالضبط، فالحديث الصحيح راويه تام الضبط، وهو من أهل الحفظ والإتقان، أما راوي الحديث الحسن؛ فهو من خف ضبطه.

الحسن لغيره

هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد؛ كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبَر به، أو مدلساً لم يصرح بالسماع، أو مختلطاً لم يتميز حديثه، أو كان سنده منقطعاً،

واعتضد بمجيئه من غير وجه.

الحسن عند الإمام الترمذي

أما الإمام أبو عيسى الترمذي _ رحمه الله _ الفذّ العلَم في فنون الحديث؛ فاتَّجه بهذه الكلمة اتجاهاً اصطلاحياً يغاير مغايرةً مَّا الاصطلاحَ العام، وقد أكثر الإمام في جامعه من التعبير بالحسن بجانب كشفه عن مراده به في «كتاب العلل الصغير» فقال:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديث حسن»؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن».

فانظر إلى تكريره كلمة «عندنا» في عبارة وجيزة، وما ذلك إلا عناية منه بالتنبيه على أن «الحسن» في جامعه هو اصطلاح خاص له، دون الاصطلاح العام المعروف عن المحدثين أمثال ابن المديني، ويعقوب بن شيبة، والبخاري وغيرهم.

وإيضاح ذلك يحتاج إلى تحليل تفصيلي لألفاظ التعريف، فلنقف هنا لنطلع على خبايا هذا التعريف الجامع.

تحليل هذا التعريف:

قوله: «كل حديث يُروى» عام بمنزلة الجنس في الحد، يشمل أنواع الحديث، و قد ميز المعرَّف عن غيره بثلاثة قيود، هي بمنزلة الفصول.

القيد الأول:

«أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب»، هذا قيد يُخرج حديث المتهم بالكذب، فيدخل في الحسن: ١ _ رواية الثقة، ٢ _ ورواية الصدوق غير الضابط، ٣ _ ورواية الضعفاء الذين لم يتهموا بالكذب، ٤ _ وما كان بعض رواته سيء الحفظ، ممن وصف بالغلط، أو الخطأ، ٥ _ أو مستوراً لم ينقَل فيه جرح، ولا تعديل، ٦ _ أو اختلف في جرحه، وتعديله، و لم يترجح فيه شيء، ٧ _ أو مدلساً روى بالعنعنة، ٨ _ أو مختلطاً بشرخه، المراد أن يحمَل عنه الحديث بعد اختلاطه، أما إذا تحمل الراوي الحديث عن الشيخ

الثقة قبل اختلاطه؛ فالحديث صحيح.

قال: فإن أوصاف هؤلاء لا تنافي شرط عدم الاتهام بالكذب، لكن عدوله عن «ثقة» إلى «غير متهم» يشعر بأنه قاصر عن درجة الصحيح، فإنه لا يقال للسيف الصارم: خير من العصا (تدريب).

هذا، ويدخل المنقطع أيضاً في الحديث الحسن، فيخالف الحسن الصحيح في هذا الشرط كما خالف في غيره، وذلك ظاهر حيث لم يشترط الترمذي الاتصال في الحديث الحسن، وإنما اشترط نفي الشذوذ، وتعدد الطرق، فإذا انتفى الشذوذ عن حديث الراوي الموصوف سابقاً، وورد مثل ما رواه، أو معناه من وجه آخر؛ ترجح أنه ضبطه، وحسن الظن براويه أنه حفظه، وأداه كما سمعه، ولذلك سُمِّي الحديث حسناً.

قال الحافظ في النكت (١٢٠/١) «ومما يقوي هذا، و يعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً» اهـ .

قلنا: انظر للأمثلة على ذلك أرقام (١٠٨٧، ١٢٠٠، ١٢٣٢) من الجامع، وأرقام: ١٠٢، ١٢٧، ١٩٨، ٢٤٥، ٢٨٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٦، ٤٤٨، ٥٩٦، ٦٢٧ من دارستنا هذه؛ مما لا علة فيه سوى الانقطاع، أو الإرسال، أو مظنتهما، وأما ما فيه علة الانقطاع منضمة إلى علة أخرى؛ فكثير لا حاجة بنا إلى ذكره.

هذه خلاصة ما قال العلماء في تعريف الحسن عند الإمام الترمذي، وإليك بعض نصوص الأئمة:

١ _ قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦٠٦/٢): فعلى هذا؛ الحديث الذي يرويه الثقة العدل، و من كثر غلطه، و من يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة .اهـ.

٢ _ قال الحافظ في النكت (١٢٠/١): و ليس هو في التحقيق مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط، والخطأ، وحديث

المختلط بعد اختلاطه، و المدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن للشروط الثلاثة.

٣ _ قال السخاوي في فتح المغيث (١/١٢٤): فيشمل ما كان بعض رواته سيئ الحفظ ممن وصف بالغلط، أو الخطأ، أو مستوراً، لم ينقَل فيه جرح، ولا تعديل، وكذا إذا نُقِلا، ولم يترجح أحدهما على الآخر، أومدلساً بالعنعنة، أو مختلطاً بشرطه، لعدم منافاتهما اشتراط نفي الاتهام بالكذب، ولأجل ذلك مع اقتضاء كل منهما التوقف عن الاحتجاج به، ولعدم الضبط في سيئ الحفظ، والجهل بحال المستور، والمدلس، وكذا لشموله ما به انقطاع بين ثقتين حافظين، والمرسل الذي يرسله إمام حافظ لعدم اشتراطه الاتصال؛ اشترط ثالثاً يعنى وروده من غير وجه. اهـ.

الحديث المختلف في إسناده أو متنه

قلنا: بل؛ ويدخل فيه أيضاً الحديث الذي اختلف في إسناده وصلاً، وإرسالاً، أو رفعاً، ووقفاً، أو في متنه زيادةً ونقصاً، فيحسن الترمذي الحديث المختلف فيه؛ وإن كان رواته ثقات؛ إذا اعتضد بمجيئه من وجه آخر، وصرح بذلك غير واحد من النقاد منهم عبد الحق الأشبيلي، والحافظ بدر الدين العيني .

١ _ أخرج الترمذي في (الصوم/ ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس) من طريق أبي أحمد، ومعاوية بن هشام عن سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت، والأحد، والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء، والأربعاء، والخميس. ثم قال: هذا حديث حسن، وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرفعه.

فقال عبد الحق الأشبيلي: والعلة المانعة له من تصحيحه أنه روي مرفوعاً، وموقوفاً؛ وذا عنده _ الترمذي _ علة. (انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٤٣٩/٣، والحديث ٨٢ من «الحديث الحسن دراسة وتطبيق»).

٢ _ و أخرج الترمذي في (الصوم/ شهرا عيد لاينقصان) من طريق خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه ﷺ مرفوعاً: «شهرا عيد إلخ»، وقال: حسن، و قد

روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

فيقول العلامة بدر الدين العيني في العمدة (١٠/٢٨٤) تطبيقاً لتحسين الترمذي هذا: رواه البخاري هذا الحديث من طريقين، أحدهما من طريق إسحاق بن سويد، و الثاني من طريق خالد الحذاء، و إنما اختار البخاري سياق المتن على لفظ خالد، دون إسحاق بن سويد، لكونه لم يختلَف في سياقه عليه، كذا قاله بعضهم. قلت: كلا الطريقين صحيح عند البخاري؛ لكنه انفرد بإخراجه من حديث إسحاق بن سويد، وبقية الجماعة غير النسائي أخرجوه من حديث خالد الحذاء، فيمكن أن يكون اختياره سوق المتن على لفظ خالد لهذا المعنى، ومع هذا شك بعض الرواة في رفعه إلى النبي ﷺ، ولهذا قال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن النبي ﷺ مرسلاً، ولهذا حسنه الترمذي، ولم يصححه، لما وقع فيه من الاختلاف في وصله، وإرساله، و رفعه، ووقفه، والاختلاف في لفظه اهـ. (انظر الحديث ٧٤)

قلنا: وانظر لمزيد الأمثلة التي لا سببَ لحطها عن درجة الصحة سوى الاختلاف سنداً، أو متناً، أو سنداً ومتناً معاً هذه الأرقام من دراستنا هذه: ٣، ٢٣، ٢٥، ٥٠، ٥٢، ٥٥، ٦٦، ٧٥، ٧٩، ١٤١، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٦، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٧٦، وغيرها مما لا حاجة بنا إلى ذكرها كلها.

القيد الثاني:

«أن لا يكون شاذاً»، وللعلماء أقوال في الشاذ، والمتتبع لصنيع الترمذي في كتابه يعلم أن مراده بالشاذ هنا ما قاله الشافعي رحمه الله، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه كما قال ابن رجب في شرح العلل (ص ٦٠٦)، وقال في (ص ٦٢٤): من جملة الغرائب المنكرة ما هو شاذ المتن كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها، وهذا كما قاله أحمد في حديث أسماء بنت عميس: «تسلَّبي ثلاثاً، ثم اصنعي ما بدا لكِ» إنه من الشاذ المطرح مع أنه قد قال به شذوذ من العلماء في أن المتوفى عنها لا إحداد عليها بالكلية، وكذلك حديث طاووس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، فقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه، وإنه شاذ مطرح. انتهى.

القيد الثالث

«أن يُروى من غير وجه نحوه» يعني: يُروى الحديث من خريق أخرى، فأكثر على أن تكون مثله (في الاعتبار)، أو أقوى منه، لا دونه (في الاعتبار) ليترجح به أحد الاحتمالين، وكلما كثر المتابِع؛ قوِي الظن، كما في أفراد المتواتر. (فتح المغيث ١/١٢٤).

ولكن لا يشترط أن يُروى الحديث بنفس لفظه في الطريق الأخرى، بل يكفي أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوه أُخَر عن النبي ﷺ؛ لأن المعتبر كما قال ابن رجب في شرح العلل (٢/٦٠٧): أن يُروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه، ويدلنا لذلك قول الترمذي: «يُروى نحوه»، ولم يقل: «مثله».

وقال: وقول الترمذي ـ رحمه الله ـ: «يُروى من غير وجه نحو ذلك»، لم يقل: «عن النبي ﷺ »، فيحتمل أن يكون مراده: عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمَل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه: يُروى من غير وجه؛ ولو موقوفاً ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به، وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: إنه إذا عضده قول صحابي، أو عامة أهل الفتوى به؛ كان صحيحاً. اهـ.

قلنا: وهذا موجود في غير ما موضع من جامعه، فقد حسن القاصر عن درجة الصحيح بناءً على أنه ورد عن الصحابة ﷺ، أو التابعين نحوذلك، وإن لم يثبت مرفوعاً من غير ذاك الوجه. انظر مثلاً: (٣١٩٠، ٣٢١٤، ٣٢١٥) من الجامع مما قال فيه الترمذي: «حسن» فقط. وكذلك انظر أرقام: ٣٦، ٢٤٦، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٨، ٤٦٥ من دراستنا هذه؛ فلا تجد في تلك المواضع عاضداً للحديث القاصر عن درجة الصحة سوى آثار الصحابة أو التابعين.

فقوله «رُوي نحوه من غير وجه» يشمل الصور التالية:

١ – المتابعة التامة للراوي المتكلم فيه بأن يتابعه غيره في الرواية عن شيخه؛ وإن كان إسناد ما فوقه غريباً.

٢ – والمتابعة القاصرة له بأن يجيء ذلك الحديث عن الصحابي نفسه بإسناد آخر يلتقى بالاسناد الأول فوق شيخ الراوي المتكلم فيه إلى الصحابي، والأمثلة على ذلك كثيرة

يطلع عليها القارئ مراراً خلال مطالعته لهذا الكتاب، وفي جعل بعض صور المتابعة التامة أو القاصرة مصداقاً لـ «يروى من غير وجه» اختلاف سيأتي بيانه في بحث «الحسن الغريب».

٣ -والشاهد كأن يُروى لفظ ذلك الحديث، أو معناه بإسناد آخر عن صحابيٍ غير صحابيّ هذا الحديث الذي يراد تحسينه.

٤ - وما رُوي عن الصحابة ﷺ، أو عن أحد منهم من قوله، أو فعله تأييداً للحديث المراد تحسينه؛ فإن ذلك مشعر بأن الحديث له أصل عن النبي ﷺ.

٥ -واجتماع الصور الأربعة كلها، أو بعضها مع البعض الآخر في حديث؛ فإن الكل اجتماعاً، وافتراقاً يصدق عليه قوله: «يُروى نحوه من غير وجه».

بل ونطاق العاضد عنده أوسع من ذلك، فنراه قد يعتبر عاضداً للحديث ما تَوارَثَ عن النبي ﷺ خبقة عن خبقةٍ وإن لم يكن له إسناد خاص كما في حديث ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن أبي علي بن يزيد، عن الزهري، عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قرأ ﴿أن النفس بالنفس والعينُ بالعين﴾ قال الترمذي: حديث حسن غريب، قال محمد: تفرد ابن المبارك بهذا الحديث عن يونس بن يزيد، وهكذا قرأ أبو عبيد ﴿والعينُ بالعين﴾ اتباعاً لهذا الحديث. اهـ. والحديث في إسناده أبو علي بن يزيد، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: مجهول، وقال الحافظ في التقريب: مجهول، ولكن حسنه الترمذي لأن الرفع هي قراءة الكسائي من القراءات السبعة المتواترة.

نتيجة التحليل

فاتضح جلياً من هذا التحليل التفصيلي أن الحسن عند الإمام الترمذي عبارة عن الحديث الذي في إسناده نوع قصور انجبر بالعاضد؛ أعم من أن يكون صحيحاً فيه قصور مّا _ وإن لم يعتد بذلك القصور عامة المحدثين، فرجحوا تصحيحه _ ومن أن يكون حسناً لذاته يرتقي بالعاضد إلى درجة الصحيح لغيره، أو ضعيفاً يرتقي بالعاضد إلى درجة الحسن لغيره، فتحسين الترمذي إنما هو تحسين بالغير؛ ولكن بينه وبين تحسين عامة المحدثين بالغير عموم وخصوص مطلقاً، فكل ما كان حسناً لغيره في الاصطلاح العام كان حسناً عند الإمام الترمذي، وليس كل ما يحسنه الترمذي حسناً في الاصطلاح العام.

هل يجامع الحسن الصحيح؟

ولا يخفى على من نظر في كتاب الترمذي أنه قد سلك في الحكم على الأحاديث مسلكين:

الأول: أنه يفرد الوصف في الحكم على الحديث من الصحة، والحسن، والغرابة، فيقول مثلاً: هذا حديث صحيح، وهذا حديث حسن، وهذا حديث غريب، وهذا لا غموض فيه ولا إشكال.

الثاني: أنه يجمع في حكمه على حديث واحد بين وصفين فصاعداً، فيقول مثلاً: هذا حديث «حسن صحيح»، أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح غريب» أو «صحيح غريب»، وهذا كثير في كتابه بالنسبة إلى الأول.

أما الجمع بين الصحة والغرابة؛ فلا إشكال فيه؛ لأن الحديث الصحيح لا يُشترط فيه تعدد الطرق، لا عند الترمذي، ولا عند الجمهور، فيمكن أن يكون الحديث الواحد صحيحاً لاجتماع شروط الصحة فيه، وغريباً لوقوع التفرد في إسناده كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوي رحمه الله في مقدمة شرحه للمشكاة.

فمثلاً؛ انظر: حديث جابر ﷺ في الاستخارة أخرجه الترمذي (٤٨٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي الموالي، عن ابن المنكدر، عنه ﷺ، وقال: صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي.

وإنما وقع الإشكال في جمعه بين الحسن والصحيح، وبين الحسن والغريب، أما الجمع بين الحسن والغريب؛ فسيأتي الكلام عليه، وأما جمعه بين الحسن والصحيح؛ فإنما يُستشكل بأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح، فالجمع بينهما في حديث واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته، وهو محال.

وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال بأجوبة زهاء ثمانية فصاعداً، ذكرها السيوطي في التدريب، والسخاوي في فتح المغيث، وغيرهما من أصحاب كتب المصطلح، ولا يخلو جواب من تلك الأجوبة عن مقال، فلا يسمن ولا يغني من جوع.

وأحسنها ما ارتضاه الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح النخبة: أنه إن كان

للحديث إسنادان فأكثر؛ فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد، حسن بإسناد آخر، وغاية ما هنالك أنه حذف حرف العطف، وكان الأولى أن يقول: «حسن وصحيح»، وعليه فيكون ما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه «صحيح» فقط؛ لأن كثرة الطرق تقوي.

وأما إذا لم يكن له إلا إسناد واحد؛ فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد في الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح، أم هو قاصر عنها؟ ولا يترجح أحدهما عنده، فاقتضاه الأمر إلى التعبير بهذا، وغاية ما في التعبير أنه حذف منه حرف التردد، وكان حقه أن يقول: «حسن أو صحيح»، وعلى هذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» دون ما قيل فيه «صحيح» لأن الجزم أقوى من التردد. انتهى ملخصاً.

قلنا: وهذا الجواب وإن كان أحسن الأجوبة؛ لكنه يرِد عليه ما إذا كان الحديث فرداً، ووصفه الترمذي بالحسن والصحة معاً، ولانجد خلافاً في توثيق رواته، وكذا يَرد عليه ما إذا كان الحديث مروياً بإسنادين فأكثر، مستجمعة لشرائط الصحة المجمع عليها، ومع ذلك وصفه الترمذي بقوله «حسن صحيح».

وقد تنبه له تلميذ الحافظ؛ القاسمُ بن قطلوبغا، فقال فيما نقل عنه علي القارئ في شرح الشرح (٣٠٤) : يرد على هذا ما إذا كان كلا الإسنادين على شرط الصحيح، ومن تتبع وجد صدق ما قلته فيهما. اهـ.

الجواب الصحيح عن أصل الإشكال

ونُرى - والله أعلم - إن أصل الإشكال المذكور نتيجة لسفر ذهن المستشكل من اصطلاح الترمذي الخاص في الحسن إلى اصطلاح عام معروف لدى المحدثين، والحق أن اصطلاح الإمام الترمذي في الحسن لا ينافي «الصحيح»، بل هو عنده الحديث الذي فيه نوع قصور انجبر بالعاضد، أعم من أن يكون صحيحاً فيه قصور مّا _ وإن لم يعتد بذلك القصور عامة المحدثين، فصححوه _ ومن أن يكون حسناً لذاته يرتقي بالعاضد إلى درجة الصحيح لغيره، أو ضعيفاً يرتقي بالعاضد إلى درجة الحسن لغيره، وهذا هو مفاد تعريفه للحسن كما بيناه مفصلاً، فعلى هذا؛ الحسن عند الترمذي يجامع الصحيح، ولا ينافيه، فكم

من رجال نرى الأئمة يصححون لهم حينما نرى الترمذي ينزل الإسناد عن درجة الصحة لنوع كلام فيهم؛ وإن كان ذلك الكلام غير معتَدٍّ به لدى المحدثين مثل الكلام في عبد الوهاب الثقفي في حديث «إنما الأعمال إلخ»، ومثل الكلام في عبد الرزاق، (انظر مثلاً الحديث: ١٣٢٦)، أو لعلة الاختلاف في السند أو المتن، ثم يحسنه نظراً إلى العواضد، فتارةً يقتصر على قوله «حسن» فقط، وتارةً يصفه بالصحة أيضاً.

أما الجزم بالسبب الذي يؤدي الترمذي إلى زيادة «صحيح» إلى «حسن» مرةً، والذي يحمله على الاكتفاء بـ«حسن» أخرى؛ فهذا يحتاج إلى دراسة دقيقة من جديد للأحاديث التي وصفها بـ «حسن صحيح» في جامع الترمذي بالاستقراء التام، ونرجو من الله القدير أن يوفق الدارسين من بعدنا في قسم التخصص في الحديث الشريف للقيام بهذا العمل الجليل.

الفصل الثاني

في تعريف الحديث الغريب، وحقيقته، وأنواعه

قال ابن رجب في شرح العلل: أما الحديث الغريب؛ فهو ضد المشهور، وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة.

فخرج البيهقي من طريق الزهري عن علي بن حسين قال: ليس من العلم ما لا يُعرف، إنما العلم ما عُرِف، وتولجأت عليه الألسن.

وبإسناده عن مالك قال: شر العلم الغريب، خير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس.

وعن إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام.

وعن أبي يوسف قال: من طلب غرائب الحديث كذب.

وقال الإمام أحمد: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء. اهـ.

قلنا: وذلك لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، لذلك كثر الضعف

والعلل الخفية في الأحاديث الغرائب، فحذَّر العلماء منها، ومنعوا من الاستكثار من روايتها، بل لَخلق بعضهم على الغريب الفرد اسم «المنكر»، وإلا فنفس الغرابة لا توجب ضعف الحديث دائماً.

قال ابن رجب: ومن جملة الغرائب المنكرة الأحاديث الشاذة المطرحة، وهي نوعان: ما هو شاذ الإسناد، وسيذكر الترمذي فيما بعد بعض أمثلته، وما هو شاذ المتن كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها.

محل استعمال الغرابة

ومما يجدر التنبيه هنا أن وصف الغرابة لِما كان يشعر بنوع ضعف في الحديث نرى المحدثين والعلماء قلخبةً لا يطلقونها على ما تفرد به صحابي عن النبي ﷺ، وله إليه إسنادان فصاعداً، قال علي القارئ في شرح شرح النخبة: قوله: خرفه؛ أراد به التابعي، فأما الصحابي؛ وإن كان من رجال الإسناد إلا أن المحدثين لم يعدوه منهم؛ لأن كلهم عدول على الإخلاق. اهـ. (ص ٢٣٤).

وإضافةً إلى ذلك نرى المحدثين القدامى يتجنبون عن لِخلاق الغرابة على الحديث الذي تفرد به تابعي عن الصحابي؛ فقال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة علي بن المديني ردّاً على العقيلي:

«فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال له: هذا الحديث لا يُتابَع عليه؟ وكذلك التابعون؛ كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم». اهـ.

وقال في الموقظة:

١ – فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام، وحجة، وثبت، وجهبذ، وثقة ثقة.

٢ – ثم ثقة حافظ.

٣ – ثم ثقة متقن.

٤ – ثم ثقة عارف، وحافظ صدوق، ونحو ذلك.

فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين؛ فحديثه صحيح، وإن كان

من الأتباع؛ قيل: صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع؛ قيل: غريب فرد، ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين، وثلاثة.

ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمته؛ وقد يوجد.

ثم ننتقل إلى اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب؛ فهو الذي يُطلق عليه: أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين، فتابعيُّهم إذا انفرد بالمتن؛ خُرج حديثه ذلك في الصحاح، وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات، وقد يُوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض.

وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثلُ هشيم وحفص بن غياث منكراً، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة؛ أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان ابن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر. انتهى.

أنواع الغريب

ثم إن الترمذي مشى في تعريف الغريب وتنويعه على اصطلاح القوم، ولم يضع في هذا الباب اصطلاحاً لنفسه، فقال: إن الغريب عند أهل الحديث يُطلَق بمعان، فذكر أربعة أقسام بحسب موضع التفرد ونوعيته، فنذكر تلك الأقسام بنوع إيضاح مستمدين من شرح العلل لابن رجب.

أحدها: «ما لا يُروى إلا من وجه واحد» بأن يكون الحديث لا يُروى إلا من وجه واحد، وليس له أصل بمتابع له ولا شاهد، ثم مثله بمثالين وهما في الحقيقة نوعان.

أحدهما: أن يكون ذلك الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديث أيضاً، مثل حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الذكاة، فهذا حديث غريب، لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، ثم اشتهر عن حماد، ورواه عنه خلق، فهو في إسناده غريب، ثم صار مشهوراً عن حماد، أخرجه الترمذي في الصيد، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشراء عن أبيه غيره. اهـ.

قال ابن رجب: وذكر بعضهم لحماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه نحو

عشرة أحاديث، لكن كل أسانيدها إلى حماد ضعيفة، لا يكاد يصح منها شيء. اهـ.

وثانيهما: أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحاديث كثيرة، ولكن هذا المتن لم تصح روايته إلا بهذا الإسناد، مثاله: حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وهبته، أخرجه الترمذي في البيوع، فلا يصح عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن رواه من غيره؛ فقد وهِم وغلط، وهذا الحديث معدود في غرائب الصحيح، فإن الشيخين قد خرجاه، ومع هذا قد تكلم فيه الإمام أحمد.

ومن غرائب الصحيح أيضاً حديث عمر ﷺ مرفوعاً: «إنما الأعمال بالنيات إلخ» المذكور فيما قبل؛ فإنه لم يصح إلا من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر ﷺ.

ومنها أيضاً: حديث أنس ﷺ قال: دخل النبي ﷺ مكة؛ وعلى رأسه المغفر. فإنه لم يصح إلا من حديث مالك، عن ابن شهاب، عن أنس ﷺ.

وانظر لمزيد من الأمثلة على هذا القسم أرقام: ٥١، ١٦٦، ٣٤٧، ٤٠٠، ٥٣٩، ٥٥٧، ٦٢٣، ٦٣٤، ٦٥٨ من دراستنا هذه.

وهذا القسم بنوعيه يسمى غريباً إسناداً ومتناً.

حكم هذا القسم: ولا تنفي غرابة الحديث وتفرد الراوي به أن يُحكم عليه بالصحة إذا توفرت فيه شروط الصحة، وإذا لم يستوف هذه الشروط؛ فهو غير صحيح، وعلى ذلك فالحديث الغريب إسناداً ومتناً ينقسم من حيث القبول والرد إلى الأقسام الثلاثة من الصحيح، والحسن والضعيف، ولكن لما كان مجرد التفرد بحديث يوجب ريبة مَّا، ومظنة الخطأ والوهم ممن تفرد به -ولو كان رجاله ثقات-؛ توقف بعض الأئمة في قبول الغريب الصحيح الإسناد، وسلكوا سبيل التورع والحيطة، ولم يقدموا على قبوله مطلقاً.

فهذا الحافظ الذهبي قد فصل تفصيلاً حسناً في قبول أفراد الثقات في «الموقظة» (ص ٧٦ - ٧٨)، وقد سبق منا نقله قريباً خلال بيان ما يصح إلخلاق الغرابة عليه، وما لا يصح، ولا بد لنا من نقله هنا مرةً ثانية لإفادة ما يصلح للاحتجاج من الأفراد والغرائب، وما لا يصلح لذلك منها.

فقال الذهبي بعد ما فرغ من بيان طبقات الحفاظ الثقات:

١ – فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام، وحجة، وثبت، وجهبذ، وثقة ثقة.

٢ – ثم ثقة حافظ.

٣ – ثم ثقة متقن.

٤ – ثم ثقة عارف، وحافظ صدوق، ونحو ذلك.

فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين؛ فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع؛ قيل: صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع؛ قيل: غريب فرد، ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مائتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين، وثلاثة.

ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمته؛ وقد يوجد.

ثم ننتقل إلى اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب؛ فهو الذي يُطلق عليه: أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين، فتابعيُّهم إذا انفرد بالمتن؛ خُرج حديثه ذلك في الصحاح، وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات، وقد يُوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض.

وقد يُسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثلُ هشيم وحفص بن غياث منكراً، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة؛ أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر. انتهى.

ثانيها: ما استُغرِب لزيادة تكون في الحديث، وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً؛ لكن يزيد بعضُ الرواة في متنه زيادةً تُستَغرَب.

المثال (١): ومثله الترمذي بما رواه مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر في رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى من المسلمين صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير.

قال: فزاد مالك في هذا الحديث: «من المسلمين»، وروى أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه: من المسلمين، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يُعتمد على حفظه.

قال السوخي في التدريب (٢٤٧/١): قال المصنف (النووي): ولا يصح التمثيل به، فقد وافق مالكاً عليها جماعة من الثقات، منهم عمر بن نافع، وروايته عند البخاري في صحيحه، والضحاك بن عثمان، وروايته عند مسلم في صحيحه.

المثال (٢) ومثله ابن رجب بما أخرجه أحمد (٣٢/٦) عن محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية قال: قالت عائشة رضي الله عنها: إني لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ يُلبِّي؟ قال: ثم سمعتُها تُلبي، تقول: «لبيك، اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك، والملك لا شريك لك»، ففيه زيادة: «والملك لا شريك لك» قال أحمد: وهِم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تُعرَف هذه عن عائشة، إنما تُعرَف عن ابن عمر ﷺ، وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها، وخرجه البخاري بدونها أيضاً من طريق الثوري عن الأعمش، وقال: تابعه أبو معاوية.

وانظر لمزيد من الأمثلة مع تطبيقها الأرقام: ١٥٣، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٣) من دراستنا هذه.

وهذا القسم يُسمى: الغريب ببعض المتن، وقد يعبر الترمذي عنه بقوله: «غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، أو «من حديث فلان» ونحوه.

حكم هذا القسم

قال الترمذي: إذا كانت الزيادة من حافظ يُعتمد على حفظه؛ فإنها تُقبَل، قال ابن رجب: يعني: وإن كان الذي زاد ثقةً لا يُعتمد على حفظه لا تُقبَل زيادته. اهـ. قلنا: وكذلك إذا كان غير ثقة؛ لا تقبل الزيادة بالأولى.

واختلفت آراء العلماء في حكم زيادة الثقات على وجوه:

الأول: أن ترد الزيادة مطلقاً، وحجة هذا الرأي أنه لا يُعقَل أن يجتمع الجماعة من الحفاظ على الشيء، ويكون قد غاب عنه بعضه ليذكره واحد منهم.

الثاني: أن تُقبل الزيادة مطلقاً، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء والمحدثين كما حكى الخطيب عنهم أن زيادة الثقة العدل الضابط مقبولة مطلقاً، ولا فرق بين أن تكون من نفس الراوي الذي روى الحديث بدونها، أو من غيره، وبين ما تعلق به حكم شرعي،

أو لم يتعلق به حكم، وبين ما إذا أوجبت الزيادة نقصاناً من أحكام ثبتت، أو قيدت الحكم الثابت، ويُشترط لقبولها أن يكون راويها عدلاً حافظاً، وحجتهم في ذلك:

الف: أنه لو انفرد الثقة بحديث؛ لوجب قبوله، وما قيل: إن رواية الجماعة تشير إلى وهَم وقع فيه الواحد بهذه الزيادة مدفوع بجواز أن يكون الراوي أعاد الحديث بالزيادة، أو بجواز حضور بعضهم كل الحديث، وغياب بعضهم عن بعضه.

ب : إن الثقة العدل يقول: سمعتُ وحفظتُ ما لم يسمعه الباقون، وهم يقولون: ما سمعنا ولا حفظنا، فعند الزائد زيادة علم، والمثبت مقدم على النافي.

الثالث: قد جعل الحافظ ابن الصلاح الزيادة على ثلاثة أقسام.

الف: قسم مخالف ومنافٍ لما رواه سائر الثقات؛ فمردود.

ب: قسم لا مخالفة ولا منافاة فيه لما رواه سائر الثقات؛ فمقبول.

ج: قسم بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث تقيد مطلقه؛ فمقبول أيضاً.

ثالثها: ما يُروى من وجوه كثيرة، ويُستَغرَب من وجه معين، وهو أن يكون الحديث يُروى عن النبي ﷺ من طرق معروفة، ويُروى عن بعض الصحابة من وجهٍ يُستَغرَب عنه بحيث لا يُعرَف حديثه إلا من ذلك الوجه، وقد مثل له الترمذي بمثالين:

الأول: حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه أبي موسى ﷺ عن النبي ﷺ: «المؤمن يأكل في معىً واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء». قال الترمذي: وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ، وإنما يُستغرب من حديث أبي موسى ﷺ، قال ابن رجب: فهذا المتن معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وقد خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ، ومن حديث ابن عمر ﷺ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأما حديث أبي موسى هذا؛ فخرجه مسلم عن أبي كريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم البخاري، وأبو زرعة.

الثاني: حديث شبابة عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن الدباء والمزفت، فإن نهي النبي ﷺ عن الانتباذ في الدباء بالمزفت

صحيح ثابت عنه، رواه عنه جماعة كثيرون من أصحابه، وأما رواية عبد الرحمن بن يعمر عنه؛ فغريبة جداً، ولا تُعرَف إلا بهذا الإسناد، تفرد بها شبابة عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عنه.

وكثيراً ما يعبر الترمذي عنه بقوله مثلاً: «غريب من حديث ابن عباس»، يعني: يسمي الصحابي الذي يُستَغرب الحديث من مسنده، وتارةً يكتفي بقوله: «غريب من هذا الوجه».

رابعها: ما كان مشهوراً عن الصحابي، وهو أن يكون الحديث عن النبي ﷺ معروفاً من رواية صحابي عنه من طريق أو من طرُق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستَغرَب من ذلك الوجه خاصةً عنه.

مثاله: حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد مولى المهري، عن حمزة بن سفينة، عن السائب، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ في ثواب اتباع الجنازة، قال الترمذي: هذا حديث قد رُوي من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، وإنما يُستغرَب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وعامة ما يعبر الترمذي عنه بقوله: «غريب من هذا الوجه»، أو «غريب من حديث فلان»، وقد يجمع بين العبارتين، فيقول: «غريب من هذا الوجه من حديث فلان».

وهذان القسمان يشملهما ما يسميه العلماء: الغريب إسناداً، لا متناً.

حكم القسمين

وحكم هذين القسمين واحد، وهو أن يُنظر فيهما، فإن صح الحديث من بعض الوجوه التي ورد بها لاستيفائه شروط الصحة؛ فهو صحيح مقبول، ولا يضره أن يكون في بعض أسانيده الأخرى ضعف؛ لأن العمدة إنما هي على الصحيح، ولا يُعل الصحيح بالضعيف.

استدراك

قلنا: وقد بقي هنا قسم ثالث يتضمنه التسمية بالغريب إسناداً لا متناً، وهو الذي

سماه بعضهم: الغريب ببعض الإسناد، وهو أن يسوق عامة الرواة إسناد حديث على وجهٍ، فيشذ عنهم أحد الرواة فيزيد راوياً في ذلك الإسناد، أو يسقطه، أو يبدل راوياً بآخر، وهذا الذي ذكره ابن رجب بحثاً ضمن الغريب ببعض المتن، فقال: ولا فرق (يعني في القبول وعدمه) في الزيادة بين الإسناد والمتن، وقد أدرجه الدكتور نور الدين في «الموازنة» فيما هو غريب إسناداً لا متناً، وإليك بعض أمثلته:

الأول: حديث الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ ابن جبل ﷺ أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر. إلخ. قال الترمذي: حديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره، وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ ﷺ. وقد أخرجه أبو داود من طريق الليث، ومفضل بن فضالة، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ ﷺ، فأبدل قتيبة بعض رجال الإسناد ببعض آخر، وانظر للتفصيل الحديث رقم ٤٦ من دراستنا هذه.

الثاني: حديث قتيبة، عن الليث بن سعد، عن محمد بن قيس، عن أبي صرمة، عن أبي أيوب ﷺ أنه قال حين حضرته الوفاة: قد كتمت عنكم شيئا سمعته من رسول الله ﷺ. الحديث. فأخرجه الطبراني في الكبير (٣٩٩١) من طريق عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن محمد بن قيس، عن محمد بن كعب، عن أبي صرمة، عن أبي أيوب ﷺ. فزاد واسطة محمد بن كعب، حينما رواه قتيبة أيضاً بإسنادٍ سياقه على غير سياق إسناده هذا، فصار الحديث غريباً ببعض الإسناد. وانظر للتفصيل الحديث رقم ٥٤٢ من دراستنا هذه. وراجع ايضاً رقم ٢٤٩، و ٥٢٩.

وحكمه حكم الغريب ببعض المتن، يعني إن كان الزائد في الإسناد، أو المُبْدِل لراوٍ بآخر ثقةً حافظاً؛ قُبِل، وإلا فلا كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن رجب بقوله: ولا فرق إلخ.

جملة أقسام الغريب

فتنقح بهذا التفصيل أن جملة أقسام الغريب أربعة، وهي:

١ - غريب إسناداً ومتناً.

٢ - غريب بعض المتن.

٣ - غريب إسناداً، لا متناً.

٤ غريب بعض الإسناد.

وعامة العلماء جعلوه على قسمين رئيسيين هما:

١ - الغريب إسناداً ومتناً بإدراج «الغريب ببعض المتن» فيه، ويسمونه الفرد المطلق.

٢ - والغريب إسناداً لا متناً بإدراج «الغريبِ ببعض الإسناد» فيه، ويسمونه الفرد النسبي.

هذا، وقد بقي هناك قسم ثالث، وهو «الغريب متناً لا إسناداً»، ذكره ابن الصلاح في المقدمة، وابن سيد الناس في مقدمة شرحه لجامع الترمذي، أما ابن الصلاح؛ فقال: لا يوجد ما هو غريب متناً، وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون؛ فإنه يصير غريباً مشهوراً، غريباً متناً، وغير غريب إسناداً؛ لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث: «إنما الأعمال بالنيات إلخ»، وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشهورة. انتهى.

وأما ابن سيد الناس؛ فأطلقه، ولم يقيد بآخر السند، ولكنه لم يوضح مراده مع أنه وقع في كلامه ما يقتضي التمثيل له، فيحتمل أن يريد ما قاله ابن الصلاح، ويحتمل أن يريد أمراً آخر، قال العراقي: وقد أطلق ابن سيد الناس ثبوت هذا القسم من غير تخصيص له بما ذُكر، ولم يمثله، فيحتمل أن يريد ما كان إسناده مشهوراً جادةً لعدة من الأحاديث بأن يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض، ويكون المتن غريباً لانفرادهم به. اهـ. وأيا ما كان؛ فإنا نرى هذا القسم على كلا الاحتمالين داخلاً في القسم الأول من الغريب، وهو الغريب إسناداً، ومتناً. (انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر حفظه الله ص ١٦٩).

الفصل الثالث

في البحث عن حقيقة قوله « حسن غريب »

قد سبق فيما قبل أن الإمام الترمذي كثيراً ما يجمع بين الحسن والغرابة في حديث واحد، واستشكل ذلك منه العلماء ؛ ولا سيما في قوله: « حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛ إذ الغريب ينافي الحسن من جهة أن شرط الترمذي في «الحسن» أن يُروى نحوه من غير وجه، والغريب ليس كذلك.

وقد حاول العلماء رفعَ هذا الإشكال، فأجابوا عنه بأجوبة عديدة حسب ما أدى إليه ذوقهم الفني، وممارستهم لأحاديث الترمذي ولعاداته في الحكم على الأحاديث، فننقل أولاً بعض تلك الأجوبة مع ما فيها من المناقشة، ثم نقدم إلى القارئ الكريم عصارة ما توصلنا إليه من نتيجة دراستنا هذه التفصيلية محاولين دفع ما يختلج قلبه من الإشكال فيه بعون الله تعالى، فمن تلك الأجوبة (كما في المقدمة للشيخ المحدث عبد الحق الدهلوي على شرحه للمشكاة، وعنه نقل الشارح المباركفوري رحمهما الله):

١ – قال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطرق بأن جاء في بعض الطرق غريباً، وفي بعضها حسناً. اهـ.

قلنا: ويرد عليه ما إذا جمع بين الحسن والغرابة في حديث ليس له إسنادٌ واحدٌ، وقد كان ذلك فعلاً في مواضع من جامع الترمذي كما سيتضح من القائمة الإجمالية الآتية قريباً.

٢ – وقال بعضهم: هذا الجمع من الترمذي نتيجة لشكه وتردده في التحسين، أو التغريب لعدم معرفته وجه التحسين أو التغريب جزماً. اهـ.

قلنا: هذا بعيد من شأن الترمذي، لو كان ذلك في حديث، أو حديثين؛ لكان وجهاً، فما بالك في ست مائة وستين حديثاً قال فيها: « حسن غريب »، هل تردد في جميعها؟ كلا ! هذا بعيد غاية البعد.

٣ – وقال بعضهم: المراد بالحسن ههنا ليس معناه الاصطلاحي، بل المراد اللغوي

بمعنى: ما يميل إليه الطبع. اهـ.

قلنا: وهذا عين ما قالوا في الجواب عن جمعه بين «حسن» و «صحيح»، فرده ابن دقيق العيد قائلاً: ويلزم على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ: أنه حسن، وذلك لا يقوله أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم. اهـ.

ورده الحافظ ابن حجر قائلاً: ويلزم عليه أيضًا أن كل حديث يوصف بصفة، فالحسن تابعه، فإن كل الأحاديث حسنة اللفظ بليغة، ولما رأينا الذي وقع له هذا كثير الفرق، فتارة يقول: «حسن» فقط، وتارة: «صحيح» فقط، وتارة: «حسن صحيح»، وتارة: «صحيح غريب»، وتارة: «حسن غريب»؛ عرفنا أنه لا محالة جار مع الاصطلاح مع أنه قال في آخر الجامع: وما قلنا في كتابنا «حديث حسن»؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، فقد صرح بأنه أراد حسن الإسناد، فانتفى أن يريد حسن اللفظ. انتهى من تدريب الراوي للسيوطي.

وجواب رابع: أجاب به ابن سيد الناس في مقدمة شرحه لجامع الترمذي، فقال ما حاصله: أن المراد بالحسن في قول الترمذي «حسن غريب»: الحسن الذي عرفه الترمذي في آخر جامعه، وهو «ما لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون شاذا، ويُروى نحوه من غير وجه»، وأن الحسن بهذا المعنى لا يمكن أن يجامع الغريب إلا في قسمين من أقسامه الخمسة، وهما: غريب إسناداً لا متناً، وغريب ببعض السند، وأما الثلاثة الباقية (غريب سنداً ومتناً، وغريب بعض المتن، وغريب متناً لا سنداً)؛ فلا يجامعها الحسن بهذا المعنى؛ يعني: لأن هذه الثلاثة لا يصدق عليها قول الترمذي: «وروي نحوه من غير وجه»؛ فإن معناه عنده أن يكون مروياً نحوه بإسناد آخر عن النبي ﷺ، فقد قال: وقد يقبل التحسين إن وُجد له شاهد، وقد لا يقبله إن لم يوجد.

وجواب خامس قريب من هذا أجاب به المحدث الفقيه أنور شاه الكشميري رحمه الله، وهو أن الغريب عند الترمذي له ثلاثة معاني: الأول: هو الذي لا يُروى إلا من طريق واحد فحسب، (يعني: الفرد المطلق). والثاني: ما يُستغرَب لزيادة تكون في الحديث، ولا

تكون هي في المشهور، (يعني: ما يكون غريباً ببعض المتن). والثالث: ما يُستغرَب لحال الإسناد؛ وإن كان يُروى من أوجه كثيرة، (يعني: ما يسمى غريباً نسبياً).

فالغريب بالمعنى الثاني والثالث يجامع الحسن من غير شك، وأما المنافاة بينهما؛ فباعتبار المعنى الأول فقط.

قلنا: ويَرد على هذين الجوابين الأحاديث التي قال فيها الترمذي: «حسن غريب»؛ وليس لها شاهد؛ وإنما حسنها الترمذي نظراً إلى مجرد المتابعة لراوٍ ضعيف في الإسناد.

وجواب سادس أجاب به ابن سيد الناس أيضاً في الكلام على حديث عائشة رضي الله عنها في الدعاء بعد الخروج من الخلاء الذي أخرجه الترمذي من طريق إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عنها، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة.

قال ابن سيد الناس: لا يُشترط في كل حسن أن يكون كذلك، بل الذي يحتاج إلى أن يُروى نحوه من وجه آخر هو ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، ولا ارتقى إلى أن تدخل في الصحيح مع المتابعة روايته، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعة والشواهد ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة، وأما هذا؛ فقد كان من شأنه أن يكون من الصحيح، فإن إسرائيل المنفرد به متفق على إخراج حديثه عند الشيخين... وأكثر ما في الباب أن الترمذي في الموضع الذي شرط فيه في الحسن تقويته بالمتابعات عرف بنوع منه، وهو أكثره وقوعاً عنده، وهذا نوع آخر منه، مستفاد من كلامه، وكلام الحاكم، والخليلي وغيرهم من أئمة هذا الشان في الغرائب، والشذوذ، والانفرادات. اهـ.

أشهر الأجوبة

ولكن البقاعي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي كلهم ذهبوا إلى أن الحسن الذي يصفه الترمذي بالغرابة أيضاً إنما هو الحسن لذاته.

فقال البقاعي في النكت الوفية: جواب ابن سيد الناس هو المعتمد؛ فإنه (الترمذي) إذا حسن الفرد؛ أراد الحسن لذاته، وإذا حسن المعتضد؛ فإنما حسنه لمجموع الطرق، فهو الحسن لغيره. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: إن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: «حسن» من غير ضم صفة أخرى إليه، وقال: وعبارته تُرشد إلى ذلك حيث قال في آخر كتابه: «وما قلنا في كتابنا «حديث حسن»؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا إلخ» فعُرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه: «حسن» فقط، أما ما يقول فيه: «حسن صحيح»، أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح غريب»؛ فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه: «صحيح» فقط، أو «غريب» فقط، وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه: «حسن» فقط إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، ولذلك قيده بقوله: «عندنا»، ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابي. انتهى.

قلنا: فحاصل عباراتهم أن الترمذي أراد بالحسن في قوله: «حسن غريب» الحسن لذاته الذي لا يُشترط فيه كونه مروياً من غير وجه، لا الحسن مطلقاً.

مدى صلة هذا الجواب بالواقع

وهذا الجواب قال فيه المحدث العلامة أنور شاه الكشميري رحمه الله في أماليه على جامع الترمذي: وليس بجيد. اهـ. قلنا: هو كما قال.

أما أولاً: فلأن المصنف لَخلق كلمة «الحسن»، وليس في كلامه ما يدل على تقييده بما يأتي به مفرداً، فالتقييد عسى أن يكون تقويلاً من الرجل بما لم يقله، وكذلك حملُ ما يحسنه مع التغريب على الحسن الذاتي تأويل القول على ما لا يرضى به قائله.

وأما ثانياً؛ فلأنه قد تجلى من دراستنا هذه - جلاء الشمس في رابعة النهار - أن المصنف رحمه الله لم يُرد بالحسن في قوله «حسن غريب» الحسن لذاته قط، لا فيما لَخلق فيه الغرابة، ولا فيما قيدها بنوع قيد كقوله: «غريب من هذا الوجه»، أو «غريب من حديث فلان»، أو «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وغير ذلك، وذلك لأننا نراه كثيراً ما يخرج الحديث من طريق راوٍ ضعيف، أو مجهول، أو مستور، أو بإسناد منقطع، أو مرسل مما لا يسع التحسين الذاتي، ثم يردفه بقوله «حسن غريب» أعم من أن يترك الغرابة مطلقة، أو يقيدها بقيد من القيود المذكورة، وإليك بعض الأمثلة مما في إسناده ضعيف فمن دونه،

وحسنه الترمذي نظراً إلى عواضده من المتابعة، أوالشهادة:

١ – أخرج الترمذي في (الجمعة/ الساعة التي ترجى يوم الجمعة، ٤٩٠) من طريق كَثِير بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لا يَسْأَلُ اللهَ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلاَّ آتَاهُ اللهُ إِيَّاهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ: قَالَ: «حِينَ تُقَامُ الصَّلاةُ إِلَى الانْصِرَافِ مِنْهَا». قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَلْمَانَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ، وَأَبِي لُبَابَةَ، وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ. ثم قَالَ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وانفرد به كثير بن عبد الله، قال الذهبي في الكاشف: واهٍ. اهـ. وقال في الميزان: قال الشافعي، وأبوداود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه. قال الذهبي بعد ذكر جروح الناس فيه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب.

ومع ذلك حسن الترمذي حديثه نظراً لشواهده التي أشار إليها في الباب.

٢ – وأخرج في (السفر، ٥٨٦) من طريق أَبِي ظِلالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ الحديث. وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ عَنْ أَبِي ظِلالٍ، فَقَالَ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاسْمُهُ هِلالٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وانفرد به الترمذي، وفي إسناده أبو ظِلال، ذكره ابن حبان في الثقات،، وقال الذهبي:لا يُعرَف، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، وقال البخاري: مقارب الحديث، ومع ذلك إنما حسنه الترمذي بناءً على شواهده.

٣ – وأخرج في (تفسير القرآن/ سورة الرعد، ٣١١٨) من طريق سَيْفِ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأُكُلِ﴾، قَالَ: «الدَّقَلُ، وَالْفَارِسِيُّ، وَالْحُلْوُ، وَ الْحَامِضُ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قال: وَقَدْ رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ عَنِ الأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا، وَسَيْفُ بْنُ

مُحَمَّدٍ هُوَ أَخُو عَمَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَمَّارٌ أَثْبَتُ مِنْهُ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وانفرد به الترمذي من بين الستة، وفي إسناده سيف بن محمد، قال أحمد: لا يُكتب حديثه، ليس بشيء، كان يضع الحديث، وقال ابن معين: كان شيخاً هنا كذاباً خبيثاً، وقال عمرو بن علي: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال الحافظ في التقريب: كذبوه.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف جداً، ومع ذلك حسنه الترمذي لأجل المتابعة، وأثر الصحابي في هذا المعنى.

ثم قف أيها القارئ الكريم، واسرح النظر في هذه القائمة لأحاديث في أسانيدها راوٍ ضعيف فمن دونه، أو مجهول، أو مستور، وفكر في نسبتها إلى مجموع الأحاديث التي وصفها الترمذي بـ «حسن غريب»:

٧، ٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٣٣٣، ٤٠٨ – محمد بن حميد، ضعيف.

٩، ٥٠٩ – عبد الله بن عمر العمري، ضعيف.

١١ – إسحاق بن عمر، تركه الدارقطني، وقال أبو حاتم: مجهول.

١٥ – إسماعيل بن مسلم، ضعيف الحديث.

٤٣ – كثير بن عبد الله، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب.

٤٨، ٣١٨ – أبو ظلال، ضعيف.

٤٩، ٧١، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٦١، ٣٦٥، ٤١٥، ٤٦٢، ٦٣٥ – علي بن زيد، ضعيف.

٥٨، ١٣٧، ٣٨٣ – أشعث بن سوار، ضعيف.

٦٠ – عبد الله بن عيسى الخزاز، ضعيف.

٦٧، ٢٥٤، ٣٤٦، ٥١٦، ٥٥٠ – عبد الرحمن بن إسحاق، ضعيف.

٧٧ – عبد الله بن يعقوب، مجهول الحال.

٨٣، ٤٢٢ – ثوير بن أبي فاختة، ضعيف، رُمي بالرفض.

٨٤ – موسى بن سرجس، مستور.

٩٨، ٥٢٧، ٦٠٣ – سفيان بن وكيع، كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتُلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يَقبل، فسقط حديثه.

٩٨ – أبو الشمال، مجهول.

١٠٠ – عبد الله بن مسلم بن هرمز، ومحمد بن عبيد، مجهولان.

١٠١ – عيسى بن ميمون، ضعيف.

١٠٧، ٥٨٤ – مساور الحميري، مجهول. وأمه، لا يُعرف حالها.

١١٦ – عبد الله أبو بكر، لا يُعرف حاله.

١٣٤، ٤٣٤، ٥٧٢ – داود بن يزيد الأودي، ضعيف.

١٤٢ – سُميّ بن قيس، مجهول.

١٥٤ – أبو المثنى سليمان بن يزيد، ضعيف.

١٥٥ – كدام بن عبد الرحمن، وأبو كباش مجهولان.

١٥٧ – عفير بن معدان، ضعيف.

١٥٨ – أبو رملة، مجهول.

١٦١ – ابن عصام، مجهول.

١٧٢ – أبو يزيد الخولاني، مجهول.

١٨٩ – يزيد بن أبي زياد، ضعيف كبِر، فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً.

١٩٥ – جابر بن يزيد الجعفي، ضعيف رافضي.

١٩٦ – محمد بن ميسر الصاغاني، ضعيف رُمي بالإرجاء

١٩٧ – الحارث بن نبهان، متروك.

٢٠٧ – أبو حمزة الثمالي، ضعيف رافضي.

٢١٤ – رشدين بن كريب، ضعيف.

٢٢٣، ٢٩٥ – رشدين بن سعد، ضعيف.

٢٢٧ – عبد الرحيم بن هارون، ضعيف، كذبه الدارقطني.

٢٣١ – أبو اليقظان، ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع.

٢٣٢، ٥٣٤، ٦٤٩ – سلمة بن وردان، ضعيف.

٢٣٤، ٥٥٨ – عمر بن راشد، ضعيف.

٢٣٩ – عبد المهيمن، ضعيف.

٢٥٠ – بكر بن يونس، ضعيف.

٢٥٩ – عتبة بن عبد الله، مجهول.

٢٦٤ – صالح المري، ضعيف.

٢٦٨ – (١) علي بن نزار، ضعيف. (٢) نزار بن حيان: ضعيف.

٢٧٠ عبد الواحد بن سليم، ضعيف.

٢٧٣ – معدي بن سليمان، ضعيف، وكان عابداً.

٢٩٠ – (١) أبو بكر بن أبي مريم، ضعيف، وكان قد سُرق بيته، فاختلط. (٢) الوليد بن سفيان، مجهول.

٢٩٣ – أبو موسى، مجهول.

٢٩٦ – أبي بن عباس، ضعيف، ما له في البخاري غير حديث واحد.

٢٩٧ – محرز بن هارون، متروك.

٣٠٦ – عمر بن مالك، ضعيف.

٣٠٧، ٣٣٠ – روح بن أسلم، ضعيف.

٣١٣ – (١) عمار بن سيف، ضعيف الحديث، وكان عابداً. (٢) أبو معان البصري، مجهول.

٣١٥ – (١) أبو هشام الرفاعي، ليس بالقوي. (٢) أشعث بن سوار، ضعيف.

٣١٩ – حمزة بن أبي محمد، ضعيف.

٣٢٢، ٥٣٢، ٦٤٧ – محمد بن ثابت، ضعيف.

٣٢٤، ٤٧١ – سعيد بن بشير، ضعيف.

٣٢٦ _ أبو فروة يزيد بن سنان ضعيف.

٣٢٧ – عبد الله بن يزيد، ضعيف.

٣٣٨، ٤٠٥ - محمد بن الحسن، ضعيف.

٣٣٩، ٤٦٧ - عمر بن إسماعيل، متروك.

٣٤٩ - محمد بن عمار بن سعد، مستور.

٣٥٦ - عبد الرحمن بن زياد، ضعيف في حفظه.

٣٦٣ - الحسين بن محمد، مستور.

٣٩٦ - هارون أبو محمد، مجهول.

٣٩٧ - يحيى بن عمرو، ضعيف، يقال: إن حماد بن زيد كذبه.

٤٠٦ - أبو علي بن يزيد، مجهول.

٤١٦ - عمر بن حمزة، ضعيف.

٤٢٠ - عبد الكريم غير منسوب، وظنه بعضهم ابن أبي المخارق، ضعيف.

٤٢٧ عثمان بن سعد، ضعيف.

٤٤١ - غطيف، ضعيف.

٤٤٢، ٥١٣ - سليمان بن سفيان، ضعيف.

٤٤٤ - سيف بن محمد، كذبوه.

٤٤٧ - عبد الرحمن والد السدي، مجهول الحال.

٤٥٨، ٤٦٤ - أبو صالح، ضعيف يُرسل.

٤٦٩ - رجلان مبهمان.

٤٧٠ - أبو سفيان خريف بن شهاب، ضعيف.

٤٧٥ - سهيل بن أبي حزم، ضعيف.

٤٧٦ - ابن أخي عبد الله بن سلام، مجهول.

٤٨٥ - عبد الله بن جعفر، ضعيف.

٤٨٨ - سهيل بن عبد الله، ضعيف.

٤٩١، ٥٥٩ - موسى بن عبيدة، ضعيف.

٤٩٦ - عبيد بن واقد، ضعيف.

٤٩٩ – سعيد بن المرزبان، ضعيف، مدلس.

٥٠٢ – عبيد الله بن الوليد الوصافي، ضعيف.

٥١٨ – داود بن الزبرقان، متروك، وكذبه الأزدي.

٥١٩ – الضحاك بن حمرة، ضعيف.

٥٢٦ – عبد الله بن ربيعة، مجهول.

٥٣١ – حميد المكي، مجهول.

٥٥٢ – خزيمة، لا يُعرَف.

٥٥٤ – حماد بن أبي حميد، ضعيف.

٥٥٩ – محمد بن ثابت، مجهول.

٥٦٠ – جابر بن نوح، ضعيف.

٥٦٣ – عثمان بن الضحاك، ضعيف.

٥٦٧ – (١) الوليد بن أبي ثور، ضعيف. (٢) عباد بن أبي يزيد، مجهول.

٥٦٩ – عمر بن عبد الله، ضعيف.

٥٧٦ – عبد الله بن داود، ضعيف.

٥٩٤ – (١) أبو الجراح، مجهول. (٢) أم شراحيل، لا يُعرف حالها.

٦٠٣ _ عبد الله بن أبي بكر، مجهول.

٦٠٤ – يوسف بن إبراهيم، ضعيف.

٦٠٧ – هانئ بن هانئ، مستور.

٦٠٩ – زمعة بن صالح، ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون.

٦١٠ – كثير بن إسماعيل النوّاء، ضعيف.

٦١١ – زيد بن الحسن، ضعيف.

٦٢٦ – عبد الله بن المؤمل، ضعيف الحديث.

٦٥٧ – عبد الله بن ملاذ، مجهول.

فهذه (١٤٣) حديثاً لا تخلوا عن ضعيف فمن دونه، أو مجهول، أو مستور، لا

يصلح أحاديثهم التحسين الذاتي البتة، بالإضافة إلى الأحاديث التي علتها الانقطاع، أو الإرسال منفرداً، أو منضما إلى علة أخرى، فإن المنقطع والمرسل عدادهما في الضعاف، ولا تقبل التحسين إلا بالعواضد، وانظر للأحاديث المعلولة بعلة الانقطاع، أو الإرسال الأرقام التالية: ٣٤، ٥٦، ١٠٢، ١٠٤، ١١٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٦، ١٩٩٨، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٦، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٨٧، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٨٨، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٢٧، ٦٣٣، ٦٤٨، ٦٥٣.

فهذه الأحاديث كلها إنما حسنها الترمذي بناءً على العواضد من المتابع، أو الشاهد، أو آثار الصحابة والتابعين، وهذا هو الحسن لغيره، فهل بعد وجود هذه الكثرة من أحاديث الضعفاء، والمجاهيل، والمساتير، ومن أحاديث منقطعة الأسانيد يسوغ لأحد الجري وراء القاعدة: «أن ما وصفه الإمام الترمذي بالحسن والغرابة معاً فالمراد بالحسن الحسن الذاتي»؟

الجواب الصحيح

وقد تجلى لنا من خلال الدراسة التطبيقية لأحكام الترمذي على الأحاديث أن الجواب الصحيح عن أصل الإشكال هو: أن المراد بالحسن في قول الترمذي «حسن غريب»: الحسن الذي عرفه الترمذي نفسه في آخر جامعه، (كما قاله ابن سيد الناس أيضاً في جوابه الأول) وهو «ما لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويُروى نحوه من غير وجه»، ولكن الفرق أن ابن سيد الناس رحمه الله استثنى بعض أقسام الغريب من أن يصلح للاجتماع مع الحسن بالمعنى الذي بينه الترمذي، وأما نحن؛ فقد توصلنا إلى أن الحسن – بالمعنى الذي بينه الترمذي – يصلح لأن يجامع سائر أقسام الغريب، وهي أربعة كما تقدم منا تفصيلها في الفصل الثاني، وقد انزاحت لنا المشكلة التي ما زالت تعوق العلماء عن إجراء اصطلاح الترمذي في الحسن على عمومه، والحمد لله على ذلك.

فنقول: إن الإمام الترمذي حيث قال في كتابه «حسن» – سواء كان منفرداً، أو مجتمعاً مع الصحة أو الغرابة، أو معهما معاً – ؛ فإنما أراد به الحسن الذي عرفه هو،

والحسن عند الترمذي – كما قدمنا في الفصل الأول – أعم مما هو في نفسه ضعيفٌ وما شاكله، ثم ارتقى بالعاضد إلى درجة الحسن لغيره، ومما هو حسن لذاته أصلاً ارتقى بالعاضد إلى درجة الصحيح لغيره، ومما هو صحيح لذاته؛ ولكن في إسناده نوع قصور من الكلام اليسير في أحد الرواة، أوالاختلاف الغير القادح في السند أوالمتن مما يحتمله الجمهور فيحكمون للحديث بالصحة، ولا يرفعون لذلك القصور رأساً، وأما الترمذي؛ فيحط من أجله الإسناد عن درجة الصحة أولاً، ثم يحسنه بالعاضد وقد يحسنه ويصححه معاً.

وكذلك قول الترمذي في التعريف: «يُروى نحوه من غير وجه» عامٌّ أيضاً، فيدخل فيه الصور التالية:

١ – المتابعة التامة للراوي المتكلم فيه بأن يتابعه غيره في الرواية عن شيخه؛ وإن كان إسناد ما فوقه غريباً، والإمام الترمذي ربما يحسن الحديث الغريب الفرد الذي لا يُروى إلا بإسنادٍ واحد من أجل المتابعة لراوٍ متكلم فيه من تحتِ مدار الإسناد، وانظر لذلك الأرقام: ٥١، ١٦٦، ٣٤٧، ٤٠٠، ٥٣٩، ٥٥٧، ٦٢٣، ٦٣٤، من دراستنا هذه.

٢ – والمتابعة القاصرة بأن يجيء ذلك الحديث عن الصحابي نفسه بإسناد آخر يلتقى بالاسناد الأول فوق شيخ الراوي المتكلم فيه إلى الصحابي، والأمثلة على ذلك كثيرة يطلع عليها القارئ مراراً خلال مطالعته لهذا الكتاب.

ملاحظة: وليلاحظ القارئ أن هناك اختلافاً بين العلماء في بعض صور المتابعة التامة أو القاصرة في جعله مصداقاً لقوله: «ويروى من غير وجه»، وسيأتي تفصيله قريباً.

٣ – والشاهد كأن يُروى لفظ ذلك الحديث، أو معناه بإسناد آخر عن صحابيٍ غير صحابيّ هذا الحديث الذي يراد تحسينه، ولهذا الغرض كثيراً ما يقول الترمذي: وفي الباب عن فلان، وعن فلان.

٤ – وما رُوي عن الصحابة ﷺ، أو عن أحد منهم من قوله، أو فعله تأييداً للحديث المراد تحسينه، وتقدمت منا الدلالة على أمثلته في الفصل الأول ضمن التحليل لتعريف الحسن.

٥ – واجتماع الصور الأربعة كلها، أو بعضها مع بعض آخر في حديث؛ فإن الكل

اجتماعاً، وافتراقاً يصدق عليه قوله: «يُروى نحوه من غير وجه».

فسائر الأحاديث التي حسنها الترمذي – سواء أفرد بصفة الحسن، أو قرنها بوصف الغرابة – وجدناها على هذا المنوال، ولم نجد حديثاً يكون مروياً بإسناد واحد؛ وأحد رجاله من رجال الحسن لذاته، ولم يكن له شاهد، ولا متابع ليُحمَل تحسينه على التحسين الذاتي سوى حديثٍ واحدٍ، وهو الحديث (٦٣٤)؛ فإنه لا ينطبق على شرط الترمذي في التحسين، ويصلح التحسين الذاتي، على أن الحاكم قال فيه: شاذ بمرة، ونسخ الجامع وإن كانت قد اتفقت فيه على «حسن غريب»؛ ولكننا نخشى فيه أن يكون أصل الحكم عليه من الترمذي في نسخة من النسخ بالغرابة فقط دون التحسين، والله أعلم.

الاختلاف في مصداق قوله: «يُروى نحوه من غيروجه»

ومن الواجب علينا الكشف عن معضلة: أنهم اختلفوا في مراد قول الترمذي «يُروى نحوه من غير وجه» على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه لا يصدق إلا على الشاهد بأن يرد لفظ الحديث، أو معناه عن صحابي آخر؛ فإنه هو المتبادر إلى الذهن من لفظ: «يُروى نحوه من غير وجه»، والقائل بذلك هو الحافظ ابن سيد الناس، فقال ضمنَ جوابه الأول (يعني أن المراد بالحسن من قوله «حسن غريب» ما عرفه في آخر جامعه): إن الحسن بهذا المعنى لا يمكن أن يجامع الغريب إلا في قسمين من أقسامه الخمسة، وهما: غريب إسناداً لا متناً، وغريب ببعض السند، وأما الثلاثة الباقية (غريب سنداً ومتناً، وغريب بعض المتن، وغريب متناً لا سنداً)؛ فلا يجامعها الحسن بهذا المعنى؛ لأن هذه الثلاثة لا يصدق عليها قول الترمذي: «ورُوي نحوه من غير وجه»؛ فإن معناه عنده أن يكون مروياً نحوه بإسناد آخر عن النبي ﷺ ليكون له شاهداً، فقد قال: وقد يقبل التحسين إن وُجد له شاهدٌ، وقد لا يقبله إن لم يوجَدْ.

القول الثاني: أنه يصدق – زيادةً على الشاهد – على ما تفرد به الصحابي الذي رواه عنه غير واحد من التابعين، وعلى ما تفرد به التابعي عن الصحابي، ولكن الراوي عن ذلك التابعي متعدد، وإن كان لا يُروى ذلك الحديث إلا بهذا الوجه، وإليك نصوص

بعض العلماء:

١ – نقل الحافظ ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي عن بعض أكابر المتأخرين قوله: فإذا قال مع ذلك (أي التحسينِ): «إنه غريب لا يُعرَف إلا من ذلك الوجه»؛ حمِل على أحد شيئين؛ إما أن تكون طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فيكون أصله غريباً، ثم صار حسناً، وإما أن يكون إسناده غريباً بحيث لا يُعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه، ومتنه حسناً بحيث رُوي من وجهين وأكثر كما يقول: «وفي الباب عن فلان، وفلان»، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن؛ وإن كان إسناده غريباً. اهـ.

ثم قال ابن رجب: «وفي بعض هذا نظر، وهو بعيد من مراد الترمذي لمن تأمل كلامه». اهـ. فلم يفصح عن النظر المذكور هنا.

ولكن قال ضمن كلامه على حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الذكاة، الذي مثل به الترمذي لما هو غريب سنداً ومتناً؛ فإنه قد تفرد به حماد بن سلمة:

«وقد خرج الترمذي في كتاب الصيد والذبائح هذا الحديث، وقال: «غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة إلخ»، ولم يقل: إنه حسن لما ذكر ههنا أن شرطه في الحسن أن يُروى نحوه من غير وجه، وهذا ليس كذلك؛ فإنه لم يُرو في الذكاة في غير الحلق واللبة إلا في حال الضرورة غيره». اهـ.

٢ – وقال المحدث الفقيه أنور شاه الكشميري رحمه الله في أماليه على جامع الترمذي – وهو يتحدث عما أجيب عن الإشكال بأن الغرابة نظراً إلى مدار الإسناد، والحسن بالنظر إلى تعدد من يروي عن المدار – :وهذا الجواب مدفوع باشتراطه تعدد الطرق في الحسن، وإذا كان المدار واحداً؛ فلا يقال هناك: إن طرقه متعددة. اهـ.

والظاهر أن المراد بالمدار من هو دون التابعي؛ فإن الصحابي المتفرد إذا تعدد عنه الرواة، وكذا التابعي المتفرد إذا تعدد عنه الرواة؛ لا يطلقون على ذلك كلمة «غريب» كما صرح بذلك الذهبي في كلاميه الذين نقلناهما عنه في بداية الفصل الثاني.

فحاصل كلام هؤلاء العلماء الكبار أن معنى قوله «رُوي نحوه من غير وجه» أن

يكون التعدد في أصل الإسناد حيث رُوي ذلك الحديث عن صحابي آخر غير صحابي هذا الحديث، أو رُوي عن الصحابي نفسه من طريق غير التابعي الذي يرويه عنه في الإسناد الأول؛ أو تفرد به تابعي رواه عنه غير واحد؛ فإن تفرد الصحابي وكذا تفرد التابعي لا يسمى عندهم غريباً، فإذا كان قد تعدد الرواة عن الصحابي، أو عن التابعي؛ صدق عليه أنه رُوي من غير وجه.

أما إذا تفرد بالحديث تابعُ التابعيِّ فمن دونه بإسناد لا يُروى ذلك الحديث إلا به؛ وتعدد الرواة عنه؛ فلا يصدق عليه عندهم قول الترمذي: «يُروى نحوه من غير وجه»؛ فإن الترمذي لم يحسن حديث حماد بن سلمة، عن أبي العشراء، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الذكاة في ما دون الحلق واللبة.

وهناك أمثلة كثيرةٌ لأحاديث حسنها الترمذي، وبنى التحسين فيها على مجيء الحديث عن الصحابي نفسه برواية تابعي آخر غير التابعي الذي هو في الإسناد الأول، انظر منها مثلاً الأرقام: ٨٤، ٩٠، ١٠٢، ٣١٢، ٣٢٥.

وكذلك هاهنا أمثلة أخرى من أحاديث تفرد بها تابعي، عن الصحابي، ولا يُروى ذلك الحديث إلا من طريقه، ولكن حسنها الترمذي نظراً إلى تعدد الرواة عن ذلك التابعي:

(١) أخرج الترمذي (في الأطعمة/ ما جاء في أكل الدجاج، ١٨٢٦) من طريق أبي العوام، عن قتادة، عن زهدم الجرمي قال: دخلت على أبي موسى ﵁؛ وهو يأكل دجاجة، فقال: ادن فكل، فإني رأيت رسول الله ﷺ يأكله. وقال: هذا حديث حسن، وقد رُوي هذا الحديث من غير وجه عن زهدم، ولا نعرفه إلا من حديث زهدم.

اتفقت النسخ على تحسينه، والحديث رجاله ثقات إلا أبا العوام عمران القطان، قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال ابن عدي: وهو ممن يُكتَب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج.

وقتادة بن دعامة السدوسي ثقة، رمي بالتدليس، ووضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم

من قبلهم، وقد عنعن هنا.

وقد أخرج هذا الحديث الشيخان من طريق القاسم، وأبي قلابة، ومطر، وأبي السليل كلهم عن زهدم به.

فانظر إلى الترمذي رحمه الله يحط الحديث عن درجة الصحة لأجل أبي العوام، وخيفة التدليس من قتادة، ثم إنما يحسنه بناءً على أنه رُوي من غير وجه عن زهدم مع أنه لم يروه عن أبي موسى غير زهدم كما صرح به الترمذي. (انظر للتفصيل رقم ٢٠٥ من دراستنا هذه).

(٢) وأخرج (في البيوع/ من يشتري العبد ويستغله، ١٢٨٥) من طريق ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان. وقال: حديث حسن، وقد رُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه. اهـ.

وزاد في بعض النسخ «صحيح» أيضاً، والحديث رجاله رجال الصحيح؛ ما عدا مخلد بن خُفاف؛ فإنه قد تكلم فيه العلماء، قال أبو حاتم: لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب، و ليس هذا إسناد تقوم بمثله الحجة، وقال البخاري: فيه نظر، فقال الحافظ تعليقاً عليه: وفي سماع ابن أبي ذئب منه عندي نظر، وقال محمد بن وضاح: كان ثقة، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فلأجل الكلام في مخلد، والنظر في سماع ابن أبي ذئب عنه أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم إنما حسنه نظراً لمجيئه عن عروة من غير هذا الوجه، فأخرج نفسه من طريق عمر بن علي المقدمي، عن هشام، عن عروة به، وليس للحديث شاهد، فاتضح الأمر أن تحسينه لم يبنه إلا على ما توبع مخلد من قِبل غيره، وعبر عن وجود هذه المتابعة بقوله: ورُوي هذا الحديث من غير هذا الوجه. (انظر للتفصيل الحديث ١٤٩ من «الحديث الحسن/ دراسة وتطبيق»).

(٣) وأخرج في (الأضاحي/ ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحي،١٥٢٣) من طريق مالك بن أنس، عن عمرو أو عمر بن مسلم، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: «من رأى هلال ذي الحجة، وأراد أن يضحي؛ فلا يأخذن من شعره،

ولا من أظفاره». وقال: هذا حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه نحو هذا. اهـ.

وزاد في بعض النسخ: «صحيح» أيضاً، والحديث رجاله كلهم ثقات؛ وليس في أحد منهم ما يوجب حطه من درجة الصحة؛ إلا أنه اختلف في إسناده على مالك، فروى عنه شعبه مرفوعاً، وروى عنه ابن وهب، وابن فارس موقوفاً على أم سلمة رضي الله عنها، وكذلك رواية عبد الرحمن بن حميد، عن سعيد بن المسيب، فرواه ابن عيينة عن عبد الرحمن مرفوعاً، و رواه يحيى القطان موقوفاً كما نقل ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١٧/٢٣٦) عن الإمام أحمد.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ولكن حسنه لمجيئه من غير وجه عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، كما أشار نفسه إلى ذلك بقوله: وقد رُوي هذا الحديث عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه نحوهذا، يعني من غير طريق مالك، عن عمر بن مسلم، عن ابن المسيب، فأخرجه مسلم، وابن ماجه، والنسائي من طريق عبد الرحمن بن حميد، عن سعيد بن المسيب به.

فثبت بكلام الترمذي هذا أن تحسينه لهذا الحديث إنما هو مبني على مجيء الحديث عن سعيد بن المسيب من غير طريق مالك عن عمر بن مسلم عنه. (انظر الحديث ١٧١ من «الحديث الحسن/ دراسة وتطبيق».

ولكن الترمذي رحمه الله حينما يحسن الحديث في هذه الصورة نراه يتجنب عن إطلاق كلمة «غريب» مع استعماله «الحسن»؛ – وإن كان قد أطلقها أحياناً – فإن كلمة «الغريب» عندهم مشعرة بنوع ضعف في الحديث، وأفراد الثقات من قرن التابعين لا يطلقون عليها الغرابة كما بين ذلك الإمام الذهبي.

القول الثالث: ورأى بعض أكابر المتأخرين –على ما نقل عنه الحافظ ابن رجب – قول الترمذي هذا عامّاً شاملاً لكل تلك الصور المتقدمة، يعني يصدق قوله «يروى من غير وجه» على الشاهد، وعلى ما تفرد به صحابي تعدد الرواة عنه، وعلى ما تفرد به تابعي تعدد الرواة عنه، وعلى ما تفرد به تابع التابعي تعدد الرواة عنه، وهلمَّ جرّاً.

وهذا هو مقتضى قول الوزير الصنعاني في كتابه «توضيح الأفكار» مجيباً عن الاعتراض بحديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها في الذكر بعد الخروج من الخلاء، والذي قال فيه الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف إلخ، فأجاب بما حاصله أن خرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فكان في أصله غريباً، ثم صار حسناً.

ولما كان الإمام الترمذي رحمه الله هو القائل بهذه الجملة: «ويُروى نحوه من غير وجه»؛ فيجب علينا الرجوع إليه في مراده بذلك؛ فإنه هو المعول عليه في هذا الباب، فنراه يصنع أحياناً بما يؤيد هذا الرأي أيضاً، ويحسن حديثاً ينفرد به تابع التابعي بإسناد لا يُروى ذلك الحديث إلا به، والراوي عن التابع ممن تُكلم فيه ولكنه قد توبع بغيره، فيحسنه الترمذي بناءً على هذه المتابعة إذا كان رجال الإسناد من فوق موضع الغرابة ثقات، مثلاً:

١ - أنه أخرج في الدعوات (٣٥٩١) من خريق سفيان بن وكيع، عن أحمد بن بشير، وأبي أسامة، عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن عمه قال كان النبي ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء». وقال: هذا حديث حسن غريب، وعم زياد بن علاقة هو قطبة بن مالك صاحب النبي ﷺ.

والحديث في إسناده سفيان بن وكيع، وهو ضعيف، وأحمد بن بشير، وهو صدوق له أوهام، وكل منهما قد توبع، أما الأول؛ فمتابعةً قاصرةً، وأما الثاني؛ فمتابعةً تامةً بأبي أسامة، وقد تفرد بالحديث مسعر، فلا يُروى حديث قطبة بن مالك هذا إلا برواية مسعر، عن زياد بن علاقة، عن عمه قطبة، ولم نجد له إسناداً غيره، ولا شاهداً، فحسنه الترمذي لأجل المتابعة، وليست هي إلا للراوي عن تابع التابعي المنفرد به.

٢ - وأخرج في الدعوات (٣٥٣١) من خريق الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه قال: يا رسول الله! علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، قال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم». ثم قال: هذا حديث حسن غريب، وهو حديث ليث بن سعد. اهـ.

فقوله: «وهو حديث ليث بن سعد» معناه: أنه تفرد به في روايته عن يزيد، عن أبي الخير، عن ابن عمرو، عن أبي بكر ﷺ، والحديث رجاله ثقات، ولكن إنما أنزله الترمذي عن درجة الصحة أولاً لأنه اختُلف فيه على ليث، فروى بعض أصحابه الثقات عنه هكذا، وروى البعض الآخر عنه، عن يزيد، عن أبي الخير، عن ابن عمرو أن أبا بكر ﷺ إلخ، ثم حسنه لمجيئه عن يزيد بن أبي حبيب من غير طريق الليث؛ طريق عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد، وأصل الحديث تفرد به يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن ابن عمرو ﷺ، فوصفه بالغرابة.

فانظر: قد حسن الترمذي هذا الحديث الذي تفرد به تابع التابعي، عن التابعي، عن الصحابي، والراوي عن التابع ثقة اختُلف عليه مما أوجب الريبة، فحسنه لمجيء نفس الحديث من رواية غيره عن شيخه المنفرد ولطلق عليه أيضاً بالغرابة.

ولكن هذه الصورة في الجامع أقل قليل لا يتجاوز ثلاثة، وذلك لأن كثيراً من النقاد القدامى يتوقفون في إطلاق الغرابة مع الصحة (أي مع كون الحديث محتجّاً به) في حديث أتباع التابعين الثقات، وقد يُوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض.

فظهر بهذه الأمثلة أن قوله «يُروى من غير وجه» يصدق على الشواهد، وعلى المتابعات التامة، والقاصرة كلها جميعاً؛ سواء أحصلتِ المتابعة للصحابي، أو للتابعي، أو لمن هو دونه؛ فإنها إعمال وتطبيق من الترمذي نفسه للمقياس الذي حدده للتحسين، والذي كان مبهماً للناس لمكان تعقيد مَّا في عبارته، فقد انحلت تلك العقدة بهذه الأمثلة، والحمد لله تعالى شأنه.

أثر الاختلاف فيما هو «غريب إسناداً ومتناً»

أما الرأي الأول الذي قائله ابن سيد الناس؛ فمقتضاه أن الترمذي إنما يحسن الحديث إذا كان مروياً بإسناد آخر عن صحابي غير صحابي هذا الحديث، فلا يجامع الحسن «الغريب سنداً ومتناً»، و«الغريب متناً لا سنداً» والغريب «ببعض المتن» على ما فسره في مقدمة شرحه لجامع الترمذي، وعلى هذا يبقى كثير من الأحاديث التي حسنها الترمذي مع تغريبها؛ وليس لها شاهد البتة غير منطبق على شرط الترمذي كما هوظاهر.

وأما الرأي الثاني ؛ الذي قائله عديد من العلماء الكبار؛ فبعد تسليمه لا بد من تسليم أن «الغريب سنداً ومتناً» لا يجامع «الحسن» عند الترمذي البته إذا كان المتفرد به تابع التابعي فمن دونه، وأما إذا تفرد التابعي، أو الصحابي؛ فلا يطلقون عليه «الغريب»، فعلى هذا كل ما قال فيه الترمذي «حسن غريب»؛ فهو إما من الغريب إسناداً لا متناً، أو الغريب إسناداً وببعض المتن، أو الغريب ببعض الإسناد، دون الغريب إسناداً ومتناً.

وأما ما تقرر بعد دراستنا هذه من كون بعض الأحاديث غريباً إسناداً ومتناً؛ فالجواب عنه – على هذا الرأي – أنه أقل قليل، فمجموع مثل هذه الأحاديث لا يجاوز ثمانية، فإن جميع ما تقرر بالبحث كونه غريباً إسناداً ومتناً ثمانية، وهي: ٥١، ١٦٦، ٣٤٧، ٤٠٠، ٥٣٩، ٥٥٧، ٦٢٣، ٦٣٤، واحد منها اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و«حسن صحيح غريب»، و«حسن صحيح»، وخمسة منها اتفقت النسخ فيها على «حسن غريب»، والاثنان اختلفت فيهما بين «حسن غريب» و«غريب»، فيكون الترجيح في هذين الأخيرين لقوله «غريب» فقط بدون التحسين؛ فإن التحسين لايلائمه، وأما الستة الأول؛ فنخشى فيها أن يكون حكم الترمذي في النسخ المطبوعة مصاباً بنوع تصرف من أيدي النساخين، وعسى أن يكون في نسخة مَّا الحكم بـ«غريب» فقط، أو بـ«صحيح غريب»، ولا يبعد أن يكون لها شواهد في نظر الترمذي لم نطلع عليها، والله أعلم.

وأما الرأي الثالث، الذي لم يُنقل إلا عن بعض كبار المتأخرين غير مسمىً، والذي لم نر أحداً من العلماء الكبار يأخذ به غير الصنعاني؛ ولكنه مُدعَم بصنيع الإمام الترمذي، وهو الملائم لاستعماله هذه الجملة في مناسبات من جامعه؛ فبعد تسليم هذا الرأي يتجه تحسين الترمذي للأحاديث التي تقرر كونها غريباً إسناداً ومتناً، والحسن على هذا الرأي يصلح لأن يجامع سائر أنواع الغريب، فيبقى الحكم في الأحاديث المذكورة سليماً، ولا نحتاج حينئذٍ إلى التوقف في صحة ما نقل إلينا من حكم الترمذي على تلك الأحاديث بوسلخة النسخ المطبوعة، وبما هو منقول مثلَه لدى العلماء الذين يلتزمون نقل الحديث عن الترمذي مع حكمه سوى حديث واحد، وهو الحديث السادس والثلاثون وست مائة؛ فإنه لا ينطبق على شرط الترمذي البتة كما سبق منا مفصلاً.

فعلى هذا يكون ذلك (العموم في معنى قوله «من غير وجه») من اختصاص الترمذي باصطلاح له مثل اختصاصه باصطلاح له في أصل الحسن دون سائر العلماء، ومما يؤيد هذا الرأي أننا نرى الترمذي يطلق كلمة الغرابة مع تحسين الحديث على ما تفرد به التابعي أيضاً مع أن العلماء يتجنبون عن إطلاق كلمة «الغريب» على تفرد التابعي، فلعله مشى على اصطلاح غير ما مشى عليه الجمهور، والله أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

إشكال ورفعه

وهناك إشكال قوي يعتري كل باحث في هذا الشأن أن تحسين الترمذي لما كان مداره على مجيء الحديث من غير وجه لا محالة؛ فكيف يوافق التحسين مع التغريب إذا قيده المصنف بقوله: «لا نعرفه إلا من حديث فلان إلخ»؛ فإنه يدل على أن الحديث لا يُروى إلا بهذا الإسناد، وليس له شاهد، فاعترض بذلك الحافظ العراقي في شرح ألفيته، وفي شرحه لجامع الترمذي كثيراً.

ومن ذلك حديث فضالة بن عبيد في تعليق يد السارق أخرجه الترمذي، ثم قال فيه: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي، عن الحجاج بن أرطاة». قال العراقي معترضاً: حكم المصنف على حديث فضالة بأنه حسن غريب، وهو مشكل من حيث اصطلاحه؛ لأنه لم يُروَ من غير وجه كما اشترط هو في آخر الكتاب في العلل. اهـ. ومثل ذلك قال في حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه الترمذي من طريق إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عنها في الدعاء بعد الخروج من الخلاء . (انظر: الموازنة للدكتور نور الدين عتر حفظه الله).

فيتجه السؤال: كيف صار هذا التحسين على شرط الترمذي؛ فإن شرطه «يروى نحوه من غير وجه» لا يوجد هنا؟

والجواب: ما أجاب به ابن رجب في شرح العلل بقوله: وعلى هذا (أي عدم اشتراط اتفاق اللفظ) فلا يُشكل قوله: «حديث حسن غريب»، ولا قوله «صحيح حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرَف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه،

وهذا كما في حديث «إنما الأعمال بالنيات»؛ فإن شواهده كثيرة جداً في السنة مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به؛ وإن لم يكن لفظ حديث عمر ﷺ مرويا من غير حديثه من وجه يصح. انتهى.

قلنا: وهذا هو الحق الذي لا ينبغي غيره، ويدركه القارئ خلال نظره في هذه المواضع من دراستنا هذه، فلم يبق موضع منه ؛ إلا وقد وجدنا للحديث شاهداً، أو عاضداً بالمعنى الأعم مما يبرر تحسين الترمذي على شرخه، ويجعله واقعاً موقعه.

الفصل الرابع

خلاصة الدراسة في صورة جدول

وإليك خلاصة جهدنا هذا في صورة جدول مفيد يطلعك في نظرة على جميع ما حكم عليه الإمام الترمذي بـ «حسن غريب» مع تعيين الراجح إن كان هناك اختلاف في الحكم في بعض النسخ؛ ويوقفك على سبب نزول الإسناد عن درجة الصحة مع العاضد الذي بنى عليه الترمذي التحسين؛ كما إنه ينبئك عن كيفيات التغريب لدى الإمام الترمذي، وما تقرر منها لدينا بعد البحث والدراسة.

جميع ما ظفرنا بـ «حسن غريب» في الجامع على اختلاف في النسخ ست مائة وستون (٦٦٠) حديثاً[١]، وتفصليها كما يلي:

ما اتفقت النسخ فيه على «حسن غريب» ٤٣٦

(١) ويجدر التنبيه هنا أن القارئ سيجد آخر الرقم التسلسلي في دراستنا «الحديث الثامن والخمسون وست مائة» مع أن عدد أحاديث الدراسة يتم (٦٦٠) حديثاً، وذلك لتكرار رقمين (٧٨)، و(٥٧٠) خطأً خلالَ وضع العناوين التسلسلية، وانتبهنا على ذلك بعد ما فرغنا عن المراحل التي كان يؤدينا تغييرجميعها إلى حرج لايُتَحمل لضيق الوقت.

«حسن غريب» قد وجد في بعض النسخ حينما لم يوجد أيٌّ حكمٍ في البعض الآخر	٦
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و«غريب»	١٢٠
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «حسن صحيح غريب»	٦١
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «حسن»	١٧
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «غريب» و «حسن صحيح غريب» و«حسن صحيح»	١
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و«حسن صحيح» و«حسن»	١
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و«صحيح غريب»	١
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «حسن صحيح غريب» و«غريب»	٤
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و«حسن صحيح»	٩
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «حسن صحيح غريب» و«حسن»	٢
ما اختلفت النسخ فيه بين «حسن غريب» و «حسن صحيح غريب» و«حسن صحيح»	٢
المجموع	٦٦٠

فالمختلف فيه منها مائتان وثمانية عشر (٢١٨) حديثاً، والراجح من وجوه الاختلاف كما يلي:

«حسن غريب»	١٨٤
«حسن صحيح غريب»	٣١
«حسن صحيح»	١
«غريب»	٢

وأما تفصيل ما تقرر لدينا من وجوه الغرابة حسب دراستنا فكما يلي:

غريب إسناداً لا متناً	٥٨٢
غريب إسناداً وببعض المتن	٤٦
غريب ببعض الإسناد فقط	١٣
غريب إسناداً ومتناً	١٠
ما هو سالم من الغرابة	٩
المجموع	٦٦٠

وإليك جدول الخلاصة في الصفحة التالية:

الحديث	كيفية النسخ وكيفية تغريب الترمذي	الراجح	علة نزول الحديث عن درجة الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	وجه التحسين	ما تقرر بالبحث من نوعية الغرابة
١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف»		يوسف بن أبي بردة	مقبول	عواضد معناه	غريب إسناداً لا متناً.
٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ - محمد بن إسحاق ٢ - أبان بن صالح	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر. وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهله، وابن عبد البر فضعفه.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣	أيضاً		اختلاف في المتن		الشواهد	أيضاً
٤	أيضاً		١ - سعد بن عبد الحميد ٢ - عبد الرحمن بن أبي الزناد ٣ صالح مولى التوأمة	صدوق، له أغلاط. صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد. صدوق اختلط.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥	اختلاف بين «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة، وبين «غريب، لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ - عبد الله بن لهيعة ٢ - يزيد بن عمرو	صدوق خلط بعد احتراق كتبه. صدوق.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٦	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث ثوبان عن عبد الله بن الفضل» و «إسناده حسن صحيح»		١ زيد بن حباب ٢ وعبد الرحمن بن ثابت	صدوق يخطئ في حديث الثوري. صدوق يخطئ، ورمي بالقدر وتغير بأخرة	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٧	اختلاف بين	حسن	١ محمد بن حميد	ضعيف	المتابعة	غريب إسناداً

	«حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب من هذا الوجه»	غريب	٢ سلمة بن الفضل ٣ محمد بن إسحاق	صدوق كثير الخطأ صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر	القاصرة، والشاهد	لامتناً
٨	اتفاق على «حسن غريب»		١ معاوية بن صالح ٢ العلاء بن الحارث	صدوق، له أوهام صدوق، فقيه لكنه رمي بالقدر، وقد اختلط	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٩	اختلاف بين «حسن غريب لا يُروى إلا من حديث عبد الله بن عمر» وبين «لا يروى إلخ»	حسن غريب	١ عبد الله بن عمر العمري ٢ القاسم بن غنام	ضعيف صدوق مضطرب الحديث	المتابعة القاصرة، والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ سعيد بن عبد الله ٢ محمد بن عمر	مقبول صدوق	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ إسحاق بن عمر ٢ الانقطاع	تركه الدارقطني، وقال أبو حاتم: مجهول	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٢	اختلاف بين «حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «حسن صحيح، لا نعرفه إلخ»	حسن لا نعرفه إلخ	سماك بن حرب	صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما يتلقن.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٣	اختلاف بين «حسن غريب من حديث ابن المنكدر، لا نعلم أحداً رواه غير	صحيح حسن غريب	تفرد علي بن عياش، عن شعيب، عن ابن المنكدر مما يوجب الريبة		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

	شعيب» وبين «صحيح حسن غريب من حديث إلخ» وبين «لا نعلم أحداً رواه إلخ»					
١٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	أبو معشر	ثقة، (قال أبو حاتم: صالح، ليس بالمتين في حفظه)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٥	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ إسماعيل بن مسلم ٢ اختلاف الناس في سماع الحسن من سمرة	ضعيف الحديث	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٦	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرف أحدا رواه مثل هذا عن شريك»		١ – شريك القاضي ٢ عاصم بن كليب	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة صدوق رمي بالإرجاء	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٧	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	الحجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس	الشاهد	أيضاً
١٨	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس		أبو خالد الأحمر	صدوق يخطئ	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ يونس بن بكير ٢محمد بن إسحاق	صدوق يخطئ صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٠	اتفاق على «حسن		عبد الرزاق	قال المصنف في	المتابعة	غريب إسناداً

	غريب لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه»			العلل: عبد الرزاق قد يهم في بعض ما يحدث به. قال في التقريب: ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير.	القاصرة، والشواهد	لا متناً.
٢١	اختلاف بين «حسن صحيح» وبين «حسن غريب» واتفاق على «لا نعرفه إلا من حديث أبي أسامة عن عبد الحميد»	حسن غريب	١ سفيان بن وكيع ٢ عبد الحميد بن جعفر ٣ أبو الأبرد زياد	صدوق إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. صدوق رُمي بالقدر مقبول	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ الحسين بن واقد ٢ أبو غالب	ثقة، له أوهام صدوق يخطئ	الشواهد	أيضاً
٢٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن صحيح غريب	الاضطراب في المتن		الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٤	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث الليث عن بكير»		نابل صاحب العباء	مقبول	المتابعة والشواهد	أيضاً
٢٥	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	اختلاف في المتن		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

٢٦	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة»		الاختلاف رفعاً ووقفاً		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ عتاب بن بشير ٢ خصيف	صدوق يخطئ صدوق سيء الحفظ	الشواهد	أيضاً
٢٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ سهل بن حماد ٢ حريث بن قبيصة ٣ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق صدوق	المتابعة والشواهد	غريب (بعض الإسناد) دون المتن
٢٩	اتفاق على «حسن ولا نعرفه من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد»		١ أبو أحمد الزبيري ٢ الاختلاف على أبي إسحاق السبيعي	ثقة ثبت إلا أنه يخطئ في حديث الثوري	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٠	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الله بن المهاجر	مقبول	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣١	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	تفرد الأعمش بهذا الإسناد، وهو مدلس	ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع؛ لكنه يدلس	المتابعة القاصرة، والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		عبد الصمد بن عبد الوارث	صدوق، ثبت في شعبة	الشواهد	أيضاً
٣٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عيسى بن أبي عزة ٢ أبو ثور الأزدي	صدوق ربما وهِم مقبول	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٤	اتفاق على «حسن		١ خصيف	صدوق سيء الحفظ	المتابعة	غريب إسناداً

	غريب»		٢ عبد العزيز بن جريج ٣ الانقطاع	خلط بأخرة ورُمي بالإرجاء لين	القاصرة والشواهد	لا متناً.
٣٥	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الحوراء»		١ أبو إسحاق ٢ أبو الحوراء ٣ الاختلاف سنداً ومتناً	ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة (اختلفوا في تعيينه)	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦	اتفاق على «حسن غريب»		١ ملازم بن عمرو ٢ قيس بن طلق	صدوق صدوق	عمل أصحاب النبي ﷺ وغيرهم	غريب إسناداً لا متناً
٣٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	إسماعيل بن عياش	صدوق في روايته عن أهل بلده، مختلط في غيرهم	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٨	اتفاق على «حسن غريب»		١ فضيل بن مرزوق ٢ عطية العوفي	صدوق يهم ورُمي بالتشيع صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٩	اتفاق على «حسن غريب»		محمد بن مسلم	صدوق يهم	الشواهد	أيضاً
٤٠	أيضاً		عكرمة بن عمار	صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب	الشاهد	أيضاً
٤١	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن خالد ابن عثمة ٢ موسى بن يعقوب	صدوق يخطئ صدوق سيء الحفظ	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			٣ عبد الله بن كيسان ٤ الاختلاف في الإسناد	مقبول		
٤٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ العلاء بن عبد الرحمن ٢ يعقوب المدني	صدوق، ربما وهِم مقبول	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٣	أيضاً		١ كثير بن عبد الله ٢ والده عبد الله ابن عمرو	ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب. مقبول	الشواهد	أيضاً
٤٤	أيضاً		١ فليح بن سليمان الاختلاف في الإسناد	صدوق كثير الخطأ	الشواهد	أيضاً
٤٥	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سليم مثل هذا» وبين «حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ يحيى بن سليم الطائفي ٢ الاختلاف سنداً ومتناً	صدوق سيء الحفظ	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٤٦	اتفاق على «حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره»		كونه معلولاً كما نص عليه الحاكم		مجيئه من غير وجه والشواهد	غريب ببعض الإسناد دون المتن
٤٧	اختلاف بين «حسن غريب من حديث ابن عباس، لا نعرفه إلا من	حسن غريب	١ محمد بن يزيد ٢ الحسن بن محمد ابن عبيد الله	مقبول مقبول	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً

	هـذا الوجـه» وبـين «غريـــب مـــن حديث إلخ»					
٤٨	اتفاق على «حسن غريب»		أبو ظلال	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٩	اخـــتلاف بـــين «حـــسن غريـــب» وبـــين «حـــسن صـــحيح» وبـــين «حـــسن» فقـــط، وقـــال في موضـــع: «حسن غريب من هذا الوجه»	حـــسن غريب	١ مسلم بن حاتم ٢ عبـــد الله بـــن المثنى ٣ علي بن زيد	صدوق ربما وهِم صدوق كثير الغلط ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٠	اتفاق على «حسن غريب»		الاخـــــتلاف في ســـياقة الإســـناد والاخـتلاف رفعـاً ووقفاً		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥١	اتفاق على «حسن غريب»		١ يحيى بن خلف ٢ برد بن سنان	صـــدوق، وحقـــه أن يقول الحافظ: مقبول صدوق رُمي بالقدر	المتابعة	غريب إسناداً ومتناً.
٥٢	اتفاق على «حسن لا نعرفــه إلا مـــن هذا الوجه»		الاخـتلاف وصـلاً وإرسالاً		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٣	اتفاق على «حسن غريـب مـن هـذا الوجه، لا نعرفه إلا مـــن حـــديث عبيـــدالله ابـــن موسى»		١ غالب أبو بشر ٢ أيوب بن عائذ	مقبول ثقة، رُمي بالإرجاء	المتابعـــة والشاهد	أيضاً
٥٤	اخـــتلاف بـــين «حـــسن غريـــب»	حـــسن غريب	درّاج أبو السمح	صـــدوق، في حديثـــه عن أبي الهيثم ضعف	الشواهد	غريب إسنادا لا متناً

	وبين «غريب»					
٥٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاختلاف رفعاً ووقفاً		المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٦	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد الله بن نافع الصائغ ٢ محمد بن صالح التمار ٣ الانقطاع	ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين. صدوق يخطئ.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٧	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب من هذا الوجه»	حسن غريب	سعد بن سنان	صدوق، له أفراد	الشواهد	أيضاً
٥٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن» فقط	حسن غريب	أشعث بن سوار	ضعيف	المتابعات والشواهد	أيضاً
٥٩	اتفاق على «حسن غريب»		بهز بن حكيم عن أبيه عن جده	صدوق	الشواهد	أيضاً
٦٠	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب من هذا الوجه»	حسن غريب	عبد الله بن عيسى الخزاز	ضعيف	الشواهد	أيضاً
٦١	اتفاق على «حسن غريب»		١ سالم بن نوح ٢ ابن جريج ٣ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	صدوق له أوهام. ثقة فقيه لكنه يدلس ويرسل.	الشواهد	أيضاً
٦٢	اتفاق على «حسن غريب»		جعفر بن سليمان	صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً

٦٣	اتفاق على «حسن غريب»		عثمان بن محمد	صدوق، له أوهام	المتابعات والشاهد	غريب إسنادا لا متناً
٦٤	أيضاً		١ الوليد بن مسلم ٢ قرة بن عبد الرحمن	ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. صدوق له مناكير.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٦٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ قيس بن طلق ٢ الاختلاف في الإسناد	صدوق	الشواهد	أيضاً
٦٦	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس»		الاختلاف رفعاً ووقفاً، وكلام الأئمة في هذا الحديث خاصةً.		الشواهد	أيضاً
٦٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد الرحمن بن إسحاق. ٢ النعمان بن سعد	ضعيف. مقبول	الشواهد	أيضاً
٦٨	أيضاً		١ عاصم بن بهدلة ٢ الاختلاف رفعا ووقفاً	صدوق له أوهام.	الشواهد	أيضاً
٦٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ ثور بن يزيد الحمصي ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	ثقة ثبت؛ إلا أنه يرى القدر.	الشواهد	أيضاً
٧٠	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن رفاعة ٢ سهيل بن أبي صالح	مقبول. صدوق تغير حفظه بأخرة	المتابعة والشواهد	أيضاً
٧١	اتفاق على «حسن		علي بن زيد بن	ضعيف	المتابعة	غريب إسناداً

	غريب من هذا الوجه»		جدعان		والشواهد	لا متناً
٧٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		محمد بن عبد الله ابن المثنى	ثقة، قلنا: ولكن تكلم فيه غير واحد.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٧٣	اختلاف بين «حسن غريب من حديث ابن مسعود» وبين «حسن صحيح غريب إلخ»	حسن غريب	١ سليمان بن حيان ٢ عاصم بن بهدلة	صدوق يخطئ. صدوق له أوهام.	الشواهد	أيضاً
٧٤	اتفاق على «حسن غريب»، وزاد المزي: «من هذا الوجه»		١ علي بن عبد الأعلى ٢ عبد الأعلى بن عامر	صدوق، ربما وهم. صدوق يهم.	الشواهد	أيضاً
٧٥	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	الاختلاف وصلاً وإرسالاً		الشواهد	أيضاً
٧٦	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرف أحداً رواه غير عبد السلام بن حرب» وبين «غريب لا نعرف أحداً إلخ»	أيضاً	خصيف بن عبد الرحمن	صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء.	الشواهد	أيضاً
٧٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد الله بن يعقوب ٢ عبد الرحمن بن أبي الزناد	مجهول الحال. صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد.	المتابعة والشواهد	أيضاً
١/٧٨	اتفاق على «حسن غريب» وهو		١ حسين بن واقد ٢ عكرمة مولى	ثقة له أوهام. ثقة ثبت، عالم	الشواهد	أيضاً

	حديث حسين بن واقد.		ابن عباس	بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.		
٢/٧٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ ابن جريج ٢ مزاحم بن أبي مزاحم	ثقة فقيه، لكنه يدلس ويُرسل. مقبول	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٧٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاضطراب في السند		الشواهد	غريب ببعض الإسناد دون المتن
٨٠	أيضاً		١ مروان بن شجاع ٢ خصيف بن عبد الرحمن	صدوق، له أوهام. صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة ورمي بالإرجاء.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٨١	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «حسن صحيح غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	عبد الوارث بن عبد الصمد، وأبوه	صدوقان	المتابعة والشواهد	أيضاً
٨٢	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		خلاد بن يزيد الجعفي	صدوق ربما وهم	الشواهد	أيضاً
٨٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ ثوير بن أبي فاختة ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً	ضعيف، رُمي بالرفض	المتابعة والشواهد	أيضاً
٨٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	موسى بن سرجس	مستور	المتابعة القاصرة	أيضاً
٨٥	أيضاً	أيضاً	١ سيار بن حاتم	صدوق له أوهام.	المتابعة	غريب إسناداً

			٢ جعفر بن سليمان	صدوق زاهد، لكنه يتشيع	والشواهد	لا متناً
٨٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ محمد بن حميد الرازي ٢ ميمون الأعور ٣ الاختلاف رفعا وقفاً	ضعيف. ضعيف.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٨٧	اتفاق على «حسن غريب»		عكرمة بن عمار	صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب.	الشاهد	أيضاً
٨٨	أيضاً		موسى بن أبي موسى	مقبول	الشواهد	أيضاً
٨٩	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ أسامة بن زيد الليثي ٢ الاختلاف في الإسناد	صدوق يهم	الشواهد	أيضاً
٩٠	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو سنان ٢ أبو طلحة ٣ الاختلاف رفعاً ووقفاً	لين الحديث. مقبول	المتابعة القاصرة	أيضاً
٩١	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب من هذا الوجه»	حسن غريب	١ علي بن عبد الأعلى ٢ وأبوه عبد الأعلى	صدوق يهم. صدوق يهم.	الشواهد	أيضاً
٩٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ أبو خالد ٢ الحجاج	صدوق يخطئ. صدوق كثير الخطأ والتدليس	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

٩٣	اتفاق على «حسن غريب»		عثمان بن فرقد	صدوق ربما خالف	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٩٤	اتفاق على حسن غريب		قابوس بن أبي ظبيان	فيه لين	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٩٥	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد ربه بن بارق »		عبد ربه بن بارق	صدوق يخطئ	الشاهد	أيضاً
٩٦	اتفاق على «حسن غريب في هذا الباب وقد رُوي من غيرهذا الوجه»		١ أبو سنان الشيباني ٢ أبو إسحاق السبيعي	صدوق له أوهام. ثقة مكثر، اختلط بأخرة.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً
٩٧	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الرحمن بن إسحاق	صدوق، رُمي بالقدر	المتابعة القاصرة، والعواضد	أيضاً
٩٨	أيضاً		١ سفيان بن وكيع ٢ الحجاج بن أرطاة ٣ أبو الشمال ٤ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل، فسقط حديثه. صدوق، كثير الخطأ والتدليس. مجهول.	الشواهد	أيضاً
٩٩	أيضاً		١ معاذ بن هشام ٢ الكلام في سماع الحسن عن سمرة	صدوق ربما وهِم.	الشواهد	أيضاً
١٠٠	أيضاً		١ حاتم بن إسماعيل ٢ عبد الله بن	صحيح الكتاب، صدوق يهم. ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			مسلم بن هرمز ٣ محمد بن عبيد ٤ سعيد بن عبيد	مجهول. مجهول. مجهول.		
١٠١	اتفاق على «حسن غريب»		عيسى بن ميمون	ضعيف.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٠٢	أيضاً		انقطاع		المتابعة القاصرة	أيضاً
١٠٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح غريب»	حسن غريب	١ أبو هشام الرفاعي ٢ عاصم بن كليب	ليس بالقوي. صدوق رُمي بالإرجاء	المتابعات	أيضاً
١٠٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	أيضاً	١ عبد الله بن لهيعة ٢ أبو وهب الجيشاني ٣ الضحاك بن فيروز ٤ الانقطاع	صدوق خلط بعد احتراق كتبه. مقبول مقبول	المتابعات والشواهد	أيضاً
١٠٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام	الشواهد	أيضاً
١٠٦	اتفاق على «حسن غريب»		قيس بن طلق	صدوق (قال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس ممن تقوم به الحجة)	الشواهد	أيضاً
١٠٧	أيضاً		١ مساوِر الحميري ٢ أم مساور	مجهول. لا يُعرف حالها	الشواهد	أيضاً
١٠٨	أيضاً		١ أبو خالد الأحمر ٢ الضحاك بن عثمان ٣ الاختلاف رفعاً	صدوق يخطئ صدوق يهم	الشواهد	أيضاً

			ووقفاً			
١٠٩	اتفاق على «حسن غريب»		حميد بن مسعدة الاختلاف في الإسناد	صدوق	المتابعات والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١١٠	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ عمرو بن عاصم ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً، ورفعاً ووقفاً.	صدوق في حفظه شيء	المتابعة والشاهد	أيضاً
١١١	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الرحمن بن حبيب	لين الحديث	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
١١٢	أيضاً		١ عمرو بن مسلم الجندي ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق له أوهام	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
١١٣	أيضاً		١ محمد بن إسحاق ٢ الانقطاع	صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر	المتابعة والشاهد	أيضاً
١١٤	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ أبو حمزة عبدالله ابن جابر ٢ الإرسال	مقبول	الشواهد	أيضاً
١١٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد ابن ليث»		عباد بن ليث	صدوق يخطئ	المتابعة	الحديث سالم من الغرابة بأنواعها
١١٦	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر»		عبد الله أبو بكر	لا يُعرف حاله	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١١٧	اتفاق على «حسن غريب من حديث أيوب»		عبد الله بن جعفر	ثقة، لكنه تغير بأخرة، فلم يفحش اختلاطه	المتابعة والشواهد	سالم من الغرابة بأنواعها

١١٨	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث حماد بن سلمة»		حماد بن سلمة عن حميد	ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بأخرة	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
١١٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ ابن جريج ٢ أبو الزبير ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	كان ثقة فقيهاً لكنه كان يدلس ويرسل. صدوق إلا أنه يدلس	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٢٠	اختلاف بين «حسن غريب»، وبين «غريب»	حسن غريب	١ يحيى بن أبي أنيسة الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده	ضعيف.	المتابعة وآثار الصحابة	أيضاً
١٢١	اتفاق على «حسن غريب»		١ شريك ٢ قيس بن الربيع	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به	المتابعات والشواهد	أيضاً
١٢٢	اختلاف بين «حسن صحيح» وبين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ إسماعيل بن عياش. ٢ شرحبيل بن مسلم	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. صدوق فيه لين.	الشواهد	أيضاً
١٢٣	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث إبراهيم ابن حميد عن هشام		محمد بن إبراهيم التيمي	ثقة، له أفراد	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً، وببعض المتن.

	بن عروة»					
١٢٤	اتفاق على «حسن غريب»		حيي بن عبد الله	صدوق يهم	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٢٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ الحجاج بن أرطاة ٢ ميمون بن أبي شبيب ٣ الانقطاع ٤ الاختلاف سندا ومتناً	صدوق كثير الخطأ والتدليس. صدوق كثير الإرسال.	الشاهد	أيضاً
١٢٦	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	صالح بن أبي جبير وأبوه	مقبولان	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٢٧	أيضاً	حسن صحيح غريب	مظنة الانقطاع للكلام في سماع الحسن عن سمرة		الشاهد	أيضاً
١٢٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	١ عبد العزيز الدراوردي ٢ الاختلاف وصلاً وقطعاً	صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٢٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد الأعلى بن عامر ٢ بلال بن مرداس ٣ خيثمة بن أبي خيثمة ٤ الاختلاف في الإسناد	صدوق يهم. مقبول. لين الحديث.	الشاهد	أيضاً
١٣٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ فضيل بن سليمان ٢ عمرو بن أبي	صدوق له خطأ كثير. ثقة ربما وهِم.	المتابعات	غريب إسناداً لا متناً

			عمرو			
١٣١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري، إلا من حديث عبد الرزاق»		عبد الرزاق الصنعاني	قال المصنف في العلل: عبد الرزاق قد يهم في بعض ما يحدث به. قال في التقريب: ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٣٢	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ علي بن المنذر ٢ فضيل بن مرزوق ٣ عطية العوفي	صدوق يتشيع. صدوق يهم ورُمي بالتشيع. صدوق يخطئ كثيراً وكان متشيعاً مدلساً.	المتابعات والشواهد	أيضاً
١٣٣	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمران القطان» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ عمرو بن عاصم ٢ عمران القطان	صدوق في حفظه شيء. صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج.	الشواهد	أيضاً
١٣٤	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	داود بن يزيد الأودي	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
١٣٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد العزيز الدراوردي. ٢ سهيل بن أبي صالح.	صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. صدوق تغير حفظه بأخرة.	المتابعة والشواهد	أيضاً

		٣ النسيان بعد التحديث				
١٣٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشيم عن عبد الله بن أبي صالح»		١ هشيم بن بشير ٢ عبد الله بن أبي صالح	كان ثقة ثبتا، لكنه مدلس. لين الحديث.	المتابعات والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٣٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ أشعث بن سوار ٢ الاختلاف سنداً ومتناً	ضعيف.	المتابعة والشاهد	أيضاً
١٣٨	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه»		١ شريك ٢ أبو إسحاق السبيعي	صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. كان ثقة لكنه مدلس.	المتابعات والشاهد	أيضاً
١٣٩	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب من هذا الوجه»	حسن صحيح غريب	الضحاك بن عثمان	صدوق يهم	المتابعات والشواهد	أيضاً
١٤٠	اختلاف بين «حسن غريب لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان» وبين «غريب لانعلم إلخ»	حسن غريب	عبد الملك بن أبي سليمان	صدوق له أوهام	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
١٤١	اتفاق على «حسن		الاختلاف في		الشواهد	غريب إسناداً

	غريب»		السند			لا متناً.

الحديث	كيفية النسخ وكيفية تغريب الترمذي	الراجح	علة نزول الحديث عن درجة الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	وجه التحسين	ما تقرر بالبحث من نوعية الغرابة
١٤٢	الاختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ محمد بن يحيى ٢ سمي بن قيس ٣ شمير ٤ الاختلاف في السند	لين الحديث مجهول. مقبول.	المتابعات والشواهد	غريب إسنادا لا متناً
١٤٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن راشد ٢ سليمان بن موسى ٣ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.	صدوق يهم ورُمي بالقدر. صدوق وفي حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل	المتابعات والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٤٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ قتادة ٢ الكلام في سماع الحسن عن سمرة	ثقة ثبت مدلس.	المتابعة وفتاوى الصحابة والتابعين	غريب إسناداً لا متناً
١٤٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ قتادة ٢ مظنة الانقطاع بين الحسن وعلي	ثقة ثبت مدلس	المتابعة والشواهد	سالم من الغرابة بجميع أنواعها
١٤٦	اتفاق على «حسن غريب» وزاد في بعض النسخ: «من حديث جابر بن سمرة»		١ شريك ٢ سماك بن حرب	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق تغير بأخرة، فكان ربما تلقن	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٤٧	الاختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	الاختلاف رفعاً ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً		الشواهد	أيضاً
١٤٨	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه		الحجاج بن أرطاة	صدوق كثير الخطأ والتدليس	الشاهد	أيضاً

	إلا من حديث عمر بن علي عن الحجاج بن أرطاة»					
١٤٩	اتفاق على «حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه»		عبد الله بن محمد ابن عقيل	صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
١٥٠	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث بكير بن الأشج» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	الاختلاف وصلاً وإرسالاً		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٥١	اتفاق على «حسن غريب»		عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير	صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب.	الشواهد	أيضاً
١٥٢	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد ابن أسلم»		١ سلمة بن رجاء ٢ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار	صدوق يُغرب. صدوق يخطئ.	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٥٣	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني إلا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى»		محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	صدوق سيء الحفظ جداً	الشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
١٥٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه»		١ أبو المثنى سليمان بن يزيد ٢ الانقطاع	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

١٥٥	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عثمان بن واقد ٢ كدام بن عبدالرحمن ٣ أبو كباش ٤ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق ربما وهِم. مجهول. مجهول.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لامتناً
١٥٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الفضل ابن موسى»		١ حسين بن واقد ٢ عكرمة مولى ابن عباس	ثقة له أوهام. ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٥٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	عفير بن معدان	ضعيف	الشاهد	أيضاً
١٥٨	اتفاق على «حسن غريب ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون»		أبو رملة	مجهول	الشواهد	أيضاً
١٥٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن إسحاق ٢ الانقطاع ٣ الاختلاف في المتن	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٦٠	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب»		١ عطاء بن السائب ٢ الانقطاع	صدوق اختلط	المتابعات والشواهد	أيضاً
١٦١	اختلاف بين «حسن غريب وهو حديث ابن	حسن غريب	١ عبد الملك بن نوفل بن مساحق ٢ ابن عصام	مقبول. مجهول	الشاهد	أيضاً

	عيينة» وبين «غريب إلخ»					
١٦٢	اتفاق على «حسن غريب»		الاختلاف وصلاً وإرسالاً		الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
١٦٣	اتفاق على «حسن غريب»		الاختلاف في الإسناد		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٦٤	اتفاق على «حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث ابن أبي الزناد»		عبد الرحمن بن أبي الزناد	صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد	المتابعة والشاهد	غريب ببعض المتن
١٦٥	اتفاق على «حسن غريب» تقدم برقم ١٢٤.					
١٦٦	اتفاق على «حسن غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة»		الاختلاف وصلاً وإرسالاً		المتابعة	غريب إسناداً ومتناً
١٦٧	اتفاق على «حسن غريب»		ثوير بن أبي فاختة	ضعيف، رُمي بالرفض	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٦٨	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزيز»		بكار بن عبد العزيز	صدوق يهم	الشواهد	أيضاً
١٦٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ يحيى بن أكثم	صدوق إلا أنه رُمي بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له، وإنما كان يروي بالإجازة والوجادة.	المتابعة والشواهد	أيضاً

			٢ كثير بن زيد	صدوق يخطئ		
١٧٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٧١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شعيب ابن رزيق»		١ شعيب بن رزيق ٢ عطاء الخراساني	صدوق يخطئ. صدوق يهم كثيراً	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٧٢	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن دينار»		١ ابن لهيعة ٢ أبو يزيد الخولاني ٣ الاختلاف في السند	صدوق خلط بعد احتراق كتبه. مجهول.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
١٧٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو خالد الأحمر ٢ ابن عجلان	صدوق يخطئ. صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٧٤	أيضاً		الحجاج بن دينار	صدوق كان يُرسل	الشواهد	أيضاً
١٧٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ ابن لهيعة ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق خلط بعد احتراق كتبه.	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٧٦	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن شريح»		عبد الرحمن بن شريح	ثقة. قلنا: ضعفه ابن سعد، فقال: منكر الحديث.	الشواهد	أيضاً
١٧٧	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن	حسن صحيح غريب	جعفر بن سليمان	صدوق	الشاهد	أيضاً

	سليمان» وبين «صحيح غريب، لانعرفه إلخ»					
١٧٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	أبو صالح مولى عثمان	مقبول.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٧٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ الوليد بن جميل ٢ القاسم أبو عبد الرحمن	صدوق يخطئ. صدوق يغرب كثيراً.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
١٨٠	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة»		١ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم ٢ يونس بن عبيد	وثقه ابن حبان وفيه ضعف. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٨١	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	يزيد بن حيان	صدوق يخطئ.	المتابعة والشواهد	أيضاً
١٨٢	اختلاف بين «حسن صحيح غريب، لانعرفه من حديث عبيد الله إلا من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	عمر بن علي المقدمي.	ثقة وكان يدلس شديداً.	الشاهد	أيضاً
١٨٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ طالب بن حجير ٢ هود بن عبد الله ابن سعد	صدوق. (وقال ابن القطان: مجهول) مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
١٨٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ جرير بن حازم عن قتادة.	ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله	المتابعة والشواهد	سالم من الغرابة بجميع

			٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	أوهام إذا حدث من حفظه.		أنواعها
١٨٥	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق» وبين «حسن صحيح غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ يونس بن بكير ٢ محمد بن إسحاق	صدوق يخطئ. صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٨٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان»		١ عيسى بن علي ابن عبد الله ٢ مظنة الانقطاع	مقبول مقل.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
١٨٧	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأحوص بن جواب»		١ الأحوص بن جواب ٢ يونس بن أبي إسحاق	صدوق ربما وهِم. صدوق يهم قليلاً.	الشواهد	أيضاً
١٨٨	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الحكم» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	صدوق سيء الحفظ جداً.	الشواهد	أيضاً
١٨٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد ابن أبي زياد»		يزيد بن أبي زياد	ضعيف، كبِر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً	الشاهد	أيضاً
١٩٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ يحيى بن محمد المدني ٢ عبد العزيز	صدوق يخطئ كثيراً. صدوق كان يحدث	الشواهد	أيضاً

			الدراوردي	من كتب غيره فيخطئ.		
١٩١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح غريب»	حسن صحيح غريب	١ همام بن يحيى ٢ ابن جريج	ثقة ربما وهم. ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٩٢	اتفاق على «حسن لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور»		١ محمد بن حميد ٢ عباد بن منصور	ضعيف. صدوق رُمي بالقدر، وكان يُدلس	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
١٩٣	اتفاق على «حسن غريب إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد، تفرد به»		١ محمد بن حميد ٢ عبد المؤمن بن خالد ٣ الاختلاف في السند	ضعيف لا بأس به.	عواضد معنوية	غريب إسناداً لا متناً
١٩٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ معاذ بن هشام الدستوائي ٢ شهر بن حوشب	صدوق ربما وهِم. صدوق كثير الإرسال والأوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٩٥	أيضاً		١ جابر الجعفي الاختلاف سنداً ومتناً	ضعيف، رافضي.	الشواهد	أيضاً
١٩٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ محمد بن ميسر الصاغاني ٢ الاضطراب في السند ٣ الانقطاع	ضعيف، رُمي بالإرجاء.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
١٩٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	أيضاً	١ الحارث بن نبهان ٢ عمار بن أبي	متروك. صدوق ربما أخطأ.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			عمار			
١٩٨	أيضاً	أيضاً	الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
١٩٩	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	أيضاً	معاذ بن هشام	صدوق ربما وهِم	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٢٠٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سهيل»		١ سهيل بن أبي صالح ٢ عبد العزيز بن المختار	صدوق تغير حفظه بأخرة. ثقة (ضعفه ابن معين في رواية، وقال ابن حبان: كان يخطئ)	الشواهد	سالم من الغرابة بجميع أنواعها
٢٠١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه»		كلام النقاد في رواية سليمان بن بلال هذا الحديث من طريق هشام، عن أبيه، عن عائشة حينما يرويه غيره من طريق أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة		المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لامتناً
٢٠٢	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبي زائدة»		أبو أسامة حماد بن أسامة	ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٢٠٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح غريب» وزاد في بعض النسط: «من حديث سهيل»	حسن صحيح غريب	سهيل بن أبي صالح	صدوق، تغير حفظه بأخرة	المتابعة والشواهد	أيضاً

٢٠٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن إسحاق ٢ عبد الله بن أبي نجيح ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق، يدلس ورُمي بالتشيع والقدر. ثقة رُمي بالقدر والتدليس.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٠٥	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث زهدم»		١ أبو العوام عمران القطان. ٢ قتادة	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج. ثقة رُمي بالتدليس	المتابعة وأثر الصحابي	غريب إسناداً لا متناً
٢٠٦	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ فليح بن سليمان ٢ عبد الوهاب بن نجيح	صدوق كثير الخطأ. مقبول	الشاهد	أيضاً
٢٠٧	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث أم هانئ إلا من هذا الوجه»		١ أبو حمزة الثمالي ٢ الانقطاع	ضعيف رافضي.	الشواهد	أيضاً
٢٠٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ معاوية بن هشام ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق له أوهام.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٢٠٩	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه»		١ محمد بن جعفر المدائني ٢ منصور بن أبي الأسود	صدوق فيه لين. صدوق رُمي بالتشيع.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٢١٠	اتفاق على «حسن غريب من حديث جابر»		داود بن بكر بن أبي الفرات	صدوق (قال أبو حاتم: شيط لا بأس به، ليس بالمتين)	الشواهد	أيضاً
٢١١	اختلاف بين «حسن غريب لا	حسن غريب	١ عبد الوهاب الثقفي	ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين.	المتابعة القاصرة	أيضاً

	نعرفه من حديث يونس بن عبيد من غير هذا الوجه عن عائشة أيضاً» وبين «غريب لانعرفه إلخ		٢ خيرة أم الحسن البصري	مقبولة.	والشواهد	
٢١٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو مسلم الجذمي ٢ الاختلاف سنداً ومتناً	مقبول	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢١٣	الاختلاف بين «حسن غريب» و بين «حسن»	حسن غريب	أبو عصام المزني	مقبول	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
٢١٤	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	رشدين بن كريب	ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢١٥	الاختلاف بين «حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث سهيل بن أبي صالح» وبين «حسن لا نعرفه إلخ»	حسن صحيح لا نعرفه إلخ	سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأخرة	عاضد معنوي	غريب إسناداً لا متناً
٢١٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاختلاف في الإسناد		المتابعات والشواهد	أيضاً
٢١٧	الاختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ شريك بن عبد الله النخعي. ٢ ليث بن أبي	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق اختلط جداً،	المتابعات والشواهد	أيضاً

			سليم ٣ الاختلاف في الإسناد	ولم يتميز حديثه فترك.		
٢١٨	اتفاق على «حسن غريب»		هشام بن سعد	صدوق له أوهام، ورُمي بالتشيع.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢١٩	اختلاف بين «حسن لا نعرفه من حديث أسماء إلا من حديث ابن خثيم» وبين «لا نعرفه إلا من إلخ» وبين «حسن غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب لا نعرفه إلخ	ا أبو أحمد الزبيري. ٢ شهر بن حوشب. ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً.	ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. صدوق كثير الإرسال والأوهام.	الشواهد.	أيضاً
٢٢٠	اتفاق على «حسن غريب»		لؤلؤة	مقبولة	الشواهد	أيضاً
٢٢١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاختلاف في السند		مجيئه من غير هذا الوجه والشواهد	أيضاً
٢٢٢	اتفاق على «حسن غريب»		شرحبيل بن شريك	صدوق (قال الأزدي ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث)	الشواهد	أيضاً
٢٢٣	أيضاً		١ رشدين بن سعد ٢ الاختلاف في السند	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٢٢٤	أيضاً		١ عكرمة بن عمار ٢ مرثد أبو مالك	صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. مقبول.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً

٢٢٥	اتفاق على «حسن وإنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب»		عبد الرحمن بن عطاء.	صدوق، فيه لين.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٢٢٦	اتفاق على «حسن غريب»		١ صدقة بن موسى ٢ فرقد السبخي	صدوق له أوهام. صدوق عابد، لكنه لين الحديث كثير الخطأ.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٢٧	اتفاق على «حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ عبد الرحيم بن هارون ٢ عبد العزيز بن أبي رواد	ضعيف، كذبه الدارقطني. صدوق عابد ربما وهِم ورُمي بالإرجاء.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٢٨	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق»		١ عبد الرزاق ٢ الاختلاف في السند	ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (ونقل الترمذي عن البخاري في العلل: عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به)	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٢٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن سابق ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق (قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به)	المتابعة والشواهد	أيضاً
٢٣٠	اتفاق على «حسن غريب، لانعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر»		١ الانقطاع ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً		الشواهد	أيضاً
٢٣١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سفيان الثوري»		أبو اليقظان	ضعيف، واختلط، وكان يدلس ويغلو في التشيع	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً

٢٣٢	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن وردان»		سلمة بن وردان	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٣٣	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ عبد الرحمن بن محمد المحاربي ٢ ليث بن أبي سليم	لا بأس به، وكان يدلس. صدوق اختلط جداً، فلم يتميز حديثه فترك	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٣٤	اتفاق على «حسن غريب»		عمر بن راشد	ضعيف	الشواهد	أيضاً
٢٣٥	الاختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	علي بن عيسى البغدادي	مقبول	المتابعة والشواهد	أيضاً
٢٣٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ أبو هشام ٢ محمد بن فضيل ٣ الوليد بن عبدالله	ليس بالقوي. صدوق عارف رمي بالتشيع. صدوق يهم ورُمي بالتشيع	الشواهد	أيضاً
٢٣٧	الاختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	أبو سنان عيسى بن سنان	لين الحديث	المتابعة والشاهد	أيضاً
٢٣٨	اتفاق على «حسن غريب»		١ عبد الله بن عمران ٢ الاختلاف في السند	مقبول	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٢٣٩	الاختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	عبد المهيمن	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً

٢٤٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		مبارك بن فضالة	صدوق يدلس، ويسوي.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٤١	اتفاق على «حسن غريب»		كثير بن زيد	صدوق يخطئ	الشواهد	أيضاً
٢٤٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو مرحوم ٢ سهل بن معاذ	صدوق زاهد (ضعفه ابن معين) لا بأس به إلا في رواية زبان. (ضعفه ابن معين)	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٤٣	اتفاق على «حسن غريب، إنما نعرفه من حديث أبي غسان»		الانقطاع		الشواهد	أيضاً
٢٤٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	أبو داود الطيالسي	ثقة حافظ، غلط في أحاديث	المتابعات والشواهد	أيضاً
٢٤٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الحسين ابن واقد»		١ الحسين بن واقد ٢ أوفى بن دلهم	ثقة له أوهام صدوق (قال أبو حاتم: لا يُدرى من هو؟)	الشواهد	أيضاً
٢٤٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ دراج أبو السمح ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.	أثر الصحابي	غريب إسناداً وببعض المتن.
٢٤٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ إسماعيل بن عياش ٢ أبو الزبير ٣ القلب في الإسناد	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. صدوق إلا أنه يدلس.	المتابعة والشواهد	غريب ببعض الإسناد دون المتن.

٢٤٨	أيضاً		١ إسحاق بن محمد ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق، كُف بصره فساء حفظه.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٤٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فليح»		١ فليح بن سليمان ٢ الاختلاف في السند	صدوق كثير الخطأ	الشاهد	أيضاً
٢٥٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ بكر بن يونس ٢ موسى بن علي	ضعيف. صدوق ربما وهِم	الشواهد	أيضاً
٢٥١	اتفاق على «حسن غريب وهو حديث عباد»		١ عباد بن منصور. ٢ الانقطاع	صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٢٥٢	اتفاق على «حسن غريب»		الاختلاف في السند		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٥٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ عمرو بن عاصم ٢ جرير بن حازم عن قتادة	صدوق في حفظه شيء. ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٢٥٤	اتفاق على «حسن غريب من حديث ابن مسعود»		١ أحمد بن بديل ٢ عبد الرحمن بن إسحاق ٣ الانقطاع	صدوق له أوهام. ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٢٥٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد ابن منصور»		عباد بن منصور	صدوق رمي بالقدر وكان يدلس وتغير بأخرة.	الشواهد	أيضاً
٢٥٦	اختلاف بين «حسن غريب إنما نعرفه من حديث	حسن غريب	١ علي بن عبيد الله ٢ الاختلاف في السند	لين الحديث	الشاهد	أيضاً

	فائد» وبين «غريب إنما نعرفه إلخ»					
٢٥٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ القاسم بن مالك ٢ سعيد بن إياس	صدوق فيه لين. ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٥٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	١ سعيد بن عامر ٢ محمد بن عمرو	ثقة صالح ربما وهِم. صدوق له أوهام.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٥٩	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عبد الحميد بن جعفر ٢ عتبة بن عبد الله ٣ الاختلاف في السند	صدوق رُمي بالقدر، وربما وهِم. مجهول.	المتابعة والشواهد	غريب ببعض الإسناد لا متناً
٢٦٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث المنهال ابن عمرو»		١ يزيد أبو خالد ٢ المنهال بن عمرو ٣ الاختلاف في السند	صدوق يخطئ كثيراً. صدوق ربما وهِم.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٦١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عمرو بن مسلم ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً.	صدوق له أوهام	الشواهد	أيضاً
٢٦٢	اتفاق على «حسن غريب لا يُعرف إلا من هذا الوجه»		١ عمر بن رُوبة ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق. (قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: ليس بحجة)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٦٣	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين	حسن غريب	شهر بن حوشب	صدوق، كثير الإرسال والأوهام	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.

	«حسن غريب إلخ»					
٢٦٤	اختلاف بين «حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري» وبين «غريب لا نعرفه إلا إلخ»	أيضاً	صالح المري	ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٦٥	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	١ المعتمر بن سليمان ٢ الاختلاف في السند	ثقة. (تكلم فيه غير واحد)	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٦٦	اتفاق على «حسن غريب من حديث سلمان، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضريس»		١ محمد بن حميد الرازي ٢ أبو مودود البصري	حافظ ضعيف. فيه لين.	الشواهد	أيضاً
٢٦٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ مؤمل بن إسماعيل ٢ أبو إسحاق ٣ مطر بن عكامس	سيء الحفظ. ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. اختلف في صحبته	المتابعة والشاهد	أيضاً
٢٦٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ القاسم بن حبيب ٢ علي بن نزار ٣ نزار بن حيان الأسدي	لين. ضعيف. ضعيف	الشواهد	أيضاً
٢٦٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ أبو العوام عمران القطان	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج	الشواهد	أيضاً

٢٧٠	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عبد الواحد بن سليم	ضعيف	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٧١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب»		عبد الله بن السائب	وثقه النسائي. (قال أحمد: لا أعرفه من غير حديث ابن أبي ذئب)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٧٢	اتفاق على «حسن غريب من حديث حماد بن سلمة»		١ أبو الزبير ٢ الاختلاف في السند	صدوق إلا أنه يدلس.	المتابعة والشاهد	سالم من الغرابة بجميع أنواعها
٢٧٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ معدي بن سليمان ٢ محمد بن عجلان	ضعيف وكان عابداً. صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٧٤	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه» وبين «غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	عبد الرزاق	ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (ونقل الترمذي عن البخاري في العلل: عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به)	الشواهد	أيضاً
٢٧٥	اختلاف بين «حسن إنما نعرفه من حديث عمرو ابن أبي عمرو» وبين «حسن»	حسن غريب	١ عبد العزيز الدراوردي ٢ عمرو بن أبي عمرو ٣ عبد الله	صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. ثقة ربما وهِم. مقبول	المتابعة والشواهد	أيضاً

			الأنصاري			
٢٧٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاختلاف في السند		المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٢٧٧	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عبد الرحمن بن مصعب ٢ عطية العوفي	مقبول. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلسا.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٧٨	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ رجل مبهم ٢ الاختلاف وصلا وإرسالاً		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٧٩	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل» وبين «حسن صحيح غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	سفيان بن وكيع	صدوق إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديث، فنُصح فلم يقبل، فسقط حديثه.	المتابعات التامة والقاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٨٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالله ابن عبيد»		١ عبد الله بن عبيد ٢عديسة	ثقة. (اختلف في تعيينه، وهما اثنان، أحدهما مجهول) مقبولة	الشواهد	أيضاً
٢٨١	اختلاف بين «حسن غريب صحيح» وبين «حسن غريب»	حسن غريب صحيح	عبد الرحمن بن ثروان	صدوق ربما خالف	الشواهد	أيضاً
٢٨٢	اختلاف بين «حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»	حسن غريب	١ محمد بن فضيل ٢ أبو حازم عبدالله بن جابر	صدوق عارف، رُمي بالتشيع. مقبول	الشاهد	أيضاً

	وبين «حسن غريب إلخ»					
٢٨٣	اتفاق على «حسن غريب إنما نعرفه من حديث عمرو ابن أبي عمرو»		١ عبد العزيز الدراوردي ٢ عمرو بن أبي عمرو ٣ عبد الله الأنصاري	صدوق كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ. ثقة ربما وهِم. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٨٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك»		١ شريك القاضي ٢ عبد الله بن عصم	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٨٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ سعد بن أوس ٢ زياد بن كسيب	صدوق له أغاليط. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٨٦	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان»		١ حشرج بن نباتة ٢ سعيد بن جمهان	صدوق يهم. صدوق له أفراد	المتابعات والشواهد	أيضاً
٢٨٧	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الحميد بن جعفر	صدوق رُمي بالقدر، ربما وهِم.	الشاهد	أيضاً
٢٨٨	اتفاق على «حسن غريب من حديث أبي عبيدة بن الجراح»		مظنة الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
٢٨٩	اتفاق على «حسن غريب، ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح»		١ سعيد بن أبي عروبة ٢ مظنة الانقطاع	ثقة حافظ، كثير التدليس، واختلط (والراوي عنه هنا سمع في اختلاطه)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٩٠	اتفاق على «حسن		١ الحكم بن المبارك	صدوق ربما وهِم.	المتابعة	غريب

	لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وزاد في بعض النسخ «غريب» أيضاً		٢ الوليد بن مسلم ٣ أبو بكر بن أبي مريم ٤ الوليد بن سفيان	ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. ضعيف، وكان قد سُرق بيته فاختلط. مجهول.	والشواهد	إسناداً، وببعض المتن.
٢٩١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد ابن سلمة»		١ حماد بن سلمة. ٢ علي بن زيد	ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت ولكن تغير بأخرة. ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٢٩٢	الاختلاف بين «حسن صحيح» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ عمرو بن عاصم ٢ علي بن زيد ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق في حفظه شيء. ضعيف.	الشاهد	غريب إسناداً لامتناً
٢٩٣	الاختلاف بين «حسن صحيح غريب من حديث ابن عباس، لا نعرفه إلا من حديث الثوري» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	أبو موسى	مجهول	الشواهد	أيضاً
٢٩٤	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	محمد بن أبي حميد	ضعيف	الشاهد	أيضاً
٢٩٥	الاختلاف بين «غريب» وبين «غريب حسن»	غريب حسن	رشدين بن سعد	ضعيف	الشواهد	أيضاً

٢٩٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ زيد بن حباب ٢ أبي بن عباس ٣ الاختلاف في السند	صدوق يخطئ في حديث الزهري. ضعيف ما له في البخاري غير حديث واحد.	المتابعة وآثار الصحابة	غريب ببعض الإسناد لا متناً.
٢٩٧	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه من حديث الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث محرز بن هارون»		محرز بن هارون	متروك	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٢٩٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	محمد بن عمرو بن علقمة	صدوق له أوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٢٩٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشام»		عبد الله بجير	وثقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان.	الشواهد	أيضاً
٣٠٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح» وبين «حسن» فقط	حسن غريب	١ محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق يهم.	المتابعات والشواهد	أيضاً
٣٠١	اتفاق على «حسن غريب»		١ إبراهيم بن المهاجر ٢ الاختلاف في الإسناد، ورفعاً ووقفاً	صدوق، لين الحفظ.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٣٠٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محمد بن إسحاق ٢ الاختلاف في	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			السند			
٣٠٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ علي بن ثابت ٢ عبد الرحمن بن ثابت	صدوق ربما أخطأ، ضعفه الأزدي بلا حجة. صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٠٤	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		معاوية بن صالح	صدوق له أوهام.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٠٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة»		كامل أبو العلاء	صدوق يخطئ.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٠٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مروان ابن معاوية»		١ عمرو بن مالك ٢ عبد الرحمن بن أبي شميلة	ضعيف. مقبول.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٠٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن عمرو ٢ روح بن أسلم ٣ أبو الوازع	مقبول. ضعيف. صدوق يهم.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٠٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محمد بن موسى ٢ زياد بن عبد الله ٣ عطية العوفي الانقطاع.	لين . صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلسا.	الشواهد	أيضاً
٣٠٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الكلام في سماع الحسن عن أبي هريرة ﷺ.		المتابعة	أيضاً

٣١٠	اتفاق على «حسن غريب»		موسى بن وردان	صدوق ربما أخطأ.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣١١	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ» وبين «حسن صحيح غريب إلخ» وبين «حسن صحيح»	حسن صحيح غريب	١ معاوية بن هشام ٢ فراس بن يحيى ٣ عطية العوفي	صدوق له أوهام. صدوق ربما وهِم. صدوق يخطئ كثيراً كان شيعيا مدلساً.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣١٢	اتفاق على «حسن غريب»		الوليد بن أبي الوليد	لين الحديث.	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً وببعض المتن
٣١٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عمار بن سيف ٢ أبو معان البصري	ضعيف الحديث، وكان عابداً. مجهول.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣١٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ سعيد بن سنان ٢ حبيب بن أبي ثابت ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً وإبدالاً لراو بآخر.	صدوق له أوهام. ثقة لكنه كثير الإرسال والتدليس.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣١٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث الحسن عن أنس»		١ أبو هشام الرفاعي ٢ أشعث بن سوار	ليس بالقوي. ضعيف.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣١٦	اختلاف بين «حسن إنما نعرفه من هذا الوجه» وبين «إنما نعرفه من هذا الوجه»	حسن إنما نعرفه إلخ	١ سالم بن غيلان ٢ الوليد بن قيس ٣ الاختلاف في السند	ليس به بأس (قال في المغني: تركه الدارقطني). مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن

الحديث	كيفية النسخ وكيفية تغريب الترمذي	الراجح	علة نزول الحديث عن درجة الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	وجه التحسين	ما تقرر بالبحث من نوعية الغرابة
٣١٧	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		سعد بن سنان، أو سنان بن سعد إلخ	صدوق له أفراد. (واختلف في تعيين شخصيته)	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣١٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	أبو ظلال هلال بن أبي هلال	ضعيف	المتابعات والشواهد	أيضاً
٣١٩	اتفاق على «حسن غريب من حديث ابن عمر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ محمد بن عباد ٢ حاتم بن إسماعيل ٣ حمزة بن أبي محمد	صدوق يهم. صدوق يهم. ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣٢٠	اختلاف بين «حسن غريب صحيح» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	يحيى بن أبي سليمان	لين الحديث	الشواهد	أيضاً
٣٢١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		حرب بن ميمون الأكبر	صدوق، رُمي بالقدر	الشواهد	أيضاً
٣٢٢	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	محمد بن ثابت	ضعيف.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٢٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ الحسن بن عرفة. ٢ إسماعيل بن عياش	صدوق. صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٢٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ أحمد بن محمد ٢ سعيد بن بشير	صدوق في حفظه شيء. ضعيف.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً

				٣ الكلام في سماع الحسن عن سمرة. ٤ الاختلاف وصلاً وإرسالاً.		
٣٢٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث أبي عمران الجوني»		زياد بن الربيع	ثقة، في روايته عن أبي عمران الجوني شيء.	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً لا متنا
٣٢٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي النضر»		١ أبو فروة يزيد ابن سنان ٢ بكير بن فيروز	ضعيف. مقبول.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٢٧	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		عبد الله بن يزيد	ضعيف	الشواهد	أيضاً
٣٢٨	إتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		عمران القطان	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٢٩	اتفاق على «حسن غريب»		زائدة بن نشيط	مقبول	الشاهد	أيضاً
٣٣٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	روح بن أسلم أبو حاتم	ضعيف	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٣٣١	اتفاق على «حسن غريب»		١ يونس بن بكير ٢ محمد بن إسحاق	صدوق يخطئ. صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً لا متناً
٣٣٢	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ يونس بن بكير ٢ محمد بن إسحاق ٣ راو مبهم	صدوق يخطئ. صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

٣٣٣	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ محمد بن حميد ٢ عبد العزيز بن عبد الله ٣ يحيى البكاء	ضعيف. منكر الحديث. ضعيف	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣٣٤	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		خالد بن طهمان	صدوق، رُمي بالتشيع، ثم اختلط.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٣٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ معن بن محمد ٢ الاضطراب في السند	مقبول	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣٣٦	أيضاً		١ عبد الله بن عمرو الأودي ٢ الاختلاف في السند	مقبول.	الشواهد	أيضاً
٣٣٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو مرحوم ٢ سهل بن معاذ	صدوق زاهد (ضعفه ابن معين) لا بأس به إلا في رواية زبان. (ضعفه ابن معين)	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٣٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ محمد بن الحسن ٢ الانقطاع	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٣٣٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ عمر بن إسماعيل ٢ القاسم بن أمية ٣ برد بن سنان	متروك. صدوق ضعفه ابن حبان بلا مستند. صدوق رُمي بالقد	الشواهد	أيضاً
٣٤٠	في بعض النسخ «حسن غريب من حديث أبي سعيد»	حسن غريب	عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً كان شيعيا مدلسا.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٤١	اتفاق على «حسن غريب»		١ زياد بن الحسن ٢ و أبوه الحسن	صدوق يخطئ. صدوق يهم.	الشواهد	أيضاً

٣٤٢	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	شريك القاضي	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣٤٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ أبو هشام ٢ معاذ بن هشام ٣ عامر بن عبد الواحد ٤ شهر بن حوشب	ليس بالقوي. صدوق ربما وهِم. صدوق يخطئ. صدوق كثير الإرسال والأوهام.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٤٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ يونس بن بكير ٢ محمد بن إسحاق	صدوق يخطئ. صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
٣٤٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو العوام عمران القطان ٢ شهر بن حوشب ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج. صدوق كثير الإرسال والأوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٣٤٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عبد الرحمن بن إسحاق ٢ النعمان بن سعد ٣ الاختلاف رفعاً ووقفاً	ضعيف. مقبول.	الشواهد	أيضاً
٣٤٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ معاذ بن هشام ٢ عامر بن عبد الواحد	صدوق ربما وهِم. صدوق يخطئ.	المتابعة	غريب إسناداً ومتناً
٣٤٨	اتفاق على «حسن غريب»تقدم برقم ٢٣١، فليرجع					
٣٤٩	اتفاق على «حسن		١ محمد بن عمار	مستور.	المتابعة	غريب إسناداً

	غريب»		ابن سعد ٢ صالح بن نبهان	صدوق اختلط.	القاصرة والشواهد	لا متناً
٣٥٠	الاختلاف بين «حسن غريب من حديث أبي سعيد» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٥١	اتفاق على «حسن غريب»		مبارك بن فضالة	صدوق يدلس ويسوي	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٥٢	أيضاً		دراج أبو السمح	صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف	الشواهد	أيضاً
٣٥٣	الاختلاف بين «حسن غريب صحيح» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	١ أبو عبيدة بن أبي السفر ٢ يونس بن أبي إسحاق	صدوق يهم. صدوق يهم قليلاً	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٥٤	اتفاق على «حسن غريب من حديث العلاء»		١ يحيى بن محمد ٢ العلاء بن عبد الرحمن	صدوق يخطئ كثيراً. صدوق ربما وهِم.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٥٥	اتفاق على «حسن غريب»		عامر بن يحيى المعافري	ثقة. (وهو قليل الحديث)	الشواهد	غريب إسناداً وبعض المتن
٣٥٦	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه مثل هذا الوجه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عبد الرحمن بن زياد	ضعيف في حفظه	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٥٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ خالد بن يزيد ٢ أبو جعفر الرازي ٣ الربيع بن أنس ٤ الاختلاف رفعا ووقفاً	صدوق يهم. صدوق سيء الحفظ. صدوق له أوهام، رمي بالتشيع.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٥٨	أيضاً		١ عبد الله بن	صدوق كثير الغلط،	الشواهد	أيضاً

			صالح ٢ معاوية بن صالح ٣ الاختلاف في السند	ثبت في الكتاب. صدوق له أوهام.		
٣٥٩	في بعض النسخ «حسن غريب، لا نعرفه من حديث أيوب إلا من هذا الوجه»	حسن غريب	الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦٠	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ معاوية بن صالح ٢ الحسن بن جابر	صدوق له أوهام. مقبول.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عبد الله بن المثنى ٢ علي بن زيد ٣ علة غامضة	صدوق كثير الغلط. ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٣٦٢	اتفاق على «حسن غريب»		دراج أبو السمح	صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦٣	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ الحسين بن محمد ٢ جعفر بن سليمان ٣ الاختلاف وصلا وإرسالاً	مستور. صدوق زاهد، لكنه يتشيع.	الشواهد	أيضاً
٣٦٤	اتفاق على «حسن غريب»		عكرمة بن عمار	صدوق يغلط.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٦٥	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ مسلم بن حاتم ٢ عبد الله بن المثنى ٣ علي بن زيد ٤علة غامضة	صدوق ربما وهِم. صدوق كثير الغلط. ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٣٦٦	اتفاق على «حسن		١ سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي	المتابعة	أيضاً

	غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن جريج»			بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه.	والشاهد	
٣٦٧	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ شريك القاضي ٢ سماك بن حرب	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٦٩	اختلاف بين «حسن غريب من حديث أبي إسحاق» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ الأجلح بن عبدالله ٢ أبو إسحاق السبيعي	صدوق شيعي. ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة	الشواهد	أيضاً
٣٧٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه»		١ إبراهيم بن يحيى ٢ يحيى بن محمد ٣ محمد بن إسحاق	لين الحديث. ضعيف. صدوق يدلس، رمي بالتشيع والقدر.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٣٧١	اتفاق على «حسن غريب»		سماك بن حرب	صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وتغير بأخرة فكان ربما تلقن.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٧٢	اتفاق على «حسن		١ سماك بن حرب	أيضاً	المتابعة	غريب إسناداً

	غريب»		٢ الاختلاف في المتن		والشواهد	وببعض المتن
٣٧٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ علي بن الحسين ٢ الحسين بن واقد	صدوق يهم. ثقة له أوهام.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٧٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	عكرمة بن عمار	صدوق يغلط.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٧٥	اتفاق على «حسن غريب، لانعرفه إلا من حديث شريك»		١ شريك القاضي ٢ أبو ربيعة	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٧٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		مظنة الانقطاع لأجل اختلافهم في سماع الحسن من عمران ﷺ.		الشواهد	أيضاً
٣٧٧	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ محمد بن خليفة ٢حنان ٣ الإرسال	مقبولان.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٣٧٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	الضحاك بن عثمان	صدوق يهم.	الشواهد	أيضاً
٣٧٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عبد الله بن محمد ابن عقيل ٢ عبد الله بن جرهد	صدوق في حديثه لين، يقال: تغير بأخرة مقبول.	الشواهد	غريب ببعض الإسناد دون المتن

			٣ الاضـــطراب في السند			
٣٨٠	في بعـض النـسخ: «حسن غريب»	حـسن غريب	أبو يحيى	لين الحديث	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٨١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث خخاؤس عن جابر إلا من هـذا الوجه»		١ مـصعب بـن المقدام ٢ ليـث بـن أبـي سليم	صدوق له أوهام. صـدوق اختلط جـداً، ولم يتميز حديثه فترك	المتابعـة القاصـرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٨٢	اتفاق على «حسن غريـب مـن هـذا الوجه»		أبو يحيى	لين الحديث	المتابعـة القاصـرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٨٣	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا مـن حـديث الأشعث»		١ الأشـعث بـن سوار ٢ مخالفة الثقات	ضعيف	الشواهد	أيضاً
٣٨٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا مـن حـديث عبيدالله ابن إياد»		عبيد الله بن إياد	صـدوق، لينـه البـزار وحده.	الشواهد	أيضاً
٣٨٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ شريك القاضي ٢ محمد بن إسحاق ٣ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب	صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق يدلس، رمي بالتشيع والقدر.	الشواهد	أيضاً
٣٨٦	اتفاق على «حسن غريـب مـن هـذا الوجه»		١ عبد الرحمن بن الأسود ٢ علي بن صالح	مقبولان.	الشواهد	أيضاً
٣٨٧	اتفاق على «حسن		الاختلاف وصلاً		مجيئه من	أيضاً

	غريب»		وإرسالاً		غير وجه عن الصحابي	
٣٨٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ الحسين بن واقد ٢ أبو الزبير	ثقة له أوهام. صدوق إلا أنه يدلس.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٨٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الاختلاف في السند		الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٩٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	بقية بن الوليد	صدوق كثير التدليس عن الضعفاء	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٩١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		حماد بن يحيى	صدوق يخطئ.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٣٩٢	أيضاً		بشير بن المهاجر	صدوق لين الحديث رُمي بالإرجاء	الشواهد	أيضاً
٣٩٣	اتفاق على «حسن غريب»		محمد بن أبي ليلى	صدوق سيء الحفظ جداً.	المتابعة والشواهد	غريب ببعض الإسناد
٣٩٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ حماد بن سلمة ٢ الاختلاف في السند	ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغيرحفظه بأخرة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٩٥	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	الوليد بن عبد الرحمن، وهو عند البخاري والترمذي: ابن أبي مالك	ثقة. (قال يعقوب بن شيبة: في حديثه ضعف)	الشواهد	أيضاً
٣٩٦	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من	حسن غريب	هارون أبو محمد	مجهول.	الشواهد	أيضاً

	حديث حميد بن عبد الرحمن» وبين «غريب إلخ»					
٣٩٧	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ يحيى بن عمرو ٢ عمرو بن مالك	ضعيف، يقال: إن حماد بن زيد كذبه. صدوق له أوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٩٨	اختلاف بين «حسن صحيح غريب، لانعرفه إلا من حديث مالك ابن أنس» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	عبيد بن حنين، والاختلاف في تعيين ذاته.	ثقة قليل الحديث.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٣٩٩	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث عبيد الله بن عمر عن ثابت» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	١ إسماعيل بن أبي أويس ٢ عبد العزيز الدراوردي	صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٤٠٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	ابن لهيعة	صدوق اختلط بعد احتراق كتبه.	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً ومتناً
٤٠١	اتفاق على «حسن غريب»		إسماعيل بن عياش	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.	المتابعات والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٠٢	أيضاً		أبو لبابة الوراق	ثقة. (قال الذهبي: لا يُدرى من هو؟ وتوقف ابن خزيمة في الاحتجاج به)	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٠٣	أيضاً		١ بقية بن الوليد	صدوق كثير التدليس	الشواهد	أيضاً

			٢عبد الله بن أبي بلال ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	عن الضعفاء. مقبول.		
٤٠٤	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		معاوية بن صالح	صدوق له أوهام	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٠٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن الحسن ٢ عطية العوفي	ضعيف. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٠٦	أيضاً		أبو علي بن يزيد	مجهول	التواتر	أيضاً
٤٠٧	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.	الشواهد	أيضاً
٤٠٨	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فضيل ابن مرزوق»		١ محمد بن حميد ٢ فضيل بن مرزوق ٣ عطية	ضعيف. صدوق يهم، ورُمي بالتشيع. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤٠٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هارون الأعور»		جعفر بن سليمان	صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤١٠	اتفاق على «حسن غريب»		الاختلاف وصلاً وإرسالاً		مجيئه من غيروجه، وعمل فقيه وفقه	أيضاً
٤١١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك»		١ سماك بن حرب ٢ عباد بن حبيش	صدوق، تغير بأخرة فكان ربما تلقن. مقبول.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً

٤١٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ يعقوب بن عبدالله ٢ جعفر بن أبي المغيرة	صدوق يهم. صدوق يهم.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٤١٣	اختلاف بين «حسن صحيح غريب لا نعلمه مرفوعاً إلا من حديث أبي الأحوص» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ عطاء بن السائب ٢ الاختلاف رفعاً وقفاً	صدوق اختلط.	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤١٤	اتفاق على «حسن غريب وإنما نعرفه من حديث فضيل بن مرزوق»		فضيل بن مرزوق	صدوق يهم، ورُمي بالتشيع.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤١٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث عائشة، لانعرفه إلا من حديث حماد ابن سلمة»		١ حماد بن سلمة ٢ علي بن زيد ٣ أمية بنت عبد الله	ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. ضعيف. مستورة	الشواهد	أيضاً
٤١٦	اتفاق على «حسن غريب يُستغرب من حديث عمر ابن حمزة عن سالم عن أبيه»		١ أحمد بن بشير ٢ عمر بن حمزة	صدوق له أوهام. ضعيف.	المتابعة والشواهد	غريب ببعض الإسناد
٤١٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ خصيف ٢ الاختلاف في السند	صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة ورُمي بالإرجاء	المتابعة	غريب إسناداً لا متناً
٤١٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ موسى بن إبراهيم ٢ طلحة بن	صدوق يخطئ. صدوق (قال	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن

			خراش	الأزدي: روى عن جابر مناكير)		
٤١٩	اتفاق على «حسن غريب»		هشام بن سعد	صدوق له أوهام رُمي بالتشيع.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٤٢٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس»		١ عبد الكريم غير منسوب، وظنه بعضهم ابن أبي المخارق. ٢مقسم مولى ابن عباس	ضعيف. صدوق وكان يُرسل. (تكلم الناس في بعض رواياته)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٢١	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	سعيد بن عبيد الهنائي	لا بأس به. (قال أبو حاتم: شيخ)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٢٢	اتفاق على «حسن غريب»		ثوير بن أبي فاختة	ضعيف رُمي بالرفض	الشواهد	أيضاً
٤٢٣	أيضاً		١ ابن أبي عمر ٢ عمر بن عبدالرحمن	صدوق وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة مقبول.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٤٢٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ سليمان بن معاذ ٢ سماك بن حرب	سيء الحفظ يتشيع. صدوق قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤٢٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث ابن عباس»		عمار بن أبي عمار	صدوق ربما أخطأ	الشواهد	أيضاً
٤٢٦	اتفاق على «حسن		١ شريك القاضي	صدوق يخطئ كثيراً،	المتابعة	أيضاً

	غريب»		٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.	والشاهد	
٤٢٧	أيضاً		١ عثمان بن سعد ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	ضعيف.	المتابعة والشواهد	غريب إسنادا لا متناً
٤٢٨	تقدم برقم ٧٤					
٤٢٩	اتفاق على «حسن غريب»		١ عتبة بن أبي حكيم ٢ عمرو بن جارية ٣ أبو أمية الشعباني	صدوق يخطئ كثيراً. مقبول. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٣٠	اتفاق على «حسن غريب، وهو حديث ابن أبي زائدة»		سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤٣١	اتفاق على «حسن غريب»		حيي بن عبد الله	صدوق يهم.	الشواهد	أيضاً
٤٣٢	أيضاً		١ إسماعيل بن عياش ٢ ابو بكر بن أبي مريم	صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. ضعيف، وكان قد سُرق بيته فاختلط	المتابعة وأثر الصحابي	أيضاً
٤٣٣	أيضاً		١ محمد بن موسى ٢ عطاء بن السائب ٣ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	لين. صدوق اختلط.	المتابعة	أيضاً
٤٣٤	أيضاً		داود بن يزيد	ضعيف	الشواهد	أيضاً
٤٣٥	اختلاف بين «حسن غريب	حسن غريب	١ سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما	الشواهد	أيضاً

	وبين «غريب»			ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. صدوق سيء الحفظ جداً. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.		
			٢ ابن أبي ليلى ٣ عطية العوفي ٤ الاختلاف رفعاً وقفاً			
٤٣٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة»		١ عمر بن إبراهيم. ٢ مظنة الانقطاع لاختلافهم في سماع الحسن عن سمرة. ٣ الاختلاف رفعاً وقفاً	صدوق في حديثه عن قتادة ضعف.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٣٧	اختلاف بين «حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف» وبين «حسن لا نعرفه إلخ»	حسن لا نعرفه إلخ	يزيد الفارسي	مقبول.	تقرير الصحابة عثمان ﷺ على فعله	أيضاً
٤٣٨	اتفاق على «حسن غريب من حديث أنس بن مالك»		سماك بن حرب	صدوق قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن.	الشواهد	أيضاً
٤٣٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس»		مقسم مولى ابن عباس	صدوق وكان يُرسل. (تكلم الناس في بعض رواياته)	الشواهد	أيضاً
٤٤٠	تقدم برقم ٣٥٢					
٤٤١	اختلاف بين «غريب لا نعرفه	حسن غريب	١ الحسين بن يزيد ٢ غطيف	لين الحديث. ضعيف.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

	إلا من حديث عبد السلام بن حرب» وبين «حسن غريب لا نعرفه إلخ»					
٤٤٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث عبد الملك بن عمرو»		سليمان بن سفيان	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٤٤٣	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	بكير بن شهاب	مقبول.	المتابعة وآثار الصحابة	غريب إسناداً وبعض المتن
٤٤٤	اتفاق على «حسن غريب»		سيف بن محمد	كذبوه	المتابعة وأثر الصحابي	غريب إسناداً لا متناً.
٤٤٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث أبي بن كعب»		الربيع بن أنس	صدوق له أوهام، ورُمي بالتشيع.	الشواهد	أيضاً
٤٤٦	اتفاق على «حسن غريب، ولا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق»		عبد الرزاق	ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (ونقل الترمذي عن البخاري في العلل: عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به)	المتابعة	أيضاً
٤٤٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ إسماعيل السدي ٢ عبد الرحمن والده	صدوق يهم. مجهول الحال.	أثر الصحابي	أيضاً
٤٤٨	اتفاق على «حسن		مظنة الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً

	غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه مثل هذا»					وبعض المتن
٤٤٩	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن بكر» وبين «غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ محمد بن بكر ٢ عبد الحميد بن جعفر ٣ زياد بن ميناء	صدوق قد يخطئ. صدوق رُمي بالقدر، وربما وهِم. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٥٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ عمر بن ذر ٢ ذر بن عبد الله	ثقة رُمي بالإرجاء. ثقة عابد رُمي بالإرجاء	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٥١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	١ عبد الله بن صالح ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه.	آثار الصحابة والتابعين	أيضاً
٤٥٢	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ عبيد الله بن الأخنس ٢ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	صدوق، وقال ابن حبان: يخطئ .	الشواهد	غريب إسناداً وبعض المتن
٤٥٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث هشام بن حسان»		١ عكرمة مولى ابن عباس ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالا	ثقة ثبت لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٥٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد ابن إسحاق»		محمد بن إسحاق	صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر	الشواهد	أيضاً
٤٥٥	اختلاف بين «حسن غريب»	حسن غريب	الاختلاف وصلاً وإرسالاً		مجيئه من خرق	غريب ببعض الإسناد دون

	وبين «حسن»				صحيحة	المتن
٤٥٦	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ عبد الملك بن عمير ٢ الاختلاف وصلا وإرسالاً	ثقة، فصيح تغير حفظه، وربما دلس.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٥٧	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد ابن كيسان»		يزيد بن كيسان	صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٥٨	اتفاق على «حسن إنما نعرفه من حديث حاتم بن أبي صغيرة»		١ سماك بن حرب ٢ أبو صالح	صدوق روايته عن عكرمة خاصة مضطربة وتغير بأخرة، فكان ربما تلقن. ضعيف يُرسل.	آثار الصحابة والتابعين	أيضاً
٤٥٩	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه من حديث الزهري» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ محمد بن خالد ٢ عبد الله بن عبد الرحمن	صدوق يخطئ. سقط من التقريب (وقال ابن عدي: مجهول)	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٤٦٠	تقدم برقم ٤٠٧					
٤٦١	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث يونس بن بكير»		١ يونس بن بكير ٢ طلحة بن يحيى	صدوق يخطئ. صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٦٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث حماد ابن سلمة»		١ حماد بن سلمة ٢ علي بن زيد	ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. ضعيف.	الشواهد	أيضاً

٤٦٣	اتفاق على «حسن غريب، وإنما نعرف هذا الحديث من هذا الوجه»		عكرمة مولى ابن عباس	ثقة ثبت لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٦٤	اختلاف بين «حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «حسن غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ السدي إسماعيل ابن عبد الرحمن ٢ أبو صالح باذام	صدوق يهم، ورُمي بالتشيع. ضعيف يُرسل	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٦٥	اتفاق على «حسن إنما نعرفه من حديث عبد الحميد ابن بهرام»		شهر بن حوشب	صدوق كثير الإرسال والأوهام.	آثار الصحابة والتابعين	أيضاً
٤٦٦	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	أشهل بن حاتم	صدوق يخطئ.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً
٤٦٧	اتفاق على «حسن غريب من حديث بيان»		١ عمر بن إسماعيل ٢ إسماعيل بن مجالد	متروك. صدوق يخطئ.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً
٤٦٨	اتفاق على «حسن غريب»		١ الحسن بن الحكم ٢ أبو سبرة	صدوق يخطئ. مقبول.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً
٤٦٩	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	رجلان مبهمان		الشواهد	أيضاً
٤٧٠	اتفاق على «حسن		أبو سفيان طريف	ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً

	غريب من حديث الثوري»		ابن شهاب			لا متناً
٤٧١	اتفاق على «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن بشير»		١ محمد بن خالد ٢ سعيد بن بشير ٣ الكلام في سماع الحسن عن سمرة	صدوق يخطئ. ضعيف.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٧٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ معاذ بن هشام ٢ الاختلاف في السند	صدوق ربما وهِم	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٧٣	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ثابت»		شهر بن حوشب	صدوق كثير الإرسال والأوهام	الشواهد	أيضاً
٤٧٤	اتفاق على «حسن إنما نعرفه من حديث سليمان التيمي»		الاختلاف في تعيين ذات أسلم العجلي، وهما اثنان		الشواهد	أيضاً
٤٧٥	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	سهيل بن أبي حزم	ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٧٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ ابن أخي عبد الله ابن سلام. ٢ الاختلاف في السند	مجهول.	مجيء لخرافه عن عبد الله ابن سلام من غير هذا الوجه	غريب إسناداً وببعض المتن
٤٧٧	اتفاق على «حسن غريب»		مؤمل بن إسماعيل	صدوق سيء الحفظ	المتابعات	غريب إسناداً لا متناً
٤٧٨	أيضاً		١ الحسين بن واقد ٢ أبو إسحاق	ثقة له أوهام. ثقة مكثر، اختلط	الشاهد	أيضاً

			السبيعي	بأخرة.		
٤٧٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محمد بن عمرو ابن نبهان ٢ الحكم بن أبان	مقبول. صدوق عابد وله أوهام	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٤٨٠	اختلاف بين «حسن صحيح غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث إسرائيل» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ عبد الأعلى بن عامر ٢ الاختلاف رفعا ووقفاً	صدوق يهم.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٨١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه»		١ معاوية بن هشام ٢ أبو إسحاق السبيعي. ٣ الاضطراب في السند	صدوق له أوهام. ثقة مكثر اختلط بأخرة.	الشواهد	أيضاً
٤٨٢	اتفاق على «حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه»		١ سفيان بن وكيع ٢ علي بن علقمة	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. مقبول.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤٨٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ حفص بن غياث ٢ الاختلاف وصلاً وإرسالاً	ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر.	الشواهد	أيضاً
٤٨٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	شهر بن حوشب	صدوق كثير الإرسال والأوهام.	الشاهد	أيضاً
٤٨٥	اتفاق على «غريب» هنا،		عبد الله بن جعفر	ضعيف	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.

	وعلى «حسن» في المناقب.					
٤٨٦	تقدم برقم ٢٧٠					
٤٨٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ سماك بن حرب ٢ عبد الله بن عميرة ٣ الاضطراب في السند ٤ الانقطاع	صدوق قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٤٨٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ الحسن بن الصباح. ٢ سهيل بن عبدالله	صدوق يهم. ضعيف.	المتابعات والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٨٩	أيضاً	حسن غريب	١ سعيد بن يحيى ٢ الاختلاف رفعاً وقفاً	ثقة ربما أخطأ.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٤٩٠	في بعض النسخ «حسن غريب»	حسن غريب	عبد الرزاق	ثقة حافظ، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (ونقل الترمذي عن البخاري في العلل: عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به)	المتابعة	غريب إسناداً، وببعض المتن.
٤٩١	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب إلخ	١ موسى بن عبيدة ٢ أيوب بن خالد	ضعيف. فيه لين.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٩٢	اتفاق على «حسن		١ عبد الرزاق	ثقة حافظ، عمي في	المتابعة	غريب إسنادا

	غريب»		٢ معمر بن راشد ٣ الاختلاف رفعاً وقفاً	آخر عمره فتغير وكان يتشيع. (ونقل الترمذي عن البخاري في العلل: عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به) ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.		لا متناً.
٤٩٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		الحارث بن عبد الرحمن	صدوق له أوهام.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
٤٩٤	أيضاً		معاوية بن صالح	صدوق له أوهام.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٤٩٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		أبو نعامة السعدي هو عمرو بن عيسى في زعم المصنف	صدوق اختلط	الشواهد	أيضاً
٤٩٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ محمد بن مرزوق ٢ عبيد بن واقد ٣ سعيد بن عطية الليثي ٤ شهر بن حوشب	صدوق له أوهام. ضعيف. مقبول. صدوق كثير الإرسال والأوهام.	المتابعات والشاهد	أيضاً
٤٩٧	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث موسى ابن إبراهيم»		موسى بن إبراهيم	صدوق يخطئ.	الشواهد	أيضاً

٤٩٨	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى ابن زكريا»		١ خالد بن سلمة. ٢ عبد الله البهي	صدوق رُمي بالإرجاء والنصب. صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٤٩٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		سعيد بن المرزبان	ضعيف مدلس.	الشواهد	أيضاً
٥٠٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ كثير بن زيد ٢ عثمان بن ربيعة.	صدوق يخطئ. مقبول	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٥٠١	أيضاً		يحيى بن إسحاق	ثقة (قلنا: الظاهر أنه عند الترمذي مجهول)	الشاهد	أيضاً
٥٠٢	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ عبيد الله بن الوليد الوصافي ٢ عطية العوفي	ضعيف. صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيا مدلساً.	الشواهد	أيضاً
٥٠٣	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ إسحاق بن منصور ٢ إبراهيم بن يوسف ٣ أبو إسحاق السبيعي ٤ الاختلاف الشديد في السند	صدوق ، تُكلم فيه للتشيع. صدوق يهم. ثقة عابد، اختلط بأخرة.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٠٤	تقدم برقم ٤٠٣					
٥٠٥	اتفاق على «حسن غريب من حديث ابن عون»		الاختلاف في السند		مجيئه عن الصحابي من غير وجه والشواهد	أيضاً

الحديث	كيفية النسخ وكيفية تغريب الترمذي	الراجح	علة نزول الحديث عن درجة الصحة	مرتبة الراوي من التقريب	وجه التحسين	ما تقرر بالبحث من نوعية الغرابة
٥٠٦	اختلاف بين «حسن غريب من حديث الأعمش» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عطاء بن السائب	صدوق اختلط	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٠٧	اتفاق على «حسن غريب»		عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير	صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٠٨	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «حسن صحيح غريب إلخ»	حسن غريب	١ ابن جريج ٢ الانقطاع	ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويُرسل.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٠٩	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ عبد الله بن عمر ٢ سهيل بن أبي صالح	ضعيف عابد. صدوق تغير حفظه بأخرة.	الشواهد	أيضاً
٥١٠	اتفاق على «حسن غريب من حديث أبي هريرة»		عبد الله بن بشر	صدوق (قال أبو حاتم: شيخ)	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥١١	اتفاق على «حسن غريب»		١ سيار بن حاتم ٢ جعفر بن سليمان	صدوق له أوهام. صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٥١٢	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «حسن»	حسن غريب	١ أبو الزبير المكي ٢علي بن عبد الله	صدوق إلا أنه يدلس. صدوق ربما أخطأ.	الشواهد	أيضاً
٥١٣	اتفاق على «حسن		١ سليمان بن	ضعيف.	الشواهد	أيضاً

	غريب»		سفيان ٢ بلال بن يحيى	لين.		
٥١٤	أيضاً		١ أبو مرحوم ٢ سهل بن معاذ	صدوق زاهد (ضعفه ابن معين، ولينه غير واحد) لا بأس به إلا في رواية زبان عنه. (ضعفه ابن معين)	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥١٥	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ أبو بلج ٢ الاختلاف رفعاً وقفاً	صدوق ربما أخطأ	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥١٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ سيار بن حاتم ٢ عبد الرحمن بن إسحاق ٣ مظنة الانقطاع	صدوق له أوهام. ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٥١٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ مؤمل بن إسماعيل ٢ حماد بن سلمة ٣ أبو الزبير ٤ الاختلاف في السند	صدوق سيء الحفظ. ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير بأخرة. صدوق إلا أنه يدلس.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥١٨	أيضاً		١ إسماعيل بن موسى ٢ داود بن الزبرقان ٣ مطر الوراق ٤ الاختلاف رفعا ووقفاً	صدوق يخطئ، رُمي بالرفض. متروك، وكذبه الأزدي صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف.	المتابعات والشاهد	أيضاً
٥١٩	أيضاً		١ الضحاك بن	ضعيف.	المتابعة	غريب إسناداً

			حمرة ٢ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب		والشاهد	لا متناً
٥٢٠	أيضاً		عبد الله بن بريدة عن أبيه	ثقة (قال أحمد: ضعيف فيما يروي عن أبيه)	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٢١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ معاوية بن هشام ٢ حمزة الزيات ٣ الانقطاع	صدوق له أوهام. صدوق زاهد ربما وهم.	الشواهد	أيضاً
٥٢٢	اتفاق على «حسن غريب»		الاختلاف وصلاً وإرسالاً		المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٢٣	اختلاف بين «حسن غريب وقد رُوي هذا الحديث عن عمران من غير هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ شبيب بن سلمة ٢ الانقطاع	صدوق يهم في الحديث.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً
٥٢٤	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه من حديث عمرو بن أبي عمرو» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ أبو مصعب ٢ عمرو بن أبي عمرو	وثقه ابن معين. (قال أبو حاتم: ليس بمعروف) ثقة ربما وهِم.	المتابعات والشواهد	أيضاً
٥٢٥	تقدم برقم ٥٠٦					
٥٢٦	اتفاق على «حسن غريب»		١ محمد بن فضيل ٢ عبد الله بن ربيعة	صدوق عارف رُمي بالتشيع. مجهول.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٥٢٧	أيضاً		١ سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه،	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً

			فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغيرحفظه بأخرة.	٢ حماد بن سلمة ٣ الاختلاف رفعاً وقفاً		
٥٢٨	اتفاق على «حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سعد بن أوس»		سعد بن أوس	ثقة لم يصب الأزدي في تضعيفه. (قال أبو حاتم: صالح)	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٢٩	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ يحيى بن أيوب ٢ عبيد الله بن زحر ٣ الانقطاع	صدوق ربما أخطأ. صدوق يخطئ.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٣٠	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	١ عثمان الشحام ٢ الاختلاف في المتن	لا بأس به. (قال يحيى القطان: يعرف وينكر ولم يكن عندي بذاك)	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٥٣١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	حميد المكي	مجهول	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٥٣٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث ثابت عن أنس»		محمد بن ثابت	ضعيف.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٣٣	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب من هذا الوجه»	حسن غريب	١ عمرو بن عاصم ٢ الاختلاف في السند	صدوق في حفظه شيء.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٥٣٤	اتفاق على «حسن غريب من هذا		سلمة بن وردان	ضعيف	الشواهد	أيضاً

	الوجه، إنما نعرفه من حديث سلمة»					
٥٣٥	اتفاق على «حسن غريب»		١ عمار بن محمد ٢ ليث بن أبي سليم ٣ الانقطاع	صدوق يخطئ، وكان عابداً. صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٣٦	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	١ إسماعيل بن عياش ٢ شهر بن حوشب	صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. صدوق كثير الأوهام والإرسال.	الشواهد	أيضاً
٥٣٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ إسماعيل بن عياش ٢ محمد بن إسحاق ٣ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب	صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم. صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٣٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		إسماعيل بن عياش	صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٥٣٩	اختلاف بين «حسن غريب، وهو حديث الليث ابن سعد» وبين «حسن صحيح غريب إلخ» وبين «حسن صحيح»	حسن صحيح غريب	الاختلاف في السند		مجيئه من غير هذا الوجه	غريب إسناداً ومتناً
٥٤٠	اتفاق على «حسن غريب» لا نعرفه		الإرسال		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.

	إلا مــن حــديث الليث بن سعد.					
٥٤١	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الرحمن بن ثابت	صدوق يخطئ، ورُمي بالقدر وتغير بأخرة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٤٢	أيضاً		١ محمد بن قيس ٢ الاختلاف في السند	ثقة حديثه عن الصحابة مرسل.	المتابعة والشواهد	غريب ببعض الإسناد دون المتن
٥٤٣	الاختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	كثير بن فائد	مقبول	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٤٤	اتفاق على «حسن لا نعرفه إلا من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة»		١ عبد العزيز الدراوردي. ٢ العلاء بن عبد الرحمن	صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. صدوق ربما وهِم.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٥٤٥	الاختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عبد الرحمن بن إسحاق	صدوق يدلس، ورُمي بالقدر .	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٤٦	اتفاق على «حسن غريب من حديث محمد بن عمرو بن علقمة»		١ عبد الرحمن بن محمد ٢ محمد بن عمرو	لا بأس به، وكان يدلس. صدوق له أوهام.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٤٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ جعفر بن ميمون ٢ الاختلاف رفعاً ووقفاً	صدوق له أوهام.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٤٨	الاختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين	حسن صحيح غريب	محمد بن عجلان	صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

	«حسن غريب»					
٥٤٩	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه عن أبي بكر» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	عبد الله بن محمد ابن عقيل	صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بأخرة.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٥٠	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٥٥١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة»		١ حماد بن سلمة ٢ هشام بن عمرو	ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير بأخرة. مقبول.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٥٢	اتفاق على «حسن غريب من حديث سعد»		خزيمة	لا يُعرف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٥٣	اتفاق على «حسن غريب»		المثنى بن سعيد	ثقة. (قال ابن حبان: يخطئ)	الشواهد	أيضاً
٥٥٤	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ حماد بن أبي حميد ٢ الكلام في ترجمة عمرو بن شعيب	ضعيف.	الشواهد	أيضاً
٥٥٥	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	محمد بن سالم	مقبول	الشواهد	أيضاً
٥٥٦	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ الوليد بن القاسم ٢ يزيد بن كيسان	صدوق يخطئ. صدوق يخطئ.	الشواهد	أيضاً
٥٥٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما	المتابعة	غريب إسناداً ومتناً

			٢ أحمد بن بشير	ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. صدوق له أوهام.		
٥٥٨	اتفاق على «حسن غريب»		١ عمر بن راشد ٢ الاختلاف سنداً ومتناً	ضعيف.	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٥٥٩	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ موسى بن عبيدة ٢ محمد بن ثابت	ضعيف. مجهول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٦٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ جابر بن نوح ٢ محمد بن عمرو بن علقمة	ضعيف. صدوق له أوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٦١	اتفاق على «حسن غريب»		١ الحسين بن يزيد ٢ ليث بن أبي سليم ٣ الربيع بن أنس.	لين . صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك صدوق له أوهام ورمي بالتشيع.	الشواهد	أيضاً
٥٦٢	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ الحسين بن يزيد ٢ أبو خالد الدالاني ٣ المنهال بن عمرو	لين. صدوق يخطئ كثيراً. صدوق ربما وهِم.	الشواهد	أيضاً
٥٦٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو مودود المدني ٢ عثمان بن الضحاك ٣ محمد بن يوسف	مقبول. ضعيف. مقبول.	الشواهد	أيضاً
٥٦٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد		١ محمد بن إسحاق ٢ المطلب بن	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر. مقبول.	الشواهد	أيضاً

	ابن إسحاق»		عبدالله			
٥٦٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ عبد الرحمن بن غزوان ٢ يونس بن أبي إسحاق	ثقة له أفراد. صدوق يهم قليلاً.	الشاهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٥٦٦	اتفاق على «حسن غريب»		١ سليمان بن معاذ ٢ سماك بن حرب	سيء الحفظ يتشيع. صدوق روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٦٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عباد بن يعقوب الكوفي ٢ الوليد بن أبي ثور ٣ إسماعيل السدي ٤ عباد بن أبي يزيد	صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. ضعيف. صدوق يهم، ورُمي بالتشيع. مجهول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٦٨	اتفاق على «حسن غريب»		علباء بن أحمر	صدوق، روى له مسلم حديثاً واحداً	المتابعة	غريب إسناداً لا متناً
٥٦٩	في بعض النسخ: «حسن غريب»	حسن غريب	١ أبو جعفر محمد ابن الحسين ٢ عمر بن عبد الله ٣ الانقطاع	مقبول. ضعيف.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٧٠ (الف)	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ ابن لهيعة	صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			٢ عبيد الله بن المغيرة	وهب عنه أعدل من غيرهما. مقبول.		
٥٧٠ (ب)	اتفاق على «حسن غريب من حديث عمرو بن دينار»		الاختلاف في السند		مجيئه من غير هذا الوجه والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٧١	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عبد الملك بن عمير. ٢ ابن أبي المعلى ٣ الاختلاف في السند	ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلس. لُم يُسم ولا يُعرف.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٧٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محبوب بن محرز ٢ داود بن يزيد ٣ يزيد بن عبد الرحمن	لين الحديث. ضعيف. مقبول.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٧٣	أيضاً		١ الحسن بن الصباح ٢ محمد بن كثير	صدوق يهم وكان عابدا فاضلاً. صدوق كثير الغلط.	الشواهد	أيضاً
٥٧٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ تليد بن سليمان ٢ أبو الجحاف ٣ عطية العوفي	رافضي ضعيف. صدوق شيعي ربما أخطأ. صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعيا مدلساً.	الشواهد	أيضاً
٥٧٥	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	خارجة بن عبد الله	صدوق له أوهام	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن.
٥٧٦	اتفاق على «حسن		عبد الله بن داود	ضعيف.	الشواهد	غريب إسناداً

	غريب»					لا متناً
٥٧٧	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مشرح ابن هاعان»		١ بكر بن عبدالله ٢ مشرح بن هاعان	صدوق عابد (قال أبو حاتم: شيخ). مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٧٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ عبد الله بن نافع ٢ عاصم بن عمر	ثقة صحيح الكتاب، وفي حديثه لين. ضعيف	المتابعة والشواهد	أيضاً
٥٧٩	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ ضمرة بن ربيعة ٢ كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة	صدوق يهم قليلاً. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٨٠	اتفاق على «حسن غريب»		١ معاوية بن صالح ٢ الاختلاف في السند	صدوق له أوهام.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٨١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عمر»		سنان بن هارون	صدوق فيه لين.	الشواهد	أيضاً
٥٨٢	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	جعفر بن سليمان	صدوق زاهد، لكنه رُمي بالتشيع.	الشواهد	أيضاً
٥٨٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن صحيح	شك شعبة في كونه من مسند أبي سريحة أو زيد ابن أرقم.		المتابعات والشواهد	سالم من الغرابة بجميع أنواعها
٥٨٤	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محمد بن فضيل ٢ مساور الحميري	صدوق يخطئ، ورُمي بالتشيع. مجهول.	الشواهد	غريب إسنادا لا متناً

			٣ أم مساور	لا يعرف حالها.		
٥٨٥	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك»		١ إسماعيل بن موسى ٢ شريك القاضي ٣ أبو ربيعة الإيادي	صدوق يخطئ ورُمي بالرفض. صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٥٨٦	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	١ إسماعيل بن موسى ٢ شريك القاضي	صدوق يخطئ ورُمي بالرفض. صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٨٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ علي بن قادم ٢ حكيم بن جبير ٣ جميع بن عمير	صدوق يتشيع. ضعيف رمي بالتشيع. صدوق يخطئ ويتشيع	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٨٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عوف بن أبي جميلة ٢ الانقطاع	ثقة رُمي بالتشيع وبالقدر.	المتابعة	أيضاً
٥٨٩	تقدم برقم ١٨٧					
٥٩٠	اتفاق على «حسن غريب لانعرفه إلا من حديث الأجلح»		١ علي بن المنذر ٢ محمد بن فضيل ٣ الأجلح ٤ أبو الزبير	صدوق يتشيع. صدوق عارف رُمي بالتشيع. صدوق شيعي. صدوق يدلس.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٥٩١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ علي بن المنذر ٢ محمد بن فضيل ٣ سالم بن أبي حفصة	صدوق يتشيع. صدوق عارف رُمي بالتشيع. صدوق في الحديث إلا أنه غال في التشيع.	الشواهد	أيضاً

			٤ عطية العوفي	صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً.		
٥٩٢	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ شريك القاضي ٢ عبد الله بن محمد بن عقيل	صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بأخرة	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٩٣	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه من حديث جعفر بن محمد إلا من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	غريب	علي بن جعفر بن محمد	مقبول		غريب إسناداً ومتناً
٥٩٤	اتفاق على «حسن غريب»		١ أبو الجراح ٢ أم شراحيل	مجهول لا يُعرف حالها	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٩٥	تقدم برقم ٤٦١					
٥٩٦	اتفاق على «حسن غريب من حديث حماد بن زيد»		الانقطاع		الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٥٩٧	اتفاق على «حسن غريب»		١ قريش بن أنس ٢ محمد بن عمرو ٣ الانقطاع	صدوق تغير بأخرة قدر ست سنين. صدوق له أوهام.	الشواهد	أيضاً
٥٩٨	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث مجالد» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	مجالد بن سعيد	ليس بالقوي، فقد تغير في آخر عمره.	المتابعة	سالم من الغرابة بجميع أنواعها
٥٩٩	اتفاق على «حسن إنما نعرفه من حديث سهيل»		١ عبد العزيز الدراوردي	صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً

			٢ سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأخرة.		
٦٠٠	اختلاف بين «حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه» وبين «حسن غريب لانعرفه إلخ»	حسن صحيح غريب	ورقاء بن عمر اليشكري	صدوق، وفي حديثه عن منصور لين.	الشواهد	أيضاً
٦٠١	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		عبد الوهاب بن عطاء	صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثا في العباس يقال: دلسه عن ثور.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٠٢	في بعض النسخ: «حسن غريب من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة»		١ حاتم بن سياه ٢ محمد بن عجلان	مقبول. صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.	المتابعة القاصرة	أيضاً
٦٠٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ سفيان بن وكيع ٢ خالد بن مخلد ٣ موسى بن يعقوب ٤ عبد الله بن أبي بكر ٥ مسلم بن أبي سهل ٦ الحسن بن أسامة	انظر: رقم ٥٥٧ صدوق يتشيع وله أفراد. صدوق سيء الحفظ. مجهول. مقبول. مقبول.	الشواهد	أيضاً
٦٠٤	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه من	حسن غريب	يوسف بن إبراهيم	ضعيف	الشواهد	أيضاً

	حديث أنس» وبين «غريب إلخ»					
٦٠٥	اتفاق على «حسن غريب إنما نعرفه من حديث الحسين ابن واقد»		١ علي بن حسين ٢ حسين بن واقد	صدوق يهم. ثقة له أوهام	المتابعة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً.
٦٠٦	اختلاف بين «حسن» وبين «حسن إنما نعرفه من حديث عبدالله ابن عثمان	حسن إنما نعرفه إلخ	١ إسماعيل بن عياش ٢ سعيد بن أبي راشد	صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. مقبول.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٦٠٧	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	هانئ بن هانئ	مستور.	الشواهد	غريب إسناداً وبعض المتن
٦٠٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل»		منهال بن عمرو	صدوق ربما وهِم	المتابعة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٠٩	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين « غريب لانعرفه إلخ»	حسن غريب	١ زمعة بن صالح ٢ الاختلاف في السند	ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون.	الشواهد	أيضاً
٦١٠	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ محمد بن أبي عمر ٢ كثير بن إسماعيل النواء ٣ أبو إدريس ٤المسيب بن نجبة	صدوق، قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة ضعيف. صدوق يتشيع. مخضرم مقبول.	المتابعة القاصرة	غريب ببعض الإسناد دون المتن

			٥ الاختلاف في السند			
٦١١	أيضاً		زيد بن الحسن	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦١٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ علي بن المنذر ٢ محمد بن فضيل ٣ عطية العوفي	صدوق يتشيع. صدوق عارف رُمي بالتشيع. صدوق يخطئ كثيراً كان شيعيا مدلساً	المتابعات والشواهد	أيضاً
٦١٣	اتفاق على «حسن غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه»		عبد الله بن سليمان	مقبول	عواضد لمعنى الحديث	غريب إسناداً لا متناً
٦١٤	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه» وبين «غريب لانعرفه إلخ»	حسن غريب	سفيان بن وكيع	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه.	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٦١٥	تقدم برقم ٥٩٩					
٦١٦	اتفاق على «حسن غريب لانعرفه إلا من حديث الحسن ابن صالح»		١ سفيان بن وكيع ٢ أبو ربيعة	(تقدم قبل حديث) مقبول.	المتابعة والشواهد	أيضاً
٦١٧	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد العزيز» وبين «غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	عبد العزيز بن سياه	صدوق يتشيع	الشاهد	أيضاً

٦١٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ عكرمة بن عمار ٢ مرثد بن عبد الله	صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب. مقبول	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٦١٩	تقدم برقم ٤٧٦					
٦٢٠	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	معاوية بن صالح	صدوق له أوهام.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٢١	اتفاق على «حسن غريب»		١ سفيان بن وكيع ٢ محمد بن بكر ٣ ابن جريج	كان صدوقا ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه. صدوق قد يخطئ. ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويُرسل.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٢٢	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن الرومي عن علي ابن مسهر»		محمد بن عمر بن الرومي	لين الحديث.	الشاهد	أيضاً
٦٢٣	اتفاق على «حسن غريب»		١ يونس بن بكير ٢ محمد بن إسحاق	صدوق يخطئ. صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر	المتابعة	غريب إسناداً ومتناً
٦٢٤	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن صحيح»	حسن غريب	طلحة بن يحيى	صدوق يخطئ.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٢٥	اتفاق على «حسن		١ القاسم بن مالك	صدوق فيه لين.	المتابعات	غريب إسناداً

	غريب من هذا الوجه من حديث عطاء»		٢ عبد الملك بن أبي سليمان.	صدوق له أوهام.	القاصرة	لا متناً
٦٢٦	اتفاق على «حسن غريب»		عبد الله بن المؤمل	ضعيف الحديث.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٦٢٧	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «حسن»	حسن غريب	الإرسال		الشواهد	أيضاً
٦٢٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ سماك بن حرب ٢ أبو الربيع	صدوق تغير بأخرة، فكان ربما تلقن. مقبول.	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً لا متناً
٦٢٩	اتفاق على «حسن غريب»		محمد بن إسحاق	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٣٠	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	مهاجر بن مخلد	مقبول.	المتابعة القاصرة	أيضاً
٦٣١	اتفاق على «حسن غريب»		أسامة بن زيد الليثي	صدوق يهم.	الشاهد	أيضاً
٦٣٢	أيضاً		١ الاختلاف في السند. ٢ مظنة الإرسال		مجيئه من غير وجه والشواهد	أيضاً
٦٣٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	١ هشام بن سعد ٢ الانقطاع	صدوق له أوهام رُمي بالتشيع.	الشواهد	أيضاً
٦٣٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصاري»		١ محمد بن مرزوق ٢ عبد الله بن المثنى	صدوق له أوهام. صدوق كثير الغلط.	لا ينطبق على شرط الترمذي، لم يوجد له متابع، ولا	غريب إسناداً ومتناً

					شاهد، والإسناد يصلح للتحسين الذاتي.	
٦٣٥	اختلاف بين «حسن صحيح من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ سيار بن حاتم ٢ جعفر بن سليمان ٣ علي بن زيد	صدوق له أوهام. صدوق زاهد لكنه رمي بالتشيع. ضعيف	المتابعة القاصرة	غريب إسناداً لا متناً
٦٣٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث موسى»		موسى بن إبراهيم	صدوق يخطئ.	الشواهد	أيضاً
٦٣٧	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وبين «غريب لا نعرفه إلخ»	حسن غريب	١ عبد الرحمن بن زياد ٢ الاختلاف في السند	مقبول.	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٣٨	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	خداش بن عياش	لين الحديث.	المتابعة والشاهد	أيضاً
٦٣٩	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		١ جعفر الأحمر ٢ عبد الله بن عطاء	صدوق يتشيع. صدوق يخطئ ويدلس.	الشواهد	أيضاً
٦٤٠	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «حسن صحيح غريب إلخ»	حسن صحيح غريب	منهال بن عمرو	صدوق ربما وهِم	المتابعة القاصرة والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٤١	اتفاق على «حسن		١ محمد بن خالد	صدوق يخطئ.	الشواهد	أيضاً

	غريب من هذا الوجه»		٢ موسى بن يعقوب	صدوق سيء الحفظ.		
٦٤٢	اتفاق على «حسن غريب»		١ الحسين بن يزيد ٢ أبو الجحاف ٣ جميع بن عمير	لين. صدوق شيعي ربما أخطا. صدوق يخطئ ويتشيع	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً.
٦٤٣	اختلاف بين «حسن غريب» وبين «غريب»	حسن غريب	الاختلاف وصلاً وإرسالاً		مجيئه من غير هذا الوجه والشاهد	أيضاً
٦٤٤	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن عمرو»		الاختلاف وصلاً وإرسالاً		مجيئه من غير هذا الوجه والشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٤٥	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه من حديث إسماعيل عن قيس»		يحيى بن سعيد	صدوق يغرب	المتابعة والشاهد	أيضاً
٦٤٦	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»		الحكم بن أبان	صدوق عابد وله أوهام.	الشواهد	غريب إسناداً وببعض المتن
٦٤٧	اختلاف بين «حسن صحيح» وبين «حسن غريب»	حسن غريب	محمد بن ثابت	ضعيف	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٤٨	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		١ إسحاق بن منصور ٢ جعفر بن زياد ٣ عطاء بن السائب ٤ الانقطاع	صدوق، تُكلم فيه للتشيع. صدوق يتشيع. صدوق اختلط.	المتابعة القاصرة والشاهد	أيضاً

٦٤٩	اختلاف بين «حسن غريب من هذا الوجه» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ سلمة بن وردان ٢ أبو سعيد المعلى	ضعيف. مقبول.	المتابعة القاصرة والشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٥٠	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جنادة»		جنادة بن سلم	صدوق له أغلاط.	عواضد لمعناه	غريب إسناداً لا متناً
٦٥١	اتفاق على «حسن غريب من هذا الوجه»		صالح بن أبي صالح	ثقة. (قلنا: الوجه كونه قليل الرواية)	المتابعة القاصرة والشواهد	أيضاً
٦٥٢	اختلاف بين «حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	١ محمد بن موسى البصري ٢ فضيل بن سليمان	لين. صدوق له خطأ كثير	الشواهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٥٣	اتفاق على «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي بدر»		١ أبو بدر ٢ قابوس بن أبي ظبيان ٣ الانقطاع	صدوق ورع له أوهام. فيه لين.	الشواهد	أيضاً
٦٥٤	اختلاف بين «حسن صحيح غريب» وبين «حسن غريب»	حسن صحيح غريب	حجاج بن محمد	ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته.	المتابعة	أيضاً
٦٥٥	اختلاف بين «حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث زيد بن ثابت إلا من حديث عمران القطان» وبين «حسن غريب إلخ»	حسن غريب	عمران القطان	صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج	الشواهد	أيضاً

٦٥٦	تقدم برقم ٢٨٤					
٦٥٧	اختلاف بين «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث وهب بن جرير» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	١ عبد الله بن ملاذ ٢ مالك بن مسروح	مجهول. مقبول.	الشاهد	غريب إسناداً لا متناً
٦٥٨	اختلاف بين «حسن غريب إنما نعرفه من حديث يحيى ابن أيوب» وبين «غريب إلخ»	حسن غريب	يحيى بن أيوب	صدوق ربما أخطأ	المتابعة	غريب إسناداً ومتناً

الباب الثاني

تطبيق تفصيلي للأحاديث التي وصفها الإمام الترمذي بـ«حسن غريب»

الحديث الأول

(الطهارة/ باب ما يقول إذا خرج من الخلاء)

٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ [بْنِ يُونُسَ]، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلاءِ؛ قَالَ: «غُفْرَانَكَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ.

وَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ الأَشْعَرِيُّ، وَ لايُعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلاّ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٦٩٤).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ ما يقول إذا خرج من الخلاء)، وأحمد (١٥٥/٦)، والحاكم في المستدرك (٢٦١/١)، وابن خزيمة (٩٠)، وابن حبان (رقم ١٤٤١) من طرق عن إسرائيل به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا يوسف بن أبي بردة، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فلأجل يوسف هذا أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه بناءً على ما يعضد معناه في الباب مثل حديث:

١ _ حديث أنس ﷺ عند ابن ماجه (الطهارة/ ما يقول عند الخروج من الخلاء، ٣٠١) قال: كان ﷺ إذا خرج من الخلاء؛ قال: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى، وعافاني». قال البوصيري في الزوائد: هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ، وإسماعيل بن مسلم متفق على تضعيفه.

٢ _ وحديث أبي ذر ﷺ مثله عند النسائي، كذا قال العيني، ولم أجده في المجتبى، ولا في الكبرى، بل أخرجه ابن السني في اليوم والليلة (٢٢)، وذكره السيوطي في الجامع الصغير معزواً إلى النسائي، ورمز له بالصحة، وتعقبه المناوي في الفيض (١٢٢/٥) قائلاً: إسناده مضطرب، غير قوي، وقال الدارقطني: حديث غير محفوظ، وقال المنذري: ضعيف.

٣ _ وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني (٥٦/١، رقم ١٥٣) مرفوعاً: «الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤذيني، وأمسك عليَّ ما ينفعني». وذكر فيه الاختلاف وصلاً وإرسالاً.

٤ _ وحديث سهل ابن أبي حثمة ﷺ نحوه عند ابن الجوزي في العلل المتناهية (الطهارة/فيما يقال عند الخروج،٥٣٩)، وقال: قال الدارقطني (العلل٦/٢٣٥): ليس هذا بمحفوظ، والمحفوظ موقوفاً.

٥ _ وحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً عند الدارقطني _كما قال العيني _ وابن السني في اليوم والليلة (٢٥): «الحمد لله الذي أذاقني لذته، وأبقى عليَّ قوته، وأذهب عني أذاه». وذكر الأحاديث كلها العيني في العمدة.

وهذه الأحاديث تعضد حديث عائشة رضي الله عنها؛ حيث ورد فيها ذكر الشكر والحمد على التخلي من المواد المضرة، وقوله «غفرانك» في الحديث مؤول على معنى الشكر أيضاً، فإن العرب يقولون في المَثَل: «غفرانك، لا كفرانك»، قال العلامة محمد يوسف البنوري: دلّ هذا المثل على أنه يقال عندهم في موضع الشكر.اهـ. ويكفي هذا للتحسين حسب قاعدة الإمام الترمذي؛ فإنه يصدق عليه: «ورُوِيَ نحوه من غير وجه».

فتحسين الترمذي واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأن الحديث وإن كان لا يُروى بهذا اللفظ إلا عن عائشة رضي الله عنها بهذا الإسناد، تفرد به إسرائيل؛ ولكن معناه مؤيد بغير واحد من الأحاديث، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

ملاحظات مهمة:

(١) قوله: لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل إلخ» يدل على أن الحديث لا يُروى إلا

بهذا الإسناد، وليس له شاهد، فيتجه السؤال: كيف صار هذا التحسين على شرط الترمذي؛ فإن شرطه «يروى نحوه من غير وجه» لا يوجد هنا؟ فالجواب ما أجاب به ابن رجب بقوله: وعلى هذا (أي عدم اشتراط اتفاق اللفظ) فلا يُشكل قوله: «حديث حسن غريب»، ولا قوله «صحيح حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يُعرَف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهده بغير لفظه، وهذا كما حديث «الأعمال بالنيات»؛ فإن شواهده كثيرة جداً في السنة مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به؛ وإن لم يكن لفظ حديث عمر ﷺ مرويا من غير حديثه من وجه يصح. انتهى.

(٢): قوله «لا يُعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة» كذا في نسختنا الهندية، والتحفة، ووقع في نسخة الشيط أحمد شاكر بدله: «ولا نَعرِف»؛ والصواب هو الأول، فإنه المناسب لهذا المقام، ومعناه: أن الترمذي لا ينكر علمَه بمجيئ حديثٍ مَّا في هذا الباب سوى حديث عائشة،كيف؟ وقد ذكر العيني خمسة أحاديث في الباب، وبعيد عن مثل الترمذي اختفاء جميعها عليه ؛ بل إنما يقول الترمذي: المعروف لدى المحدثين في هذا الباب إنما هو حديث عائشة رضي الله عنها، فقد أخرجه عديد من المحدثين في كتبهم _ كما سبق تخريجه عن جماعة منهم _ ، وأما ما عداه من الأحاديث؛ فغير معروف لديهم، ألا ترى أن ما ذُكِر من الأحاديث لا يوجد إلا عند البعض منهم دون آخر بالإضافة إلى ما في الكل من الضعف.

فعلى هذا لا يرد الإشكال بالمنافاة بين تحسين الترمذي المقتضي لمجيئ الحديث مثله أو نحوه من غير وجه، وبين قوله: «لا يُعرَف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها».

(٣): قال العلامة المباركفوري _ رحمه الله _ نقلاً عن قوت المغتذي: إن مراد الترمذي بقوله: «لا يُعرَف في هذا الباب إلخ»: أنه ليس فيه شيء ثابت إلا حديث عائشة المذكور؛ فمقتضاه أن الترمذي إنما يحيل على أحاديث ثابتة –صحيحة أو حسنة – في الباب، وهذا غير مسلم، ويأباه صنيع الترمذي؛ فنراه كثيراً ما يحيل على أحاديث في الباب ضعيفة،

بل ويتكلم هو أحياناً في الأحاديث المشار إليها في الباب كقوله مثلاً: حديث فلان في هذا غير محفوظ، انظر على سبيل المثال نقده (في باب النهي عن البول قائماً) لحديثي عمر، وبريدة رضي الله عنهما الذين أشار إليهما في الباب.

الحديث الثاني

(الطهارة/ باب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ)

٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا.

وَ فِي الْبَاب عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَعَائِشَةَ، وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على«حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٥٧٤).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ الرخصة في ذلك)، وابن ماجه (الطهارة/ الرخصة في ذلك في الكنيف إلخ)، وابن خزيمة (٥٨) من طريق جرير بن حازم. وابن حبان (١٤١٧)، والحاكم (١٥٤/١) من طريق إبراهيم بن سعيد. كلاهما (جرير، وإبراهيم) عن محمد بن إسحاق به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا محمد بن إسحاق، وأبان بن صالح.

أما محمد بن إسحاق؛ فقال الذهبي في الميزان: وثقه غير واحد، و وَهَّاه آخرون، وهو صالح الحديث، ماله عندي ذنْب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، و الأشعار المكذوبة، قال أحمد بن حنْبَل: هو حسن الحديث، و قال ابن معين: ثقة، و ليس بحجة، و قال ابن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال النسائي، و غيره: ليس بالقوي: وقال الدارقطني: لا يُحتَج به، قال أحمد: هو كثير التدليس جداً، وقال الحافظ في التقريب:

صدوق يُدلس، ورُمي بالتشيع، والقدر، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا تقبل روايتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

قلنا:وقد ثبت سماعه ههنا من أبان بن صالح عند الحاكم، وابن حبان.

وأما أبان بن صالح؛ فقال ابن عبد البر: ضعيف، وقال ابن حزم: ليس بالمشهور، وقال الحافظ في التقريب: وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم: فجهله، وابن عبد البر: فضعفه.

فلأجل ذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهده.

منها: حديث أبي قتادة ﷺ مرفوعاً مثل حديث جابر ﷺ عند الترمذي في نفس الباب من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي قتادة، وقال: وحديث جابر عن النبي ﷺ أصح من حديث ابن لهيعة.

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة، فقال: «أراهم قد فعلوا، استقبلوا بمقدي القبلة». رواه ابن ماجه (الطهارة/ الرخصة في ذلك)، وأحمد (١٨٣/٦)، قال البوصيري في الزوائد: إسناده حسن، رجاله ثقات معروفون، وقد أخطأ فيه من قال: إن خالد بن أبي الصلت مجهول.

وحديث عمار بن ياسر ﷺ قال: رأيت النبي ﷺ مستقبل القبلة بعد النهي لغائط أو بول. رواه الطبراني في الكبير كما في المجمع (٢٠٦/١)، و قال الهيثمي: فيه جعفر بن الزبير، وقد أجمعوا على ضعفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه الذي صرح به في علله الصغير موجود.

أما الغرابه؛ فلأنه لايُروى من مسند جابر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح، فالحديث غريب إسناداً فقط، لا متناً.

الحديث الثالث

(الطهارة/ باب الْمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ)

٢٨ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى [الرَّازِيُّ]، حَدَّثَنَا خَالِدُ [بْنُ عَبْدِ اللهِ]، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ قَالَ:

رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلاثاً.

[قَالَ أَبوعِيسَى]: وَ فِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبوعِيسَى: [وَ] حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ [حَدِيثٌ] حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَ قَدْ رَوَى مَالِكٌ، وَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وَ لَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَضْمَضَ، وَ اسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَخَالِدُ [ابْنُ عَبْدِ اللهِ] ثِقَةٌ، حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٣٠٨).

أخرجه البخاري (الوضوء/ من مضمض واستنشق من غرفة واحدة)، ومسلم (الطهارة/ وضوء النبي ﷺ)، وأبو داود (الطهارة/ صفة وضوء النبي ﷺ)، وابن ماجه (الطهارة/ المضمضة والاستنشاق من كف واحد) كلهم من طريق خالد، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عنه ﷺ، والروايات مطولة، ومختصرة.

وأخرجه البخاري (الوضوء/ مسح الرأس كله)، ومسلم (الطهارة/ وضوء النبي ﷺ)، وأبو داود (الطهارة/ صفة وضوء النبي ﷺ)، والترمذي (الطهارة/ مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره)، والنسائي (الطهارة/ صفة مسح الرأس) بأسانيدهم عن مالك، ومالك في الموطأ (الطهارة/ العمل في الوضوء). وأخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق وُهيب. والترمذي (الطهارة/ فيمن يتوضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً) من طريق ابن عيينة. وأبو داود (الطهارة/ الوضوء في آنية الصفر) من طريق عبد العزيز بن عبد الله. وابن حبان (١٠٨٠) من طريق القعنبي.

خمستهم (مالك، وهيب، ابن عيينة، عبد العزيز، القعني) عن عمرو بن يحيى به، ولم يذكروا في صفة وضوء النبي ﷺ أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد، كما قال الترمذي.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن خالداً قد خالف الثقات الرواة عن عمرو بن يحيى، وتفرد بقوله أن النبي ﷺ مضمض واستنشق من كف واحد.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد:

منها: حديث ابن عباس ﷺ مثله عند أبي داود (الطهارة/ الوضوء مرتين)، وابن ماجه (الطهارة/ المضمضة والاستنشاق من كف واحد)، والحاكم (١/١٤٧)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وحديث عمر بن الخطاب ﷺ موقوفاً: عن جميل بن زيد قال: رأيت عمر بن الخطاب ﷺ مضمض واستنشق من كف واحدة. عند ابن أبي شيبة (١/٤٣، رقم ٤٠٥).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يروى من مسند عبد الله بن زيد بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد عن عمرو بن يحيى دون سائر أصحابه، وعضده حديث ابن عباس، وعمل عمر ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

هذا، والقياس يقتضي أن يكون حديث عبد الله بن زيد هذا حديثاً صحيحاً؛ لأن الترمذي قال: خالد بن عبد الله ثقة، حافظ عند أهل الحديث، وقال في كتابه العلل: رب حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمَد على حفظه، وأخرج حديث مالك في صدقة الفطر بزيادة «من المسلمين»، وقال: حسن صحيح. اهـ. والغرابة لا تنافي الصحة.

الحديث الرابع

(الطهارة/ بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الأَصَابِعِ)

٣٩ _ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، [هُوَ الْجَوْهَرِيُّ] حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ؛ فَخَلِّلْ بَيْنَ

أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ».

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٦٨٥).

أخرجه ابن ماجه (الطهارة/ تخليل الأصابع)، والحاكم (١٨٢/١) من طريق سعد بن عبد الحميد. وأحمد (٢٨٧/١) من طريق سليمان بن داود الهاشمي. كلاهما عن عبدالرحمن بن أبي الزناد به.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم

(١) سعد بن عبد الحميد، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، وممن فحش وهمه حتى حصل التنكيب عن الاحتجاج به، و قال الحافظ في التقريب: صدوق له أغاليط.

(٢) عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال ابن معين: ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وثقه العجلي، والترمذي، وقال في اللباس: ثقة حافظ، و قال الحافظ: صدوق تغير حفظه لما قدم ببغداد،

(٣) صالح مولى التوأمة، قال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن معين: حجة قبل أن يختلط، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، اختلط. وقال في التلخيص : فيه صالح، وهو ضعيف، لكن حسن البخاري لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط.

فلأجل هؤلاء نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لوجود المتابعة، والشواهد، منها:

١ _ حديث لقيط بن صبرة ﵁ عند المصنف في الباب نفسه مثله، وقال: حسن صحيح.

٢ _ وحديث المستورد بن شداد ﵁ قال: رأيت النبي ﷺ إذا توضأ دلك أصابع

رجليه بخنصره. رواه الترمذي في نفس الباب، وأبو داود (الطهارة/ غسل الرجلين)، وابن ماجه (الطهارة/ تخليل الأصابع). وقال الترمذي: حسن غريب.

٣ ـ وحديث أبي أيوب ﷺ مرفوعاً: «حبذا المتخللون أن تخلل بين أصابعك بالماء، وأن تخلل من الطعام». رواه ابن أبي شيبة (١/١٩، رقم ٩٧).

٤ ـ وحديث أبي هريرة ﷺ مثله عند الدارقطني (١/٩٥).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس

(الطهارة/ باب تخليل الأصابع)

٤٠ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفِهْرِيِّ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ؛ دَلَكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرِهِ.

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعَةَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله: «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٥٦).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ غسل الرجلين)، وابن ماجه (الطهارة/ تخليل الأصابع)، وأحمد (٤/٢٢٩) بأسانيدهم المختلفة عن ابن لهيعة. والبيهقي (١/٧٧) من طريق الليث، وعمرو بن الحارث، وابن لهيعة، كلهم عن يزيد بن عمرو به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا ابن لهيعة، ويزيد بن عمرو.

أما ابن لهيعة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، و رواية ابن المبارك، و ابن وهب أعدل من غيرهما، و له في مسلم بعض شيء مقرون. اهـ. قلنا: و

الراوي عنه هنا قتيبة بن سعيد قال الذهبي في السير (٨/ ١٧) قال قتيبة: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة. اهـ فسماعه منه صحيح.

وأما يزيد بن عمرو؛ فقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظان الذهبي وابن حجر: صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع ابن لهيعة من غيره، ولما له من شواهد:

منها أحاديث ابن عباس، ولقيط بن صبرة، وأبي هريرة ﷺ السابقة قريباً في الحديث الرابع.

ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: كان يتوضأ، ويخلل بين أصابعه، ويدلك عقبيه، ويقول: «خللوا بين أصابعكم؛ لا يخلل الله تعالى بينهما بالنار، ويل للأعقاب من النار»، أخرجه الدارقطني (٩٤/١).

فالحديث له شواهد كثيرة، صحيحة، وضعيفة تصلح للاعتبار، فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند المستورد بن شداد الفهري ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به يزيد بن عمرو، عن أبي عبد الرحمن، فالحديث غريب إسناداً فقط، لا متناً. وأما تغريب الترمذي لانفراد ابن لهيعة؛ فبناءً على أنه لم يبلغه من طريق غيره، وإلا فقد تابعه الليث، وعمرو بن الحارث في روايته عن يزيد كما مر في التخريج، وقال الحافظ في التلخيص (٥٤/١): تابعه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وصححه ابن القطان.

الحديث السادس

(الطهارة/ باب الوضوء مرتين مرتين)

٤٣ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ

ابْنِ هُرْمُزَ [هُوَ] الأعْرَجُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

قَالَ أبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْفَضْلِ، وَهذا إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[قَالَ أبو عِيسَى]: وَ فِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

[قال أبو عيسى]: وَ قَدْ رَوَى [هَمَّامٌ، عَنْ عَامِرٍ الأحْوَلِ، عَنْ عَطَاءٍ]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثلاثاً ثلاثاً.

اتفقت نسط الجامع، على قوليه: «حسن غريب لا نعرفه إلخ»، و «هذا إسناد حسن صحيح» حينما نقل المزي في الأطراف (١٣٩٤٠) «حسن صحيح غريب»، فكأنه جمع بين عبارتي الترمذي. والله أعلم.

أخرجه أبو داود (الطهارة/ الوضوء مرتين)، وأحمد (٢٨٨/٢، ٣٦٤) من طريق زيد بن الحباب به.

وأخرجه أحمد (٣٤٨/٢) من طريق همام، عن عامر الأحول، عن عطاء، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بلفظ معناه: توضأ ثلاثاً ثلاثاً. وابن ماجه (الطهارة/ الوضوء ثلاثاً ثلاثاً) بإسناده من طريق ميمون بن مهران، عن عائشة، وأبي هريرة ﷺ: أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا، ثلاثاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا زيد بن حباب، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

أما زيد؛ فوثقه ابن المديني، والعجلي، وقال أحمد: كان صدوقاً كثير الخطأ، وقال الذهبي في الكاشف: لم يكن به بأس، قد يهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ في حديث الثوري. قلنا: وهذا حديث عن غير الثوري.

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان؛ فقال ابن معين: صالح، وقال مرةً: ضعيف، وكذا قال النسائي، وقال مرة: ليس بالقوي، ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، ورُمي بالقدر، وتغير بأخرة.

فلذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة بالإضافة إلى ما أشار إليه الترمذي من اختلاف في الحديث على أبي هريرة مما يُستدل به على وهم ابن ثوبان، أو غيره في الحديث، ومع ذلك حسنه الإمام الترمذي بناءً على شواهده.

منها: حديث عبد الله بن زيد ﷺ بلفظه عند البخاري (الوضوء/ الوضوء مرتين مرتين رقم ١٥٨).

ومنها: حديث جابر ﷺ عند المصنف في (باب الوضوء مرة، ومرتين، وثلاثاً)، و ابن ماجه (الطهارة/ الوضوء مرة مرة). وإسناده صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وقد يبلغ الحديث إلى درجة الصحة بناءً على شواهده، فيتجه حنيئذ الجمع بين الحسن والصحة على ما نقله المزي في الأطراف، وهو الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به زيد بن الحباب، عن ابن ثوبان. فالحديث غريب إسناداً فقط، لا متناً؛ لأن متنه معروف مشهور، صحيح من طرق أخرى.

الحديث السابع

(الطهارة/ بَاب [مَا جَاءَ فِي] الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلاةٍ)

٥٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاةٍ؛ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لأَنَسٍ ﷺ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وُضُوءًا وَاحِدًا. قَالَ أبو عِيسَى: [وَ] حَدِيثُ [حُمَيْدٍ، عَنْ] أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ]، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ [الأَنْصَارِيِّ]، عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب» حينما نقل المزي في الأطراف

(٤٤٠) «غريب» فقط.

انفرد به الترمذي من بين الستة من طريق حميد، عن أنس ﷺ، وأخرجه البخاري (الوضوء/ الوضوء من غير حدث)، والنسائي (الطهارة/ الوضوء لكل صلاة)، وأبو داود (الطهارة/ الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد), المصنف في نفس الباب، كلهم من طريق عمرو بن عامر، عن أنس ﷺ.

والحديث في إسناده ثلاثة متكلم فيهم:

(١) محمد بن حميد شيط المصنف، قال البخاري: حديثه فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، و قال الترمذي: كان البخاري حسن الرأي في محمد بن حميد، ثم ضعفه بعد، و كان ابن معين حسن الرأي فيه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

(٢) سلمة بن الفضل، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: محله الصدق، قال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، أحاديثه متقاربة محتملة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ.

(٣) محمد بن إسحاق: صدوق يدلس، رُمي بالتشيع والقدر، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لم يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، تقدم الكلام عليه في الحديث الثاني.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، وهو حديث عمرو بن عامر، عن أنس.

ولما روي عن سليمان بن بريدة، عن أبيه أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان عام الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد. أخرجه أبو عوانة (١/٢٠٠)، ومسلم (الطهارة/ جواز الصلوات كلها بوضوء واحد).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فإنه لم يروه من طريق حميد عن أنس ﷺ إلا ابن إسحاق، ويؤيده ما ورد في بعض النسط من زيادة «من هذا الوجه» كما نقله الشيط شاكر في حاشيته، فالحديث غريب سنداً، لا متناً.

الحديث الثامن

(الطهارة/ بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَاكَلَةِ الْحَائِضِ وَسُؤْرِهَا)

١٣٣ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُوَاكَلَةِ الْحَائِضِ، فَقَالَ: «وَاكِلْهَا». قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ، وَأَنَسٍ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٥٢٦).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ المذي)، وابن ماجه (الطهارة/ مواكلة الحائض)، والدارمي (الطهارة/ الحائض تمشط زوجها)، وأحمد (٣٤٢/٤) من طريق معاوية بن صالح. والدارمي في نفس الموضع من طريق الهيثم بن حميد. كلاهما عن العلاء بن الحارث به. والروايات مطولة، ومختصرة.

والحديث رجاله ثقات ما عدا معاوية بن صالح، والعلاء بن الحارث.

أما معاوية بن صالح؛ فقال النسائي والعجلي: ثقة، وقال ابن عدي: له حديث صالح، وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق؛ إلا أنه يقع في حديثه إفرادات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وأما العلاء بن الحارث؛ فقال ابن معين، وابن المديني، ودحيم: ثقة، وقال أبو داود: ثقة، كان يرى القدر، تغير عقله، وقال الحافظ: صدوق، فقيه؛ لكنه رمي بالقدر، وقد اختلط.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لأجل المتابعة، والشواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أشرب؛ وأنا حائض، فأناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع فيّ، وأتعرق العرق؛ وأنا حائض، فأناوله، فيضع فاه على موضع فيّ. أخرجه مسلم (الحيض/ جوز غسل الحائض رأس زوجها، وطهارة سورها).

٢ _ حديث أنس ﷺ في مواكلة الحائض مطولاً، وفيه: فأمر رسول الله ﷺ أن يؤاكلوهن، ويشاربوهن، وأن يكونوا معهن في البيوت، وأن يفعلوا كل شيء ما خلا النكاح. أخرج مسلم في الموضع المذكور، والترمذي (التفسير/ سورة البقرة).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرد به العلاء بن الحارث، عن حرام بن معاوية، فالحديث غريب سنداً، لا متناً.

الحديث التاسع

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ)

١٧٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَّامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ، وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلاةُ لأَوَّلِ وَقْتِهَا». قال أبو عيسى: [هذا حديث غريب، حسن]، حَدِيثُ أُمِّ فَرْوَةَ لا يُرْوَى إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاضْطَرَبُوا عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله: «لا يُروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٣٤١)، وأما وصفه بالحسن والغرابة؛ فانفردت به نسخة التحفة.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ المحافظة على وقت الصلاة) عن القعني. وأحمد

(٣٧٤/٦) عن أبي عاصم، ومنصور بن سلمة. و (٤٤٠/٦) عن يزيد بن هارون. والطبراني في الكبير (٢٠٧/٢٥) عن عبد الرزاق. وابن سعد (٣٣٤/٨) عن الفضل بن دكين. ستتهم عن عبد الله بن عمر العمري به؛ إلا أنهم اختلفوا في ذكر الواسطة بين القاسم، وبين أم فروة، فقال أبو عاصم: عن عماته، عن أم فروة، وقال منصور بن سلمة: عن جدته الدنيا، عن أم فروة، وقال يزيد بن هارون: عن أهل بيته، عن جدته أم فروة، وقال عبد الرزاق: عن بعض أمهاته، أو جداته، عن أم فروة.

وأخرجه أبو داود من طريق محمد بن عبد الله الخزاعي. والمصنف هنا من طريق الفضل بن موسى. والدارقطني (٢٤٦/١) من طريق إسحاق بن سليمان، والوليد بن مسلم. أربعتهم عن عبد الله بن عمر، عن القاسم بن غنام، عن أم فروة بغير واسطة.

وأخرجه أحمد (٣٧٥/٦) من طريق الليث بن سعد. والطبراني في الكبير (٢٠٩/٢٥) من طريق قزعة بن سويد. والدارقطني (٢٤٧/١) من طريق محمد بن بشر العبدي. ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر العمري، عن القاسم مع اختلاف بينهم في تعيين الواسطة بين القاسم، وأم فروة.

والطبراني في الكبير (٢١٠/٢٥) من طريق المعتمر. والعقيلي في الضعفاء (٤٧٥/٣) من طريق الليث. كلاهما عن عبيد الله بن عمر بدون الواسطة.

وأخرجه الدارقطني (٢٤٧/١)، والطبراني في الكبير (٢١١/٢٥) من طريق الضحاك بن عثمان، عن القاسم، عن امرأة من المبايعات.

قلنا: فتبين لنا من هذا التخريج أن رواة الحديث عن القاسم ثلاثة؛ عبد الله بن عمر، وأخوه عبيد الله العمريان، والضحاك بن عثمان على اختلاف بينهم بوجوه.

والحديث رجاله ثقات ما عدا عبد الله بن عمر العمري، والقاسم بن غنام.

أما عبد الله بن عمر العمري؛ فعلاوةً على ما قال فيه المصنف؛ ضعفه النسائي، وابن المديني، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق في حديثه اضطراب، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وأما القاسم بن غنام؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال العقيلي: في حديثه

اضطراب، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، مضطرب الحديث.

فلأجلهما نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف إضافةً اختلاف الرواة الذي أشار إليه المصنف مما قد سبق بعضه في تخريجنا مفصلاً.

ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه، فإن للحديث شواهد، منها:

١ _ حديث علي ﷺ الذي أخرجه المصنف في نفس الباب.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند المصنف أيضاً في الباب.

٣ _ وحديث ابن مسعود ﷺ قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «الصلاة في أول وقتها» عند البخاري (مواقيت الصلاة/ فضل الصلاة لوقتها).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود، والنسخة التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أم فروة إلا بهذا الإسناد، تفرد به القاسم بن غنام، عنها رضي الله عنها. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

وأما قول الترمذي؛ لا يُروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري، فبناءً على أنه إما لم يبلغه من طريق غيره، أو أنه لم يثبت عنده.

الحديث العاشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ)

١٧١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ! ثَلاثٌ لا تُؤَخِّرْهَا؛ الصَّلاةُ إِذَا آنَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالأَيِّمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفْؤاً».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط شاكر، والعارضة «حسن غريب»،

ولم يوجد أي حكم عليه هنا في الهندية، والتحفة، وأخرجه المصنف في الجنائز أيضاً، وهناك في الهندية والتحفة قوله: «غريب، وما أرى إسناده بمتصل»، ولم ينقل المزي في الأطراف (١٠٢٥١) أي حكم عليه.

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ الجنازة لاتؤخر إذا حضرت) من طريق ابن وهب به، ولم نجد له طريقاً غير هذا الطريق.

والحديث في إسناده: ١ _ سعيد بن عبد الله، قال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

٢ _ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال ابن سعد: كان قليل الحديث، و ذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد في الجزء الأول سبق ذكرها في الحديث السابق.

ويشهد للجزء الثاني حديث الحصين بن وحوح، أن طلحة بن البراء مرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقال: «إني لأرى طلحة إلا وقد حدث فيه الموت، فأذنوني به، وعجِّلوا؛ فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله». أخرجه أبو داود (الجنائز/ تعجيل الجنازة). قال المنذري في التلخيص: قال البغوي: و لا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البلوي، وهو غريب.

ويشهد للجزء الثالث«والأيم إذا وجدت لها كفؤاً» حديث أبي هريرة، وأبي حاتم المزني مرفوعاً عند المصنف (النكاح/ من ترضون دينه فزوجوه) بلفظ: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، وإلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض» وقال في حديث أبي حاتم: حسن غريب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلإنه لا يُروى بتمام لفظه من مسند علي ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن وهب، عن سعيد بن عبد الله به. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي عشر

(الصلاة / باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل)

١٧٤ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلال، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاةً لِوَقْتِهَا الآخِرِ مَرَّتَيْنِ؛ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية «غريب» فقط، وكذا في أطراف المزي (١٥٩٢٢)، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الدارقطني (٢٤٨/١)، والحاكم (١٩٠/١)، وأحمد (٩٢/٦) كلهم من طريق قتيبة، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن إسحاق بن عمر. والدارقطني، والحاكم، والبيهقي (٣٣٥/١) بأسانيدهم من طريق عمرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي. والدارقطني، والحاكم من طريق أبي سلمة. (وفي إسناده الواقدي)، ثلاثتهم عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث رجاله ثقات ما عدا إسحاق بن عمر، فقال الذهبي في الكاشف: مجهول، وقال البيهقي بعد إخراجه: مرسل، إسحاق لم يدرك عائشة. اهـ. قال ابن التركماني: إذا كان مجهولاً؛ فكيف يُعرَف أنه لم يدرك عائشة. وقال الحافظ في التقريب: تركه الدارقطني، وقال أبو حاتم: مجهول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولما له من شواهد في الباب سبق ذكرها في الحديث السابق، والذي قبله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه من طريق إسحاق بن عمر، عن عائشة لايُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به قتيبة، وأما المتن فمروي موصولاً من طريق غير إسحاق، عن عائشة رضي الله عنها كما سبق في التخريج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني عشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الإِمَامَ أَحَقُّ بِالإِقَامَةِ)

٢٠٢ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ ﷺ يَقُولُ: كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُمْهِلُ، فَلا يُقِيمُ حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ؛ أَقَامَ الصَّلاةَ حِينَ يَرَاهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَحَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، واختلفت في التحسين و التصحيح، ففي نسخة الشيط شاكر، والتحفة «حسن صحيح»، والباقية متفقة على قوله «حسن» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢١٣٧) فإنه اقتصر على نقله «حسن»، ولم يزد على ذلك شيئاً.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ المؤذن ينتظر الصلاة)، وابن خزيمة (١٥٢٥)، والحاكم (٢٠١/١)، وأحمد (٨٦/٥) بأسانيدهم من طريق إسرائيل بن يونس. ومسلم (الصلاة/ متى يقوم الناس للصلاة)، وأحمد (٩١/٥) من طريق زهير بن معاوية. كلاهما عن سماك بن حرب به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ في التقريب: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة ساء حفظه، وقال صالح: ضعيف، وقال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وكان شعبة يضعفه، وقواه جماعة.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي قتادة ﷺ مرفوعاً مطولاً، وفيه: «إذا أقيمت الصلاة؛ فلا تقوموا

حتى تروني» أخرجه البخاري (الأذان/ متى يقوم الناس إذا رأو الإمام)، ومسلم (المساجد/ متى يقوم الناس للصلاة).

٢ _ حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بلفظ: المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة». أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة شريك القاضي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر بن سمرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سماك بن حرب عنه. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث عشر

(الصلاة/ بَاب منه أي: مَا يَقُولُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ من الدعاءِ)

٢١١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْحِمْصِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ؛ اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ؛ إلاَّ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ دِينَارٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي النسخة الهندية «حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر إلخ»، والباقية متفقة على قوله «صحيح حسن غريب من حديث محمد إلخ»، ولم ينقل المزي في الأطراف (٣٠٤٦) غير قوله: «لانعلم أحداً رواه غير شعيب بن أبي حمزة».

أخرجه البخاري (الأذان/ الدعاء عند النداء)، والنسائي (الأذان/ الدعاء عند

الأذان)، وأبو داود (الصلاة/ الدعاء عند الأذان) بأسانيدهم من طريق علي بن عياش به.

الحديث رجاله ثقات، فالحديث إسناده صحيح، والنسط التي فيها التصحيح مع التحسين أولى بالصواب؛ لأن رجاله كلهم ممن يصحح لهم، ولكنه لما كان الحديث لا يُروى من مسند جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي بن عياش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المنكدر؛ أوجب ذلك التفرد ريبة زالت بمجيئه من طريق غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، فوصفه الإمام بالحسن أيضاً، وعلى هذا وصفه بالحسن والصحة معاً مع الغرابة الإسنادية متجه، والله أعلم.

أما الشواهد؛ فمنها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو ﷺ مرفوعاً مطولاً، وفيه: «ثم سلوا لي الوسيلة؛ فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، فأرجو أن أكون أنا هو، ومن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة». أخرجه مسلم (الصلاة/ استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه)، والترمذي (المناقب/ فضل النبي ﷺ)، وقال: حسن صحيح.

٢ _ حديث أبي الدرداء ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا سمع النداء؛ قال: «اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة! صل على محمد عبدك، ورسولك، واجعلنا في شفاعته يوم القيامة»، قال رسول الله ﷺ: «من قال هذا عند النداء جعله الله ﷻ في شفاعتي يوم القيامة». أخرجه الطبراني في الأوسط (رقم ٣٦٦٢)، قال الهيثمي في المجمع (٣٣٣/١): فيه صدقة بن عبد الله السمين، ضعفه أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيره، ووثقه دحيم، وأحمد بن صالح، وأبو حاتم.

٣ _ حديث عبدالله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يقول حين يسمع النداء بالصلاة، فيكبر ويشهد أن لا إله إلا الله، ويشهد أن محمداً رسول الله، ثم يقول: اللهم أعط محمداً الوسيلة، والفضيلة، واجعله في الأعلين درجته، وفي المصطفين محبته، وفي المقربين ذكره؛ إلا وجبت له الشفاعة يوم القيامة. أخرجه الطبراني في الكبير (٩٧٩٠). قال الهيثمي في المجمع (٣٣٣/١): رجاله موثقون.

فالغرابة إنما هي إسناداً، لامتناً مع صحته.

الحديث الرابع عشر

(الطهارة/ بَاب مَا جَاءَ لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلامِ وَالنُّهَى)

٢٢٨ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِيَلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الأَحْلامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الأَسْوَاقِ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَالْبَرَاءِ، وَأَنَسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيح] غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة شاكر (حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله: «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٩٩٦).

أخرجه مسلم (الصلاة/ تسوية الصفوف وإقامتها إلخ)، وأبو داود (الصلاة/ ما يستحب أن يلي الإمام في الصف إلخ)، وأحمد (١/٤٥٧)، وابن خزيمة (١٥٧٢) بأسانيدهم من طريق يزيد بن زريع به.

والحديث رجاله ثقات، رجال الشيخين غير أبي معشر فمن رجال مسلم، قال أبو حاتم: صالح من قدماء أصحاب إبراهيم، ليس بالمتين في حفظه، وهو أحب إلي من حماد ابن أبي سليمان، وقال الحافظ في التقريب: ثقة.

فلعل الإمام الترمذي أنزل الإسناد عن الصحة لأجل أبي معشر هذا، ثم حسنه لما رأى له من شواهد صحيحة، وهي كافية لترقيته إلى الصحة، فتحسينه واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، ووصفه أيضاً بالصحة متجة.

أما الشواهد في الباب؛ فمنها:

١ _ حديث أبي مسعود ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة،

ويقول: «استووا، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام، والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». أخرجه مسلم (الصلاة/ تسوية الصفوف، وإقامتها إلخ).

٢ _ حديث النعمان بن بشير ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لتسونَّ صفوفكم، أو ليخالفن الله بين وجوهكم» عند مسلم في الموضع المذكور.

٣ _ حديث البراء بن عازب ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصفوف من ناحية إلى ناحية، يمسح مناكبنا، وصدورنا، ويقول: «لا تختلفوا، فتختلف قلوبكم»، وكان يقول: «إن الله وملائكته يصلون على الصفوف المتقدمة». أخرجه النسائي (الإمامة/ كيف يقوِّم الإمام الصفوف).

والحديث لا يُروى عن ابن مسعود ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به يزيد بن زريع، والحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس عشر

(الصلاة/ باب ما جاء في الرجل يصلي مع الرجلين)

٢٣٣ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِسْمَعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي الهندية والعارضة «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٧٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٦٩٥١) من طريق محمد بن حمران، عن إسماعيل بن مسلم به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا إسماعيل بن مسلم، فإضافةً إلى ما تكلم عليه الترمذي: قال أحمد: منكر الحديث، ويسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة إلا أنه ممن يكتب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف الحديث.

والحسن وإن كان ثقة؛ لكن العلماء قد اختلفوا في صحة سماع الحسن من سمرة بن جُنْدُب، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١): الأول أنه سمع منه مطلقاً، و هذا مذهب ابن المديني، والبخاري، كما نقل عنهما الترمذي نفسه، واختاره الحاكم في المستدرك (٣٥/٣).

الثاني: أنه لم يسمع منه مطلقاً، اختاره ابن حبان، وهو قول ابن معين، و شعبة، و قال البرديجي: أحاديث الحسن عن سَمُرَة كتاب, و لا يثبت عنه حديث قال فيه: سمعت سَمُرَة ﷺ.

الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط الذي أخرجه البخاري، قاله النسائي، و إليه مال الدارقطني في سننه، و اختاره عبدالحق في أحكامه، وهو اختيار البزار في مسنده، قال: سمع من سمرة حديث العقيقة فقط، ثم رغب عن السماع عنه، و لما رجع إلى بلده؛ أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه.

وهناك قول رابع منسوب إلى النووي، و هو أن الأحاديث التي سمعها الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث، والباقي مرسل، ويؤيده حديث أخرجه أحمد من طريق هشيم، عن حُميد الطويل، قال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إن عبداً له أبق... فقال الحسن: حدثنا سَمُرة، قال: فلما خطبنا رسول الله ﷺ. الحديث. قال الحافظ في التهذيب: ففيه تصريح منه بسماع عن سمرة غير حديث العقيقة.

قلنا: قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٩٤/٢، فصل: رأي القائلين بشفعة الجوار): و قد صح سماع الحسن من سمرة، و غاية هذا أنه كتاب، و لم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، و حديثاً، و أجمع الصحابة على العمل بالكتب، و كذلك الخلفاء بعدهم، و ليس

اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمَل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

فلأجل إسماعيل هذا، واختلاف الناس في سماع الحسن عن سمرة أنزل المصنف إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه بناءً على شواهده في الباب، منها:

١ ـ حديث أنس ﷺ أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: «قوموا؛ فلأصل لكم»، قال أنس ﷺ: فقمت إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ، وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف. أخرجه البخاري (الصلاة/ الصلاة على الحصير)، ومسلم (المساجد/ جواز الجماعة في النافلة إلخ).

٢ ـ حديث جابر ﷺ الطويل عند مسلم في الزهد والرقاق، وفيه: ثم جئت حتى قمتُ عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ بيدي، فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جبار بن صخر، فتوضأ، ثم جاء، فقام عن يسار رسول الله ﷺ، فأخذ رسول الله ﷺ بيدينا جميعاً، فدفعنا؛ حتى أقامنا خلفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سمرة بن جندب إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسماعيل بن مسلم، والحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس عشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ)

٢٦٨ ـ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِير، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ؛ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ؛ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ،

قَالَ: زَادَ الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: وَلَمْ يَرْوِ شَرِيكٌ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ إِلا هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ مِثْلَ هَذَا عَنْ شَرِيكٍ. وَرَوَى هَمَّامٌ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَائِلَ بْنَ حُجْرٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب لا نعرف أحداً إلخ» حينما لم ينقل المزي في الأطراف (١١٧٨٠) شيئاً.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ كيف يضع ركبتيه قبل يديه)، والنسائي (الصلاة/ أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده إلخ)، وابن ماجه (إقامة الصلاة/ السجود) بأسانيدهم من طريق يزيد بن هارون. وابن خزيمة (٦٢٩) من طريق سهل بن هارون. كلاهما عن شريك به.

وأخرجه الطحاوي (١/ ١٥٠) من طريق همام، عن عاصم مرسلاً، ولم يذكر فيه وائل بن حجر.

والحديث في إسناده غير واحد ممن تكلم العلماء فيهم.

١ _ شريك ؛ قال الذهبي في الكاشف: صدوق، وفي المغني: وثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني و غيره واحد: ليس بالقوي، و قال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

٢ _ عاصم بن كليب، قال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صالح، و قال ابوداود: كان أفضل أهل زمانه، كان من العُبَّاد، قال شريك: مرجئ، قال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمِي بالإرجاء.

٣ _ كليب والد عاصم؛ قال أبو زرعة: ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، قال أبو داود: عاصم بن كليب، عن أبيه، عن جده ليس بشيء، الناس يغلطون، يقولون: كليب عن أبيه، ليس هو ذاك، قال الحافظ في التقريب: صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ مرفوعاً مطولاً، وفيه: وانحطَّ بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه. أخرجه الحاكم (١/٢٢٦)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، وأقره الذهبي.

٢ _ حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً عند الطحاوي (١/١٥٩) قال: «إذا سجد أحدكم؛ فليبدأ بركبتيه قبل يديه».

٣ _ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين. أخرجه ابن خزيمة (٦٢٨).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى مرفوعاً من مسند وائل بن حجر إلا بهذا الإسناد، تفرد به شريك، عن عاصم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع عشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ أَيْنَ يَضَعُ الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ)

٢٧١ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قُلْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ: أَيْنَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَضَعُ وَجْهَهُ إِذَا سَجَدَ؟ فَقَالَ: بَيْنَ كَفَّيْهِ. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ، وَأَبِي حُمَيْدٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة شاكر: «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٢٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطحاوي (١/١٥١) من طريق سهل بن عثمان، عن حفص بن غياث به.

والحديث في إسناده الحجاج، قال الذهبي في الكاشف: أحد الأعلام على لين فيه،

قال القطان: هو و ابن إسحاق عندي سواء، وقال أبو حاتم: صدوق يدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

وفيه أبو إسحاق، وهو وإن كان ثقة؛ رمي بالتدليس، ووصف بالاختلاط، ولكنه برئ عن كلتا الوسمتين في هذا الحديث، فقد صرح بالسماع عن البراء، و سماع الحجاج منه قديم؛ لأن الحافظ عد الثوري (ت١٦١هـ) وشعبة (ت ١٦٠هـ) من القدماء، والحجاج بن أرطاة (ت ١٤٥هـ)، فهو من أقدم القدماء.

وأنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة لأجل الحجاج، ثم حسنه لشاهده من حديث وائل بن حجر ﷺ مرفوعاً مطولاً، وفيه: سجد بين كفيه. أخرجه مسلم (الصلاة/ وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام إلخ).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين فقط مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند البراء بن عازب ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به حفص بن غياث، عن الحجاج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن عشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي التَّجَافِي فِي السُّجُودِ)

٢٧٤ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَقْرَمِ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بِالْقَاعِ مِنْ نَمِرَةَ، فَمَرَّتْ رَكَبَةٌ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، قَالَ: فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ إِذَا سَجَدَ، أَيْ بَيَاضِهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ بُحَيْنَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَحْمَرَ بْنِ جَزْءٍ، وَمَيْمُونَةَ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي أُسَيْدٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ

مَسْلَمَةَ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَعَدِيِّ بْنِ عَميرَةَ، وَعَائِشَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَقْرَمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، ولا نَعْرِفُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ أَقْرَمَ الْخُزَاعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن، لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥١٤٢).

أخرجه النسائي (الصلاة/ صفة السجود) من طريق إسماعيل بن جعفر. وابن ماجه (إقامة الصلاة/ السجود)، وأحمد (٣٥/٤) من طريق ابن مهدي. وابن ماجه من طريق صفوان بن عيسى، وأبي داود، ووكيع. والحاكم (٢٢٧/١) من طريق القعنبي. كلهم عن داود بن قيس به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا خالد الأحمر، فقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإنما أتي من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمتابعة، والشواهد، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﷺ عند أبي داود (الصلاة/ صفة السجود) قال: أتيت النبي ﷺ من خلفه، فرأيت بياض إبطيه؛ وهو مجط، قد فرَّج يديه.

٢ _ حديث عبد الله ابن بحينة أن النبي ﷺ كان إذا صلى؛ فرَّج بين يديه؛ حتى يبدو بياض إبطيه. عند البخاري (الصلاة/ يبدي ضبعيه ويجافي في السجود)، ومسلم (الصلاة/ الاعتدال في السجود إلخ).

٣ _ حديث ميمونة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سجد؛ خوَّى يديه (يعني جنَّحَ)؛ حتى يرى وضَح إبطيه من ورائه. عند مسلم في الموضع المذكور.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن الأقرم إلا بهذا الإسناد، تفرد به داود بن قيس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع عشر

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُخْفِي التَّشَهُّدَ)

٢٩١ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُخْفِيَ التَّشَهُّدَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩١٧٢).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ إخفاء التشهد)، والحاكم (١/٢٦٧) من طريق محمد بن إسحاق. والحاكم (١/٢٣٠) من طريق الحسن بن عبيد الله. كلاهما عن عبد الرحمن بن الأسود به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا يونس بن بكير، ومحمد بن إسحاق.

أما يونس؛ فقال الذهبي في المغني: صدوق، شيعي، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: أخرج مسلم ليونس في الشواهد، لا الأصول، وكذلك ذكره البخاري مستشهداً به، وهو حسن الحديث. اهـ. وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس بحجة، يوصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

وأما محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لايحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف الاحتجاج به، وحديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، حسنه الترمذي لأجل المتابعة، وشاهد له

من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: نزلت هذه الآية في التشهد؛ ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾. أخرجه الحاكم (١/٢٣٠)، وصححه، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن مسعود ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالرحمن بن الأسود، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث العشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي الإِشَارَةِ فِي التَّشَهُّدِ)

٢٩٤ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلاةِ؛ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ [الْيُمْنَى]؛ يَدْعُو بِهَا، وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسِطَهَا عَلَيْهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَنُمَيْرٍ الْخُزَاعِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨١٢٨).

أخرجه مسلم (المساجد/ صفة الجلوس في الصلاة)، والنسائي (السهو/ بسط اليسرى على الركبة)، وابن ماجه (إقامة الصلاة/ الإشارة في التشهد) من طريق عبد الرزاق. والطبراني في الأوسط (٢٠٢٥) من طريق هشام بن يوسف. كلاهما عن معمر، عن عبيد الله. وأحمد (٢/١٣٢) من طريق أيوب. كلاهما عن نافع.

والطبراني في الأوسط (٢٠٢٥) من طريق عبد الله بن دينار. و (٥٢٨٢) من

طريق مسلم بن يسار. ومسلم في الموضع المذكور، وأبو داود (الصلاة/ الإشارة في التشهد)، والنسائي (السهو/ موضع الكفين) من طريق علي بن عبد الرحمن.

أربعتهم (نافع، عبد الله بن دينار، مسلم ين يسار، علي بن عبد الرحمن) عن ابن عمر ﵄.

والحديث رجاله كلهم ثقات، ليس فيهم من ينحط الإسناد لأجله عن درجة الصحة، والله أعلم بالسبب الحامل على إنزال الترمذي إياه عن الصحة؛ اللهم إلا أن يقال: إن تفرد عبد الرزاق، عن معمر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع قد أوقع في قلب المصنف ريبةً حملته على حطه عن درجة الصحة حيث رأى هذا الحديث معروفاً من غير هذا الوجه عن ابن عمر ﵄. ثم حسنه بناءً على كثرة طرقه عن ابن عمر التي سبق ذكرها في التخريج، وعلى شواهده التي ذكرها في الباب.

١ _ حديث عبد الله بن الزبير ﵄ عند مسلم (المساجد/ صفة الجلوس في الصلاة إلخ) قال كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة؛ جعل قدمه اليسرى بين فخذه، وساقه، و فرش قدمه اليمنى، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، وأشار بإصبعه.

٢ _ حديث نمير الخزاعي ﵁ قال: رأيت النبي ﷺ واضعاً ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى، رافعاً إصبعه السبابة قد حناها شيئاً.

٣ _ حديث أبي حميد الساعدي ﵁ عند أبي داود (الصلاة/ افتتاح الصلاة) مطولاً، وفيه: ثم جلس، فافترش رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى، وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه.

٤ _ حديث وائل بن حجر ﵁ عند أحمد (٣١٦/٤) مرفوعاً مطولاً، وفيه: أشار بإصبعه السبابة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود إن شاء الله تعالى.

أما الغرابة؛ فهي نسبية، لأنه لا يُروى من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع إلا برواية عبد الرزاق عن معمر، تفرد به عبد الرزاق حسب علم المصنف، وإلا فقد توبع عبد الرزاق،

بجانب مجيئ الحديث عن نافع من غير طريق عبيد الله كما رُوي عن ابن عمر ﷺ من غير طريق نافع كما مر في التخريج. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والعشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ)

٣٢٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ أَبُو كُرَيْبٍ، وَسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَبْرَدِ مَوْلَى بَنِي خَطْمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أُسَيْدَ بْنَ ظُهَيْرٍ الأَنْصَارِيَّ ﷺ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّلاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ كَعُمْرَةٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أُسَيْدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلا نَعْرِفُ لأُسَيْدِ بْنِ ظُهَيْرٍ شَيْئًا يَصِحُّ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلا نَعْرِفُهُ إلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَأَبُو الأَبْرَدِ اسْمُهُ زِيَادٌ مَدِينِيٌّ.

اختلت هنا نسط الجامع، ففي التحفة، وأطراف المزي (١٥٥): «حسن صحيح»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب».

أخرجه ابن ماجه (الصلاة/ الصلاة في مسجد قباء) من طريق أبي بكربن أبي شيبة. والطبراني في الكبير (رقم ٥٧٠) من طريق عثمان بن أبي شيبة. والحاكم (٤٨٧/١) من طريق الحسن بن علي. ثلاثتهم عن أبي أسامة به.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم:

١ _ أما سفيان بن وكيع؛ فقال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، و قال أبو زرعة: لايُشتغل به، قيل: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، و قال الآجري: حضرت أبا داود؛ يُعرَض عليه الحديث من مشايخه، فعُرِض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يقبله، و قال النسائي:

ليس بثقة، و ذكره ابن حبان في المجروحين، و قال: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً؛ إلا أنه ابتُلي بوراق سوء، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تهذيب). و بمثله قال الحافظ في التقريب.

٢ _ عبد الحميد بن جعفر، فقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: محله الصدق، و قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، و هو ممن يكتب حديثه، و وثقه أحمد، و ابن معين، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمي بالقدر، و رُبما وهِم، و قال الذهبي في المغني: صدوق.

٣ _ أبو الأبرد زياد المديني؛ قال الحافظ في التقريب: مقبول،وقال الذهبي: وثق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمتابعة ابن وكيع، و شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث سهل بن حنيف ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: «من خرج حتى يأتي هذا المسجد مسجد قباء، فصلى فيه؛ كان له عدل عمرة». أخرجه النسائي (المساجد/ الصلاة في مسجد قباء).

٢ _ حديث كعب بن عجرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ، فأسبغ الوضوء، ثم عمد إلى مسجد قباء،لا يريد غيره، ولم يحمله على الغدو إلا الصلاة في مسجد قباء، فصلى فيه أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بأم القرآن؛ كان له مثل أجر المعتمر إلى بيت الله. أخرجه الطبراني في الكبير (١٤٦/١٩)، قال الهيثمي في المجمع (١١/٤): فيه يزيد بن عبد الملك، وهو ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين مع التغريب فقط أولى بالصواب.

والحديث لا يُروى من مسند أسيد بن ظُهير إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو أسامة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والعشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ)

٣٥٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو غَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثَةٌ لا تُجَاوِزُ صَلاتُهُمْ آذَانَهُمُ؛ الْعَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ؛ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَبُو غَالِبٍ اسْمُهُ حَزَوَّرٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي في الأطراف (٤٩٣٧).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٥٨، رقم ٤١١٣) من طريق علي بن الحسن به.

والحديث في إسناده الحسين بن واقد، وأبو غالب تكلم العلماء فيهما.

أما الحسين بن واقِد المروزي؛ فقال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين، وغيره، واستنكَر أحمد بعض حديثه، وحرَّك رأسه، كأنه لم يرضَه، وذكر ابن عدي _ ثم الذهبي _ بعض مناكيره، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، له أوهام.

وأما أبو غالب؛ فقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين : صالح، و قال الدارقطني: ثقة، وقال ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً جداً، و أرجو أنه لا بأس به، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي بناءً على شواهده، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وقال ما معناه: لا يصح موصولاً.

٢ _ حديث عمرو بن الحارث بن المصطلق قال: كان يقال: أشد الناس عذاباً يوم القيامة اثنان، الحديث عند الترمذي في نفس الباب.

٣ _ حديث ابن عباس ﷺ مرفوعاً بلفظ: «ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وأخوان متصارمان». أخرجه ابن ماجه (الصلاة/ من أم قوماً؛ وهم له كارهون)، وابن حبان (١٧٥٤).

٤ _ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ مرفوعاً بلفظ: «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة؛ الرجل يؤم القوم؛ وهم له كارهون، والرجل لا يأتي الصلاة إلا دباراً، يعني بعد ما يفوته الوقت، ومن اعتبد محرراً». رواه ابن ماجه في الموضع المذكور، وأبو داود (الصلاة/ الرجل يؤم القوم وهم له كارهون).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

والحديث من مسند أبي أمامة ﷺ لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به علي بن الحسن عن الحسين بن واقد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والعشرون

(الصلاة/ بَاب منه، (أي إِذَا صَلَّى الإِمَامُ قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا)

٣٦٢ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى الإِمَامُ جَالِسًا؛ فَصَلُّوا جُلُوسًا».

وَرُوِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ؛ وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ،

فَصَلَّى إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ؛ وَالنَّاسُ يَأْتَمُّونَ بِأَبِي بَكْرٍ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ يَأْتَمُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ. وَرُوِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ قَاعِدًا. وَرُوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ قَاعِدٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي التحفة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح غريب» حينما نقل المزي في الأطراف (١٧٦١٢): «حسن صحيح».

والحديث بلفظه الأول أخرجه ابن حبان (٢١١٦) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن شبابة به.

وأخرجه بلفظه الثاني أبو داود (الصلاة/ الإمام يصلي من قعود) من طريق مالك. والبيهقي (٢/٢٦١) من طريق طريق ابن نمير. كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وباللفظ الثالث: أخرجه النسائي (الإمامة/ الائتمام بالإمام يصلي قاعداً) من طريق أبي معاوية، وابن خزيمة (١٦١٦) من طريق وكيع. كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة رضي الله عنها.

وحديث أنس ﷺ المشار إليه أخرجه المصنف في نفس الباب.

والحديث رجاله كلهم ثقات، فإسناده صحيح، والنسط التي فيها التصحيح مع التحسين أولى بالصواب؛ لأن رجاله كلهم ممن يصحح له، لكن لما كان الحديث مضطرباً في المتن كما أشار إليه المصنف نفسه؛ أوجب ذلك ريبةً زالت بمجيئه عن أنس ﷺ بإسناد صحيح، فوصفه الإمام بالحسن أيضاً، وعلى هذا وصفه بالحسن والصحة معاً متجه، والله تعالى أعلم.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به شبابة، عن شعبة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والعشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي الإِشَارَةِ فِي الصَّلاةِ)

٣٦٧ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ نَابِلٍ صَاحِبِ الْعَبَاءِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنْ صُهَيْبٍ ﷺ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ؛ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً، وقَالَ: لا أَعْلَمُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ: إِشَارَةً بِإِصْبَعِهِ. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ بِلال، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَس، وَعَائِشَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ صُهَيْبٍ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ بُكَيْرٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٩٦٦).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ رد السلام في الصلاة)، والنسائي (السهو/ رد السلام بالإشارة في الصلاة) من طريق الليث، عن بكير، عن نابل. والنسائي، وابن خزيمة (٨٨٨) من طريق ابن عيينة، عن زيد بن أسلم. كلاهما عن ابن عمر، عن صهيب ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا نابل صاحب العَباء، قال النسائي: ليس بالمشهور، وقال مرة: ثقة، قال البرقاني: قلت للدارقطني: نابل صاحب العباء ثقة؟ فأشار بيده: أن لا، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع نابل بحديث زيد بن أسلم، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث بلال ﷺ الذي أخرجه الترمذي نفسه، وابن ماجه (الصلاة/ المصلي يسلم عليه كيف يرد)، وأبو داود (الصلاة/ رد السلام في الصلاة) قال ابن عمر ﷺ: قلت لبلال: كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه؛ وهو في الصلاة؟ قال: كان يشير بيده. وقال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ حديث أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة. أخرجه أبو داود (الصلاة/ الإشارة في الصلاة).

٣ _ حديث جابر ﷺ نحو حديث صهيب عند النسائي (السهو/ رد السلام بالإشارة في الصلاة).

٤ _ حديث عمار بن ياسر ﷺ نحوه عند النسائي أيضاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث لا يُروى برواية نابل عن ابن عمر، عن صهيب إلا من طريق بكير، تفرد به الليث بن سعد. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والعشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشَهُّدِ فِي سَجْدَتَي السَّهْوِ)

٣٩٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، وَهُشَيْمٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ بِطُولِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ فِي ثَلاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، فَقَامَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة شاكر «حسن غريب صحيح»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٨٨٥).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ باب سجدتي السهو فيهما تشهد وتسليم)، والنسائي (السهو/ ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدتين) من طريق أشعث بن عبد الملك

الحمراني به.

وأخرجه النسائي، وأبو داود من طريق يزيد بن زريع. وأبو داود من طريق مسلمة بن محمد. وابن حبان (٢٦٦١) من طريق خالد بن عبد الله، ومسلم (المساجد/ السهو في الصلاة والسجود) من طريق إسماعيل بن علية. وأيضاً من طريق عبد الوهاب. والنسائي من طريق حماد بن زيد. وابن خزيمة (١٠٥٤)، وأحمد (٤/٤٣١) من طريق معتمر بن سليمان. والطبراني في الكبير (١٨/٤٦٥) من طريق هشيم. و (١٨/ ٤٦٧) من طريق وهيب. وأحمد (٤/٤٤٠) من طريق شعبة. عَشرتهم عن خالد الحذاء به. والروايات مطولة ومختصرة، لا يذكر أحد منهم التشهد.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن أشعث تفرد بذكر التشهد، قال البيهقي بعد ذكر روايات هؤلاء: لم يذكر أحد منهم ماذكر أشعث عن محمد، عنه، وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه.

فلأجل هذا الاختلاف أنزله الترمذي عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد في الباب.

١ _ حديث ابن مسعود ﷺ: عن أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبيه ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: إذا كنت في صلاة؛ فشككت في ثلاث، أو أربع، وأكبر ظنك على أربع؛ تشهدتَ، ثم سجدت سجدتين، وأنت جالس قبل أن تسلم، ثم تشهدت أيضاً، ثم تسلم. قال أبو داود: رواه عبد الواحد عن خصيف، ولم يرفعه، ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان، وشريك، وإسرائيل، واختلفوا في الكلام في متن الحديث ولم يسندوه.

٢ _ حديث المغيرة بن شعبة ﷺ أن النبي ﷺ تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدتي السهو. أخرجه البيهقي (٢/٣٥٥)، وقال: وهذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي، ولا يفرح بما يتفرد به.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عمران بن حصين بهذا اللفظ إلا من طريق أشعث، تفرد به عن ابن سيرين، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والعشرون

(الصلاة / بام ما جاء في الصلاة عند التوبة)

٤٠٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْن رَبِيعَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِيِّ قَال: سَمِعْتُ عَلِيًّا ﷺ يَقُولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلاً إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي؛ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ﷺ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ، فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهَ؛ إِلاَّ غَفَرَ اللهُ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً، أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ؛ ذَكَرُوا اللهَ، فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَمُعَاذٍ، وَوَاثِلَةَ، وَأَبِي الْيَسَرِ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ. وَرَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَفَعُوهُ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ، فَأَوْقَفَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مِسْعَرٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦١٠)، و المنذري فيما نقله في المختصر.

أخرجه أحمد (٢/١)، و أبو داود (الصلاة/ الاستغفار)، و ابن ماجه (الصلاة/ إن الصلاة كفارة) كلهم من طريق عثمان بن المغيرة به مرفوعاً.

وأخرجه البزار (رقم ٩)، والنسائي (عمل اليوم والليلة ص ١٠٩) من طريق مسعر.

والنسائي في نفس الموضع من طريق سفيان. كلاهما عن عثمان بن المغيرة به موقوفاً على أبي بكر ﷺ.

قد تقدم تطبيق تحسينه في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث الحادي والأربعين منه).

أما الغرابة؛ فكما قال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة، ومعناه أن الحديث لا يُروى من رواية أسماء بن الحكم عن علي ﷺ، إلا من طريق عثمان بن المغيرة تفرد به عن علي بن ربيعة، عنه، و إلا فقد روي عن علي ﷺ من غير وجه غير طريق أسماء؛ فإن الإمام المزي قد بسط في ذكر طرق الحديث ما بين مرفوع، و موقوف؛ حينما ذكر له ثلاثة ممن تابع أسماء بن الحكَم، وهم رَبيعةُ بن ناجد، وأبو سعيد المقبُري، و عبد خير؛ غير أنهم لم يذكروا قصة الاستحلاف. (انظر: الأطراف، رقم ٦٦١٠)، وأخرج حديثَ أبي سعيد المقبُري الحميديُّ (رقم ٥) من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ.

فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والعشرون

(الصلاة/ باب ما جاء في التسبيح في أدبار الصلاة)

٤١٠ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَعِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ الأَغْنِيَاءَ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ أَمْوَالٌ يُعْتِقُونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، قَالَ: «فَإِذَا صَلَّيْتُمْ؛ فَقُولُوا: سُبْحَانَ اللهِ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ مَرَّةً، وَالْحَمْدُ للهِ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ مَرَّةً، وَاللهُ أَكْبَرُ أَرْبَعًا وَثَلاثِينَ مَرَّةً، وَلا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّكُمْ تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَلا يَسْبِقُكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي ذَرٍّ ﷺ. قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَفِي الْبَاب أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمُغِيرَةِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»،و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٠٦٨، ٦٣٩٣).

أخرجه النسائي (السهو/ نوع آخر، رقم ١٣٥٣) من طريق عتاب بن بشير به.

والحديث رجاله ثقات إلا عتاب بن بشير، وخصيف.

أما عتاب بن بشير؛ فقال أحمد: أحاديثه عن خصيف منكرة، وقال ابن معين: ثقة، قال النسائي، وابن سعد: ليس بذاك، وقال ابن عدي: روى عن خصيف نسخة فيها أحاديث أنكرت، فمنها عن مقسم، عن عائشة حديث الإفك، وزاد فيه ألفاظاً لم يقلها إلا عتاب عن خصيف، ومع ذلك فأرجوا أنه لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

وأما خصيف؛ فقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ثقة، قال ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخاً صالحاً، فقيهاً عابداً؛ إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لا يتابع عليه، وهو ممن أستخير الله تعالى فيه، قال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنها الترمذي بشواهده، منها:

١ _ حديث كعب بن عجرة ﷺ مرفوعاً: «معقبات لا يخيب قائلهن، أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة؛ ثلاث وثلاثون تسبيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة، وأربع وثلاثون تكبيرة». أخرجه مسلم (المساجد/ استحباب الذكر بعد الصلاة).

٢ _ حديث أبي هريرة ﷺ مثله من غير ذكر «لا إله إلا الله» عند البخاري (الأذان/ الذكر بعد الصلاة)، ومسلم في الموضع المذكور.

٣ _ حديث أبي ذر ﷺ عند أبي داود (الصلاة/ التسبيح بالحصى) مثله إلا أن فيه: «لا إله إلا الله وحده، لاشريك له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» مرة واحدة.

٤ _ حديث البراء بن عازب ﷺ مطولاً، وفيه: «ومن قال: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير عشر مرات؛ كان له كعدل رقبة، أو نسمة». أخرجه أحمد (..) قال الهيثمي (١٠/٨٥): قلت: رواه الترمذي باختصار التهليل وثوابه، ورجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عتاب بن بشير، عن خصيف، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والعشرون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ)

٤١٣ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ قَبِيصَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَقُلْتُ: اللهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا، قَالَ: فَجَلَسْتُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَأَلْتُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنِي جَلِيسًا صَالِحًا، فَحَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ صَلُحَتْ؛ فَقَدْ أَفْلَحَ، وَأَنْجَحَ؛ وَإِنْ فَسَدَتْ؛ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنِ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ؛ قَالَ الرَّبُّ ﷻ: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَيُكَمَّلَ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا

الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْمَشْهُورُ هُوَ قَبِيصَةُ بْنُ حُرَيْثٍ، وَرُوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٢٣٩).

أخرجه النسائي (الصلاة/ المحاسبة على الصلاة) من طريق هارون بن إسماعيل، عن همام، عن قتادة به مرفوعاً.

وأخرجه النسائي في نفس الموضع من طريق أبي العوم، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه البخاري في التأريط من طريق قتادة. وأبوداود في الموضع المذكورمن طريق يونس, كلاهما عن الحسن. وأحمد (٢/٢٩٠)، وابن ماجه في الموضع المذكور من طريق علي بن زيد. كلاهما عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني (١٥٥١) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود (الصلاة/ قول النبي ﷺ كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه)، وابن ماجه (الصلاة/ أول ما يحاسب به العبد الصلاة) من طريق حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

والبخاري في التأريط (٢/٣٤) من طريق أبي الأشهب العطاردي، عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، فلم يذكر بين الحسن وأبي هريرة أحداً.

وأخرجه البخاري في التأريط (٢/٣٤) من طريق علي بن علي، عن الحسن، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً.

وأخرجه النسائي في الموضع المذكور من طريق حماد بن سلمة، عن الأزرق بن

قيس، عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات، ما عدا سهل بن حماد، وحريث بن قبيصة.

أما سهل؛ فقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح الحديث، شيط، وقال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين: لا أعرفه، قال ابن عدي: هو كما قال لأنه ليس بالمعروف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما حريث بن قبيصة؛ فقال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: لا يصح حديثه، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة، وجهله ابن القطان، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وإضافةً إلى ذلك قد اختلف في إسناد الحديث اختلافاً كثيراً منه ما ذكرناه في التخريج، وأكثر منه ذكره الدارقطني في العلل (١٥٥١)، وملخصه: أن منهم من رفعه، ومنهم من وقفه، ومنهم من شك في رفعه، ومنهم من قال: عن الحسن، عن رجل من بني سليط، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن، عن أبي هريرة، ومنهم من قال: عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً.

فلأجل ذلك كله أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لأجل المتابعة كما يشير إلى ذلك قوله: وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، عن أبي هريرة ﷺ، فذكر حديث أنس بن حكيم، عن أبي هريرة ﷺ، وقال الدارقطني: وأشبهها بالصواب قول من قال: عن الحسن عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة ﷺ اهـ. وأيضاً حسنه لِما له من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث تميم الداري ﷺ مثله عند أحمد (١٠٣/٤)، والحاكم (٢٦٢/١)، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

٢ _ عن يحيى بن يعمر، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ مثله عند أحمد

(٣٧٧/٥)، قال الهيثمي في المجمع (٢٩١/١): قلت: روى النسائي عن يحيى بن يعمر، عن أبي هريرة ﷺ مثل هذا، فلا أدري أهو هذا، أم لا؟ وقد ذكره الإمام أحمد في ترجمة رجل غير أبي هريرة، ورجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث من طريق الحسن، عن حريث بن قبيصة، عن أبي هريرة ﷺ إلا من طريق قتادة، تفرد به همام. فالحديث غريب بعض الإسناد فقط، دون المتن.

الحديث التاسع والعشرون

(الصلاة/ باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر، وما كان النبي ﷺ يقرأ فيهما)

٤١٧ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، وَأَبُو عَمَّارٍ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَ حَفْصَةَ، وَعَائِشَةَ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَلا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ؛ إِلا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، وَقَدْ رُوِى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ إِسْرَائِيلَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣٨٨)

أخرجه أحمد (٣٥/٢) عن عبد الرزاق. و (٩٤/٢)، و ابن ماجه (الصلاة/ فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر) من طريق أبي أحمد الزبيري. كلاهما _ عبد الرزاق، أبو أحمد _ عن سفيان . و أحمد (٢٤/٢، ٥٨) عن وكيع. و (٩٥/٢) عن حجين بن المثنى . و (٩٩/٢) عن أبي أحمد الزبيري. ثلاثتهم _ وكيع، حجين، أبو أحمد _ عن إسرائيل.

كلاهما _ سفيان، و إسرائيل _ عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عنه ﷺ.

و أخرجه النسائي (الصلاة/ ما يقرأ في الركعتين بعد المغرب) من طريق عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عنه ﷺ .

وأخرجه أبو يعلى (٥٧٢٠) من طريق عطاء بن أبي رباح. والطبراني في الكبير (١٣١٢٣) من طريق سالم. كلاهما عن ابن عمر ﷺ.

قد سبق تطبيق تحسينه في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث الثاني والأربعين منه).

أما الغرابة؛ فقال الترمذي: لا نعرفه من حديث الثوري، عن أبي إسحاق إلا من حديث أبي أحمد، والمعروف عند الناس حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق. اهـ. قلنا: قد رواه عن الثوري، عن أبي إسحاق عبد الرزاق أيضاً، كما سبق في التخريج، نعم؛ لم نجد هذا الحديث من رواية مجاهد، عن ابن عمر إلا من طريق أبي إسحاق على اختلاف عليه فيما تتبعنا، تفرد به أبو إسحاق عنه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً. والله أعلم.

الحديث الثلاثون

(الصلاة/ بَاب منه آخر، يعني مَا جَاءَ فِي الركعتين بعد الظُّهْرِ)

٤٢٧ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الشُّعَيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا؛ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٨٥٨).

أخرجه النسائي في (اليوم والليلة/ ١٨١٢) من طريق أبي قتيبة. وابن ماجه (إقامة

الصلاة/ من صلى قبل الظهر أربعاً، وبعدها أربعاً) من طريق يزيد بن هارون. كلاهما عن محمد بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن المهاجر. والنسائي في الموضع المذكور من طريق حسان بن عطية. والنسائي (اليوم والليلة/١٨١٣)، والترمذي في نفس الباب من طريق القاسم بن عبد الرحمن. والطبراني في الكبير (٤٤٦/٢٣) من طريق إبراهيم بن أبي عبلة. وأبو داود (الصلاة/ الأربع قبل الظهر وبعدها)، وابن خزيمة (١١٩١)، والحاكم (٣١٢/١) من طريق مكحول. كلهم عن عنبسة بن أبي سفيان، عنها رضي الله عنها.

وأخرجه النسائي (اليوم والليلة/١٨١٦)، وابن خزيمة (١١٩٠) من طريق سليمان بن موسى، عن محمد بن أبي سفيان، عنها رضي الله عنها، قال الحافظ في التهذيب بعد ذكره من طريق مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان: هذا هو الصواب، وهكذا قال غير واحد عن مكحول.

والحديث في إسناده: محمد بن عبد الله، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بالقوي، يكتب حديثه، و لا يحتج، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال دحيم: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأبوه عبد الله بن المهاجر: ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه عنه، وقال الحافظ: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنها الترمذي لأجل المتابعة التي سبق ذكرها في التخريج، ولأجل الشواهد، منها:

١ _ حديث أبي أيوب ﷺ عند أبي داود من طريق عبيدة عن إبراهيم، عن ابن منجاب، عن قرثع، عنه ﷺ عن النبي ﷺ قال: أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء. قال أبو داود: بلغني عن يحيى بن سعيد القطان قال: لو حدثت عن عبيدة بشيء؛ لحدثت عنه بهذا الحديث، قال أبو داود: عبيدة ضعيف.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها فيمن صلى في يوم وليلة ثنتى عشرة ركعة، الذي أخرجه المصنف قبل بضعة أبواب (رقم ٤١٤)، وفيه ذكر الأربع قبل الظهر، وفيه: «بنى الله له بيتاً في الجنة».

٣ _ حديث أم حبيبة رضي الله عنها في الموضع المذكور مثل حديث عائشة، وقال: حسن صحيح.

٤ _ عن أبي ذر ﷺ قال: صلِّ بعد الظهر أربعاً، فإن نسيت العصر؛ كانت بها.

٥ _ وعن ابن عمر ﷺ أنه كان يصلي بعدها أربعاً. (...)

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لايُروى من مسند أم حبيبة رضي الله عنها إلا من طريق عنبسة بن أبي سفيان، تفرد به عنها، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والثلاثون

(الصلاة/ باب منه (وصف صلاة النبي ﷺ بالليل)

٤٤٣ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكَعَاتٍ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الأَعْمَشِ نَحْوَ هَذَا. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة شاكر والعارضة: «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٩٥١).

أخرجه النسائي (قيام الليل/ كيف الوتر بتسع)، والطحاوي (١/١٦٨) من طريق الأعمش به.

وأخرجه النسائي في الموضع المذكور من طريق يحيى بن الجزار. ومسلم (المسافرين/ صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ)، وأبو داود (التطوع/ صلاة الليل)، وابن ماجه (إقامة

الصلاة/ الوتر بثلاث وخمس إلخ) والنسائي في الموضع المذكور من طريق سعد بن هشام. والطحاوي في الموضع المذكور من طريق عبد الله بن شقيق ومسروق. كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث رجال إسناده كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل الترمذي على إنزال الإسناد عن درجة الصحة تفرد الأعمش بهذا الإسناد عن عائشة رضي الله عنها، والأعمش وإن كان ثقة ثبتاً؛ لكنه يدلس، وعده الحافظ في المرتبة الثانية من المدلسين الذين احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، أو قلة تدليسهم في جنب ما رووا.

ثم حسنه الترمذي لمجيئه عن عائشة رضي الله عنها من غير هذا الوجه، ولما له من شاهد من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلما كبر، وضعف؛ أوتر بسبع. أخرجه الترمذي (الوتر/ الوتر بسبع) وقال: حسن.

ولما كان القصور في الإسناد أقل قليل - وهو تدليس الأعمش - ، وانجبر ذلك بمجيئه عن عائشة من غير هذا الوجه؛ اتجه وصفه بالصحة أيضاً، والنسط التي ورد فيها «حسن صحيح غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية الأسود عن عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به الأعمش عن إبراهيم. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والثلاثون

(الصلاة/ بَاب مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ اللَّيْلِ)

٤٤٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ لَيْلَةً.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما

نقله في الأطراف (١٧٨٠٢).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه المؤلف في الشمائل (عبادة النبي ﷺ) بنفس السند والمتن.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في عبد الصمد بن عبد الوارث، فقال ابن قانع: ثقة يخطئ، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ثبت في شعبة.

هذا، وقد تفرد بهذا الحديث بهذا السند لا يتابعه عليه أحد؛ وليس من الحفاظ الذين احتمل الأئمة تفردهم بلا تردد، لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه بناءً على شواهده، منها:

١ _ حديث أبي ذر ﷺ يقول: قام النبي ﷺ بآية؛ حتى أصبح يرددها، والآية ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم﴾. رواه ابن ماجه (إقامة الصلاة/ صلاة الليل)، قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

٢ _ حديث أبي سعيد ﷺ أن رسول الله ﷺ ردد آية حتى أصبح. رواه أحمد (٦٢/٣)، وقال الهيثمي في المجمع (٢٧٣/٢): فيه إسماعيل بن مسلم الناجي، لم أجد من ترجمه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، وقد جاء مثل هذا الحديث من غير وجه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثلاثون

(الوتر/ كراهية النوم قبل الوتر)

٤٥٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي عَزَّةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي ثَوْرٍ الأَزْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

ﷺ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ أَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. قَالَ عِيسَى بْنُ أَبِي عَزَّةَ: وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يُوتِرُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنَامُ. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٧٨١).

انفرد به الترمذي بهذا الإسناد، وأخرجه البخاري (الصيام/ صيام البيض)، و (التهجد/ صلاة الضحى في الحضر)، ومسلم (المسافرين/ استحباب صلاة الضحى) بأسانيدهما من طريق أبي عثمان النهدي. ومسلم في نفس الموضع من طريق أبي رافع. كلاهما عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا عيسى بن أبي عزة، وأبو ثور الأزدي.

أما عيسى؛ فقال أحمد: شيط ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: ضعف حديثه يحيى القطان، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهم.

وأما أبو ثور الأزدي؛ فقال أبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي بطرقه، وشواهده منها:

١ _ حديث أبي الدرداء ﷺ عند مسلم (المسافرين/ استحباب صلاة الضحى) قال: أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث لن أدعهن ما عشت؛ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتى أوتر.

٢ _ حديث أبي ذر ﷺ مثله عند النسائي (الصيام/ صوم ثلاثة أيام من الشهر), و أحمد (١٧٣/٥) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة من رواية أبي ثور الأزدي إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والثلاثون

(الوتر/ بَاب مَا جَاءَ فِيمَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الْوِتْرِ)

٤٦٣ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ رضي الله عنها: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الأُولَى بِـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَفِي الثَّالِثَةِ بِـ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ: وَعَبْدُ الْعَزِيزِ هَذَا هُوَ وَالِدُ ابْنِ جُرَيْجٍ صَاحِبِ عَطَاءٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٣٠٦).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ ما يقرأ في الوتر)، وابن ماجه (إقامة الصلاة/ ما يقرأ في الوتر)، وأحمد (٦/٢٢٧) بأسانيدهم من طريق محمد بن سلمة الحراني به.

وأما حديث يحيى بن سعيد؛ فأخرجه الطحاوي (١/١٦٨)، والحاكم (١/٣٠٥) من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، عن يحيى بن سعيد به، ونقل ابن عدي، والعقيلي في ترجمة يحيى بن أيوب عن عثمان بن الحكم الجذامي، أنه سأل يحيى بن سعيد عن هذا الحديث، فلم يعرفه، وأنكر يحيى أن يكون مرفوعاً.

والحديث في إسناده خصيف، وعبد العزيز بن جريج.

أما خصيف؛ فقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء. وراجع لمزيد الكلام عليه الحديث (٢٧)

وأما عبد العزيز بن جريج؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لم يسمع من عائشة رضي الله عنها، وكذا قال العجلي، وزاد: وأخطأ خصيف، فصرح بسماعه، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقال الحافظ في التقريب: ليِّن.

هذا، والإسناد منقطع أيضاً كما علم من تصريح الأئمة، لذلك نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، وحسنه لمجيئه من وجه آخر، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﵄ عند الترمذي في نفس الباب مثله إلا أنه ليس فيه ذكرالمعوذتين.

٢ _ حديث أبي بن كعب ﵁ مثل حديث ابن عباس ﵄ عند أبي داود (الصلاة/ ما يقرأ في الوتر)، والنسائي (قيام الليل/ كيف الوتر بثلاث).

٣ _ وحديث علي ﵁ عند المصنف (باب الوتر بثلاث) مثل حديث ابن عباس.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية عبد العزيز عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن سلمة الحراني، عن خصيف، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

ولكن مقتضى كلام ابن عدي، والعقيلي أن الحديث غريب ببعض المتن أيضاً، فإن حديث يحيى بن سعيد غير ثابت عندهما، فقال العقيلي: أما المعوذتين؛ فلا يصح.

الحديث الخامس والثلاثون

(الوتر / باب ما جاء في القنوت في الوتر)

٤٦٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﵄: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوِتْرِ: «اللهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا، وَتَعَالَيْتَ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله: «حسن لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٤٠٤)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبوداود (الصلاة/ القنوت في الوتر) من طريق زهير. و ابن ماجه (الصلاة/ ماجاء في القنوت في الوتر) من طريق شريك. كلاهما عن أبي إسحاق به.

و أخرجه النسائي (الصلاة/ الدعاء في الوتر) من طريق موسى بن عقبة، عن عبدالله ابن علي، عنه ﷺ به.

أما تطبيق تحسينه فقد سبق في أطروحتنا (الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق، انظر الحديث الخمسين).

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي الحوراء عن الحسن بن علي ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو إسحاق على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السادس والثلاثون

(الوتر/ بَاب مَا جَاءَ لا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ)

٤٧٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا مُلازِمُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الَّذِي يُوتِرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ آخِرِهِ، فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ نَقْضَ الْوِتْرِ، وَقَالُوا: يُضِيفُ إِلَيْهَا رَكْعَةً، وَيُصَلِّي مَا بَدَا لَهُ، ثُمَّ يُوتِرُ فِي آخِرِ صَلاتِهِ؛ لأَنَّهُ لا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ، وَ

هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ إِسْحَقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ: إِذَا أَوْتَرَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ يُصَلِّي مَا بَدَا لَهُ، وَلا يَنْقُضُ وِتْرَهُ، وَيَدَعُ وِتْرَهُ عَلَى مَا كَانَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَأَحْمَدَ، وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَلَّى بَعْدَ الْوِتْرِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٢٤).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ نقض الوتر)، والنسائي (قيام الليل/ نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة)، وابن خزيمة (١١٠١)، وأحمد (٢٣/٤) من طريق ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر. والطيالسي (١٠٩٥)، والطبراني في الكبير (٨٢٤٧) من طريق أيوب بن عتبة. كلاهما عن قيس بن طلق، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ملازم بن عمرو، وقيس بن طلق.

أما ملازم بن عمرو؛ فوثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما قيس بن طلق؛ فقال أبو حاتم: ليس ممن تقوم به حجة، ووهاه، وقال ابن معين: لقد أكثر الناس في قيس، وأنه لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يعضده من عمل غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم، فقال: فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم نقض الوتر، وقالوا: يضيف إليها ركعة ويصلي ما بدا له، ثم يوتر في آخر صلاته لأنه لا وتران في ليلة، وهو الذي ذهب إليه إسحاق.

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (الصلا/ التطوع بعد الوتر) من طريق

سعيد بن جبير قال: ذكر عند عائشة رضي الله عنها نقض الوتر، فقالت: لاوتران في ليلة.

ونطاق العاضد عند الترمذي واسع، فقال ابن رجب في شرح العلل (ص ..) شارحاً لتعريف الترمذي للحسن: لم يقل: عن النبي ﷺ، فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يُروى من غير وجه؛ ولو موقوفاً ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به قيس بن طلق، عنه ﷺ، ولكن لما كان معناه معتضد بعمل أصحاب النبي ﷺ و من بعدهم؛ فنقول: الحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والثلاثون

(الوتر/ باب ما جاء في صلاة الضحى)

٤٧٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ السِّمْنَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَ أَبِي ذَرٍّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَنِ اللهِ ﷻ أَنَّهُ قَالَ: «ابْنَ آدَمَ! ارْكَعْ لِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ؛ أَكْفِكَ آخِرَهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي الهندية، والعارضة: «غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٩٢٧).

انفرد به الترمذي من بين الستة بهذا الإسناد، وأخرجه أحمد (٦/٤٤٠) عن أبي المغيرة، عن صفوان، عن شريح بن عبيد الحضرمي، وغيره، عن أبي الدرداء ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا إسماعيل بن عياش، فقد قال ابن حجر فيه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، قال دحيم : هو في الشاميين غاية، و خلط عن

المدنيين، وقال أبو حاتم: ليِّن، و قال الترمذي: روايته عن أهل العراق، و أهل الحجاز ليس بذلك فيما تفرد به؛ لأنه روى عنهم مناكير، و روايته عن أهل الشام أصح، و عدَّه الحافظ من مدلِّسي المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. قلنا: وروايته هنا وإن كانت عن أهل بلده لكنه عنعن ولم نجد تصريحاً بالسماع.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه لمجيئه من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث نعيم بن همار ﷺ مرفوعاً: «يقول الله ﷻ: يا ابن آدم! لا تعجز لي من أربع ركعات في أول نهارك؛ أكفك آخره». أخرجه أبو داود (الصلاة/ صلاة الضحى)، وقال المنذري: حديث نعيم بن همار اختلف الرواة فيه اختلافا كثيراً.

٢ _ حديث عقبة بن عامر ﷺ مثله، رواه أحمد (١٥٣/٤)، وأبو يعلى (١٧٥٧)، قال الهيثمي في المجمع (٢٣٥/٢): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين والتغريب معاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي الدرداء، وأبي ذر إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والثلاثون

(الوتر/ باب ما جاء في صلاة الضحى)

٤٧٧ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوق، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؛ حَتَّى نَقُولَ: لا يَدَعُ، وَيَدَعُهَا؛ حَتَّى نَقُولَ: لا يُصَلِّي.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف

(٤٢٢٧).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه في الشمائل (باب صلاة الضحى) بنفس الإسناد والمتن، وأخرجه أحمد (٢١/٣)، وأبو يعلى (١٢٧٠) من طريق يزيد بن هارون. وأحمد (٣٦/٣) من طريق يحيى بن آدم. كلاهما عن فضيل بن مرزوق به.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم.

١ _ محمد بن ربيعة؛ فقال الحافظ: صدوق. وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال الأزدي: فيه لين، و نظر.

٢ _ فضيل بن مرزوق: فقال الحافظ في التقريب: صدوق، يهم، و رُمي بالتشيع، و قال الذهبي في الكاشف: ثقة، و قال في المغني: وثقه غير واحد، و ضعفه النسائي، و ابن معين، و قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، عندي أنه إذا وافق الثقات؛ يحتج به، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، و يروي عن عطية المعضلات، وقال الحاكم: عيب على مسلم إخراجه حديثه.

٣ _ عطية بن سعد العوفي؛ فقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه. اهـ. وقال ابن معين: صالح، و قال أبو زرعة: ليِّن، و قال أبو حاتم ضعيف يكتب حديثه، كما في التهذيب، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً، وعده في المرتبة الرابعة من المدلسين الذي لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالسماع. وقال: مشهور بالتدليس القبيح.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولما له من شواهد كأحاديث أبي الدرداء، وأبي ذر، ونعيم بن همار، وعقبة بن عامر ﷺ السابقة في الحديث السابق مما يدل على تأكيده، وترغيبه من رسول الله ﷺ، وحديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (المسافرين/ استحباب صلاة الضحى): عن عبد الله بن شقيق قال: قلت لعائشة رضي الله عنها: هل كان النبي ﷺ يصلى الضحى؟ قالت: لا إلا أن يجيء من مغيبه. وهذا يدل على تركه ﷺ صلاة الضحى أحياناً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي سعيد الخدري إلا بهذا الإسناد، تفرد به فضيل بن مرزوق، عن عطية، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والثلاثون

(الوتر/ بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلاةِ عِنْدَ الزَّوَال)

٤٧٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي الْوَضَّاحِ، هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدِّبُ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَأُحِبُّ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلٌ صَالِحٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ السَّائِبِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، لا يُسَلِّمُ إِلاَّ فِي آخِرِهِنَّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب» بينما لم ينقل المزي في الأطراف (٥٣١٨) أي حكم عليه.

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه في الشمائل (باب صلاة الضحى) بنفس السند والمتن، والنسائي في الكبرى (٣٣١) من طريق هارون بن عبد الله. وأحمد (٤١١/٣). كلاهما عن أبي داود الطيالسي به.

والحديث رجاله ثقات إلا محمد بن مسلم بن أبي الوضاح، وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو داود، وغيرهم، وانفرد البخاري من بين الأئمة، فقال: فيه نظر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لِما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي أيوب ﷺ مثله عند الترمذي في الشمائل في الموضع المذكور، وأبي داود (الصلاة/ الأربع قبل الظهر وبعدها)، وابن ماجه (إقامة الصلاة/ الأربع الركعات قبل الظهر).

٢ – وحديث علي ﷺ مثله عند المصنف في الشمائل في الموضع المذكور.

٣ – وحديث عبد الله بن سفيان ﷺ مثله عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/٢١١).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن السائب إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو داود الطيالسي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الأربعون

(الوتر/ باب ما جاء في صلاة التسبيح)

٤٤٨١ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّار، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ غَدَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: عَلِّمْنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي صَلاتِي، فَقَالَ: كَبِّرِي اللهَ عَشْرًا، وَسَبِّحِي اللهَ عَشْرًا، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلِي مَا شِئْتِ، يَقُولُ: نَعَمْ، نَعَمْ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاس، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي رَافِعٍ ﷺ. قَالَ أَبو عِيسَى حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ حَدِيثٍ فِي صَلاةِ التَّسْبِيحِ، وَلا يَصِحُّ مِنْهُ كَبِيرُ شَيْءٍ، وَقَدْ رَأَى ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ صَلاةَ التَّسْبِيحِ، وَذَكَرُوا الْفَضْلَ فِيهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٥).

أخرجه النسائي (السهو/ الذكر بعد التشهد)، والحاكم (٣١٧/١) من طريق عبد الله بن المبارك، عن عكرمة بن عمار به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عكرمة بن عمار، قال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وقال ابن المديني: عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبت، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشاهده من حديث عبدالله بن عمرو ﷺ مرفوعاً مثله، رواه النسائي في الموضع المذكور.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس بن مالك إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن المبارك، عن عكرمة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والأربعون

(الوتر/ باب ما جاءَ في فضل الصلاة على النبي ﷺ)

٤٨٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَيْسَانَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرُوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلاَةً؛ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، وَكَتَبَ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ».

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٣٤٠).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في التأريط (١٧٧/١) من طريق

محمد بن المثنى، عن محمد بن خالد ابن عثمة، عن موسى بن يعقوب به.

وأخرجه ابن حبان (٩٠٨) من طريق خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب، عن ابن كيسان، عن عبد الله بن شداد، عن أبيه، عنه ﷺ.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢١٢/٢) من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد، عن موسى بن يعقوب، عن عبدالله بن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عتبة، عنه ﷺ.

قال البيهقي في الشعب، والبخاري في التأريط: ورواه عباس بن أبي شملة، عن موسى، عن عبد الله بن كيسان، عن عتبة بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود ﷺ.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم:

١ _ محمد بن خالد ابن عثمة، قال أحمد: ما أرى بحديثه بأساً، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

٢ _ وموسى بن يعقوب الزمعي، قال ابن المديني: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: لا بأس به عندي، ولا برواياته، و قال ابن معين: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ.

٣ _ وعبد الله بن كيسان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: لا يُعرف حاله، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وإضافةً إلى مكان هؤلاء في الإسناد قد اختلف في الإسناد على موسى بن يعقوب الزمعي، قال الدارقطني في العلل (١١٢/٥) بعد ذكر وجوه الاختلاف التي سبقت في التخريج: والاضطراب فيه من موسى بن يعقوب، ولا يحتج به.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد في فضل الصلاة على النبي ﷺ عامةً كما ذكر هو حديث «من صلى علي واحدة؛ صلى الله عليه عشراً إلخ» ثم أخرجه بإسناده، و هناك شاهد في هذه الفضيلة المذكورة خاصة.

فأخرج البيهقي في السنن (٢٤٩/٣)، وفي الشعب (١١٠/٣) عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا عليَّ من الصلاة في كل يوم الجمعة، فإن صلاة أمتي

تُعرَض عليَّ في كل يوم جمعة، فمن كان أكثرهم عليَّ صلاةً؛ كان أقربهم مني منزلة». قال المنذري في الترغيب (٣٢٨/٢) رواه البيهقي بإسناد حسن إلا أن مكحولاً قيل: لم يسمع من أبي أمامة ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن مسعود ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به موسى بن يعقوب الزمعي على اختلاف عليه في الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والأربعون

(الوتر/ باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ)

٤٨٧ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: لا يَبِعْ فِي سُوقِنَا إِلاَّ مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب» حينما لم ينقل المزي في الأطراف (١٠٦٥٨) أي حكم عليه.

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأورده البغوي في شرح السنة (٢١١/٤) عن مالك بهذا الإسناد، ولم يخرجه مالك في الموطأ، ولا ذكره ابن عبد البر في التقصي لأحاديث الموطأ، فكأنه من الأحاديث التي رواها مالك خارج الموطأ.

والحديث في إسناده العلاء بن عبد الرحمن، وجده يعقوب المدني.

أما العلاء بن عبد الرحمن؛ فهو صدوق، ربما وهِم، قال ابن معين: ليس بذاك، لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكِر من حديثه أشياء، وقال النسائي: ليس به بأس، ووثقه ابن سعد، والعجلي. وقال الخليلي: مدني، مختلف فيه؛ لأنه ينفرد بأحاديث، لا

يتابَع عليه، وأخرج له مسلم من حديث المشاهير، دون الشواذ، وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث.

وأما يعقوب المدني؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فلأجل العلاء، وجده أنزل الترمذي هذا الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئ هذا الحديث عن عمر ﷺ من غير هذا الوجه بألفاظ مختلفة متحدة المعنى، فذكر ابن عبد البر في التمهيد (٢/٢٤٧) تعليقاً بلفظ: قد قال عمر ﷺ: لا يتجر في سوقنا إلا من فقه، وإلا أكل الربا. ونقل القرطبي في التفسير (٥/٢٨)، فقال: وروي عن عمر ﷺ أنه قال: من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا، فذلك قوله تعالى: ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾، أي الجهال بالأحكام.

ويشهد له ما رُوي عن علي ﷺ أنه قال: من اتجر قبل أن يتفقه ارتطم في الربا، ثم ارتطم، ثم ارتطم. كما في مغني المحتاج (٢/٢٢).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذا اللفظ عن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والأربعون

(الجمعة/ باب ما جاء في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة)

٤٩٠ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لا يَسْأَلُ اللهَ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلاّ آتَاهُ اللهُ إِيَّاهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ: قَالَ: «حِينَ تُقَامُ الصَّلاةُ إِلَى الانْصِرَافِ مِنْهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَلْمَانَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ، وَأَبِي لُبَابَةَ، وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ.

٢٢٤

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٧٧٣).

أخرجه ابن ماجه (إقامة الصلاة/ الساعة التي ترجى في يوم الجمعة)، والبغوي في شرح السنة (١٠٤٧) بإسنادهما من طريق كثير بن عبد الله به.

والحديث في إسناده كثير بن عبد الله، ووالده عبد الله بن عمرو.

أما كثير بن عبدالله المزني، فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، و قال الذهبي في الكاشف: واهٍ. اهـ. و في الميزان: قال الشافعي، و أبوداود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه. قال الذهبي بعد ذكر جروح الناس فيه: و أما الترمذي؛ فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين، و صححه، فلهذا لايعتمد العلماء على تصحيح الترمذي. اهـ.

ولكن قال الشيط محمد عوامة في تعليقه على الكاشف: يبدو من ترجمة كثير في التهذيبين أن الإمام البخاري حسَن الرأْي فيه، والترمذيُّ متأثر به في هذا، ففيهما: «قال الترمذي: قلت لمحمد في حديث كثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جده في الساعة التي تُرجى في يوم الجمعة، كيف هو؟ قال: هو حديث حسن؛ إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفه، و قد روى يحيى بن سعيد الأنصاري عنه».

قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم و الحِكَم (٢٦٦) في شرح حديث: «لا ضرر، ولا ضرار»: كثير هذا يصحح حديثه الترمذي، و يقول البخاري في بعض حديثه: هو أصح حديث في الباب، و حسَّن حديثه إبراهيم بن المنذر الخزاعي، وقال: هو خير من مراسيل ابن المسيب، و كذلك حسنه ابن أبي عاصم، وقال البيهقي: «في بعض أحاديث كثير بن عبدالله إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف قوَّتْها». و قال الحافظ في الفتح (٤/٤٥١): «البخاري، و من تبعه كالترمذي، و ابن خزيمة يقوون أمره». اهـ

فالحاصل أن حديث كثير إذا اعتضد بمجيئه من غير وجه؛ يُقبَل، ويحتج به.

وأما عبد الله والد كثير؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال في الميزان: ما روى عنه سوى ابنه كثير.

وإنما حسن الترمذي هذا الحديث لما له من شواهد أشار إليها الترمذي بقوله وفي الباب إلخ. منها حديث أبي موسى الأشعري ﷺ عن النبي ﷺ: «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة» عند مسلم (الجمعة/ الساعة التي تقبل فيها دعوات العبد إذا وافقها، وبيان وقتها).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عمرو بن عوف المزني إلا بهذا الإسناد، تفرد به كثير بن عبد الله، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والأربعون

(العيدين/ باب ما جاء في خروج النبي ﷺ
إلى العيد من طريق، ورجوعه من طريق آخر)

٥٤١ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلِ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ؛ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي رَافِعٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى أَبُو تُمَيْلَةَ، وَيُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ. [وحديث جابر ﷺ كأنه أصح].

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٩٣٧).

أخرجه ابن ماجه (إقامة الصلاة/ الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من

غيره)،و البيهقي (٣٠٨/٣) من طريق أبي تميلة. وأحمد (٣٣٨/٢)، وابن خزيمة (١٤٦٨)، وابن حبان (٢٨٠٤) بأسانيدهم من طريق يونس بن محمد، والدارمي (١٦١٣). والبيهقي (٣٠٨/٣) من طريق السري بن خزيمة. كلاهما عن محمد بن الصلت. ثلاثتهم _ أبو تميلة، ويونس، ومحمد بن الصلت) عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه البيهقي في نفس الموضع، والحافظ في التغليق (٣٨٢/٢ - ٣٨٣) من طريق يونس بن محمد. والبخاري (الجمعة/ من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد) من طريق أبي تميلة. كلاهما عن فليح بن سليمان، عن سعيد، عن جابر بن عبد الله ﷺ.

ومدار هذه الأسانيد فليح بن سليمان، وهو متكلم فيه، فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، وقال في مقدمة الفتح: ضعفه ابن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق، وكان يهم، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، مستقيمة، وغرائب، وهو عندي لا بأس به.

واختلف عليه، فرواه بعضهم، فقال: عن أبي هريرة، ورواه بعضهم، فقال: عن جابر، قال الحافظ في الفتح: والراجح عندي أن كلا الحديثين صحيح، وأن سعيد بن الحارث سمعهما من جابر، ومن أبي هريرة، فكان يروي مرة حديث هذا، ومرة حديث ذاك، والدليل عليه راية من روى عن فليح على الوجهين (وهو أبوتميلة، ويونس كما سبق في التخريج) اهـ بتغير يسير.

ولأجل فليح هذا، وما اختلف عليه في الإسناد أنزله الترمذي عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ مثله عند أبي داود (الصلاة/ الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق)، وابن ماجه في الموضع المذكور.

٢ _ وحديث أبي رافع مثله عند ابن ماجه في الموضع المذكور. وفيه مندل، ومحمد بن عبيد الله، وهما ضعيفان.

٣ _ وحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ نحوه عند ابن ماجه في الموضع المذكور،

وفيه عبد الرحمن بن سعيد ضعيف، وأبوه, وجده مجهولان.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يروى من مسند أبي هريرة، أو جابر إلا بهذا الإسناد، تفرد به فليح بن سليمان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والأربعون

(السفر/ باب ما جاء في التقصير في السفر)

٥٤٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْوَرَّاقُ، الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ ﷺ، فَكَانُوا يُصَلُّونَ الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، لا يُصَلُّونَ قَبْلَهَا، وَلا بَعْدَهَا، وقَالَ عَبْدُ اللهِ: لَوْ كُنْتُ مُصَلِّيًا قَبْلَهَا، أَوْ بَعْدَهَا؛ لأَتْمَمْتُهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَائِشَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ مِثْلَ هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ آلِ سُرَاقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَطَوَّعُ فِي السَّفَرِ قَبْلَ الصَّلاةِ وَبَعْدَهَا، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلافَتِهِ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٢٢٣).

انفرد به الترمذي من بين الستة بهذا الإسناد، وأخرجه ابن خزيمة (٩٤٧) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، عن عبد الوهاب بن عبد الحكم به.

وأخرجه البخاري (تقصير الصلاة/ من لم يتطوع في السفر)، ومسلم (المسافرين/ صلاة المسافر وقصرها)، وأبو داود (الصلاة/ التطوع في السفر)، والنسائي (تقصير الصلاة في السفر/ ترك التطوع في السفر)، وابن ماجه (إقامة الصلاة/ التطوع في السفر) بأسانيدهم من طريق عيسى بن حفص بن عاصم بن عمر، عن حفص بن عاصم، عن ابن عمر ﷺ.

وأخرجه أحمد (٣٨/٢) من طريق عبدة بن سليمان، عن عبيد الله، قال: حدثني من سمع ابن سراقة يذكر عن ابن عمر ﷺ قال: مارأيت رسول الله ﷺ يصلي قبل الصلاة ولا بعدها في السفر.

والحديث رجاله ثقات إلا يحيى بن سليم الطائفي، قال الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر، وقال الساجي: أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمر.

وكأن الترمذي يشير إلى مثل هذا الخطأ في هذا الحديث سنداً ومتناً، أما في السند؛ فنقل عن البخاري: وروي هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن رجل من آل سراقة، عن ابن عمر، يعني فجعله يحيى بن سليم من طريق نافع وهماً. وأما في المتن؛ فقال: قد رُوي عن عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يتطوع في السفر قبل الصلاة وبعدها إلخ، ويقصد بذلك أن حديث يحيى بن سليم هذا في نفيه التطوع قبل الصلاة وبعدها في السفر معارض لما ثبت عن ابن عمر خلافه.

لذلك أنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من طرق أخرى كما سبق في التخريج، و لما له من شواهد، وهي أحاديث الباب التي تدل على ثبوت القصر في السفر فقط، وليس فيها التعرض بالتطوع في السفر.

أما نفي التطوع في السفر؛ فقد ورد في حديث حفص بن عاصم المذكور في

التخريج، وفي حديث عثمان بن سراقة عند أحمد (٢/١٨، ٤٢)، وعبد بن حميد (٨٤٤)، وابن خزيمة (١٢٥٥، ١٢٥٦)، وفي حديث وبرة بن عبد الرحمن عند النسائي في الموضع المذكور في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ بهذا اللفظ من رواية عبيد الله عن نافع إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الوهاب عن يحيى بن سليم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً. والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

الحديث السادس والأربعون

(السفر/ باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين)

٥٥٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، هُوَ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ؛ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَّلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ، وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ؛ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ؛ عَجَّلَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَالصَّحِيحُ عَنْ أُسَامَةَ. وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ قُتَيْبَةَ هَذَا الْحَدِيثَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا اللُّؤْلُؤِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الأَعْيَنُ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ،

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي حَدِيثَ مُعَاذٍ ﷺ.

وَحَدِيثُ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ، لا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرَهُ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب» بينما لم ينقل المزي في الأطراف (١١٣٢١) أي حكم عليه.

أخرجه أبو داود (الصلاة/ الجمع بين الصلاتين) بنفس السند والمتن.

وأما حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل؛ فأخرجه أبو داود في نفس الموضع من طريق مالك. ومسلم (المسافرين/ الجمع بين الصلاتين في الحضر) من طريق زهير. ومسلم، وأحمد (٥/٢٢٨) من طريق قرة بن خالد، و (٥/٢٣٠) من طريق سفيان الثوري. أربعتهم عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عنه ﷺ مختصراً كما ذكره المصنف.

وأخرج أبو داود في الموضع المذكور من طريق الليث، ومفضل بن فضالة، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل عنه مثل سياقة حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب هذا بطوله.

والحديث رجاله كلهم ثقات، ولكن قال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ١٢٠): هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علة نعلله بها، ولوكان الحديث عند الليث عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل؛ لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الزبير؛ لعللنا به، فلما لم نجد له العلتين؛ خرج عن ان يكون معلولاً، ثم نظرنا، فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ

بن جبل غير أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ.

وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال: كان قتيبة بن سعيد يقول لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى ين معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي خيثمة؛ حتى عد قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث كتبوا عنه هذا الحديث، ثم لم يبلغنا عن أحد منهم أنه ذكر للحديث علة.

فنظرنا، فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون، ثم ذكر قرينة على تشير إلى دسٍّ ما في هذا الحديث، فنقل عن البخاري قال: قلت لقتيبة بن سعيد مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني، قال البخاري: وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ. اهـ.

فهذا الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئ هذا المعنى من غير وجه كما ذكرنا حديث المفضل بن فضالة، والليث بن سعد، عن هشام، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، وله شاهد من حديث ابن عباس، وأنس عند مسلم في الموضع المذكور، وليس فيها جمع التقديم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل إلا من حديث قتيبة وحده، وفيه إبدال راوٍ بآخر، فالحديث غريب ببعض الإسناد، أما المتن فقد ورد بهذه السياقة عن معاذ من غير هذا الوجه. والله أعلم.

الحديث السابع والأربعون

(السفر/ باب ما جاء ما يقول في سجود القرآن)

٥٧٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ خُنَيْسٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: يَا حَسَنُ! أَخْبَرَنِي عُبَيْدُاللهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا

رَسُولَ اللهِ! إِنِّي رَأَيْتُنِي اللَّيْلَةَ؛ وَأَنَا نَائِمٌ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ، فَسَجَدْتُ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا؛ وَهِيَ تَقُولُ: «اللهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» قَالَ الْحَسَنُ: قَالَ لِيَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ لِي جَدُّكَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ، سَجْدَةً، ثُمَّ سَجَدَ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ مِثْلَ مَا أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة شاكر «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٨٦٧).

أعاده المصنف (الدعوات/ ما يقول في سجود القرآن) بنفس الإسناد. وأخرجه ابن ماجه (إقامة الصلاة/ سجود القرآن)، وابن خزيمة (٥٦٢، ٥٦٣)، وابن حبان (٢٧٥٧) بأسانيدهم من طريق محمد بن يزيد به.

والحديث في إسناده محمد بن يزيد، والحسن بن محمد بن عبيد الله.

أما محمد بن يزيد؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من خيار الناس، ربما أخطأ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في حديثه، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وأما الحسن بن محمد بن عبيد الله؛ فقال العقيلي: لا يتابَع على حديثه، وليس بمشهور النقل، وقال الذهبي في الكاشف: غير حجة، وقال الحافظ: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما له من شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ مثله عند الطبراني في الأوسط (٤٧٦٨)، وأبي يعلى (١٠٦٩)، قال الهيثمي في المجمع (٢/٢٨٤): فيه اليمان بن نصر، قال الذهبي: مجهول.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسخة التي فيها التحسين

مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن يزيد بن خنيس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والأربعون

(السفر/ ما جاء في ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس)

٥٨٦ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو ظِلالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ؛ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَامَّةٍ، تَامَّةٍ، تَامَّةٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ عَنْ أَبِي ظِلالٍ، فَقَالَ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاسْمُهُ هِلالٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٤٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، بل ولم نجده عند غيره فيما تتبعنا.

والحديث رجاله ثقات إلا أبا ظِلال، ذكره ابن حبان في الثقات،، وقال الذهبي:لا يُعرَف، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، وقال البخاري: مقارب الحديث.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي بناءً على شواهده، منها:

١ _ حديث أبي أمامة ﷺ مثله عند الطبراني في الكبير (٧٧٤١)، قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٠٤): إسناده جيد.

٢ _ وحديث عتبة بن عبد السلمي، وأبي أمامة رضي الله عنهما مثله عند الطبراني

في الكبير (٣١٧/١٧)، قال الهيثمي في المجمع (١٠٤/١٠): فيه الأحوص بن حكيم، وثقه العجلي وغيره، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف لا يضر. وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الهيثمي في المجمع.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس بن مالك ﷺ إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والأربعون

(السفر/ باب ما جاء في الالتفات في الصلاة)

٥٨٩ _ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: قَالَ أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ ﷺ قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا بُنَيَّ! إِيَّاكَ وَالالْتِفَاتَ فِي الصَّلاةِ؛ فَإِنَّ الالْتِفَاتَ فِي الصَّلاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لا بُدَّ؛ فَفِي التَّطَوُّعِ، لا فِي الْفَرِيضَةِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة الشيط أحمد شاكر: «حسن غريب»، و نقل المزي في الأطراف (٨٦٥): «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على التحسين فقط.

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأعاده في (العلم/ الأخذ بالسنة واحتناب البدع) بنفس السند، وقال هناك: حسن غريب من هذا الوجه.

قد تقدم تطبيق تحسينه في البحث السابق من قسمنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث الستون).

وله شواهد، منها: حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الأذان/ الالتفات في الصلاة)، والمصنف في الباب.

ومنها: حديث أبي ذر ﷺ نحوه عند أبي داود (الصلاة/ الالتفات في الصلاة)،

والنسائي (السهو/ التشديد في الالتفات في الصلاة).

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس بن مالك إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخمسون

(السفر/ باب ما جاء في الالتفات في الصلاة)

٥٩٠ _ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوق، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الالْتِفَاتِ فِي الصَّلاةِ، قَالَ: «هُوَ اخْتِلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلاةِ الرَّجُلِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٦٦١).

أخرجه البخاري (الأذان/ الالتفات في الصلاة)، وأبو داود (الصلاة/ الالتفات في الصلاة)، والنسائي (السهو/ التشديد في الالتفات في الصلاة) من طريق أبي الأحوص. وإسحاق بن راهويه (١٤٧٠) من طريق عمر بن عبيد الطنافسي. وابن خزيمة (٤٨٤) من طريق شيبان بن عبد الرحمن. والنسائي في الموضع المذكور، وأحمد (١٠٦/٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن زائدة. أربعتهم عن أشعث بن أبي الشعثاء به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي تسبب لتنزيله عن درجة الصحة هو الاختلاف في سياقات الإسناد، و في رفع الحديث ووقفه.

فرواه معاوية عند أحمد (٧٠/٦) عن زائدة، عن أشعث، عن مسروق، عن عائشة، ولم يذكر فيه عن أبيه.

ورواه مسعر بن كدام عند ابن حبان (٢٢٨٤) عن أشعث، عن أبيه، عن مسروق،

عن عائشة، وعند البيهقي (٢/٢٨١) عن أشعث، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها.

ورواه إسرائيل عن أشعث، فاختلف عليه، فرواه عبيد الله بن موسى عند ابن خزيمة (٤٨٤) عن إسرائيل، عن أشعث، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة. ورواه عبد الرحمن عند النسائي في الموضع المذكور عن إسرائيل، عن أشعث، عن أبي عطية، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها. ورواه وكيع عند إسحاق بن راهويه (١٤٧١) عن إسرائيل، عن أشعث، عن أبيه، عن مسروق، أو عن أبي عطية، عن عائشة. ورواه النضر بن شميل عند ابن راهويه (١٤٧٢) عن إسرائيل، عن أشعث، عن أبيه، عن أبي عطية، عن عائشة رضي الله عنها.

ورواه شريك، وعمر بن عبيد فيما ذكر الدارقطني في العلل (٥/٦٧) عن أشعث، عن أبيه، عن عائشة، ولم يذكرا مسروقاً، ولا أبا عطية.

ورواه الأعمش، فاختلف عليه، فرواه الثوري عند عبد الرزاق (٢/٢٥٧)، والقاسم بن معن عند النسائي في الموضع المذكور، وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن أبي زائدة، وأبو حمزة السكري فيما ذكره الدارقطني في العلل، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة رضي الله عنها.

قال الدارقطني: وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة رضي الله عنها، وكل من روى عن الأعمش رواه عن عائشة موقوفاً.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه بناءً على شواهده السالفة في الحديث السابق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به أشعث على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والخمسون

(السفر/ باب ما جاء في المشي والعمل في صلاة التطوع)

٦٠١ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ بُرْدِ ابْنِ سِنَانٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: جِئْتُ؛ وَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ، وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ، فَمَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَانِهِ، وَوَصَفَتِ الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٤١٧).

أخرجه أبو داود (الصلاة/ العمل في الصلاة) من طريق أحمد، ومسدد عن بشر بن مفضل. وأبو داود الطيالسي (١٤٦٨) من طريق عبد الوارث. والنسائي (السهو/ المشي أمام القبلة خطى يسيرة) من طريق حاتم بن وردان. وأبو يعلى (٤٤٠٦) من طريق ثابت بن يزيد. والدارقطني (٧٩/٢) من طريق حماد بن سلمة، وأحمد (١٨٣/٦) من طريق علي بن عاصم. و (٢٣٤/٦) من طريق عبد الأعلى. سبعتهم عن برد بن سنان به.

وأخرجه الدارقطني (٧٩/٢) بإسناد فيه محمد بن حميد ضعيف، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عنها رضي الله عنها.

والحديث في إسناده يحيى بن خلف، وبرد بن سنان.

أما يحيى بن خلف؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق (وكان مقتضى عادته أن يقول فيه: مقبول).

وأما برد بن سنان؛ فوثقه ابن معين، ودحيم، وابن خراش، والنسائي، وروى الدارمي عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً قدرياً، ليس بالمتين، وقال الحافظ في التقريب: صدوق رمي بالقدر.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة التي سبق ذكرها في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى إلا من طريق عروة عن عائشة رضي الله عنها، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث الثاني والخمسون

(السفر/ باب ما جاء في الاغتسال عند ما يُسلم الرجل)

٦٠٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَغَرِّ بْنِ الصَّبَّاحِ، عَنْ خَلِيفَةَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ ﷺ أَنَّهُ أَسْلَمَ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١١٠٠)، و المنذري في المختصر.

أخرجه أبو داود (الطهارة/ الرجل يُسلِم فيؤمَر بالغسل)، و النسائي (الطهارة/ غسل الكافر إذا أسلم)، و ابن خزيمة (١/١٢٦) كلهم من طريق سفيان. والطبراني في الكبير (١٨/٨٦٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٥/٣١٧) من طريق قيس بن الربيع. كلاهما عن الأغر بن الصباح به.

قد تقدم تطبيق تحسينه في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق»، انظر: الحديث الثاني والستون.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند قيس بن عاصم إلا بهذا الإسناد، تفرد به الأغر بن الصباح، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والخمسون

(السفر/ باب ما ذكر في فضل الصلاة)

٦١٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْقَطَوَانِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا غَالِبٌ أَبُو بِشْرٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِذٍ الطَّائِيِّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُعِيذُكَ بِاللَّهِ يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ مِنْ أُمَرَاءَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي، فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ، فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ، أَوْ لَمْ يَغْشَ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ؛ فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ، يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ! الصَّلاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ! إِنَّهُ لا يَرْبُو لَحْمٌ نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ إِلاَّ كَانَتِ النَّارُ أَوْلَى بِهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى.

وَأَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ يُضَعَّفُ، وَيُقَالُ: كَانَ يَرَى رَأْيَ الإِرْجَاءِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مُوسَى، وَاسْتَغْرَبَهُ جِدًّا.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١١٠٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢١٢/١٩) بنفس السند والمتن. وأخرجه المصنف في نفس الباب من طريق ابن نمير، عن عبيد الله

ابن موسى به.

والحديث رجاله ثقات إلا:

١ _ عبد الله بن أبي زياد؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وكذا قال الحافظ في التقريب.

٢ _ وغالب أبو بشر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

٣ _ وأيوب بن عائذ، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو داود، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء، إلا أنه صدوق، وقال الترمذي: يُضعَّف، وقال الحافظ: ثقة رُمي بالإرجاء، له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي مقروناً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولما له من شاهد صحيح من حديث جابر ﷺ مثله، أخرجه أحمد (٣/٣٢١)، والبزار كما في الكشف (١٦٠٩)، قال الهيثمي في المجمع (٥/٢٤٧): رجالهما رجال الصحيح، وقال الحاكم (٤/٤٢٢): صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند كعب بن عجرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد الله بن موسى، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والخمسون

(الزكاة/ باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك)

٦١٨ _ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَدَّيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ؛ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّهُ ذَكَرَ الزَّكَاةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ فَقَالَ: «لا إِلاَّ أَنْ تَتَطَوَّعَ».

وَابْنُ حُجَيْرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُجَيْرَةَ الْمِصْرِيُّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، إلا أن المزي نقل في الأطراف (١٣٥٩١) «غريب» فقط.

أخرجه ابن خزيمة (٢٤٧١) من طريق علي بن خشرم، وابن حبان (٣٢٠٦) من طريق حرملة بن يحيى. والحاكم (١/٣٩٠) من طريق بحر بن نصر. ثلاثتهم عن ابن وهب. وابن ماجه (الزكاة/ ما أدي زكاته ليس بكنز) من طريق موسى بن أعين. كلاهما عن عمرو بن الحارث به.

والحديث رجاله ثقات، إلا عمر بن حفص الشيباني، ودرَّاج.

أما عمر بن حفص؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما درَّاج أبو السمح؛ فقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: منكر الحديث، و قال أبو حاتم: في حديثه ضعف، وثقه ابن معين، وقال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ماكان عن أبي الهيثم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث جابر ﷺ عن النبي ﷺ: «إذا أديت زكاة مالك؛ فقد أذهبت عنك شره»، رواه ابن خزيمة (٢٤٧٠)، والحاكم (١/٣٩٠)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

٢ _ وحديث أم سلمة رضي الله عنها عند الحاكم (١/٣٩٠) بلفظ: «إذا أديت زكاته فليس بكنز». وقال: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

٣ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند البيهقي (٤/٨٣) بلفظ: كل ما أدي زكاته فليس بكنز؛ وإن كان مدفوناً تحت الأرض، وكل ما لا يؤدى زكاته فهو كنز؛ وإن كان ظاهراً.

وقال: المرفوع ليس بمحفوظ، وإنما المشهور عن ابن عمر موقوفاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن الحارث، عن دراج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والخمسون

(الزكاة/ باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك)

٦١٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَتَمَنَّى أَنْ يَأْتِيَ الأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ؛ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ؛ إِذْ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ، فَجَثَا بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: فَبِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ، وَبَسَطَ الأَرْضَ وَنَصَبَ الْجِبَالَ! آللهُ أَرْسَلَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ! آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ! آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ! آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحَجَّ إِلَى الْبَيْتِ؛ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَم»، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ! آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ»، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! لا أَدَعُ مِنْهُنَّ شَيْئًا، وَلا أُجَاوِزُهُنَّ، ثُمَّ وَثَبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ صَدَقَ الأَعْرَابِيُّ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

٢٤٣

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.
وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٠٤).[١]

أخرجه البخاري (العلم/ القراءة والعرض على المحدث)، ومسلم (الإيمان/ السؤال عن أركان الإسلام)، والنسائي (الصيام/ وجوب الصيام) بأسانيدهم من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عنه ﷺ.

وأخرجه البخاري في نفس الموضع، والنسائي في نفس الموضع من طريق الليث، عن سعيد المقبري، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس ﷺ.

والنسائي في الموضع المذكور من طريق عبيد الله بن سعد بن إبراهيم من كتابه، عن عمه، عن الليث، عن ابن عجلان وغيره من إخوانه، عن سعيد المقبري، عن شريك، عن أنس ﷺ.

والحديث رجاله كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة هو الاختلاف في الرفع والوقف، فقد رواه سليمان بن المغيرة، عن ثابت مرفوعاً كما سبق في تخريجنا، ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت مرسلاً.

ثم حسنه الترمذي لمجيئه من وجوه مختلفة عن أنس ﷺ، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس، فقال: يا رسول الله! أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من الصلاة؟ قال: «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً»، قال: أخبرني بما افترض الله عليَّ من الصيام؟ قال: «صيام شهر رمضان؛ إلا أن تطوع شيئاً»، قال أخبرني بما افترض الله علي من الزكاة؟ فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فقال: والذي أكرمك! لا أتطوع شيئاً، لا أنقص مما فرض الله عليَّ شيئاً،

---

(١) وهذا على ما في النسط التي بين أيدينا، وقد نقل الحافظ في التهذيب عن الترمذي تصحيحه. والله أعلم.

فقال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق، أو دخل الجنة إن صدق». أخرجه النسائي (الصيام/ وجوب الصيام).

٢ _ وحديث أبي هريرة ﵁ قال: بينما النبي ﷺ مع أصحابه جاء رجل من أهل البادية، قال: أيكم ابن عبد المطلب؟ قالوا: هذا الأمغر المرتفق، قال حمزة: الأمغر: الأبيض مشرب حمرة، فقال: إني سائلك، فمشتدٌّ عليك في المسألة، قال: «سل عما بدا لك»، قال: أسألك بربك، ورب من قبلك، ورب من بعدك: آلله أرسلك؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فأنشدك به! آلله أمرك أن تصلي خمس صلوات في كل يوم وليلة؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فأنشدك به! آلله أمرك أن تأخذ من أموال أغنيائنا، فترده على فقرائنا؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فأنشدك به! آلله أمرك أن تصوم هذا الشهر من اثني عشر شهراً؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فأنشدك به! آلله أمرك أن يحج هذا البيت من استطاع إليه سبيلاً؟ قال: «اللهم نعم»، قال: فإني آمنت، وصدقت، وأنا ضمام بن ثعلبة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق ثابت عن أنس إلا من رواية سليمان بن المغيرة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والخمسون

(الزكاة/ باب ما جاء في الخرص)

٦٤٤ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرٍو الْحَذَّاءُ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ التَّمَّارِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ ﵁ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ، وَثِمَارَهُمْ.

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي زَكَاةِ الْكُرُومِ: إِنَّهَا تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ، ثُمَّ تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَبِيبًا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمْرًا.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٧٤٨).

أخرجه باللفظ الأول أبو دواد (الزكاة/ خرص العنب) من طريق محمد بن إسحاق. وابن خزيمة (٢٣١٦) من طريق الشافعي. وابن حبان (٣٢٦٧) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم. وابن ماجه (الزكاة/ خرص العنب) من طريق الزبير بن بكار، وعبد الرحمن. كلهم عن عبد الله بن نافع. والحاكم (٥٩٥/٣) من طريق خالد بن نزار. كلاهما عن محمد بن صالح التمار. وأبو داود في الموضع المذكور، والنسائي (الزكاة/ شراء الصدقة) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق. كلاهما عن ابن شهاب به.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٣١٧) من طريق أبي بكر، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن ابن المسيب مرسلاً.

وأخرجه أبو داود (الزكاة/ الخرص) من طريق ابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

وأخرجه أحمد (١٦٣/٦) قال فيه ابن جريج: أخبرتُ عن ابن شهاب، وفي رواية: أنه بلغه عنه، فخالف ابن جريج الثقات في إسناد الحديث، ولعله أخذ ذلك عن مجروح، فدلس عنه، لذلك قال البخاري: حديث ابن جريج غير محفوظ.

والحديث في إسناده: عبد الله بن نافع الصائغ قال أحمد: لم يكن بذاك في الحديث، وقال البخاري: فيه حديثه شيء، وقال ابن معين: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين.

ومحمد بن صالح التمار: قال الدارقطني: متروك، ووثقه أحمد وأبوداود، وقال أبو

حاتم: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

هذا، وفي إسناد الحديث انقطاع بين ابن المسيب، وعتاب بن أسيد، فقال الحافظ في التلخيص (١٧١/٢): قال أبو داود لم يسمع منه، وقال ابن قانع: لم يدركه، وقال المنذري: انقطاعه ظاهر؛ لأن مولد سعيد في خلافة عمر، ومات عتاب يوم مات أبو بكر ﷺ، وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر، وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي، فقال: عن سعيد بن المسيب، عن المسور بن مخرمة، عن عتاب.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما توبع كل من تكلم فيه في هذا الإسناد، ولما يشهد للحديث بلفظه الأول العام يعني قوله: «أن رسول الله ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم إلخ» غير واحد من الأحاديث، منها: حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت؛ وهي تذكر شأن خيبر: كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود، فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه. أخرجه أبو داود في (الزكاة/ متى يخرص التمر)، ومنها حديث رافع بن خديج، وجابر رضي الله عنهما ذكرهما الهيثمي في المجمع (٧٦/٣).

وأما الحديث بلفظه الثاني في خرص الكروم والنخل للزكاة؛ فتحسينه مبني على اعتضاده بأقوال الأئمة وفق هذا الحديث.

قال النووي هذا الحديث وإن كان مرسلاً؛ لكنه اعتضد بقول الأئمة، وقد أخرج البيهقي من طريق يونس عن الزهري قال: سمعت أبا أمامة بن سهل في مجلس سعيد بن المسيب قال: مضت السنة أن لا تؤخذ الزكاة من نخل ولا عنب؛ حتى يبلغ خرصها خمسة أوسق، قال الزهري: ولا نعلم يخرص من الثمر إلا التمر والعنب. (تلخيص الحبير ١٧١/٢).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث من مسند عتاب بن أسيد ﷺ، إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن شهاب الزهري، عن ابن المسيب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والخمسون

(الزكاة/ باب ما جاء في المعتدي في الصدقة)

٦٤٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَانِعِهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، وَهَكَذَا يَقُولُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، وَيَقُولُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَابْنُ لَهِيعَةَ: عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ: وسَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ: وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ.

اختلفت هنا نسط الجامع، فنقل المزي في الأطراف (٨٤٧) «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب».

أخرجه أبو داود (الزكاة/ زكاة السائمة) من طريق قتيبة. وابن ماجه (الزكاة/ عمال الصدقة) من طريق عيسى بن حماد. كلاهما عن الليث به.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٣٣٥) من طريق عمرو بن الحارث، والليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد، قال الإمام أحمد: تركت حديثه لأنه مضطرب، غير محفوظ، وقال مرةً: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه حديث أنس، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال الذهبي في الكاشف: ليس بحجة، وعن ابن معين: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أفراد.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث جرير ﷺ مرفوعاً بلفظه عند الطبراني في الكبير (٣٠٦/٢)، وقال الهيثمي في المجمع (٨٣/٣): رجاله ثقات.

٢ _ وحديث عبادة بن الصامت ﷺ مرفوعاً بلفظه عند الطبراني في الكبير كما في المجمع (٨٣/٣)، وقال الهيثمي: إسناده منقطع، لم يسمع إسحاق بن يحيى من جده عبادة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، والنسخة التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان، أو سنان بن سعد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والخمسون

(الزكاة / باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء، فتُرد في الفقراء)

٦٤٩ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا، فَجَعَلَهَا فِي فُقَرَائِنَا، وَكُنْتُ غُلامًا يَتِيمًا، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهند ية، و في التحفة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على تحسينه فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٨٠٤)

انفرد به أبوعيسى من بين أصحاب الكتب الستة. و أخرجه ابن خزيمة (رقم ٢٣٦٢، ٢٣٧٩) من طريق حفص بن غياث، و عمر بن علي، عن أشعث به.

تقدم تطبيق تحسينه في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي/ دراسة وتطبيق»، انظر الحديث السابع والستون.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي جحيفة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به اشعث بن سوار، عن عون بن أبي جحيفة، و له شاهد من حديث ابن عباس ﷺ الذي

أشار إليه الترمذي أخرجه البخاري (الزكاة/ أخذ الصدقة من الأغنياء..)، و مسلم (الإيمان/ الدعاء إلى الشهادتين)، و هو حديث معاذ بن جبل المشهور مطولاً، وفيه: «فإن هم أطاعوا لذلك؛ فأعلِمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم». فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والخمسون

(الزكاة/ ما جاء في كراهة الصدقة للنبي ﷺ وأهل بيته ومواليه)

٦٥٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الضُّبَعِيُّ السَّدُوسِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِشَيْءٍ سَأَلَ: أَ صَدَقَةٌ هِيَ، أَمْ هَدِيَّةٌ؟ فَإِنْ قَالُوا: صَدَقَةٌ؛ لَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قَالُوا: هَدِيَّةٌ؛ أَكَلَ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ سَلْمَانَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَبِي عَمِيرَةَ جَدِّ مُعَرِّفِ بْنِ وَاصِلٍ، وَاسْمُهُ رُشَيْدُ بْنُ مَالِكٍ، وَمَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي رَافِعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ ﷺ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَجَدُّ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ اسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيُّ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٨٦).

أخرجه النسائي (الزكاة/ الصدقة لا تحل للنبي ﷺ) من طريق عبد الواحد. والطحاوي (الزكاة/ الصدقة على بني هاشم) من طريق مكي بن إبراهيم. كلاهما عن بهز بن حكيم به.

والحديث مداره على ترجمة بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وقد تكلم العلماء فيها، فقال أبو زرعة: صالح، و لكن ليس بمشهور، و قال أبو حاتم: هو شيط يكتب

حديثه، ولا يحتج به. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، و إنما أُسقط من الصحيح روايته عن أبيه، عن جده؛ لأنها شاذة، لا متابع له فيها، و قال ابن حبان في المجروحين: كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد، و إسحاق؛ فاحتجا به، و تركه جماعة من أئمتنا، و لولا حديث «إنا آخذوها، و شطر ماله، عزمة من عزمات ربنا»؛ لأدخلناه في الثقات، و هو ممن أستخير الله فيه. و قال الحافظ في التهذيب: قال الترمذي: قد تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث، قلت (الحافظ): و كأن مقصد أبي عيسى قول شعبة لبهز: من أنت؟، و من أبوك؟

وسئل ابن معين عن بهز، عن أبيه، عن جده، فقال إسناد صحيح، إذا كان دون بهز ثقة، و قال ابن المديني، والنسائي: ثقة، وأثبت له السماع من أبيه البخاري في التأريط الكبير، فقال: سمع أباه، و غير واحد، و استشهد به في الصحيح، وروى له في الأدب، وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، ولم أر أحداً من الثقات يختلف في الرواية عنه.

قلنا: أما قول الحاكم: روايته، عن أبيه شاذة، لا متابع له فيها؛ فهذا مبني على مذهبه في تعريف الشاذ، فقال في علوم الحديث (ص ١١١): أما الشاذ؛ فإنه حديث ينفرد به ثقة من الثقات، و ليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. اهـ. و هذا التعريف فيه مؤاخذات، لم يحظَ بالقبول من جمهور العلماء، إذ يوجب إسقاط كثير من الأفراد الصحيحة حتى المخرجة في الصحيحين (كما رد عليه ابن الصلاح في مقدمته).

و أما قول ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا؛ فرد عليه الذهبي في الميزان بقوله: ما تركه عالم قط، و إنما توقفوا في الاحتجاج به. و أما قوله: لولا حديثه هذا لأدخلناه في الثقات؛ فقال ابن قيم في تهذيب السنن (١٩٤/٢): كلام ساقط جداً؛ فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث _وهذا الحديث إنما رد لضعفه _ كان هذا دورا باطلاً، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه؛ فإنه لم يخالف فيه الثقات، وهذا نظير رد من رد (يعني: شعبة) حديث عبدالملك بن أبي سليمان بحديث جابر ﷺ في شفعة الجوار، وضعفه بكونه روى هذا الحديث، وهذا غيرموجب للضعف بحال. والله أعلم.

و أما قول شعبة؛ من أنت؟ و من أبوك؟ فجرح مبهم، لا يقبل بجنب توثيق الرجل

من غير واحد من أئمة الجرح و التعديل. و قد جعل الذهبي حديثه من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن.

و لكن لما كان من دأب الترمذي التورع في الحكم على الحديث؛ لم يحكم على هذا الإسناد بالصحة، بل حسنه لما له من شواهد كثيرة أشار إليها الترمذي، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ مثله عند مسلم (الزكاة/ قبول النبي صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة).

٢ _ وحديث أبي رافع ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وأبي داود (الزكاة/ الصدقة على بني هاشم) مطولاً بقصة، وفيه قوله ﷺ: «إن الصدقة لا تحل لنا، وإن موالي القوم من أنفسهم».

٣ _ وحديث أبي عميرة ﷺ مثل حديث أبي رافع عند أحمد (٣/٤٩٠).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند معاوية بن حيدة جد بهز إلا بهذا الإسناد، تفرد به بهز بن حكيم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الستون

(الزكاة/ باب ما جاء في فضل الصدقة)

٦٦٤ _ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسَى الْخَزَّازُ الْبَصْرِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وتَدْفَعُ عَنْ مِيتَةِ السُّوءِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي التحفة «غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٢٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن حبان (٣٣٠٩) بنفس السند.

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا عبد الله بن عيسى الخزاز، فقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث معاوية بن حيدة ﷺ عن رسول الله ﷺ : إن صدقة السر تطفئ غضب الرب عند الطبراني في الأوسط (٩٤٣)، قال الهيثمي في المجمع (٣/١١٠): فيه صدقة بن عبد الله، وثقه دحيم، وضعفه جماعة.

٢ _ وحديث عبد الله بن جعفر ﷺ مثل حديث معاوية ، عند الطبراني في الأوسط كما في المجمع، قال الهيثمي: فيه أصرم بن حوشب وهو ضعيف.

٣ _ وحديث عمرو بن عوف ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: إن صدقة المسلم تزيد في العمر، وتمنع ميتة السوء، ويذهب الله بها الكبر، والفقر، والفخر. عند الطبراني في الكبير (١٧/٣١)، قال الهيثمي: فيه كثير بن عبد الله، وهو ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود. وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والستون

(الزكاة/ باب ما جاء في صدقة الفطر)

٦٧٤ _ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجِ مَكَّةَ: أَلا! إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ؛ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ؛ مُدَّانِ مِنْ قَمْحٍ، أَوْ سِوَاهُ، صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَالَ: عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِينَاءَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ بَعْضَ هَذَا الْحَدِيثِ. حَدَّثَنَا جَارُودُ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ هَارُونَ هَذَا الْحَدِيثَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٤٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الدارقطني (١٤٠/٢) من طريق إسحاق بن بهلول، عن سالم بن نوح. وأيضاً من طريق عبد الرزاق، وعلي بن صالح. ثلاثتهم عن ابن جريج به مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني (١٤٠/٢)، والبيهقي (١٧٢/٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن ابن جريج قال: قال عمرو بن شعيب: بلغني أن رسول الله ﷺ الحديث. وأيضاً الدارقطني من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب مرسلاً. وأيضاً (١٤١/٢) من طريق يحيى بن عباد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. قال البيهقي: هذا حديث ينفرد به يحيى بن عباد، عن ابن جريج، وإنما رواه غيره عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

والحديث في إسناده: ١ _ سالم بن نوح، قال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام، وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٢٠/٢): وأعله ابن الجوزي في التحقيق بسالم بن نوح، قال: قال ابن معين: ليس بشيء بالإجماع، وتعقبه صاحب التنقيح، فقال: هو صدوق، روى له مسلم في صحيحه، وقال أبو زرعة: صدوق، ثقة، وثقه ابن حبان، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي عنده غرائب وأفراد، وأحاديثه مقاربة مختلفة.

٢ _ وابن جريج، وهو وإن كان ثقة فقيهاً؛ لكنه كان يدلس، ويرسل، وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا تقبل روايتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقال البخاري: ابن جريج لم يسمعه من عمرو بن شعيب كما نقل الترمذي عنه في العلل.

٣ _ وعمرو بن شعيب، قال الحافظ في التقريب: صدوق، وقال الذهبي في الكاشف: قال القطان: إذا روى عنه ثقة؛ فهو حجة، وقال أحمد: ربما احتججنا به، وقال أبو داود: ليس بحجة، وفي معرفة الرواة: صدوق في نفسه، لايظهر لي تضعيفه بحال قوي.

و أما شُعيب: فقال الحافظ في التقريب: صدوق، ثبت سَماعه من جده، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، و في الميزان في ترجمة ابنه عمرو: لا مغمز فيه، ولكن ما

عَلِمت أحداً وثقه، بلى؛ ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: ههنا أمران، أحدهما: أن الجد المذكور في السند من هو؟ جد عمرو محمد بن عبدالله، أم جد شعيب عبدالله بن عمرو ﷺ، فقال الحافظ في التهذيب: و أما راوية أبيه _ عمرو بن شعيب _ عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبدالله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله.

و الأمر الثاني: أن شعيباً سَمِع من جده، أم لا؟ فقال الحافظ في التهذيب: و قد صرح شعيب بسماعه من عبدالله في أماكن، و صحَّ سَماعُه منه، لكن هل سَمِع منه جميع ما روى عنه، أم سَمِع بعضها، و الباقي صحيفة؟ الثاني هو الأظهر عندي، و هو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، فإذا صح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وِجادة، و هو أحد وجوه التحمل، و لما قال ابن معين: ما يرويها عن جده إرسالاً؛ فهي صحاح، عن عبدالله؛ غير أنه لم يسمعها منه؛ فصحت تلك الوجادة.

لذلك قال البخاري في التأريط الكبير (٣٤٢/٦): رأيت أحمد، و علي بن المديني، و إسحاق بن راهوية، و أبا عبيد يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

فلما كان حال عمرو، و شعيب حال من لايصححون لحديثه بالإضافة إلى ما تُكُلِّم في الراوي عنه، وإلى ما اختلف الرواة في هذا الإسناد وصلاً، وإرسالاً، وإبدالاً لراوٍ عن آخر؛ وجب حطه عن درجة الصحة، بل إلى الضعف.

لذلك أنزله الترمذي عن الصحة، ثم حسنه بناءً على ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند الترمذي نحوه في نفس الباب، وقال: حسن صحيح، ورواه البخاري أيضاً (الزكاة/ فرض صدقة الفطر).

٢ _ وحديث علي ﷺ نحوه عند الدارقطني (١٣٧/٢).

٣ _ وحديث ابن عباس ﷺ مثله عند الدارقطني أيضاً (١٤٢/٢). وفيه الواقدي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والستون

(الصوم/ باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار)

٦٩٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ؛ فَتُمَيْرَاتٌ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُمَيْرَاتٌ؛ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٢٦)، والمنذري في المختصر (٢/٢٩٧).

أخرجه أبو داود (الصوم/ ما يفطر عليه)، وأحمد (٣/١٦٤) من طريق عبد الرزاق، عن جعفر بن سليمان. وأبو يعلى (٦/٥٩) من طريق عبد الواحد بن ثابت. كلاهما عن ثابت عنه ﷺ.

وأخرجه المصنف في نفس الباب، والنسائي في الكبرى (٤/٢٣٩، رقم ٨١٣٠)، وابن خزيمة (٢٠٦٦) من طريق شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب. وابن خزيمة (٢٠٦٥)، وأبو يعلى (٣٧٩٢)، وابن حبان (٣٤٩٥) من طريق حميد. وابن خزيمة (٢٠٦٣)، والبزار كما في الكشف (١/٩٨٤)، والحاكم (١/٤٣٢) من طريق قتادة. والنسائي في الكبرى (٢/٢٥٣، رقم ٣٣١٨) من طريق يزيد بن أبي مريم. كلهم عن أنس رضي الله، والروايات متقاربة المعنى.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا جعفر بن سليمان، قال ابن المديني: أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت، عن النبي ﷺ، قال أحمد: لا بأس به، وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، زاهد، لكنه كان يتشيع.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولمجيئه من غير وجه عن أنس ﷺ، ولما يشهد له حديث سلمان بن عامر ﷺ نحوه عند أحمد (١٧/٤)، وابن حبان (٣٥٠٥)، والحاكم (٤٣٢/١)، وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، وأقره الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من حديث جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس ﷺ إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرزاق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والستون

(الصوم/ باب ما جاء الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون)

٦٩٧ _ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَخْنَسِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٩٧).

أخرجه الدارقطني (١٦٣/٢)، والبيهقي (٢٥٢/٤) من طريق عبد الله بن جعفر به. وأخرجه الدارقطني (١٦٣/٢) من طريق الواقدي عن داود بن خالد، وثابت بن قيس، ومحمد بن مسلم عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه أبو داود (الصيام/ إذا أخطأ القوم الهلال) من طريق محمد بن المنكدر. وابن ماجه (الصيام/ ما جاء في شهري العيد) من طريق محمد بن سيرين. كلاهما عن

أبي هريرة ﷺ.

والحديث في إسناده: ١ _ إسحاق بن جعفر بن محمد، قال الدارمي عن ابن معين: ما أراه كان إلا صدوقاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال الحافظ في التقريب: صلوق.

٢ _ وعثمان بن محمد: قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: روى عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ أحاديث مناكير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التهذيب: يعتبر حديثه من غير رواية المخرمي عنه (وهنا يروي عنه المخرمي)، و نقل الترمذي عن البخاري أنه وثقه، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي للمتابعات التي سبق ذكرها في التخريج، ولما يشهد له من حديث عائشة رضي الله عنها عند البيهقي(٤/٢٥٢): عن مسروق قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها يوم عرفة، فقالت: اسقوا مسروقاً سويقاً، وأكثروا حلواه، قال: فقلت: إني لم يمنعني أن أصوم اليوم إلا أني خفت أن يكون يوم النحر، فقالت عائشة رضي الله عنها: النحر يوم ينحر الناس، والفطر يوم يفطر الناس.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث وإن كان قد روي عن أبي هريرة من طرق عديدة؛ لكنه لم يروِه من طريق عثمان بن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ إلا عبد الله بن جعفر المخرمي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والستون

(الصوم/ باب ما جاء في تعجيل الإفطار)

٧٠٠ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا» .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، وَ أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٢٣٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن خزيمة (٢٠٦٢) من طريق أبي عاصم. والبيهقي (٢٣٧/٤) من طريق أبي المغيرة. كلاهما عن الأوزاعي، عن قرة. والطبراني في الأوسط (٥٤/١، رقم ١٤٩) من طريق الزبيدي. كلاهما عن الزهري به.

والحديث في إسناده الوليد بن مسلم الدمشقي، وقرة بن عبد الرحمن المعافري.

أما الوليد بن مسلم؛ فهو _ و إن كان ثقة في نفسه _ قد عابوا عليه كثرة التدليس، و التسوية، و قال الدارقطني: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ ثقات، قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط الوليد الضعفاء، و يجعلها: عن الأوزاعي، عن الثقات، ووضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذي اتفق الأئمة فيهم على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل. قلنا: ولكن قد صرح هنا بالسماع عند أحمد (٢٣٧/٢).

وأما قرة بن عبد الرحمن المعافري؛ فقال أحمد، وأبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير، وعد العقيلي هذا الحديث من مناكيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأوزاعي: ما أحد أعلم بالزهري من قرة، وقال الحافظ في التهذيب: إن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره، لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث، وهذا هو اللائق، وقال في التقريب: صدوق له مناكير.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع الوليد بن مسلم، والحديث وإن لم نجده بهذا اللفظ من غير هذا الإسناد، ولكن يشهد له أحاديث تعجيل

الإفطار التي ذكرها الترمذي، منها:

١ _ حديث سهل بن سعد ﵁ عند البخاري (الصوم/ تعجيل الإفطار) والمصنف في نفس الباب بلفظ: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه المصنف في نفس الباب، ومسلم (الصيام/ فضل السحور، وتأكيد استحبابه إلخ).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث من مسند أبي هريرة ﵁ إلا من طريق الزهري، عن أبي سلمة عنه ﵁، تفرد به قرة بن عبد الرحمن، وأما رواية الزبيدي فمن رواية مسلمة بن علي الخشني، وهو متروك، منكر الحديث، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس عندهم، ولا من حديثهم، فلما فحش ذلك بطل الاحتجاج به.

فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والستون

(الصوم/ باب ما جاء في بيان الفجر)

٧٠٥ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا مُلازِمُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، حَدَّثَنِي أَبِي طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كُلُوا، وَاشْرَبُوا، وَلا يَهِيدَنَّكُمُ السَّاطِعُ الْمُصْعِدُ، وَكُلُوا، وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمُ الأَحْمَرُ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَسَمُرَةَ ﵃.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٢٥).

أخرجه أبو داود (الصوم/ وقت السحور)، والطحاوي (١/٣٢٥) من طريق ملازم بن عمرو به إلا أن في رواية الطحاوي عبد الله بن بدر السحيمي بدل عبد الله

ابن النعمان السحيمي.

والحديث في إسناده ملازم بن عمرو، وقيس بن خلق.

أما ملازم بن عمرو؛ فوثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما قيس بن خلق؛ فقال أبو حاتم: ليس ممن تقوم به حجة، ووهاه، وقال ابن معين: لقد أكثر الناس في قيس، وأنه لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وعلاوةً على ذلك اختلف في الإسناد على ملازم بن عمرو، فروى أبو نعيم، والخضر بن محمد بن شجاع عنه، عن عبد الله بن بدر السحيمي، وروى هناد، ومحمد بن عيسى عنه، عن عبد الله بن النعمان السحيمي،

لذلك أنزل إسناده الترمذي عن درجة الصحة، ثم حسنه لشواهده، منها:

١ _ حديث سمرة بن جندب ﷺ عند المصنف في الباب، ومسلم (الصيام/ بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر إلخ) مرفوعاً: «لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال، ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق».

٢ _ وحديث عدي بن حاتم ﷺ عند البخاري (الصوم/ قول الله وكلوا واشربوا حتى إلخ) أن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله! ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أهما الخيطان؟ قال: «إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين»، ثم قال: «لا، بل هو سواد الليل وبياض النهار».

٣ _ وحديث أبي ذر ﷺ عند أحمد (١٤٧/٥، ١٧٢) مطولاً، وفيه: «يا بلال! إنك لتؤذن إذا كان الصبح سلخعاً في السماء، وليس ذلك الصبح، إنما الصبح هكذا معترضاً». فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث من مسند خلق بن علي ﷺ إلا من خريق عبد الله بن النعمان عن قيس بن خلق، تفرد به ملازم بن عمرو على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والستون

(الصوم/ باب ما جاء في من استقاء عمداً)

٧٢٠ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنِ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَثَوْبَانَ، وَفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عِيسَى ابْنِ يُونُسَ. وقَالَ مُحَمَّدٌ: لا أُرَاهُ مَحْفُوظًا.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ.

وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَرَعَهُ الْقَيْءُ؛ فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا؛ فَلْيَقْضِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَقُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٥٤٢).

أخرجه أبو داود (الصيام/ الصائم يستقيئ عامداً)، وابن ماجه (الصيام/ ما جاء في الصائم يقيئ)، وأحمد (٢/٤٩٨) بأسانيدهم من طريق عيسى بن يونس به.

وابن ماجه في الموضع المذكور، وابن خزيمة (٣/٢٢٦)،و الحاكم (١/٤٢٤) من طريق حفص بن غياث، عن هشام بن حسان به.

وابن أبي شيبة (٢/٢٩٨)، والدارقطني (٢/١٨٣) من طريق عبد الله بن سعيد بن

أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذ ي أنزله عن درجة الصحة كلام الأئمة مثل البخاري، وأحمد في هذا الحديث خاصةً، فقال الحافظ في التلخيص (١٨٩/٢) وله ألفاظ من حديث أبي هريرة ﷺ، قال النسائي: وقفه عطاء عن أبي هريرة، وقال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة، تفرد به عيسى بن يونس، وقال البخاري: لا أراه محفوظاً، وقد روي من غير وجه، ولا يصح إسناده اهـ. وقال الدارمي: زعم أهل البصرة أن هشاماً أوهم فيه، وقال أبو داود: وبعض الحفاظ لا يراه محفوظاً، وأنكره أحمد، وقال في رواية: ليس من ذا شيء، قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال مهنأ عن أحمد: حدث به عيسى، وليس هو في كتابه، غلط فيه، وليس هو من حديثه. اهـ.

فهذا الذي حمل أبا عيسى على إنزاله عن درجة الصحة، ثم تحسينه بناءً على شواهده، منها:

١ _ حديث أبي الدراداء ﷺ عند أحمد (٤٤٩/٦)، والنسائي في الكبرى (٣١٢٩) بلفظ: استقاء رسول الله ﷺ، فأفطر، فأتي بماء، فتوضأ.

٢ _ وحديث علي ﷺ عند ابن أبي شيبة (٢٩٩/٢)، والبيهقي (٢١٩/٤) موقوفاً بلفظ: إذا تقيأ؛ وهو صائم؛ فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيئ؛ فليس عليه القضاء.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا من خريق ابن سيرين، عنه، تفرد به هشام، وأما خريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده عنه ﷺ؛ فلم يرتض به المصنف؛ فإن عبد الله متروك، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والستون

(الصوم/ باب ما جاء في صوم المحرم)

٧٤١ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا إِلاَّ رَجُلاً سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَصُمِ الْمُحَرَّمَ؛ فَإِنَّهُ شَهْرُ اللهِ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ، وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٢٩٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/١٥٥)، والبزار (١/٢٧٩) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا عبد الرحمن بن إسحاق، والنعمان بن سعد.

أما عبد الرحمن بن إسحاق؛ فقال ابن معين: ضعيف، ليس بشيء، وقال أبو داود، والنسائي، وابن حبان: ضعيف، وقال البخاري: فيه نظر، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وأما النعمان بن سعد؛ فروى عنه ابن أخته أبو شيبة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، والراوي عنه ضعيف، فلا يحتج بخبره، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الصيام/ فضل صوم المحرم)، وابن ماجه (الصيام/ صيام أشهر الحرم)، وأبي داود (الصيام/ صوم المحرم) مرفوعاً: «أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم، وإن أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة من الليل».

٢ _ وحديث جندب بن سفيان ﷺ مرفوعاً مثل حديث أبي هريرة ﷺ، ذكره

الهيثمي في المجمع (١٩١/٣)، وقال: عزاه في الأطراف إلى النسائي، ولم أجده في نسختي، وكأنه في الكبرى، رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح.

٣ _ وحديث أبي قتادة ﷺ مطولاً، وفيه: أن رسول الله ﷺ سئل عن صيام يوم عاشوراء، فقال: «يكفر السنة الماضية». أخرجه مسلم (الصيام/ استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم يوم عرفة، وعاشوراء إلخ).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند علي ﷺ إلا من طريق النعمان بن سعد، تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والستون

(الصوم/ باب ما جاء في صوم يوم الجمعة)

٧٤٢ _ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، وَطَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قَالَ: وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٢٠٦).

أخرجه ابن ماجه (الصيام/ صيام يوم الجمعة، ١٧٢٥)، وأبو داود (الصيام/ صوم الثلاث من كل شهر، ٢٤٥٠)، والمصنف في الشمائل (ص ٢٠)، وأحمد (٤٠٦/١) كلهم من طريق شيبان. والنسائي (الصيام/ صوم النبي ﷺ، ٢٣٦٨)، وابن حبان (٣٦٣٧) من طريق أبي حمزة. والداقطني في العلل (٦٠/٥) من طريق عبيد الله بن موسى، عن سفيان.

ثلاثتهم عن عاصم به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الحافظ: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل.

هذا، وفي الإسناد علة أخرى، وهي الاختلاف في رفعه، ووقفه كما أشار إليه المصنف، وفي لفظه أيضاً، فقال الدارقطني في العلل (٧٠٤): يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه، فرواه شيبان، وقيس، وأبو حمزة السكري، وقيل عن الثوري، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ، ووقفه شعبة عن عاصم، ورفعه صحيح.

قال: ورواية قيس بن الربيع مخالفة لغيرها في صوم الجمعة، لأن قيس بن الربيع قال في روايته: ولم أره يصوم يوم الجمعة، وغيرُه: ولم أره يفطر يوم الجمعة.

لذلك كله أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له من أحاديث، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند ابن أبي شيبة (٩٢٥٩) بلفظ: ما رأيت رسول الله ﷺ مفطراً يوم جمعة قط.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عنده في الموضع المذكور مثل حديث ابن عمر ﷺ.

٣ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند البيهقي في الشعب (٣/٣٩٣، رقم ٣٨٦٢) مرفوعاً: «من صام يوم الجمعة كتب الله له عشرة أيام عددهن من أيام الآخرة، لا تشاكلهن أيام الدنيا».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن مسعود ﷺ إلا من طريق زر، عنه ﷺ، تفرد به عاصم بن أبي النجود، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والستون

(الصوم/ باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس)

٧٤٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلاَّسُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ حَفْصَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٠٨١).

أخرجه المصنف في الشمائل (صيام النبي ﷺ ص ٢٠)، والنسائي (الصيام/ صوم النبي ﷺ، ٢١٨٧) من طريق عبد الله بن داود. وابن ماجه (الصيام/ صيام يوم الاثنين والخميس، ١٧٣٩)، وابن حبان (٣٦٣٥) من طريق يحيى بن حمزة. كلاهما عن ثور به.

وأخرجه أحمد (٨٠/٦)، وأبو نعيم في الحلية (٩٩٣١) من طريق سفيان الثوري، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن عائشة رضي الله عنها، فلم يذكر ربيعة بين خالد وعائشة رضي الله عنها.

وأخرجه النسائي (٢١٨٦)، و أحمد (٨٩/٦) من طريق بَحير بن سعد، عن خالد، عن جبير بن نفير أن رجلاً سأل عائشة عن الصيام، فقالت.. الحديث.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن ثور بن يزيد الحمصي، قال الحافظ في مقدمة الفتح: ثور بن يزيد الحمصي أبو خالد اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر، قال دحيم: ما رأيت أحداً يشك أنه قدري، وقال يحيى القطان: ما رأيت شامياً أثبت منه، وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما ينهون عن الكتابة عنه، وكان الثوري يقول: خذوا

عنه، واتقوا، لا ينطحكم بقرنيه، يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة، فنهى مالك عن مجالسته، وكان يرمي بالنصب أيضاً، وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوماً ينالون من علي ﷺ، لكنه هو كان لا يسب.

هذا، وفي الإسناد علة أخرى، وهي الاختلاف على خالد وصلاً، وإرسالاً، فروى عبد الله بن داود، ويحيى بن حمزة، عن ثور، عن خالد، عن ربيعة موصولاً، وروى الثوري، عن ثور، عن خالد، عن عائشة منقطعاً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث حفصة رضي الله عنها عند أحمد (٢٨٧/٦) أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر؛ الاثنين، والخميس، و الاثنين من الجمعة الأخرى.

٢ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند المصنف التالي فيما بعد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا من خريق خالد بن معدان على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السبعون

(الصوم/ باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس)

٧٤٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الأَعْمَالُ يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي؛ وَأَنَا صَائِمٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٠٨١).

أخرجه المصنف في الشمائل (صوم النبي ﷺ ص ٢٠) بنفس الإسناد والمتن، وابن

ماجه (الصيام/ صيام يوم الاثنين والخميس، ١٧٤٠)، والدارمي (الصوم/ صيام يوم الاثنين والخميس، ١٧٥١) من طريق محمد بن رفاعة. وأحمد (٢/٢٦٨)، وابن حبان (٣٦٣٦) من طريق معمر. وأبو داود (الأدب/ فيمن يهجر أخاه المسلم، ٤٩١٦) من طريق أبي عوانة. كلهم عن سهيل بن أبي صالح. وابن خزيمة (٢١٢٠) من طريق مسلم بن أبي مريم. كلاهما عن أبي صالح السمان، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا محمد بن رفاعة، وسهيل بن أبي صالح السمان.

أما محمد بن رفاعة؛ فذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وأما سهيل بن أبي صالح؛ فصدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقروناً، وقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي للمتابعة التامة لهما، ولما له من شواهد تقدم ذكرها في الحديث السابق، ومنها:

حديث أسامة بن زيد ﷺ عند البيهقي (٨٤٣٥)، وأحمد (٥/٢٠٠) مثله مطولاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود؟

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا من طريق أبي صالح السمان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والسبعون

(الصوم/ باب ما جاء في فضل الصوم)

٧٦٤ _ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ يَقُولُ: كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالصَّوْمُ

لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَإِنْ جَهِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ جَاهِلٌ؛ وَهُوَ صَائِمٌ؛ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

وَفِي الْبَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَ سَلامَةَ بْنِ قَيْصَرٍ، وَ بَشِيرِ ابْنِ الْخَصَاصِيَةِ ﷺ. وَ اسْمُ بَشِيرٍ زَحْمُ بْنُ مَعْبَدٍ، وَ الْخَصَاصِيَةُ هِيَ أُمُّهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٠٩٧).

أخرجه أحمد (٢/٤١٤) من طريق عفان، عن عبد الوارث، عن علي بن زيد. ومسلم (الصيام/ فضل الصيام، ١١٥١)، والنسائي (الصيام/ فضل الصيام، ٢٢١٨) من طريق الزهري. كلاهما عن ابن المسيب. والبخاري (الصوم/ هل يقول إني صائم إذا شُتِم، ١٩٠٤)، ومسلم، والنسائي في الموضع المذكور من طريق أبي صالح الزيات. والبخاري في الموضع المذكور (١٨٩٤)، ومسلم أيضاً من طريق الأعرج. ثلاثتهم ـ ابن المسيب، وأبو صالح، والأعرج ـ عن أبي هريرة ﵁.

والحديث رجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جدعان، قال الذهبي في الكاشف: قال الدارقطني: لايزال عندي فيه لين، وفي المغني: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بقوي يهم، ويخطئ، وقال أبوحاتم: لا يحتج به، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، وحسنه الترمذي للمتابعة، ولمجيئه من غير وجه عن أبي هريرة ﵁، ولما له من شواهد، منها:

١ ـ حديث أبي سعيد الخدري ﵁ عند مسلم في الموضع المذكور (١١٥١)، والنسائي في نفس الموضع (٢٢١٣) بلفظ: «إن الله تبارك وتعالى يقول: الصوم لي وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان؛ إذا أفطر؛ فرح، وإذا لقي الله، فجزاه؛ فرح، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».

٢ _ وحديث علي ﷺ عند النسائي في الموضع المذكور (٢٢١١) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق علي بن زيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة إلا برواية عبد الوارث بن سعيد عنه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والسبعون

(الصوم/ باب ما جاء في الرخصة في الحجامة للصائم)

٧٧٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ؛ وَهُوَ صَائِمٌ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٥٠٧).

أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٣١)، والطحاوي (الصيام/ الصائم يحتجم ٣٥٠/١) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري به.

والبخاري (الصوم/ الحجامة والقيء للصائم رقم ١٩٣٨)، والترمذي في نفس الباب، وابن ماجه (الصيام/ ما جاء في الحجامة للصائم، ١٦٨٢)، وأحمد (٢١٥/١) كلهم من طريق عكرمة. والترمذي في نفس الباب، والطحاوي في الموضع المذكور من طريق مقسم. كلاهما عن ابن عباس ﷺ نحوه.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري مع وثاقته تكلم فيه، فقال أبو داود: تغير تغيراً شديداً، وقال ابن معين: كان محمد بن عبد الله الأنصاري يليق به القضاء، فقيل له: يا أبا زكريا! فالحديث؟ قال: للحديث رجال، وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي، وأبو خيثمة: أنكر معاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس ﷺ: احتجم النبي

ﷺ؛ وهو محرم صائم، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله (أحمد) ذكر الحديث الذي رواه الأنصاري عن حبيب بن الشهيد، فضعفه، وقال: كانت ذهبت للأنصاري كتب، فكان بعد يحدث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من ذلك، وقال يعقوب بن سفيان: سئل علي بن المديني عن حديث الأنصاري عن حبيب بن الشهيد قال: ليس من ذلك شيء، إنما أراد حديث حبيب، عن ميمون، عن يزيد: تزوج النبي ﷺ ميمونة محرماً، ومثل ذلك قال النسائي أيضاً في الكبرى (٢/٢٣٦، رقم ٣٢٣١).

لذلك أنزل الترمذي هذا الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس بن مالك ﷺ عند البخاري (الصوم/ الحجامة والقيء للصائم، ١٩٤٠) أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد النبي ﷺ؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف.

٢ _ وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند البيهقي في الشعب (٤/٢٦٤، رقم ٨٢٦٩)، والطحاوي (١/٣٥٠) أن النبي ﷺ رخص في الحجامة للصائم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ من طريق حبيب الشهيد، عن ميمون عنه ﷺ إلا برواية محمد بن عبد الله بن المثنى، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والسبعون

(الحج/ باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة)

٨١٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ، وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ ثَوَابٌ إِلاَّ الْجَنَّةُ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ حُبْشِيٍّ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَجَابِرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي أطراف المزي (٩٢٧٤): «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح غريب».

أخرجه النسائي (مناسك الحج/ فضل المتابعة بين الحج والعمرة،٢٦٣١)، وأحمد (٣٨٨/١)، وابن حبان (٣٦٨٥) من طريق سليمان أبي خالد الأحمر به.

والحديث في إسناده: سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، قال ابن معين: صدوق، ليس بحجة، وقال ابن عدي: إنما أتي بسوء حفظه، فيغلط، و يخطئ، و قال البزار: اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه روى عن الأعمش، و غيره أحاديث لم يتابَع عليها، ووثقه ابن سعد، والعجلي، وابن المديني, وغيرهم، وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

و عاصم بن بهدلة أبي النجود، قال الحافظ: صدوق، له أوهام، وقال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر، وأبي وائل.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﷺ عند النسائي في الموضع المذكور (٢٦٣٠) مرفوعاً: «تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد».

٢ _ وحديث عمر ﷺ عند ابن ماجه (المناسك/ فضل الحج والعمرة، ٢٨٨٧) مرفوعاً مثله. قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لأن مدار الإسناد على عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وبمتابعة حديث ابن عباس ﷺ الذي إسناده صحيح يصلح الحديث لوصفه بالصحة أيضاً، فما في أكثرالنسخ من قوله «حسن صحيح غريب» متجه.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله إلا من طريق عمرو بن قيس، تفرد به أبو خالد الأحمر، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والسبعون

(الحج/ باب ما جاء كم فرض الحج)

٨١٤ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾؛ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَ فِي كُلِّ عَامٍ؟ فَسَكَتَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! فِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: «لا، وَلَوْ قُلْتُ :نَعَمْ؛ لَوَجَبَتْ»، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَاسْمُ أَبِي البَخْتَرِيِّ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب» وزاد المزي في الأطراف (٨٤٤٠) قوله «من هذا الوجه، سمعت محمداً يقول: أبو البختري لم يدرك علياً.» أيضاً.

أعاده المصنف في التفسير (سورة المائدة، ٣٠٥٥) بنفس الإسناد والمتن، وأخرجه ابن ماجه (المناسك/ فرض الحج ٢٨٨٤)، وأحمد (١/١١٣)، والحاكم (٢/٢٩٣) من طريق منصور بن وردان به.

والحديث في رجاله علي بن عبد الأعلى، قال أحمد، والنسائي: ليس به بأس، وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي: ثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهم.

وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي، قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، ويكتب حديثه، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال العقيلي: تركه ابن مهدي، والقطان، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

و زد على ذلك الانقطاع في السند بين أبي البختري، وعلي ﷺ كما نقل الترمذي عن البخاري، وكذا قال ابن المديني، وأبو زرعة (المراسيل لابن أبي حاتم).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الحج/ فرض الحج مرة في العمر، ١٣٣٧)، والنسائي (المناسك/ وجوب الحج، ٢٦١٩)، وأحمد (٥٠٨/٢) قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس! قد فرض الله عليكم الحج، فحجوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت؛ حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ نعم؛ لوجبت، ولما استطعتم»، ثم قال: «ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء؛ فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند أبي داود (المناسك/ فرض الحج، ١٧٢١)، وابن ماجه (المناسك/ فرض الحج ٢٨٨٦)، والنسائي في الموضع المذكور (٢٦٢٠) مثل حديث أبي هريرة ﷺ.

٣ _ وحديث أنس بن مالك ﷺ عند ابن ماجه في الموضع المذكور مثله، وقال الحافظ في التلخيص (٢٢٠/٢): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند علي ﷺ إلا من طريق علي بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن أبي البختري عنه، تفرد به منصور بن وردان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والسبعون

(الحج/ باب ما جاء كم اعتمر النبي ﷺ)

٨١٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ؛ عُمْرَةَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَعُمْرَةَ الثَّانِيَةِ مِنْ قَابِلٍ عُمْرَةَ الْقَضَاءِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةَ الثَّالِثَةِ مِنَ

الْجِعِرَّانَةِ، وَالرَّابِعَةِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. قَالَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي الهندية، والتحفة «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»،و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦١٦٨).

أخرجه أبو داود (المناسك/ باب العمرة، ١٩٩٣)، وابن ماجه (المناسك/ كم اعتمر النبي ﷺ، ٣٠٠٣) من خريق داود بن عبد الرحمن العطار به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة هو الاختلاف فيه على عمرو بن دينار وصلاً، وإرسالاً، فروى عنه داود موصولاً، وروى عنه ابن عيينة مرسلاً، ثم تحسينه بناء على شواهده، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند البخاري (العمرة/ كم اعتمر النبي ﷺ، ١٧٧٨)، ومسلم (الحج/ بيان عدد عمر النبي ﷺ إلخ، ١٢٥٣)، والترمذي (باب كم حج النبي ﷺ، ٨١٥) مثله.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند البخاري في الموضع المذكور (١٧٧٥) من خريق مجاهد مطولاً، وفيه: قال له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ قال: أربعاً احداهن في رجب، فكرهنا أن نردَّ عليه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ موصولاً إلا من خريق عمرو بن دينار، عن عكرمة، تفرد به داود بن عبد الرحمن العطار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والسبعون

(الحج/ باب ما جاء متى أحرم النبي ﷺ)

٨١٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَّ فِي دُبُرِ الصَّلاةِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ عَبْدِ السَّلامِ بْنِ حَرْبٍ، وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي دُبُرِ الصَّلاةِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي الهندية والتحفة «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٥٠٢).

أخرجه النسائي (المناسك/ العمل في الإهلال، ٢٧٥٤) من طريق عبد السلام بن حرب. وأبو داود (المناسك/ وقت الإحرام، ١٧٧٠) من طريق ابن إسحاق. كلاهما عن خصيف به، والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا خصيف بن عبد الرحمن، فقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ثقة، قال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء. (تقدم في الحديث ٢٧).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لِما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند البزار كما في الكشف (١٠٨٨) أن النبي ﷺ أحرم في دبر الصلاة. قال الهيثمي في المجمع (٣/٢٢١): رجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار، وقد حسن الترمذي حديثه.

٢ _ حديث أبي داود المازني ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٧/رقم١١٣) قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فدخل مسجد ذي الحليفة، فصلى فيه أربع ركعات، ثم أهلَّ في المسجد فسمعه الذين كانوا في المسجد، فقالوا: أهلَّ من المسجد، فأهل حين ركب راحلته، فقال الذي عند المسجد: أهل حين استوت به راحلته، ثم لما استوى على البيداء؛ أهل،

فسمعه الذين على البيداء، فقالوا: أهل من البيداء، وصدقوا كلهم. قال الهيثمي في المجمع (٢٢١/٣): فيه إسحاق بن سعيد بن جبير، قال الذهبي: مجهول، وفيه جماعة لم أعرفهم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا من طريق سعيد بن جبير، تفرد به خصيف، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والسبعون

(الحج/ باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام)

٨٣٠ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ، وَاغْتَسَلَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٧١٠).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الدارمي (المناسك/ الاغتسال في الإحرام، ١٧٩٤) من طريق عبد الله بن يعقوب. والطبراني في الكبير (١٣٥/٥، رقم ٤٨٦٢)، والدارقطني (٢٢٠/٢) من طريق أبي غزية محمد بن موسى الأنصاري. والبيهقي (٣٢/٥، رقم ٨٩٤٤) من طريق الأسود بن عامر شاذان. ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن أبي الزناد به.

والحديث في إسناده:

١ _ عبد الله بن يعقوب بن إسحاق المدني، قال ابن القطان: أجهدت نفسي في التنقيب عن حاله، فلم أجد أحداً ذكره، وقال الحافظ في التقريب: مجهول الحال.

٢ _ وعبد الرحمن بن أبي الزناد، قال ابن معين: هو أثبت الناس في هشام بن

عروة، وقال أبو حاتم، و غيره: لا يحتج به. اهـ. و وثقه العجلي، و صحح الترمذي عدة أحاديث له، وقال الترمذي: قال محمد _ البخاري _: كان مالك بن أنس يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد، أي يضعفه، و يتكلم فيه. و قال الحافظ في التهذيب: تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة، يعني الفقهاء، وقال: أين كنا عن هذا؟ وقال صالح: روى عن أبيه أشياء لم يأتها غيره.وقال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند البزار كما في الكشف (١٠٨٤)، والحاكم في المستدرك (٤٤٧/١، رقم ١٦٣٩): من السنة أن يغتسل الرجل إذا أراد أن يحرم. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند البيهقي في السنن (٣٣/٥، رقم ٨٩٤٥)، و الحاكم في المستدرك (١٦٣٨): اغتسل رسول الله ﷺ، ثم لبس ثيابه، فلما أتى ذا الحليفة؛ صلى ركعتيه، ثم قعد على بعيره، فلما استوى به على البيداء؛ أحرم بالحج. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند زيد بن ثابت إلا من خريق أبي الزناد، عن خارجة، تفرد به ابن أبي الزناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والسبعون

(الحج/ باب ما جاء في الاشتراك في البدنة والبقرة)

٩٠٥ _ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عِلْبَاءَ بْنِ أَحْمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ

قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَ الأَضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً، وَفِي الْجَزُورِ عَشَرَةً».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٥٨).

أخرجه ابن ماجه (الأضاحي/ كم تجزئ البدنة والبقرة، ٣١٣١)، والنسائي (الضحايا/ ما تجزئ عنه البدنة في الضحايا، ٤٣٩٢)، وابن خزيمة (٢٩٠٨)، وأحمد (٢٧٥/١) بأسانيدهم من طريق الفضل بن موسى. والحاكم (٢٥٦/٤، رقم ٧٥٥٩) من طريق علي بن الحسن بن شقيق. كلاهما عن الحسين بن واقد به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في حسين بن واقد، وعكرمة.

أما حسين؛ فقال أحمد، وأبو زرعة، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن حبان: ربما أخطأ في الروايات، قال أحمد: في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي؟ ونفض يده، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، له أوهام.

وأما عكرمة مولى ابن عباس ؛ فاحتج به البخاري، و أصحاب السنن، و تركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، و إنما تركه لكلام مالك فيه، و الجمهور على توثيقه.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لشواهده، منها:

١ – حديث المسور بن مخرمة و مروان بن الحكم عند الطحاوي (٣٠٠/٢) قال: خرج رسول الله ﷺ عام الحديبية يريد زيارة البيت، وساق معه الهدي، وكان الهدي سبعين بدنة، وكان الناس سبع مائة رجل، وكانت كل بدنة عن عشرة.

٢ – وحديث رافع بن خديج ﷺ عند البخاري (الذبائح والصيد/ إذا أصاب قوم غنيمة، فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً، ٥٥٤٣) وفيه: وقسم بينهم، وعدل بعيراً بعشر شياه إلخ.

٣ – وحديث جابر ﷺ عند مسلم (الحج/ الاشتراك في الهدي إلخ، ١٣١٨)،

والترمذي في نفس الباب، وأبو داود (الضحايا/ في البقر والجزور عن كم تجزئ، ٢٨٠٩) قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا من طريق العلباء، عن عكرمة، تفرد به الحسين بن واقد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والسبعون

(الحج/ باب ما جاء في العمرة من الجعرانة)

٩٣٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُزَاحِمِ بْنِ أَبِي مُزَاحِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْجِعِرَّانَةِ لَيْلاً مُعْتَمِرًا، فَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلاً، فَقَضَى عُمْرَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَأَصْبَحَ بِالْجِعِرَّانَةِ كَبَائِتٍ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْغَدِ؛ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ سَرِفَ؛ حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقِ جَمْعٍ بِبَطْنِ سَرِفَ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَفِيَتْ عُمْرَتُهُ عَلَى النَّاسِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلا نَعْرِفُ لِمُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع ،ففي نسخة فؤاد والعارضة «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٢٠).

أخرجه النسائي (مناسك/ دخول مكة ليلاً، ٢٨٦٣) من طريق ابن جريج. وأيضاً (٢٨٦٤)، والبيهقي (٤/٣٥٧، رقم ٨٧٩٣) من طريق إسماعيل بن أمية. وأبو داود (المناسك/ المهلة بالعمرة، ١٩٩٦)، والنسائي في الكبرى (٤٢٣٥) من طريق سعيد بن مزاحم. ثلاثتهم عن مزاحم به.

والحديث في إسناده مزاحم بن أبي مزاحم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال

الحافظ في التقريب: مقبول.

وأما ابن جريج ؛ فهو ثقة يرسل، ويدلس كثيراً، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج ؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح؛ ولكنه قد توبع هنا من غير واحد في روايته عن مزاحم، فارتفع ما يخشى من قِبل تدليسه وإرساله.

فنزل إسناد الحديث من أجل مزاحم عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن خزيمة (٣٠٧٨): لما قفل النبي ﷺ من حنين؛ اعتمر من الجعرانة، ثم أمر أبا بكر على تلك الحجة.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ السابق في دراستنا هذه (الحديث الخامس والسبعون)، أخرجه الترمذي (٨١٦) في عدد عمرات النبي ﷺ، وقال: حسن غريب.

٣ _ وحديث أنس ﷺ عند البخاري (١٧٧٨) في عدد عمرات النبي ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند محرِّش الكعبي إلا من خريق عبد العزيز بن عبد الله، تفرد به مزاحم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والسبعون

(الحج/ باب ما جاء في عمرة رمضان)

٩٣٩ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أُمِّ مَعْقِلٍ، عَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً».

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَوَهْبِ بْنِ خَنْبَشٍ ﷺ. قَالَ أَبو عِيسَى: وَيُقَالُ هَرِمُ بْنُ خَنْبَشٍ، قَالَ بَيَانٌ وَجَابِرٌ: عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَهْبِ ابْنِ خَنْبَشٍ، و قَالَ دَاوُدُ الأَوْدِيُّ: عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ هَرِمُ بْنِ خَنْبَشٍ، وَ وَهْبٌ أَصَحُّ.

وَحَدِيثُ أُمِّ مَعْقِلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٣٦٠).

قلنا: هذا إسناد مختلَف فيه على وجوه:

فرواه إسرائيل عن أبي إسحاق، فاختلف عليه فيه، رواه أسد بن موسى عند الطبراني في الكبير (٢٥/ رقم ٣٦٥) عن إسرائيل، عن أبي إسحاق كذلك. وروى يحيى بن آدم عند أحمد (٤٠٦/٦) عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن أبي معقل، عن أم معقل.

ورواه ابراهيم بن عثمان بن أبي شيبة عند ابن ماجه (المناسك/ باب العمرة في ذي القعدة، ٢٩٩٣) عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد، عن أبي معقل، عن النبي ﷺ، وإبراهيم بن عثمان متروك.

ورواه إبراهيم بن مهاجر، فاختلف عليه فيه:

فروى أبو عوانة عند أحمد (٣٧٥/٦)، وعند أبي داود (المناسك/ باب العمرة، ١٩٨٨) عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قال: أخبرني رسول مروان الذي أرسل إلى أم معقل، قالت: جاء أبومعقل. الحديث مطولاً. وروى شعبة عند أحمد (٤٠٦/٦)، والطيالسي (١٦٦٢) عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث قال: أرسل مروان إلى أم معقل، فذكر الحديث. وروى محمد بن أبي إسماعيل عند أحمد (٤٠٦/٦) عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن معقل بن أبي معقل أنه أمه أتت رسول الله ﷺ الحديث.

ورواه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، فاختلف عليه فيه، فروى الأعمش، عن عمارة، وجامع بن شداد، عن أبي بكر، فاختلف عليه: فروى جعفر بن غياث عند النسائي في الكبرى (٤٢٢٨) عن الأعمش، عن عمارة، وجامع، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي معقل أنه جاء إلى رسول الله ﷺ ،فقال، الحديث. فهذا مرسل، أبو بكر لم يدرك أبا

معقل. وروى يعقوب بن حميد عند الطبراني في الكبير (٢٥/ رقم ٣٦٨) عن وكيع، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي بكر، عن أم معقل، وهذا موصول. وروى معمر، عن الزهري عند أحمد (٦/٤٠٦) عن أبي بكر، عن امرأة من بني أسد بن خزيمة، يقال لها ام معقل قالت، الحديث. وروى ابن إسحاق عند أحمد (٦/٤٠٦) عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الحارث بن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أم معقل، وفيه تصريح سماع أبي بكر عن أم معقل.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن هذا الإضطراب الشديد حمل الترمذي على إنزال إسناده عن درجة الصحة، ثم تحسينه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﷺ عند البخاري (العمرة/ عمرة رمضان، ١٧٨٢)، ومسلم (الحج/ فضل العمرة في رمضان، ١٢٥٦) مثله.

٢ _ وحديث جابر ﷺ عند ابن ماجه (الحج/ العمرة في رمضان، ٢٩٩٥) مثله.

٣ _ وحديث أنس ﷺ عند ابن عدي في الكامل (١١٧/٧) بلفظ: «عمرة في رمضان كحجة معي».

٤ _ وحديث وهب بن خنبش عند ابن ماجه في الموضع المذكور (٢٩٩١) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أم معقل من طريق الأسود بن يزيد، عن ابن أم معقل، عنها؛ إلا من هذا الوجه، تفرد به أبو إسحاق السبيعي. فالحديث غريب ببعض الإسناد فقط، لا متناً.

الحديث الثمانون

(الحج/ باب ما جاء ما تقضي الحائض من المناسك)

٩٤٥ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ الْجَزَرِيُّ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَنَّ النُّفَسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ، وَتُحْرِمُ، وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا

غَيْرَ أَنْ لا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ؛ حَتَّى تَطْهُرَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٨٩٣).

أخرجه أبو داود (المناسك/ الحائض تهل بالحج، ١٧٤٤)، وأحمد (١/٣٦٤) من طريق مروان بن شجاع الجزري به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا مروان بن شجاع، وخصيف بن عبد الرحمن الجزري.

أما مروان بن شجاع؛ فقال أحمد: شيخ صدوق، قال أبو حاتم: صالح، ليس بذاك القوي، في بعض ما يرويه مناكير، يكتب حديثه، وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات، لايعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وأما خصيف بن عبد الرحمن، فقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ثقة، قال الحافظ: صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورُمي بالإرجاء. (تقدم في الحديث ٢٧).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد صحيحة، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الحيض/ تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، ٣٠٥)، ومسلم (الحج/ وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، ١٢١١)، والمصنف في نفس الباب نحوه.

٢ _ وحديث جابر ﷺ عند أحمد (٣/٣٠٥): أن عائشة رضي الله عنها حاضت، فنسكت المناسك كلها؛ غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت؛ طافت.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا من طريق خصيف، عن عكرمة، تفرد به مروان بن شجاع، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والثمانون

(الحج/ باب بلا ترجمة (بعد ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوماً، ويدعوا يوماً)

٩٥٦ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ حَيَّانَ، قَال سَمِعْتُ مَرْوَانَ الأَصْفَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «بِمَ أَهْلَلْتَ»؟ قَالَ: أَهْلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَوْلا أَنَّ مَعِي هَدْيًا؛ لأَحْلَلْتُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي العارضة، ونسخة فؤاد «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٨٥).

أخرجه البخاري (الحج/ من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ، ١٥٥٨) من طريق الحسن بن علي الخلال. ومسلم (الحج/ إهلال النبي ﷺ، ١٢٥٠) من طريق ابن مهدي. كلاهما عن سليم بن حيان به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا عبد الوارث بن عبد الصمد، وأباه عبد الصمد ابن عبد الوارث، فقال الحافظ فيهما: صدوق.

فأنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لأجل المتابعة كما سبق في التخريج، ولما يشهد له من حديث جابر ﷺ عند البخاري في الموضع المذكور (١٥٥٨) بلفظ: قال له النبي ﷺ: «بما أهللتَ يا علي»؟ قال: بما أهلَّ به النبي ﷺ، قال: «فأهد، وامكث حراماً كما أنت».

هذا من جهة تطبيق التحسين، وأما وصفه بالصحة؛ فلأن القصور في الراوي يسير، والمتابع قويّ جداً، فالإسناد حريٌّ بأن يوصف بالصحة، وعلى هذا؛ النسخ التي فيها «حسن صحيح غريب» متجهة.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا من طريق مروان الأصفر عنه، تفرد به سليم بن حيان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والثمانون

(الحج/ باب منه (بعد باب ما جاء في الحجر الأسود)

٩٦٣ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا خَلاَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٩٠٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في التأريخ (١٨٩/٣)، والبيهقي (٢٠٢/٥، رقم ٩٩٨٨) من طريق أبي كريب به, وزاد البخاري: «في الأداوي، والقِرَب، فكان يصبُّ على المرضى، ويسقيهم».

والحديث رجاله ثقات؛ إلا خلاّد بن يزيد الجعفي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ عن عطاء عن ابن عباس ﷺ قال: استهدى رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو من ماء زمزم. أخرجه البيهقي (٢٠٢/٥).

٢ _ وأخرج البيهقي (٢٠٢/٥) في حديث طويل عن أبي الزبير قال: أتي (جابر) بماء من ماء زمزم، فشرب، ثم شرب، فقالوا: ما هذا؟ قال: هذا ماء زمزم، وقال فيه رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له»، قال: أرسل النبي ﷺ؛ وهو بالمدينة قبل أن تفتح مكة إلى سهيل بن عمرو أن أهد لنا من ماء زمزم، ولا يترك، قال: فبعث إليه بمزادتين.

٣ _ وعن حبيب بن أبي ثابت عند الطبراني في الكبير (٢٥٦٦) قال: سالت عطاءً: أحمل من ماء زمزم؟ فقال: قد حمله رسول الله ﷺ، وحمله الحسن والحسين رضي الله عنهما. قال الهيثمي في المجمع (٢٨٧/٣): وفيه من لم أعرفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو كريب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثمانون

(الجنائز/ باب ما جاء في عيادة المريض)

٩٦٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ ثُوَيْرٍ، هُوَ ابْنُ أَبِي فَاخِتَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ عَلِيٌّ ﷺ بِيَدِي، قَالَ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى الْحَسَنِ نَعُودُهُ، فَوَجَدْنَا عِنْدَهُ أَبَا مُوسَى ﷺ، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: أَ عَائِدًا جِئْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَمْ زَائِرًا؟ فَقَالَ: لا، بَلْ عَائِدًا، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً؛ إِلاَّ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلاّ صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، مِنْهُمْ مَنْ وَقَفَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَأَبُو فَاخِتَةَ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ عِلاقَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٠٨).

أخرجه أحمد (٩١/١)، والبزار (٧٧٧) من طريق ثوير بن أبي فاختة به.

وأخرجه أحمد (٨١/)، وأبو داود (الجنائز/ في فضل العيادة، ٣٠٩٩)، وابن ماجه (الجنائز/ في ثواب من عاد مريضاً، ١٤٤٢) كلهم من طريق أبي معاوية، عن الأعمش،

عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (١/١٢٠)، والبيهقي (٣/٣٨١) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ. والحاكم (١/٣٥٠) من طريق ابن أبي عدي. كلاهما عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (١/١٢١) عن غندر. وأبو داود في الموضع المذكور(٣٠٩٨) عن محمد بن كثير. كلاهما عن شعبة. وأبو داود من طريق منصور. كلاهما عن الحكم، عن عبد الله بن نافع، عن علي ﷺ موقوفاً.

وأخرجه أحمد (١/٩٨)، وابن حبان (٤/٢٦٨، رقم ٢٩٤٧)، وأبو يعلى (٢٨٩) بأسانيدهم من طريق حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن عبد الله بن يسار، عن عمرو بن حريث، عن علي ﷺ مرفوعاً.

والحديث في إسناده ثوير بن أبي فاختة، قال الحافظ في التقريب: ضعيف رُمي بالرفض، وقال الثوري: كان من أركان الكذب.

وبالإضافة إلى ذلك اختلف في بعض أسانيده رفعاً ووقفاً كما سبق في التخريج.

لذلك نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، وحسنه الترمذي لمجيئه عن علي ﷺ من وجوه، أصحها رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﷺ مرفوعاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي فاختة، عن علي ﷺ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به ثوير بن أبي فاختة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والثمانون

(الجنائز/ باب ما جاء في التشديد عند الموت)

٩٧٨ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَرْجِسَ،

٢٨٩
عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ وَهُوَ بِالْمَوْتِ، وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ، وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ، أَوْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٥٥٦).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ في ذكر مرض رسول الله ﷺ، ١٦٢٣)، وأحمد (٦/٦٤، ٧٠، ٧٧)، والنسائي في الكبرى (٧١٠١). كلهم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد به. ووقع عند ابن ماجه يزيد بن أبي حبيب بدل يزيد بن الهاد، فقال الحافظ في النكت الظراف ما معناه: أن الوهم فيه من ابن ماجه لا غير.

والحديث رجاله ثقات ما عدا موسى بن سرجس، قال الحافظ في التقريب: مستور.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكنه حسنه لمجيئه من وجوه أخرى صحيحة عن عائشة رضي الله عنها، منها:

ما أخرجه البخاري (المغازي/ رقم ٤٤٤٩) من طريق أبي عمرو ذكوان مولى عائشة رضي الله عنها أن عائشة كانت تقول: إن من نعم الله عليَّ أن رسول الله ﷺ توفي في بيتي، وفي يومي، وبين سحري ونحري، وأن الله جمع بين ريقي وريقه عند موته،... وفيه: وبين يديه ركوة، أو علبة فيها ماء، فجعل يدخل يديه في الماء، فيمسح بهما وجهه، يقول: «لا إله إلا الله، إن للموت سكرات»، ثم نصب يده، فجعل يقول: «في الرفيق الأعلى»؛ حتى قبض، ومالت يده.

والبخاري أيضاً (الطب/ رقم ٥٦٤٦) من طريق مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ما رأيت أحداً الوجع عليه أشد من رسول الله ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق القاسم، عن عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث بن سعد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والثمانون

(الجنائز/ باب (١١) بلا ترجمة بعد التشديد عند الموت)

٩٨٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الْكُوفِيُّ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَزَّازُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، هُوَ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ؛ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ: «كَيْفَ تَجِدُكَ»؟ قَالَ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي أَرْجُو اللهَ، وَإِنِّي أَخَافُ ذُنُوبِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ؛ إِلاّ أَعْطَاهُ اللهُ مَا يَرْجُو، وَآمَنَهُ مِمَّا يَخَافُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٦١).

أخرجه ابن ماجه (الزهد/ ذكر الموت والاستعداد له،٤٢٦١)، والنسائي في (اليوم والليلة، ١٠٦٢) من طريق سيار بن حاتم. والبيهقي في الشعب (١٠٠٢) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني. كلاهما عن جعفر بن سليمان به.

وأخرجه البيهقي في الشعب في الموضع المذكور من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبيد بن عمير، عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث في إسناده سيَّار بن حاتم، وجعفر بن سليمان.

أما سيار؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وأما جعفر بن سليمان؛ فقد وثقه ابن معين وغيره، وكان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه، وكان يستضعفه، وقال البخاري في الضعفاء: يخالف في بعض حديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، زاهد، لكنه كان يتشيع.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأجل المتابعة، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث واثلة بن الأسقع ﷺ عند البيهقي في الشعب (١٠٠٤) مطولاً، وفيه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أقسم الخوف والرجاء أن لا يجتمعا في أحد من الدنيا، فيرح ريح النار، ولا يفترقا في أحد من الدنيا، فيريحا ريح الجنة».

٢ _ وحديث ابن المسيب مرسلاً عند البيهقي في الشعب (١٠٠٣) أن عمر بن الخطاب ﷺ اشتكى، فدخل عليه النبي ﷺ يعوده، فقال: «كيف تجدك يا عمر؟»، فقال: أرجو، وأخاف، فقال رسول الله ﷺ: «ما اجتمعا الرجاء والخوف في قلب مؤمن إلا أعطاه الرجاء، وآمنه الخوف».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا من رواية جعفر بن سليمان، عن ثابت، عنه ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والثمانون

(الجنائز/ باب ما جاء في كراهية النعي)

٩٨٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ، وَهَارُونُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ؛ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَ النَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ.

وَفِي الْبَاب عَنْ حُذَيْفَةَ.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ نَحْوَهُ، وَ لَمْ يَرْفَعْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: وَالنَّعْيُ أَذَانٌ بِالْمَيِّتِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَنْبَسَةَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ مَيْمُونٌ الأَعْوَرُ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٤٦١).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الدارقطني في العلل (٥/١٦٦) معلقاً من طريق أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد، أو غيره، عن أبي حمزة به مرفوعاً.

وأخرجه البزار(٥/ ١٩، رقم ١٥٧٥)، والطبراني في الكبير (١٠/ رقم ٩٩٧٨)، وابن أبي شيبة (٢/ ٤٧٥، رقم ١١٢٠٦) بأسانيدهم من طريق سفيان الثوري. والدارقطني في العلل (٥/١٦٥) من طريق إسرائيل. كلاهما عن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله موقوفاً.

والحديث في إسناده محمد بن حميد الرازي، وأبوحمزة ميمون الأعور.

أما محمد بن حميد الرازي؛ فقال البخاري: حديثه فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، و قال الترمذي: كان البخاري حسن الرأي في محمد بن حميد، ثم ضعفه بعد، و كان ابن معين حسن الرأي فيه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وأما ميمون الأعور أبو حمزة؛ فقد ضعفه الأئمة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: أحاديثه خاصة عن إبراهيم مما لا يتابَع عليه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وزد على ذلك اختلاف الرواة فيه رفعاً، ووقفاً كما سبق في التخريج مما ينبئ عن

قلة ضبط الراوي لهذا الحديث، والترمذي وإن رجح في هذا الحديث وقفه؛ ولكن حسنه لما رأى شاهداً يعضده من الحديث المرفوع، أخرجه في نفس الباب، وابن ماجه (الجنائز/ النهي عن النعي) عن حذيفة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النعي. وقال الترمذي: حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث مرفوعاً من مسند ابن مسعود ﷺ لا يُروى إلا من طريق أبي حمزة ميمون الأعور، عن إبراهيم، عن علقمة، عنه ﷺ على اختلاف عليه رفعاً ووقفاً، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والثمانون

(الجنائز/ باب منه، أي من باب ما يستحب من الأكفان)

٩٩٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؛ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ».

وَفِيهِ عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٠٢٥).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ فيما يستحب من الكفن، ١٤٧٤) بنفس الإسناد. والبيهقي في الشعب (٩٢٦٨) من طريق مسلم بن إبراهيم الوارق، عن عكرمة به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عكرمة بن عمار،قال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، قال

ابن المديني: عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبت، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شاهد من حديث جابر ﷺ عند مسلم (الجنائز/ في تحسين كفن الميت، ٩٤٣)، وأبي داود (الجنائز/ في الكفن، رقم ٣١٤٨) أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض، فكفن في كفن غير طائل، وقُبر ليلاً، فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل؛ حتى يصلى عليه؛ إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك، وقال النبي ﷺ: «إذا كفن أحدكم أخاه؛ فليحسن كفنه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي قتادة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عكرمة بن عمار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والثمانون

(الجنائز/ باب ما جاء في كراهية البكاء على الميت)

١٠٠٣ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ أَبِي أَسِيدٍ أَنَّ مُوسَى بْنَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ بَاكِيهِ، فَيَقُولُ: وَا جَبَلاهْ!، وَا سَيِّدَاهْ!، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ إِلاَّ وُكِّلَ بِهِ مَلَكَانِ يَلْهَزَانِهِ، أَهَكَذَا كُنْتَ؟».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٠٣١).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ في الميت يعذب مما نيح عليه، ١٥٩٤) من طريق الدراوردي. وأحمد (١١٤/٤)، والحاكم (٤٧١/٢) من طريق زهير. والمزي في تهذيب الكمال (ترجمة موسى بن أبي موسى) من طريق محمد بن عمار. ثلاثتهم عن

أسيد بن أبي أسيد به.

والحديث في إسناده: ١ _ محمد بن أبي عمار، وثقه ابن المديني، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ليس به بأس. قال الحافظ في التقريب: لا بأس به.

٢ _ وأسيد بن أبي أسيد، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يعتَبَر به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

٢ _ وموسى بن أبي موسى الأشعري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، ولكن نقل بشار عواد في تعليقه على تهذيب الكمال عن ابن معين: ثقة.

فلمكان هؤلاء أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما توبع محمد بن عمار، ولما للحديث من شواهد، منها: أحاديث تعذيب الميت على بكاء أهله عليه مطلقاً كحديث ابن عمر ﷺ عند البخاري (١٢٨٦)، وحديث عمر عنده (١١٢٩٠)، وحديث عمران بن الحصين ﷺ عند النسائي (١٨٥٤).

وحديث النعمان بن بشير ﷺ عند البخاري (المغازي/ رقم ٤٢٦٧) قال: أغمي على عبدالله بن رواحة، فجعلت أخته عمرة تبكي: وا جبلاه! وا كذا! وا كذا! تعدد عليه، فقال حين أفاق: ما قلتِ شيئاً إلا قيل لي: آنت كذلك؟.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي موسى ﷺ إلا من رواية ابنه موسى، تفرد به أسِيد بن أبي أسيد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والثمانون

(الجنائز/ باب ما جاء في قتلى أحد، وذكر حمزة ﷺ)

١٠١٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ،

فَوَقَفَ عَلَيْهِ، فَرَآهُ قَدْ مُثِّلَ بِهِ، فَقَالَ: «لَوْلا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةُ فِي نَفْسِهَا؛ لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَافِيَةُ؛ حَتَّى يُحْشَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ بُطُونِهَا»، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِنَمِرَةٍ، فَكَفَّنَهُ فِيهَا، فَكَانَتْ إِذَا مُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ؛ بَدَتْ رِجْلاهُ، وَإِذَا مُدَّتْ عَلَى رِجْلَيْهِ؛ بَدَا رَأْسُهُ، قَالَ: فَكَثُرَ الْقَتْلَى، وَقَلَّتِ الثِّيَابُ، قَالَ: فَكُفِّنَ الرَّجُلُ، وَالرَّجُلانِ، وَالثَّلاثَةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرٍ وَاحِدٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْهُمْ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ قُرْآنًا، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، قَالَ: فَدَفَنَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ خُولِفَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ، وَرَوَى مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ إِلاَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرٍ أَصَحُّ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب» حينما نقل المزي في الأطراف (١٤٧٧) «غريب» فقط.

أخرجه أبو داود (الجنائز/ الشهيد يُغسَل، ٣١٣٥)، وأحمد (١٢٨/٣) من طريق أسامة بن زيد به.

وأخرجه البخاري (الجنائز/ الصلاة على الشهيد، ١٣٤٣)، والترمذي (الجنائز/ ترك الصلاة على الشهيد، ١٠٣٦)، وأبو داود في الموضع المذكور، ٣١٣٨)، والنسائي (الجنائز/ ترك الصلاة عليهم، ١٩٥٤)، وابن ماجه (الجنائز/ الصلاة على الشهداء، ١٥١٤) بأسانيدهم المختلفة عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر

ﷺ قال: كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن، فإذا أشير له إلى أحدهم؛ قدمه في اللحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة»، وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم.

وأخرجه أحمد (٥/٤٣١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة، عن جابر نحو حديث الليث عن الزهري.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أسامة بن زيد الليثي، فقال ابن معين: كان يحيى بن سعيد يضعفه، و قال ابن معين: ثقة صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ فيه: صدوق يهم.

وقد اتضح من تعرض الترمذي للاختلاف الواقع في إسناد هذا الحديث، ونقله عن الإمام البخاري ترجيح حديث الليث عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر أن أسامة قد أصيب بالوهم فعلاً في إسناد هذا الحديث، وسياقته مما يقتضي تضعيفه، ومع ذلك حكم الترمذي على حديث أسامة هذا بالحسن مع الغرابة، ولم يبطله البتة كما يشير إلى ذلك قوله: «حديث الليث عن ابن شهاب...أصح» لأنه رأى أن حديث أسامة فيه زيادات كثيرة مهمة على متن حديث الليث، وسنده مغاير لسنده، فكأنه جعل حديث أسامة، عن الزهري، عن أنس حديثاً برأسه، فنراه مشيراً إليه بقوله: وفي الباب عن أنس بعد إخراجه لحديث الليث، عن الزهري، عن ابن كعب، عن جابر (انظر باب ٤٦، رقم ١٠٣٦).

فلأجل أسامة في إسناد الحديث، وكلام الأئمة في هذا الإسناد أنزله الترمذي عن درجة الصحة، وحسنه لما يشهد لمعاني هذا الحديث من أحاديث عديدة. منها:

١ _ أخرج ابن سعد في الطبقات (٣/١٤) عن مقسم، عن ابن عباس ﷺ قال: لما قتل حمزة يوم أحد؛ أقبلت صفية تطلبه، لا تدري ما صنع؟، قال: فلقيت علياً، والزبير، فقال علي للزبير: أذكر لأمك، قال الزبير: لا، بل اذكر أنت لعمتك، قالت: ما فعل حمزة؟ قال: فأرياها أنهما لا يدريان، قال: فجاء النبي ﷺ، فقال: إني أخاف على عقلها، قال: فوضع يده على صدرها، ودعا لها، فاسترجعت، وبكت، ثم جاء، فقام عليه؛ وقد مُثِّل به، فقال: «لو لا جزع النساء؛ لتركته حتى يحشر من حواصل الطير» الخ.

٢ _ وحديث جابر ﷺ المذكور ضمن بيان الاختلاف الذي سبق لفظه في التخريج.

٣ _ وحديث جابر مختصراً عند أحمد (٣٢٩/٣) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه أن رسول الله ﷺ كفن حمزة بن عبد المطلب في نمرة في ثوب واحد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أسامة بن زيد الليثي، عن الزهري، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التسعون

(الجنائز/ باب فضل المصيبة إذا احتسب)

١٠٢١ _ حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سِنَان، قَالَ: دَفَنْتُ ابْنِي سِنَانًا؛ وَأَبُو طَلْحَةَ الْخَوْلانِيُّ جَالِسٌ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ الْخُرُوجَ؛ أَخَذَ بِيَدِي، فَقَالَ: أَلا أُبَشِّرُكَ يَا أَبَا سِنَان؟ قُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَرْزَبٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ وَلَدُ الْعَبْدِ؛ قَالَ اللهُ لِمَلائِكَتِهِ: قَبَضْتُمْ وَلَدَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَبَضْتُمْ ثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: مَاذَا قَالَ عَبْدِي؟ فَيَقُولُونَ: حَمِدَكَ، وَاسْتَرْجَعَ، فَيَقُولُ اللهُ: ابْنُوا لِعَبْدِي بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٠٠٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٤١٥/٤)، وابن حبان (٢٩٣٧)، والبيهقي (٦٨/٤) بأسانيدهم من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٩٧٠٠) من طريق أبي أسامة، عن أبي سنان، عن الضحاك، عن أبي موسى ﷺ موقوفاً، ولم يذكر أبا طلحة.

وأخرجه الثقفي في الثقفيات (كما في الصحيحة للألباني رقم ١٤٠٨) من طريق أبي بردة عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أبا سنان، وأبا طلحة.

أما أبو سنان، وهو عيسى بن سنان القسملي، ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال العجلي: لا بأس به، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

وأما أبو طلحة، فقال الحافظ في التقريب: مقبول.

وبالإضافة إلى ذلك اختلف في الإسناد على أبي سنان، فرواه حماد بن سلمة عنه، عن أبي طلحة، عن الضحاك عن أبي موسى مرفوعاً، وروى أبو أسامة عنه، عن الضحاك، عن أبي موسى موقوفاً، ولم يذكر أبا طلحة.

لذلك أنزله الترمذي عن درجة الصحة، وحسنه لمجيئه من غير هذا الوجه عن أبي موسى ﷺ كما ذكرنا طريق أبي بردة عنه في التخريج، ولم نجد له شاهداً من غير أبي موسى ﷺ فيما تتبعنا، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث من طريق الضحاك عن أبي موسى لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو سنان القسملي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والتسعون

(الجنائز/ باب ما جاء في قول النبي ﷺ «اللحد لنا والشق لغيرنا»)

١٠٤٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَنَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا، وَ

الشَّقُّ لِغَيْرِنَا».

وَفِي الْبَاب عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَٰذَا الْوَجْهِ.

اختلفت نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد والعارضة «حسن غريب من هذا الوجه»،والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٥٤٣).

أخرجه أبو داود (الجنائز/ باب في اللحد، ٣٢٠٨)، والنسائي (الجنائز/ اللحد والشق، ٢٠٠٩)، وابن ماجه (الجنائز/ في استحباب اللحد، ١٥٥٤) بأسانيدهم من طرق حكّام بن سلم به.

والحديث في إسناده علي بن عبد الأعلى، وأبوه عبد الأعلى.

أما علي ؛ فقال أحمد، والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم، والدارقطني: ليس بالقوي، ووثقه البخاري، والترمذي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

وأما عبد الأعلى؛ فقد ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه لين، وهو ثقة، قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها: حديث جرير بن عبد الله ﷺ مثله عند ابن ماجه في الموضع المذكور (١٥٥٥)، وأحمد (٣٥٧/٤)، قال البوصيري: إسناده ضعيف لاتفاقهم على تضعيف أبي اليقظان.

ومنها: حديث عائشة، وابن عمر ﷺ عند ابن أبي شيبة (١٥/٣، رقم ١١٦٣٨) أن النبي ﷺ أوصى أن يلحد له.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين والتغريب معاً أولى بالصواب.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به حكام بن سلم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والتسعون

(الجنائز/ باب ما يقول إذا أدخل الميت القبر)

١٠٤٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ _ وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ مَرَّةً: إِذَا وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي لَحْدِهِ _ ؛ قَالَ مَرَّةً: «بِسْمِ اللهِ، وَبِاللهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ»، وقَالَ مَرَّةً: «بِسْمِ اللهِ، وَبِاللهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ أَبُو الصِّدِّيقِ النَّاجِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ مَوْقُوفًا أَيْضًا.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٦٤٤).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ إدخال الميت القبر، ١٥٥٠)، وابن أبي شيبة (٣/١٩، رقم ١١٦٩٥) من طريق أبي خالد الأحمر به.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور من طريق إسماعيل بن عياش، عن الليث بن أبي سليم، عن نافع، عنه ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (٢/٢٧)، وأبو داود (الجنائز/ الدعاء للميت إذا وضع في قبره، ٣٢١٣) من طريق همام، عن قتادة، عن أبي الصديق، عنه ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي (٤/٥٥)، وابن أبي شيبة (٣/١٩، رقم ١١٦٩٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي الصديق، عنه ﷺ موقوفاً.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور (١٥٥٣) من طريق سعيد بن المسيب، عن ابن عمر ﷺ مرفوعاً بنحو منه.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أبا خالد، والحجاج بن أرخاة.

أما أبو خالد سليمان بن حيان؛ فقال ابن عدي: إنما أتي بسوء حفظه، فيغلط، و يخطئ، وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن المديني, وغيرهم، وقال الحافظ: صدوق يخطئ، وراجع للمزيد في حاله الحديث الثالث والسبعين من دراستنا هذه.

وأما الحجاج بن أرخاة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن ابن عمر ﷺ كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد في الباب كحديث البياضي عند الحاكم (٣٦٦/١)، وحديث واثلة عند الطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ١٥١)، وقال الهيثمي في المجمع (٤٤/٣): فيه بسطام بن عبد الوهاب، وهو مجهول.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق الحجاج عن نافع إلا برواية أبي خالد الأحمر، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والتسعون

(الجنائز/ باب ما جاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر)

١٠٤٧ _ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقَدٍ، قَال: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: الَّذِي أَلْحَدَ قَبْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو طَلْحَةَ، وَالَّذِي أَلْقَى الْقَطِيفَةَ تَحْتَهُ شُقْرَانُ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ جَعْفَرٌ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ قَال: سَمِعْتُ شُقْرَانَ يَقُولُ: أَنَا وَاللهِ طَرَحْتُ الْقَطِيفَةَ تَحْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

٣٠٣

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ شُقْرَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ فَرْقَدٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٨٤٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٧٥/٨، رقم ٧٤٠٩)، و المزي في تهذيب الكمال (ترجمة شقران) من طريق محمد بن صالح النرسي، عن زيد بن أخزم الطائي، عن عثمان بن عثمان الغطفاني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن شقران.

قلنا: وسياق الترمذي للإسناد أولى بالصواب؛ لموافقته ابن المديني، فقد روى أيضاً هذا الحديث عن عثمان بن فرقد، دون عثمان الغطفاني.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عثمان بن فرقد، وثقه ابن حبان، وقال: مستقيم الحديث، وقال أبوحاتم: روى حديثاً منكراً، وهو حديث شقران، وقال الدارقطني: يخالف الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما خالف.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له شاهد من حديث ابن عباس ﷺ عند مسلم (الجنائز/ جعل القطيفة في القبر، ٩٦٧)، والترمذي في نفس الباب، والبيهقي في الدلائل (٢٥٢/٧)، ولفظ البيهقي: كان شقران حين وضع رسول الله ﷺ في حفرته أخذ قطيفة قد كان يلبسها، ويفترشها، فدفنها معه في القبر، وقال: والله! لا يلبسها أحد بعدك، فدفنت معه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند شقران إلا بهذا الإسناد، تفرد به عثمان بن فرقد، عن جعفر بن محمد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والتسعون

(الجنائز/ باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر)

١٠٥٣ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا، وَنَحْنُ بِالأَثَرِ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ بُرَيْدَةَ، وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَبُو كُدَيْنَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ، وَأَبُو ظَبْيَانَ اسْمُهُ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب» حينما نقل المزي في الأطراف (٥٤٠٣): «غريب» فقط.

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٢٦١٣/١٢) من طريق عفان عن أبي كدينة به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا قابوس بن أبي ظبيان، فقال الحافظ: فيه لين، و قال الذهبي في الكاشف: لا يُحتج به، وقال ابن حبان: ردئ الحفظ، قال ابن عدي: أحاديثه متقاربة، وأرجو أنه لا بأس به، وقال أحمد: ليس بذاك، لم يكن من النقد الجيد.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الجنائز/ ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، ٩٧٤) قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد».

٢ _ حديث بُريدة ﷺ عند مسلم في الموضع المذكور (٩٧٥) قال: كان رسول الله

ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر، وفيه: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله للاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو كدينة. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والتسعون

(الجنائز/ باب ما جاء في ثواب من قدَّمَ ولداً)

١٠٦٢ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَأَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ بَارِقٍ الْحَنَفِيُّ، قَال: سَمِعْتُ جَدِّي أَبَا أُمِّي سِمَاكَ بْنَ الْوَلِيدِ الْحَنَفِيَّ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَرَطَانِ مِنْ أُمَّتِي؛ أَدْخَلَهُ اللهُ بِهِمَا الْجَنَّةَ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: فَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «وَمَنْ كَانَ لَهُ فَرَطٌ يَا مُوَفَّقَةُ!» قَالَتْ: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَطٌ مِنْ أُمَّتِكَ؟ قَالَ: «فَأَنَا فَرَطُ أُمَّتِي، لَنْ يُصَابُوا بِمِثْلِي».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ بَارِقٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمُرَابِطِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلالٍ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ بَارِقٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَسِمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ هُوَ أَبُو زُمَيْلٍ الْحَنَفِيُّ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٦٧٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/٣٣٤)، وأبو يعلى (٢٧٥٢)، والبيهقي (٤/٦٨) من طريق عبد ربه بن بارق به.

والحديث ثقات؛ إلا عبد ربه بن بارق، فقال أحمد: ما به بأس، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له:

١ - حديث ابن مسعود ﷺ عند الترمذي (١٠٦١) مرفوعاً: «من قدم ثلاثة لم يبلغوا الحلم كانوا له حصنا حصينا من النار» قال أبو ذر: قدمت اثنين، قال: «واثنين» فقال أبي بن كعب سيد القراء: قدمت واحداً، قال: «وواحداً، ولكن إنما ذاك عند الصدمة الأولى» وقال: غريب، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

٢ _ وحديث معاذ بن جبل ﷺ عند أحمد (٣٤١/٥) «ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته إياهما»، فقالوا: يا رسول الله! أو اثنان؟ قال: «أو اثنان»، قالوا: أو واحد؟ قال: «أو واحد»، ثم قال: «والذي نفسي بيده إن السقط ليجر أمه بسرره إلى الجنة إذا احتسبته». قال الهيثمي في المجمع (٩/٣): فيه يحيى بن عبد الله التيمي، ولم أجد من وثقه، ولا جرحه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد ربه بن بارق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والتسعون

(الجنائز/ باب ما جاء في الشهداء من هم؟)

١٠٦٤ _ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنِ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو سِنَان الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ لِخَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ رضي الله عنهما، أَوْ خَالِدٌ لِسُلَيْمَانَ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ؛ لَمْ يُعَذَّبْ فِي قَبْرِهِ»؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: نَعَمْ.

٣٠٧

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٥٠٣).

أخرجه الطبراني في الكبير (٤١٠٩) من عبيد بن أسباط به.

وأخرجه أحمد (٢٦٢/٤)، والنسائي (الجنائز/ من قتله بطنه، ٢٠٥٢)، وابن حبان (٢٩٢٢) كلهم من طريق شعبة، عن جامع بن شداد. والطبراني في الكبير (٤١٠٦) من طريق يزيد بن أبي خالد. و أيضاً (٤١٠٧) من طريق سعيد بن أشوع. ثلاثتهم عن عبد الله بن يسار، عن خالد بن عرفطة، وسليمان بن صُرَد.

والحديث في إسناده: أبو سنان الشيباني، وأبو إسحاق السبيعي.

أما أبو سنان الشيباني؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو داود وغيرهما، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن عدي: له غرائب، وإفرادات، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وأما أبو إسحاق؛ فقال الحافظ في التقريب: ثقة مكثر اختلط بأخرة، وعده من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا بجانب عدم معرفة سماع أبي سنان عنه أهو قديم، أم بعد الاختلاط، وقال البخاري فيما نقل عنه الترمذي في العلل (٤٢١/١): أبو إسحاق سمع من سليمان بن صُرد، ولا أعرف له سماعاً من خالد بن عرفطة، ولعله سمع هذا الحديث عن جامع بن شداد.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من غير هذا الوجه عن الصحابيين المذكورين كما يشهد لذلك حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (الجهاد/ الشهادة سبع سوى القتل، ٢٨٢٩)، والمصنف في نفس الباب بلفظ: «الشهداء خمس؛ المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد، وخالد ابن عرفطة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد بن أسباط، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والتسعون

(الجنائز/ باب ما جاء في عذاب القبر)

١٠٧١ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إسحاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ؛ أَتَاهُ مَلَكَان أَسْوَدَان أَزْرَقَان، يُقَالُ لأَحَدِهِمَا الْمُنْكَرُ، وَالآخَرِ النَّكِيرُ، فَيَقُولان: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ، وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولان: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي، فَأُخْبِرُهُمْ، فَيَقُولان: نَمْ كَنَوْمَةِ الْعَرُوسِ الَّذِي لا يُوقِظُهُ إِلاَّ أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ؛ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا؛ قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لا أَدْرِي، فَيَقُولان: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا؛ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ».

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَنَسٍ، وَجَابِرٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ ﷺ، كُلُّهُمْ رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٩٧٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن حبان (٥/٤٧، رقم ٣١٠٧) من طريق يزيد بن زريع، عن عبد الرحمن إسحاق به. وأيضاً (٣١٠٣) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ نحوه بأطول منه.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الرحمن بن إسحاق، ويقال له عبَّاد، وثقه يحيى بن معين، وأبو داود، والبخاري، وقال أحمد: صالح الحديث، روى عن أبي الزناد مناكير، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال الدارقطني: ضعيف يُرمى بالقدر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمي بالقدر.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، وحسنه لمجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج.

ولاعتضاد معظم معناه بغير واحد من الأحاديث الواردة في الباب، كحديث أنس ﷺ نحوه عند البخاري (رقم ١٣٧٤)، ومسلم (٢٨٧٠)، وكحديث البراء بن عازب ﷺ نحوه عند أحمد (٤/٢٩٤)، وكحديث أبي سعيد ﷺ نحوه عند أحمد (٣/٣).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ إلا برواية عبد الرحمن بن إسحاق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والتسعون

(النكاح/ باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه)

١٠٨٠ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشِّمَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ؛ الْحَيَاءُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالسِّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عُثْمَانَ، وَثَوْبَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي نَجِيحٍ، وَجَابِرٍ، وَعَكَّافٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خِدَاشٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي الشِّمَالِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلَّم نَحْوَ حَدِيثِ حَفْصٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي الشِّمَالِ، وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَعَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ أَصَحُّ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٤٩٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٠٨٥) من طريق ابن المديني، وأبي ظفر عبد السلام بن مطهر. كلاهما عن حفص بن غياث به.

وأخرجه أحمد (٤٢٥/٥) من طريق يزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد. كلاهما عن الحجاج، عن مكحول، عن أبي أيوب ﷺ بدون واسطة أبي الشمال.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم.

١ _ سفيان بن وكيع، كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تقريب). قلنا: ولكن قد توبع هنا من غير واحد.

٢ _ والحجاج بن أرطاة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا.

٣ _ وأبو الشمال، قال الحافظان الذهبي وابن حجر: مجهول.

ومع ذلك اختلف في إسناده وصلاً، وإرسالاً على الحجاج كما أشار إليه الترمذي، لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من الشواهد، منها:

١ _ حديث مليح بن عبد الله عن أبيه عن جده عند الطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ٧٤٩)، والبزار كما في الكشف (٥٠٠) مرفوعاً بلفظ: «خمس من سنن المرسلين؛ الحياء، والحلم، والحجامة، والسواك، والتعطر». ولس فيه ذكر النكاح. قال الهيثمي في المجمع (٩٩/٢): مليح، وأبوه، وجده لم أجد من ترجمهم.

٢ – وقد ورد في كون النكاح من سنن المرسلين حديث أبي ذر ﷺ عند أحمد (١٦٣/٥) في حديث خويل: «إن سنتنا النكاح، شراركم عزابكم، وأراذل موتاكم عزابكم»الحديث. قال الهيثمي في المجمع (٢٥٠/٤): وفيه راوٍلم يُسم، وبقية رجاله ثقات.

٤ – وحديث أنس ﷺ عند الشيخين في قصة ثلاثة رهط سألوا عن عبادة النبي ﷺ، و فيه: قال النبي ﷺ: «أما والله إني لأخشاكم لله، وأتقاكم له، ولكني أصوم، وأفطر، وأصلي، وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني». واللفظ للبخاري (٧٥٧/٢، رقم ٥٠٦٣).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحجاج بن أرخاة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والتسعون

(النكاح/ باب ما جاء في النهي عن التبتل)

١٠٨٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَزَادَ زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ فِي حَدِيثِهِ: وَقَرَأَ قَتَادَةُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَى الأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

وَيُقَالُ: كِلا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٩٠).

أخرجه النسائي (النكاح/ النهي عن التبتل، ٣٢١٤)، وابن ماجه (النكاح/ النهي عن التبتل، ١٨٤٩)، وأحمد (١٧/٥) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه به.

وأخرجه النسائي في الموضع المذكور (٣٢١٣) من طريق الأشعث، عن الحسن، عن سعد، عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث في إسناده معاذ بن هشام تكلم فيه مع الكلام في سماع الحسن عن سمرة ابن جندب ﷺ.

أما معاذ بن هشام؛ فقد وثقه ابن معين في رواية عثمان الدارمي، واعتمده علي بن المديني، وقال الدوري عن ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وقال ابن عدي: ربما يغلط في الشيء، وأرجو أنه صدوق، وتكلم فيه الحميدي من أجل القدر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم.

و أما الكلام في سماع الحسن البصري عن سمرة، فقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث الخامس عشر، وملخصه أنهم اختلفوا في صحة سماع الحسن من سمرة بن جُنْدُب، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١) . راجع الحديث العاشر.

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/٩٤، فصل: رأي القائلين بشفعة الجوار): و قد صح سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنه كتاب، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، وحديثاً، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء بعدهم، وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمَل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ و إن كان الصحيح أن سماعه منه ثابت عنده على ما قالوا _؛ إضافة إلى ما تكلم في معاذ بن هشام؛ أنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه بناءً على ما روي في الباب، منها:

١ _ حديث سعد بن أبي وقاص ﵁ عند البخاري (النكاح/ ما يكره من التبتل، ٥٠٧٣)، ومسلم (النكاح/ استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ١٤٠٢)، والمصنف في نفس الباب قال: ردَّ رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لاختصينا.

٢ _ وحديث أنس ﵁ عند أحمد (٣/١٥٨) مثله. قال الهيثمي في المجمع (٤/٢٥٨): إسناده حسن.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سمرة ﵁ إلا بهذا الإسناد، تفرد به معاذ بن هشام، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الموفي مائةً

(النكاح/ باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه)

١٠٨٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَعِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَسَعِيدٍ ابْنَيْ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُزَنِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ؛ فَأَنْكِحُوهُ، إِلاَّ تَفْعَلُوا؛ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ، وَفَسَادٌ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَإِنْ

كَانَ فِيهِ؟ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ؛ فَأَنْكِحُوهُ» ثَلاثَ مَرَّاتٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَبُو حَاتِمٍ الْمُزَنِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٨٨٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أبو داود في مراسيله (باب ما جاء في تزويج الأكفاء، ٢٢٤)، والبخاري في تأريخه (٩/٢٦) من طريق حاتم بن إسماعيل به.

والحديث في إسناده أربعة رجال تكلم فيهم:

١ _ حاتم بن إسماعيل، وثقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد، وقال أحمد: زعموا أنه كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، قال الحافظ في التقريب: صحيح الكتاب، صدوق يهم.

٢ _ وعبد الله بن مسلم بن هرمز، كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: عبد الله بن هرمز، وهو الفدكي، وقد اختُلف في تعيينه، هل هما واحد، أم اثنان، فقد فرق المزي بينهما، فقال: الراوي في هذا الحديث هو عبد الله بن هرمز الفدكي، وليس هو عبد الله بن مسلم بن هرمز، وقال الحافظ في التقريب: عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي، ضعيف، هو الفدكي على الصواب، نسب إلى جده.

٣، ٤ _ ومحمد وسعيد ابنا عبيد: مجهولان، كما قال الحافظ في التقريب.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهده، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وابن ماجه (النكاح/ الأكفاء، ١٩٦٧) مثله.

٢ _ ومرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق (١٠٣٢٥): «إذا جاءكم من ترضون أمانته، وخلقه؛ فأنكحوه، كائناً من كان، فإن لا تفعلوا؛ تكن فتنة في الأرض، وفساد كبير، أو قال: عريض».

٣ _ ومرسل زيد بن أسلم عند أبي داود في المراسيل (٢٢٦) أن بني بُكير أتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: زوج أختنا من فلان، فقال: «أين أنتم عن بلال؟»، فأعادوا، فأعاد الكلام ثلاثاً، فزوجوه، قال: وكان بنو بكير من المهاجرين من بني ليث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي حاتم المزني ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به حاتم بن إسماعيل، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والمائة

(النكاح/ باب ما جاء في إعلان النكاح)

١٠٨٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ مَيْمُون الأَنْصَارِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالدُّفُوفِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَعِيسَى بْنُ مَيْمُون الأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الَّذِي يَرْوِي عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ التَّفْسِيرَ هُوَ ثِقَةٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «غريب حسن»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٥٤٧).

أخرجه البيهقي (٢٩٠/٧)، وابن عدي في الكامل (٢٤٠/٥) من طريق عيسى بن ميمون به.

وأخرجه ابن ماجه (النكاح/ إعلان النكاح، ١٨٩٥) من طريق خالد بن إياس، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن القاسم، عنها رضي الله عنها مثله دون قوله: «اجعلوه في المساجد».

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عيسى بن ميمون، فإضافة إلى ما قال الترمذي قال البخاري: منكر الحديث، وقال مرة: ضعيف، ليس بشيء، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لأجل متابعة عيسى بن ميمون من غيره في بعض المتن، ولما يشهد لمعنى الحديث من الآثار،منها .

١ _ حديث ابن الزبير ﷺ عند أحمد (٥/٤)، والحاكم (١٨٣/٢) مرفوعاً: «أعلنوا النكاح»، صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الهيثمي (٢٨٩/٤): رجاله ثقات.

٢ _ وحديث محمد بن حلخب ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، والنسائي (النكاح/ الإعلان بالصوت، وضرب الدف، ٣٣٧٠) مرفوعاً: فصل ما بين الحرام والحلال الدفُّ، والصوت. قال الترمذي: حسن.

٣ _ ومرسل صالح مولى التوأمة عند عبد الرزاق (١٨٧/٦) قال: رأى رسول الله ﷺ جماعة في المسجد، فقال: ما هذا؟ قالوا: نكاح، قال: «هذا النكاح ليس بالسفاح».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها بتمامه إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى بن ميمون، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والمائة

(النكاح/ باب ما جاء في الوليمة)

١٠٩٥ _ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ بِسَوِيقٍ وَتَمْرٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَ هَذَا.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَائِلٍ، عَنِ ابْنِهِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ وَائِلٍ عَنِ ابْنِهِ، وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٨٢).

أخرجه أبو داود (الأطعمة/ استحباب الوليمة عند النكاح، ٣٧٤٤)، وابن ماجه (النكاح/ الوليمة، ١٩٠٩)، وابن حبان (٤٠٤٩) بأسانيدهم من طريق ابن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه، عن الزهري به.

وأخرجه أبو يعلى (٣٥٥٩) من طريق أبي خيثمة. وأحمد (١١/٣) كلاهما عن ابن عيينة، عن الزهري به بدون الواسطة.

وأخرجه البخاري (الصلاة/ ما يذكر في الفخذ، ٣٧١)، ومسلم (النكاح/ فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، ١٦٦٥) من طريق عبد العزيز بن صهيب، عن أنس ﷺ قصة تزويج رسول الله ﷺ صفية، وفيها: فأصبح النبي ﷺ عروساً، فقال: «من كان عنده شيء فليجئ به»، وبسط نطعاً، فجعل الرجل يجيء بالتمر، وجعل الرجل يجيء بالسمن، قال: وأحسبه قد ذكر السويق، قال: فحاسوا حيساً، فكانت وليمة رسول الله ﷺ.

وأخرجه مسلم في الموضع المذكور من طريق ثابت عن أنس ﷺ نحو حديث عبد العزيز بن صهيب.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تكلم في وائل بن داود، وابنه بكر مع كونهما ثقتين، فقال ابن المديني عن سفيان: وائل بن داود لم يسمع من ابنه شيئاً، إنما نظر في كتابه حديث الوليمة، وعد ولي الدين أبو زرعة العراقي رواية وائل عن ابنه بكر من جملة المراسيل في كتابه «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص ٣٣٦».

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه صحيح

عن أنس ﷺ كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق الزهري، عن أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن عيينة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والمائة

(النكاح/ باب ما جاء في خطبة النكاح)

١١٠٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمِ ابْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة: «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٢٧٩).

أخرجه أبو داود (الأدب/ في الخطبة، ٤٨٤١)، وأحمد (٣٠٢/٢)، وابن حبان (٢٠١/٤، رقم ٢٨٨٥) بأسانيدهم من طريق عبد الواحد بن زياد، عن عاصم بن كليب به.

والحديث في إسناده أبو هشام الرفاعي، وعاصم بن كليب.

أما أبو هشام؛ فقد ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه، وقال ابن معين: ما أرى به بأساً، وقال الحافظ في التقريب: ليس بالقوي.

وأما عاصم بن كليب؛ فقال الذهبي في الكاشف: قال أبو حاتم: صالح، وقال أبوداود: كان أفضل أهل زمانه، كان من العُبَّاد، قال شريك: مرجئ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمِي بالإرجاء.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع أبو هشام، ولمجيئه من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ كما أخرجه أبو داود (الأدب/ الهدي في الكلام)،

وابن ماجه (النكاح/ خطبة النكاح، ١٨٩٤) مرفوعاً: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ «الحمد لله»؛ فهو أجذم». قال المناوي في الفيض (١٨/٥): معنى التشهد في الحديث (حديث عاصم بن كليب): الحمد والثناء على الله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها «حسن غريب» بدون التصحيح أولى بالصواب، فإن الحديث لا يليق به التصحيح.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق كليب بن شهاب عن أبي هريرة ﷺ إلا برواية ابنه عاصم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والمائة

(النكاح/ باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان)

١١٢٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ؛ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي أَسْلَمْتُ؛ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اخْتَرْ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ».

١١٣٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ؛ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَسْلَمْتُ؛ وَتَحْتِي أُخْتَانِ، قَالَ: «اخْتَرْ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [غريب]. وَأَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ اسْمُهُ الدَّيْلَمُ بْنُ هَوْشَعَ.

اختلفت هنا نسخ الجامع ففي نسختنا الهندية، والتحفة ليس الحديث إلا بالإسناد الأول يعني: قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أبي وهب به, وحكم الترمذي عليه «حسن غريب»، وفي النسخة التي من تحقيق فؤاد، والعارضة أخرج الحديث بالإسنادين كما نقلنا في المتن، و حكم الترمذي في آخرِ الثاني: «حسن» فقط، وكذا المزي ذكر الحديث في الأطراف

(١١٠٦١) بإسناده الأول نقلاً عن ابن عساكر، ثم استدركه بالإسناد الثاني، ونقل الحكم بـ «حسن» فقط. وقال: وحديث محمد بن بشار في رواية أبي حامد أحمد بن عبدالله بن داود المروزي التاجر، عن الترمذي، ولم يذكره أبو القاسم.

أخرجه أبو داود (الطلاق/ من أسلم و عنده نساء أكثر من أربع أو أختان) من طريق يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب به. و ابن ماجه (النكاح/ الرجل يسلم و عنده أختان) من طريق ابن وهب. و أحمد (٢٣٢/٤) من طريق موسى بن داود. كلاهما عن ابن لهيعة. ثم الاثنان _ يزيد بن أبي حبيب، و ابن لهيعة _ عن أبي وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز، عن أبيه ﷺ.

وأخرجه ابن ماجه في الموضع المذكور، و الشافعي (كما في النكت الظراف) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن أبي وهب الجيشاني، عن أبي خِراش الرعيني، عن الديلمي ﷺ به. قال البيهقي (١٨٤/٧): وإسحاق لا يحتج به ورواية يزيد بن أبي حبيب أصح.

قال المزي: و رواه أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن جده، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني، قال: و هو وهم. ونقل الحافظ عن ابن عساكر قوله: هذا عندي وهم، من ابن يونس، أو من أبيه، و يحتمل أن يكون ابن لهيعة سمعه من يزيد، عن أبي وهب، ثم سمعه من أبي وهب، أو دلَّسه عنه. انتهى. ثم قال: فجزمُ المزي بأن رواية ابن يونس، عن أبيه مع هذا الاحتمال، و مع كون ابن لهيعة كان يدلس لايليق به.

قد تقدم تطبيق تحسينه في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث الثلاثين بعد المائة منه).

أما الغربة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى بهذا اللفظ إلا من حديث فيروز الديلمي، تفرد به أبو وهب الجيشاني؛ لكن له عواضد كما سبق ذكرها في «الحديث الحسن»، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث الخامس والمائة

(الرضاع/ باب ما جاء في حق الزوج على المرأة)

١١٥٩ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَسُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ، وَ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥١٠٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن حبان (١٨٣/٦ رقم ٤١٥٠)، والبيهقي (٢٩١/٧) من طريق محمد بن عمرو به.

وأخرجه الحاكم (١٨٩/٢)، والبزار كما في الكشف (١٤٦٦) من طريق يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة نحوه مطولاً، وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي، ضعيف.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا محمد بن عمرو بن علقمة، قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام، وقال الذهبي في الكاشف: قال أبوحاتم: يكتَب حديثه، وقال النسائي، وغيره: ليس به بأس، وفي المغني: حسن الحديث، روى له البخاري، ومسلم متابعة.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند أحمد (١٥٩/٣) مطولاً ،وفيه: «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر؛ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم

حقه عليها». قال المنذري في الترغيب (٣/٣٥): إسناده جيد، رواته ثقات مشهورون.

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه (النكاح/ حق الزوج على المرأة، ١٨٥٢) مثله، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

٣ _ وحديث قيس بن سعد ﷺ عند أبي داود (النكاح/ حق المرأة على زوجها، ٢١٤٠) مثله، وأخرجه الحاكم أيضاً (٢/١٨٧)، وصححه، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد ابن عمرو، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً، وأما رواية سليمان بن داود، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ؛ فإما لم تبلغ الترمذي، وإما لم يعتد بها لضعفها، والله أعلم.

الحديث السادس والمائة

(الرضاع/ باب ما جاء في حق الزوج على المرأة)

١١٦٠ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا مُلازِمُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ خَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ خَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ؛ فَلْتَأْتِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنُّورِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٢٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه النسائي في الكبرى (عشرة النساء، ٨٩٧١)، وابن حبان (٦/١٨٤، رقم ٤١٥٣)، وابن أبي شيبة (٣/٥٥٣، رقم ١٧١٢٩) بأسانيدهم من طريق ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر. وأحمد (٤/٢٣) من طريق محمد بن جابر. والطبراني في الكبير (٨٢٤٨) من طريق أيوب بن عتبة. ثلاثتهم عن قيس بن طلق عن أبيه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ملازم بن عمرو، وقيس بن خلق.

أما ملازم؛ فقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، وروى صالح بن أحمد عن أبيه: حاله مقارب، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما قيس بن خلق؛ فقد ضعفه أحمد، وابن معين في رواية، ووثقه في رواية أخرى، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن تقوم به الحجة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لما توبع ملازم بن عمرو، ولما يشهد للحديث من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﵁ عند الطيالسي (١٩٥١)، والبيهقي (٢٩١/٧) أن امرأةً أتته ﷺ، فقالت: ما حق الزوج على امرأته، فقال: «لا تمنعه نفسها؛ وإن كانت على ظهر قتب» الحديث.

٢ _ وحديث زيد بن أرقم ﵁ عند الطبراني في الكبير (٥/ ٥٠٨٤) مرفوعاً: «المرأة لا تؤدي حق الله عليها حتى تؤدي حق زوجها، حتى لو سألها؛ وهي على ظهر قتب؛ لم تمنعها نفسها». قال الهيثمي في المجمع (٣٠٨/٤): رجاله رجال الصحيح خلا المغيرة بن مسلم، وهو ثقة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند خلق بن علي ﵁ إلا برواية ابنه قيس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والمائة

(الرضاع/ باب ما جاء في حق الزوج على المرأة)

١١٦١ _ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُسَاوِرٍ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي

الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ؛ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ؛ دَخَلَتِ الْجَنَّةَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٢٩٤).

أخرجه ابن ماجه (النكاح/ حق الزوج على المرأة، ١٨٥٤)، وابن أبي شيبة (٣/٥٥٢، رقم ١٧١١٧)، والحاكم (٤/١٧٣) من طريق محمد بن فضيل به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا المساور الحميري، وأمه.

أما مساور؛ فقال الذهبي في الميزان بعد ما ذكر حديثه هذا: فيه جهالة، والخبر منكر، وقال الحافظ في التقريب: مجهول. وأما أمه؛ فقال في التقريب: لا يُعرَف حالها.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها: ١ _ حديث حصين بن مِحصن عن عمته عند أحمد (٤/٣٤١)، والنسائي في الكبرى (عشرة النساء، ٨٩٦٣)، والحاكم (٢/١٨٩) أنها أتت النبي ﷺ في حاجة، ففرغت من حاجتها، فقال لها النبي ﷺ: «أ ذات زوج أنت؟»، قالت: نعم، قال: «كيف أنتِ له؟»، قالت: ما آلوه إلا ما عجزت عنه، قال: «فانظري: أين أنتِ منه؟ فإنما هو جنتك، أو نارك». صححه الحاكم، وأقره الذهبي.

٢ _ وحديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ عند أحمد (١/١٩١) مرفوعاً: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، ولطاعت زوجها؛ قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شاءت». قال الهيثمي في المجمع (٤/٣٠٦): وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أم سلمة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن فضيل، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والمائة

(الرضاع/ باب ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن)

١١٦٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ الضَّحَّاكِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلاً، أَوِ امْرَأَةً فِي الدُّبُرِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٣٦٣).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه النسائي في الكبرى (عشرة النساء، ٩٠٠١)، وابن حبان (٦/٢٠٢، رقم ٤١٩١)، وابن أبي شيبة (٣/٥٢٢، رقم ١٦٧٩٦) من طريق أبي خالد الأحمر، عن الضحاك به مرفوعاً.

وأخرجه النسائي في الموضع المذكور (٩٠٠٢) من طريق وكيع، عن الضحاك موقوفاً.

والحديث رجاله ثقات إلا أبا خالد الأحمر، وشيخه الضحاك.

أما أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان؛ فقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإنما أتي من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

وأما الضحاك بن عثمان؛ فقال أحمد، وابن معين، وأبو داود: ثقة، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، وهو صدوق، قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

وبالإضافة إلى ذلك اختلف فيه رفعاً، ووقفاً كما سبق في التخريج، فلذلك كله أنزله الترمذي عن درجة الصحة، وحسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث علي بن خلق المذكور في الباب نحوه.

٢ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند أبي داود (النكاح/ في جامع النكاح،٢١٦١)، و ابن ماجه (النكاح/ النهي عن إتيان النساء في أدبارهن، ١٩٣٣)، واللفظ له: «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها». قال البوصيري: إسناده صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الضحاك بن عثمان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والمائة

(الرضاع/ باب ما جاء في الغيرة)

١١٦٨ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَغَارُ، وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ». قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ، وَكِلا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ.

وَالْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ، وَأَبُو عُثْمَانَ اسْمُهُ مَيْسَرَةُ، وَالْحَجَّاجُ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ، وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: سَأَلْتَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ عَنْ حَجَّاجٍ الصَّوَّافِ، فَقَالَ: ثِقَةٌ، فَطِنٌ، كَيِّسٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٣٦٣).

أخرجه مسلم (التوبة/ غيرة الله وتحريم الفواحش، ٢٧٦١) من طريق إسماعيل بن علية عن حجاج الصواف ومسلم (٢٧٦١) من طريق حرب بن شداد. والبخاري (النكاح/ الغيرة، ٥٢٢٣) من طريق همام، وشيبان. وأحمد (٥١٩/٢) من طريق حرب بن أبان بن يزيد. خمستهم عن يحيى بن أبي كثير به.

وأحمد (٣٨٧/٢) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عنه ﷺ دون قوله «المؤمن يغار».

ومسلم في الموضع المذكور، وأحمد (٢٣٣/٢) كلاهما من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عنه ﷺ بلفظ: «المؤمن يغار، والله أشد غيراً».

وأخرجه البخاري في الموضع المذكور (٥٢٢٢)، ومسلم في الموضع المذكور (٢٧٦٢) من طرقٍ عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عروة، عن أسماء رضي الله عنها بلفظ: «ليس شيء أغيَر من الله».

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في حميد بن مَسعَدة، فقال ابن حجر: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه النسائي، وقال أبو حاتم كان صدوقا.

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على يحيى بن أبي كثير، فرُوي عنه هكذا، ورُوي عنه، عن أبي سلمة، عن عروة، عن أسماء بنت أبي بكر، فلأجل حميد هذا، والاختلاف المذكور أنزل الإسناد الترمذي، ثم حسنه لمجيئه من طرق كثيرة إلى يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، ومن طرق عديدة إلى أبي هريرة ﷺ، بل وإلى غيره من الصحابة ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، على أن الإسناد مع متابعاته الكثيرة أحري بأن يوصف بالصحة أيضاً.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق سفيان بن حبيب، عن الحجاج الصوَّاف، عن يحيى إلا من رواية حميد بن مسعدة، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث العاشر والمائة

(الرضاع/ باب بلا ترجمة بعد كراهية الدخول على المغيبات)

١١٧٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتِ؛ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيح] غَرِيبٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي الهندية والتحفة «حسن صحيح غريب»، وكذا الزيلعي فيما نقله في النصب (٢٩٩/١)، والمنذري في الترغيب (١٤١/١), وفي نسخة فؤاد والعارضة: «حسن غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٥٢٧)، والمناوي في الفيض.

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن خزيمة (١٦٨٥)، وابن حبان (٤٤٧/٧، رقم ٥٥٧٠)، والبزار (٢٠٦١) بأسانيدهم من طريق عمرو بن عاصم، عن همام. وابن خزيمة (١٦٨٧) من طريق سعيد بن بُشير. والطبراني في الكبير (١٠١١٥) من طريق سويد بن إبراهيم. ثلاثتهم عن قتادة به.

وأخرجه ابن خزيمة (١٦٨٦)، وابن حبان (٥٥٦٩) من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله مرفوعاً. ولم يذكر مورقاً بين قتادة وأبي الأحوص.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٤٨١) من طريق حميد بن هلال. وأيضاً (٨٩١٤) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق. كلاهما عن أبي الأحوص، عن عبد الله ﷺ موقوفاً.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عمرو بن عاصم، قال ابن معين: ثقة، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق في حفظه شيء.

على أنه قد اختلف في الإسناد على قتادة وصلاً وإرسالاً، وعلى أبي الأحوص رفعاً ووقفاً كما سبق في التخريج.

لذلك كله أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من غير وجه عن قتادة، ولما له من شاهد من حديث ابن عمر ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٢٨٩٠) مرفوعاً مثله. وقال الهيثمي في المجمع (٣١٤/٤) رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها «حسن غريب» فقط أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله ﷺ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به قتادة على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الحادي عشر بعد المائة

(الطلاق/ باب ما جاء في الجد والهزل في الطلاق)

١١٨٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ [أَرْدَكَ] الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ مَاهَكَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ؛ النِّكَاحُ، وَالطَّلاقُ، وَالرَّجْعَةُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ حَبِيبِ بْنِ أَرْدَكَ الْمَدَنِيُّ، وَابْنُ مَاهَكَ هُوَ عِنْدِي: يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٨٥٤).

أخرجه أبو داود (الطلاق/ في الطلاق على الهزل، ٢١٩٤)، وابن ماجه (الطلاق/ من طلق، أو نكح او راجع لاعباً، ٢٠٣٩) من طريق عبد الرحمن بن حبيب به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الرحمن بن حبيب؛ قال النسائي: منكر الحديث، ذكره ابن حبان في الثقات وقال الحافظ في التقريب: ليِّن الحديث.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث فضالة بن عبيد ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٨/ رقم ٧٨٠) مرفوعاً: «ثلاث لا يجوز اللعب فيهن؛ الطلاق، والنكاح، والعتق»، قال الهيثمي في المجمع (٣٣٥/٤): وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح.

٢ _ وحديث أبي ذر ﷺ عند عبد الرزاق (١٠٢٤٩) مرفوعاً: «من خلق؛ وهو لاعب؛ فطلاقه جائز، ومن أعتق؛ وهو لاعب؛ فعتاقه جائز، ومن أنكح؛ وهو لاعب؛ فنكاحه جائز». قال الحافظ في التلخيص (٢٠٩/٣): وهو منقطع.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلم نجد ذكر الرجعة إلا في هذا الحديث، ولا يُروى هذا الحديث من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، فالحديث غريب الإسناد، وغريب بعض المتن.

الحديث الثاني عشر بعد المائة

(الطلاق/ باب ما جاء في الخلع)

١١٨٥ _ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَغْدَادِيُّ، أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، أَنْبَأَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ﷺ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَّ بِحَيْضَةٍ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٦١٨٢).

أخرجه أبو داود (الطلاق/ في الخلع، ٢٢٢٩)، والدارقطني (٣/٢٥٥) من طريق هشام بن يوسف، عن معمر به.

وأخرجه الدارقطني (٣/٢٥٥)، والبيهقي (٧/٤٥٠) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن عمرو بن مسلم، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عمرو بن مسلم الجَنَدي، قال أحمد: ضعيف، وقال مرة: ليس بذاك، وقال ابن معين: لا بأس به، وفي رواية: ليس بذاك، وقال النسائي: ليس بالقوي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

على أن هناك اختلافاً في الوصل، والإرسال على معمر كما سبق في التخريج، فلذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي بناءً على ما يشهد له من حديث الرُّبَيِّع بنت معوِّذ بن عفراء رضي الله عنها مثله عند المصنف في نفس الباب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد، تفرد به معمر على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث عشر بعد المائة

(الطلاق/ باب ما جاء في المُظاهر يواقع قبل أن يُكفِّر)

١١٩٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ، قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا وَاقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ؛ فَعَلَيْهِ

٣٣٢

كَفَّارَتَانِ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٥٥).

أخرجه ابن ماجه (الطلاق/ المظاهر يجامع قبل أن يكفر، ٢٠٦٤) من طريق الأشج به.

وأخرجه الترمذي في التفسير (سورة المجادلة ٣٢٩٩)، وأحمد (٣٧/٤) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود (الطلاق/ في الظهار، ٢٢١٣) من طريق عبد الله بن إدريس. ابن ماجه (الطلاق/ الظهار، ٢٠٦٢) من طريق عبد الله بن نمير. ثلاثتهم عن ابن إسحاق به مطولاً بقصة.

وأخرجه أحمد (٣٧/٤) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة. وأبو داود في الموضع المذكور (٢٢١٧) من طريق ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث. ثلاثتهم عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦٣٣٢) مختصراً مثل حديث الباب، وأيضاً (٦٣٢٦) مطولاً من طريق معمر. والترمذي (الطلاق/ كفارة الظهار، ١٢٠٠) من طريق علي بن المبارك. والحاكم (٢٠٤/٢) من طريق حرب بن شداد. أربعتهم عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة أن سلمان بن صخر جعل امرأته عليه كظهر أمه، فذكر القصة، وهذا مرسل.

والحديث رجاله ثقات إلا محمد بن إسحاق، قال الذهبي في الميزان: وثقه غير واحد، ووَهَّاه آخرون، وهو صالح الحديث. وقال أحمد بن حنْبَل: هو حسن الحديث، وقال ابن معين: ثقة، و ليس بحجة، وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح، وقال النسائي، وغيره: ليس بالقوي: وقال الدارقطني: لا يُحتَج به، قال أحمد: هو كثير التدليس جداً. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يُدلس، ورُمي بالتشيع، والقدر.

على أن هناك انقطاعاً في السند، قال الترمذي في التفسير: قال محمد: سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر، ويقال: سليمان بن صخر.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن سلمة بن صخر،ولما يشهد له حديث ابن عباس ﷺ عند الترمذي في نفس الباب مطولاً، وقال : حسن غريب صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

والحديث لا يُروى من طريق محمد بن عمرو بن عطاء، عن سليمان بن يسار إلا برواية ابن إسحاق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع عشر بعد المائة

(البيوع / باب ما جاء في التجار و تسمية النبي ﷺ إياهم)

١٢٠٩ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ».

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ شَيْخٌ بَصْرِيٌّ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وقوله «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»،وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٩٩٤).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه الدارمي (البيوع/ التاجر الصدوق) من طريق قبيصة. والدارقطني (٣/٦) والحاكم (٢/٦) من طريق يعلى بن عبيد. والترمذي في نفس الباب من طريق ابن المبارك. ثلاثتهم عن الثوري به.

قد تقدم تطبيق تحسينه مع ذكر عواضده في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق»، الحديث السابع والثلاثين بعد المائة منه).

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي سعيد الخدري ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سفيان الثوري، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس عشر بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كتابة الشروط)

١٢١٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكَرَابِيسِيِّ الْبَصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ لِيَ الْعَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ ﷺ: أَلا أُقْرِئُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَّاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْذَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا، أَوْ أَمَةً، لا دَاءَ، وَلا غَائِلَةَ، وَلا خِبْثَةَ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ ابْنِ لَيْثٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٨٤٨).

أخرجه ابن ماجه (التجارات/ شراء الرقيق، ٢٢٥١)، والبيهقي (٥/٣٢٨) من طريق عباد بن ليث. وابن أبي حاتم كما في التغليق (٣/٢١٨) من طريق المنهال بن بحر. كلاهما عن عبد المجيد بن وهب. والطبراني في الكبير (١٨/ رقم ١٥)، والبيهقي (٥/٣٢٨) من طريق أبي رجاء العطاردي. كلاهما _ عبد المجيد، وأبو رجاء _ عن العداء ابن خالد ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عباد بن ليث، فقد وثقه ابن معين فيما نقله ابن الجوزي عنه، وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: لا يحتج به إلا فيما وافق الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه عن العداء من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فعلى ما قال الترمذي حسب علمه: تفرد به عباد بن ليث، عن عبد المجيد بن وهب، عن العداء ﷺ، ولكن قد عُلم من التخريج أن لا غرابة في الإسناد البتة؛ فإن كلاً من عباد، وعبد المجيد قد توبع بغيره كما نبه على ذلك الحافظ في التغليق، فالحديث ليس غريباً أيَّ غرابة.

الحديث السادس عشر بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في بيع من يزيد)

١٢١٨ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ شُمَيْطِ بْنِ عَجْلانَ، حَدَّثَنَا الأَخْضَرُ بْنُ عَجْلانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ الْحَنَفِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَاعَ حِلْسًا، وَقَدَحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ، وَالْقَدَحَ؟» فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدِرْهَمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟، مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟»، فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ.

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ الأَخْضَرِ بْنِ عَجْلانَ، وَعَبْدُ اللهِ الْحَنَفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ النَّاسِ، عَنِ الأَخْضَرِ بْنِ عَجْلانَ.

اتفقت نسخ الجامع على تحسينه، وقوله «لا نعرفه إلا من حديث الأخضر إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٧٨).

أخرجه أبو داود (الزكاة/ ما تجوز فيه المسألة)، و ابن ماجه (التجارات/ بيع المزايدة) من طريق عيسى بن يونس، و النسائي (البيوع/ البيع فيمن يزيد) من طريق المعتمر، و عيسى بن يونس. و أحمد (٣/١٠٠) من طريق المعتمر. و أخرجه أحمد (٣/١٠٠) من طريق يحيى بن سعيد، و عبدالله بن عثمان. و (٣/١٢٦) من طريق عبيد الله بن شميط.

خمستهم عن الأخضر بن عجلان به.

قد تقدم تطبيق تحسينه مع ذكر شاهده في لخروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث التاسع والثلاثين بعد المائة منه).

ويشهد له أيضاً أثر عمر رضي الله عنه عنه عند ابن أبي شيبة (٤٦٩/٦، رقم ٣٢٩٥٧) من طريق حزام بن هشام عن أبيه قال: شهدت عمر ﷺ باع إبلاً من إبل الصدقة فيمن يزيد.

وأثر المغيرة بن شعبة ﷺ عند ابن أبي شيبة (رقم ٣٢٩٥٦) أنه باع المغانم في من يزيد.

والحديث لا يُروى بهذا اللفظ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به الأخضر بن عجلان، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث السابع عشر بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع)

١٢٢١ _ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلَبُ، فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ، فَابْتَاعَهُ؛ فَصَاحِبُ السِّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من حديث أيوب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٤٤٨).

أخرجه أبو داود (الإجارة/ في التلقي، ٣٤٣٧)، وأحمد (٤٠٣/٢) من طريق عبيد الله بن عمرو. وأحمد (٢٨٤/٢) من طريق معمر. كلاهما عن أيوب. ومسلم (البيوع/ تحريم تلقي الجلب، ١٥١٩)، والنسائي (البيوع/ التلقي، ٤٥٠١)، وابن ماجه (التجارات/ النهي عن تلقي الجلب، ٢١٧٨) بأسانيدهم من طريق هشام بن حسان. و البيهقي

(٣٤٨/٥) من طريق الأوزاعي. ثلاثتهم عن ابن سيرين به.

وأخرجه أحمد (٣٧٩/٢)، والبيهقي (٣٤٨/٥) من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ نحوه.

وأخرجه البخاري (البيوع/ النهي عن تلقي الركبان، ٢١٦٣) من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ مختصراً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في عبد الله بن جعفر الرقي، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي وغيرهم، وقال النسائي: ليس به بأس قبل أن يتغير، وقال ابن حبان: ربما خالف، وقال هلال بن العلاء: ذهب بصره سنة ١٦، وتغير سنه ١٨، ومات سنة ٢٢٠، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، لكنه تغير بأخرة، فلم يفحش اختلاطه.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ، ولاعتضاده بغير واحد من الأحاديث، منها:

١ ـ حديث ابن مسعود ﷺ عند البخاري (البيوع/ النهي عن تلقي الركبان، ٢١٦٤)، ومسلم (البيوع/ تحريم تلقي البيوع،١٥١٨) أن النبي ﷺ نهى عن تلقي البيوع.

٢ ـ وحديث ابن عمر ﷺ عند مسلم في الموضع المذكور (١٥١٧) أنه ﷺ نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فوصف الترمذي بها حسب علمه، فإنه لم يعرفه من حديث أيوب عن ابن سيرين إلا برواية عبيد الله بن عمرو عنه، فالحديث إذاً غريب ببعض الإسناد، ولكن قد علم بالتخريج أن معمراً أيضاً قد رواه عن أيوب، فلا غرابة إذن. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها)

١٢٢٨ ـ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، وَعَفَّانُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ

رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٣).

أخرجه أبو داود (البيوع/ في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ٣٣٧١)، وابن ماجه (التجارات/ النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ٢٢١٧)، وأحمد (٢٢١/٣) بأسانيدهم من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه البخاري (البيوع/ إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، ٢١٩٨)، ومسلم (المساقاة/ وضع الجوائح، ١٥٥٥) من طريق مالك. ومسلم في الموضع المذكور من طريق إسماعيل بن جعفر. كلاهما عن حميد، عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي فقيل له ما تزهي؟ قال: حتى تحمرَّ. هذا لفظ مالك، وفي رواية إسماعيل التفسير من أنس ﷺ.

وأخرجه أحمد (١٦١/٣)، والبيهقي (٣٠٣/٥) من طريق الثوري، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو، والحب حتى يفرك، وعن الثمار حتى تطعم.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن حماد بن سلمة تفرد به من بين أصحاب حميد، فقال البيهقي (٣٠٣/٥) ذكر الحب حتى يشتد، والعنب حتى يسودَّ في هذا الحديث مما تفرد به حماد بن سلمة عن حميد من بين أصحاب حميد، فقد رواه في الثمر مالك، وإسماعيل بن جعفر، وهشيم بن بشير، وابن المبارك، وجماعة يكثر تعدادهم عن حميد عن أنس ﷺ دون ذلك، واختُلف على حماد في لفظه، فرواه عفان، وأبو الوليد، وحبان بن هلال على ما مضى ذكره، ورواه يحيى بن إسحاق، وحسن بن موسى، عن حماد به، واللفظ: نهى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يفرك.

قلنا: وحماد بن سلمة هذا؛ قال الحافظ: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بأخرة، وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين؛ إلا أنه كبر، ساء حفظه، احتج به مسلم، و تركه البخاري.

لذلك أنزل الترمذي حديثه عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له حديث ابن عمر ﷺ عند مسلم (البيوع/ النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، ١٥٣٥): أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض، ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى مرفوعاً بهذا اللفظ تمامه إلا بهذا الإسناد، تفرد به حماد بن سلمة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع عشر بعد المائة

(البيوع/ باب بلا ترجمة بعد ما جاء في البيعان بالخيار ما لم يتفرقا)

١٢٤٩ _ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع الأربعة على قوله «حسن غريب» حينما نقل المزي في الأطراف (٢٨٣٤): «صحيح غريب»، ونقل صاحب المشكاة «حسن صحيح غريب»، وقال القاري في شرحه: و «حسن» غير موجود في بعض النسخ.

أخرجه ابن ماجه (التجارات/ بيع الخيار، ٢١٨٤)، والدارقطني (٢٩/٣)، و الحاكم (٤٩/٢) من طريق ابن وهب. والبيهقي (٢٧٠/٥)، والحاكم (٤٨/٢) من طريق يحيى بن أيوب. كلاهما عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً.

وأخرجه الدارقطني (٢٠/٣) من طريق ابن عيينة، عن أبي الزبير، عن طاؤوس

مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما يُخاف من قبل تدليس ابن جريج، وأبي الزبير.

أما ابن جريج؛ فهو وإن كان ثقة فقيهاً؛ لكنه كان يدلس، ويرسل، وعده الحافظ من الثالثة من المدلسين الذين لا تقبل روايتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولكنه صرح هنا بالسماع عند الدارقطني والحاكم.

وأما أبو الزبير؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق إلا أنه يدلس، وعده من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين، ولم نجد تصريحاً بسماعه، بل ورواية ابن عيينة عن أبي الزبير، عن طاووس مرسلاً تشير إلى علة في حديث أبي الزبير المرفوع هذا.

فنزل بذلك إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يشهد له من أحاديث، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﷺ عند الطيالسي (٣٤٩/١)، وأحمد كما في المجمع (١٠٠/٤) أن رسول الله ﷺ بايع رجلاً، ثم قال له: «اختر»، ثم قال: «هكذا البيع». قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢ _ وحديث عبدالله بن قيس الأسلمي ﷺ أن رسول الله ﷺ اشترى من رجل من بني غفار سهمين بخيبر بعبد، فقال له رسول الله ﷺ عند البيع: «اعلم أن الذي أخذنا منك خير من الذي أعطيناك، وأن الذي تأخذ مني فان شئت فخذ، وان شئت فاترك». أخرجه الطبراني في الكبير كما في المجمع (١٠٠/٤) وقال الهيثمي: رواه الطبراني عن أبي معاوية، عن عبدالله بن قيس الأسلمي، وأبو معاوية لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين دون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث العشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي)

١٢٦٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخطُبُ، يَقُولُ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ، فَأَدَّاهَا إِلاَّ عَشْرَ أَوَاقٍ، أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، ثُمَّ عَجَزَ؛ فَهُوَ رَقِيقٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ.

وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٨١٤).

أخرجه أبو داود (العتق/ في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، ٣٩٢٧)، وأحمد (١٨٥/٢) من طريق عبد الصمد. والحاكم (٢١٨/٢) من طريق عمرو بن عاصم. كلاهما عن همام، عن عباس الجريري. والنسائي في الكبرى (العتق/ ذكر المكاتب يؤدي بعض كتابته، ٥٠٢٦) من طريق أبي الوليد، عن همام، عن العلاء الجريري. (قال أبو داود: قالوا: ليس هو عباس الجريري، قال: وهو وهم، قلت (الحافظ): فكأن الصواب ما قال أبو الوليد) عن عمرو بن شعيب به.

وأخرجه أحمد (١٧٨/٢)، وابن ماجه (العتق/ المكاتب، ٢٥١٩) من طريق الحجاج بن أرطاة. وأبو داود في الموضع المذكور (٣٩٢٦) من طريق سليمان بن سليم. كلاهما عن عمرو بن شعيب به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٤٢٢٢)، والنسائي في الكبرى (٥٠٢٧)، وابن حبان

(٤٣٠٦) من طريق ابن جريج، أخبرني عطاء (هو الخراساني، صرح به عبد الرزاق) عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

والحديث في إسناده يحيى بن أبي أنيسة، ضعفه غير واحد، وقال ابن عدي: يقع في رواياته ما لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

إضافة إلى ما تكلم في إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، واختلفت أقوال العلماء في هذه الترجمة، وقد سبق الكلام عليها مفصلاً في الحديث الحادي والستين، وقد جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، وأعلى مراتب الحسن.

فلأجل يحيى بن أبي أنيسة، والكلام في ترجمة عمرو بن شعيب أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه للمتابعة كما سبق في التخريج، ولما يعضده من عمل أصحاب النبي ﷺ كما أشار إلى ذلك الترمذي، فمن الآثار:

١ ـ أثر زيد بن ثابت رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة (٣٢٢/٤، رقم ٢٠٥٥٩)، والبيهقي (٣٢٤/١٠) قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

٢ ـ وأثر عائشة رضي الله عنها عند ابن أبي شيبة في نفس الموضع مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن شعيب، وأما حديث عطاء الخراساني عن عبد الله بن عمرو؛ فقال ابن حزم: لم يسمع عطاء الخراساني من عبد الله بن عمرو، وقال الشافعي: لا أعلم روى هذا الحديث إلا عمرو بن شعيب كما في التلخيص (٢١٦/٤)، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث الحادي والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب بلا ترجمة (٣٨)

١٢٦٤ ـ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، عَنْ شَرِيكٍ، وَقَيْسٍ عَنْ

٣٤٣

أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَدِّ الأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ، وَلا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٨٣٦).

أخرجه أبو داود (الإجارة/ الرجل يأخذ حقه من تحت يده، ٣٥٣٥)، والدارقطني (٣٤/٣)، والحاكم (٤٦/٢) من طريق خلق بن غنام به.

والحديث في إسناده شريك، وقيس بن الربيع تكلم فيهما.

أما شريك؛ فقال الذهبي في الكاشف: صدوق، وفي المغني: وثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني وغير واحد: ليس بالقوي، وقال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وأما قيس بن الربيع؛ فقد وثقه الثوري، وشعبة، وغيرهما، وضعفه ابن معين، وابن المديني، وقال أبو زرعة: فيه لين، وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمتابعة كل من شريك وقيس الآخر، ولما يشهد له من أحاديث:

منها: حديث أنس ﷺ عند الطبراني في الكبير (٧٦٠)، وفي الصغير (١٧١/١) مرفوعاً مثله، وقال الهيثمي في المجمع (١٤٥/٤): رجال الكبير ثقات.

ومنها: حديث رجل من الصحابة ﷺ عند أبي داود في الموضع المذكور (٣٥٣٤)، وأحمد (٤١٤/٣) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو حصين، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في أن العارية مؤداة)

١٢٦٥ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ».

قَالَ أَبوعِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ سَمُرَةَ، وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَأَنَسٍ ﷺ.

قَالَ: وَحَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ [غريب].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و فيما نقله المنذري «حسن صحيح»، و في نسخة التحفة، و فيما نقله المزي في الأطراف (٤٨٨٤): «حسن» فقط، و في نسخة العارضة، والتي من تحقيق فؤاد: «حسن غريب».

أخرجه أبو داود (الإجارة/ تضمين العارية، ٣٥٦٥)، و ابن ماجه (الصدقات/ الكفالة، ٢٤٠٥)، و أحمد (٢٦٧/٥) بأسانيدهم من طريق إسماعيل بن عياش به.

وأخرجه ابن حبان (الإحسان ٢٧٧/٧) من طريق الجراح بن مليح البهراني، عن حاتم بن حريث الطائي عنه ﷺ، والدارقطني (٣٩/٣) من طريق محمد بن الوليد، عن أبي عامر الأوصابي عنه ﷺ نحوه.

قد تقدم تطبيق تحسينه مع ذكر عواضده في «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق» الصادر من قِسمنا، انظر منه: الحديث السادس والأربعين بعد المائة.

أما الغربة؛ فلأنه لا يُروى من طريق شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة ﷺ إلا برواية إسماعيل بن عياش، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كراهية عسب الفحل)

١٢٧٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْخُزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ الرُّؤَاسِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَجُلاً مِنْ كِلابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، فَنَهَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا نُطْرِقُ الْفَحْلَ، فَنُكْرَمُ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ حُمَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٥٠١).

أخرجه النسائي (البيوع/ بيع ضراب الجمل، ٤٦٧٢)، والبيهقي (٥/٣٣٩)، والطبراني في الصغير (٢/٩٥) من طريق يحيى بن آدم به.

وأخرجه أحمد (٣/١٤٥) من طريق الزهري عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل فِحلة فرسه.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في محمد بن إبراهيم التيمي، فقد وثقه ابن معين، والجمهور، وذكره العقيلي في الضعفاء، وروى عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، له أفراد.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئ بعضه من غير هذا الوجه عن أنس ﷺ، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند البخاري (الإجارة/ عسب الفحل ٢٢٨٤)، والترمذي في نفس الباب: نهى النبي ﷺ عن عسب الفحل.

٢ _ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند النسائي (البيوع/ بيع ضراب الجمل، ٤٦٧٤) مثل حديث ابن عمر ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن قوله «فرخص له في الكرامة» لم نجد له شاهداً فيما تتبعنا إلا في هذا الحديث، والحديث بهذا السياق لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم بن حميد الرؤاسي عن هشام بن عروة، عن التيمي، فالحديث غريب إسناداً، وفي بعض المتن أيضاً.

الحديث الرابع والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كراهة الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع)

١٢٨٣ _ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا؛ فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٤٦٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الترمذي (السير/ كراهية التفريق بين السبي، ١٥٦٦)، وأحمد (٤١٣/٥)، والحاكم (٥٥/٢). كلهم من طريق حيي بن عبد الله. والدارمي (السير/ النهي عن التفريق بين الوالدة وولدها، ٢٤٧٩) من طريق عبد الرحمن بن جنادة. كلاهما عن أبي عبد الرحمن الحبلي به.

وأخرجه البيهقي (١٢٦/٩)، وفي الشعب (١١٠٨١) من طريق بقية بن الوليد، عن خالد بن حميد، عن العلاء بن كثير، عن أبي أيوب ﷺ.

والحديث في إسناده حيي بن عبد الله، قال البخاري: فيه نظر، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي للمتابعة، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث علي ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وابن ماجه (التجارات/ النهي عن التفريق بين السبي، ٢٢٤٩) قال: وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين، فبعت أحدهما، فقال: «ما فعل الغلامان؟»، قلت: بعت أحدهما، قال: «رُدَّه».

٢ _ وحديث أبي موسى الأشعري ﷺ عند ابن ماجه في الموضع المذكور (٢٢٥٠) قال: لعن رسول الله ﷺ من فرَّق بين الوالدة وولدها، وبين الأخ وبين أخيه. قال البوصيري: إسناده ضعيف لضعف خليق بن عمران، وإبراهيم بن إسماعيل.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى موصولاً من مسند أبي أيوب ﷺ إلا برواية أبي عبد الرحمن الحبلي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

وأما حديث بقية، عن خالد، عن العلاء بن كثير عنه ﷺ؛ فإسناده منقطع، فإن العلاء لم يدرك أبا أيوب ﷺ إضافةً إلى ما فيه من مخافة تدليس بقية.

الحديث الخامس والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في كراهة الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة وولدها في البيع)

١٢٨٤ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غُلامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مَا فَعَلَ غُلامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «رُدَّهُ، رُدَّهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٢٨٥).

أخرجه ابن ماجه (التجارات/ النهي عن التفريق بين السبي، ٢٢٤٩)، وأحمد (١٠٢/١) من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه أبو داود (الجهاد/ التفريق بين السبي، ٢٦٩٦) من طريق أبي خالد الدالاني، عن الحكَم، عن ميمون، عن علي ﵁ أنه فرق بين جارية، وولدها، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك.

وأخرجه أحمد (٩٨/١) عن غندر. والبيهقي (١٢٧/٩) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف. كلاهما – غندر والخفاف – عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكَم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي ﵁ نحوه.

وأخرجه أحمد (١٢٦/١) عن عبد الوهاب الخفاف، والبيهقي (١٢٧/٧) من طريق محمد بن سواء. كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عنه ﵁.

والحديث في إسناده الحجاج بن أرطاة، وميمون بن أبي شبيب.

أما الحجاج بن أرطاة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع هنا.

وأما ميمون بن أبي شبيب؛ فقال ابن المديني: خفي علينا أمره، وقال أبوحاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق كثير الإرسال.

بالإضافة إلى علتين أخريين ، احداهما الانقطاع بين ميمون، وعلي ﵁، فقال أبو داود: ميمون لم يدرك علياً، قتل بالجماجم. والأخرى الاختلاف على الحكم، فروى بعضهم عنه عن ميمون عن علي ﵁، وبعضهم عنه عن ابن أبي ليلى، عن علي، وقد

اختلف أيضاً على أصحابه كما سبق في التخريج بجانب الاختلاف في لفظ الحديث، فروى بعضهم التفريق بين الأخوين، وبعضهم التفريق بين جارية وولدها.

لذلك كله نزل إسناد الحديث عن درحة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يشهده حديث أبي أيوب ﷺ السابقة دراسته آنفاً، وحديث أبي موسى الأشعري ﷺ المذكورفي الحديث السابق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث من مسند علي ﷺ إلا برواية الحكَم بن عتيبة على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والعشرون بعد المائة

(البيو ع/ باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمارِّ بها)

١٢٨٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الأَنْصَارِ، فَأَخَذُونِي، فَذَهَبُوا بِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا رَافِعُ! لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ؟»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! الْجُوعُ، قَالَ: «لا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللهُ، وَأَرْوَاكَ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد والعارضة «حسن غريب»، وكذا المنذري فيما نقله في التلخيص (٢٥٠٨)، وفي الهندية والتحفة: «حسن غريب صحيح»، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٥٩٥).

أخرجه الطبراني في الكبير (رقم٤٤٦٠)، والحاكم (٣/٤٤٤)، والبيهقي (١٠/٢) من خريق الفضل بن موسى به.

وأخرجه أبو داود (الجهاد/ من قال إنه يأكل مما سقط، ٢٦٢٢)، وابن ماجه

(التجارات/ من مر على ماشية قوم أو حائط إلخ، ٢٢٩٩)، وأحمد (٣١/٥) كلهم من طريق المعتمر بن سليمان، عن ابن أبي الحكم الغفاري، عن جدته، عن رافع بن عمرو ﷺ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا صالح بن أبي جبير، وأبيه.

أما صالح ؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: مجهول، وقال الحافظ في التقريب: مقبول .

وأما أبو جبير؛ فقال الذهبي في الميزان: لا يُعرف، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه عن رافع ﷺ، ولما له من شواهد ذكرها المصنف في نفس الباب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين دون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق صالح بن أبي جبير، عن أبيه، عن رافع ﷺ إلا برواية الفضل بن موسى، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب)

١٢٩٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا؛ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ؛ فَلْيَحْتَلِبْ، وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ؛ فَلْيُصَوِّتْ ثَلاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ؛ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ؛ فَلْيَحْتَلِبْ، وَلْيَشْرَبْ، وَلا يَحْمِلْ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [صَحِيحٌ].

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُحَدِّثُ عَنْ صَحِيفَةِ سَمُرَةَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد والعارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب صحيح»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٩١)، والمنذري في التلخيص (٢٥٠٦).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ في ابن السبيل يأكل من الثمر، ويشرب من اللبن إلخ، ٢٦١٩)، والطبراني في الكبير (٧/ رقم ٦٨٧٧) من طريق عبد الأعلى. والطبراني (٦٨٧٨) من طريق سوار بن محشر. كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في سماع الحسن عن سمرة، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في دراستنا هذه (الحديث الخامس عشر)، ولكن لما كان بعض العلماء تكلم في رواية الحسن عن سمرة ﵁، وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة ﵁؛ ومن دأب الترمذي التورع في الحكم على الحديث، فيحط الحديث عن الصحة لأدنى مقال من الأئمة؛ فأنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة لريبة الانقطاع.

ثم حسنه لما له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ﵁ عند ابن ماجه (التجارات/ من مر على ماشية قوم إلخ، ٢٣٠٠)، وأحمد (٣/٧)، والحاكم (٤/١٣٢) مرفوعاً: «إذا أتيت على راع؛ فناده ثلاث مرار، فإن أجابك؛ وإلا فاشرب في غير أن تفسد، وإذا أتيت على حائط بستان؛ فناد صاحب البستان ثلاث مرات، فإن أجابك؛ وإلا فكل في أن لا تفسد». صححه الحاكم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، ولا شك أن الإسناد يكاد يبلغ درجة الصحة لولم يكن فيه ريبة الانقطاع، فإذا اعتضد بمجيئه من غير هذا الوجه، والعاضد قوي؛ قد حلَّ محل الصحيح، لذلك وصفه الترمذي بالصحة أيضاً مع الحسن، فالنسخ التي فيها التصحيح مع التحسين متجهة.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سمرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سعيد بن أبي عروبة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة

(البيوع/ باب النهي عن البيع في المسجد)

١٣٢١ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، حَدَّثَنَا عَارِمٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ؛ فَقُولُوا: لا أَرْبَحَ اللهُ تِجَارَتَكَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً؛ فَقُولُوا: لا رَدَّ اللهُ عَلَيْكَ». قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٥٩١) حينما نقل المنذري في الترغيب (١٤٦/١): «حسن صحيح».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (١٧٦)، وابن خزيمة (١٣٠٥)، وابن حبان (١٦٤٨)، والحاكم (..) كلهم من طريق عبد العزيز الدراوردي به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧٢٥) عن الثوري، عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان يقول: كان يقال: إذا نشد الناشد الضالة في المسجد قال: لا ردها الله إليك إلخ.

وأخرج شطره الثاني مسلم (المساجد/ النهي عن نشد الضالة في المسجد) من طريق أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد، عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، وإذا حدث من كتب

الناس؛ وهِم، وكان يقرأ من كتبهم، فيخطئ، قال أبو زرعة: كان سيئ الحفظ، و ربما حدث من حفظه السيِّئ، فيخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي بناءً على مجيئ الحديث من غير هذا الوجه منقطعاً، و مجيئ بعضه من غير هذا الوجه موصولاً كما سبق في التخريج، ولما يشهد له حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة. أخرجه الترمذي (الصلاة/ كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة في المسجد، ٣٢٢)، وقال: حسن.

وحديث بريدة ﷺ عند مسلم (المساجد/ النهي عن نشد الضالة في المسجد) أن رجلاً نشد في المسجد، فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر، فقال النبي ﷺ: «لا وجدت، إنما بنيت المساجد لما بنيت له».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، وأما التصحيح الذي نقله المنذري فغير متجه، والله أعلم.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث عن يزيد بن خصيفة متصل الإسناد إلى أبي هريرة ﷺ إلا برواية الدراوردي كما قال الطبراني في الأوسط، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي)

١٣٢٣ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ بِلالِ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ؛ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ؛ يُنْزِلُ اللهُ عَلَيْهِ مَلَكًا، فَيُسَدِّدُهُ».

١٣٢٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ بِلالِ بْنِ مِرْدَاسٍ الْفَزَارِيِّ، عَنْ خَيْثَمَةَ،

وَهُوَ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابْتَغَى الْقَضَاءَ، وَسَأَلَ فِيهِ شُفَعَاءَ؛ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ؛ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٨٢٥).

أخرجه البيهقي (١٠/١٠٠) من طريق يحيى بن حماد، عن أبي عوانة به.

وأما رواية إسرائيل؛ فأخرجه أبو داود (الأقضية/ في طلب القضاء والتسرع إليه، ٣٥٧٨)، وابن ماجه (الأحكام/ ذكر القضاة، ٢٣٠٩)، وأحمد (٣/١١٨) بأسانيدهم من طريق إسرائيل، عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى، عن أنس ﷺ.

والحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم فيهم.

١ _ عبد الأعلى بن عامر التعلبي: قال الفلاس: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه، ويحيى يحدثنا عنه، وقال النسائي، وأبو حاتم: ليس بالقوي، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه لين، وهو ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

٢ _ وبلال بن مرداس، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: لم يصح حديثه، كأنه عنى للاضطراب الذي فيه، وقد جهله ابن القطان، وقال الحافظ في التقريب: بلا ل بن مرداس، ويقال: ابن أبي موسى، مقبول.

٣ _ وخيثمة بن أبي خيثمة البصري، قال ابن معين: ليس بشيء، ذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

بالإضافة إلى ذلك اختلف في الإسناد على عبد الأعلى، فروى إسرائيل عنه، عن بلال بن أبي موسى، عن أنس، وروى أبو عوانة عنه، عن بلال، عن خيثمة، عن أنس ﷺ، ورجحه الترمذي.

قلنا: ومع ذلك لا يخلو الإسناد من ضعف لمكان عبد الأعلى، وبلال، ولكن حسنه

الترمذي لما له من شاهد قوي من حديث عبد الرحمن بن سمرة عند البخاري (الأيمان والنذور، رقم ٦٦٢٢)، ومسلم الأيمان (١٦٥٢) قال: قال النبي ﷺ: «يا عبدالرحمن بن سمرة! لا تسأل الإمارة؛ فإنك إن أوتيتها عن مسألة؛ وكلت إليها، وإن أوتيتها من غير مسألة؛ أعِنتَ عليها» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا برواية عبد الأعلى على اختلاف عليه في الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي)

١٣٢٥ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ؛ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٠٠٢).

أخرجه أبو داود (الأقضية/ طلب القضاء، ٣٥٧١)، والدارقطني (٤/٢٠٣) من طريق الفضيل بن سليمان به.

وأخرجه أحمد (٢/٣٦٥)، وأبو داود في الموضع المذكور (٣٥٧٢)، وابن ماجه (الأحكام/ ذكر القضاة، ٢٣٠٨) بأسانيدهم من طريق عبد الله بن جعفر، عن عثمان بن محمد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، وقرن بعضهم الأعرج بسعيد المقبري.

وأخرجه أبو يعلى (٥٨٦٦)، والبيهقي (١٠/٩٦) من طريق ابن أبي ذئب، عن

عثمان بن محمد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ نحوه.

والحديث في إسناده الفضيل بن سليمان، وعمرو بن أبي عمرو.

أما الفضيل؛ فقال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث، وقال الساجي: كان صدوقاً، وعنده مناكير، وروى عنه ابن المديني، وكان من المتشددين، وقال النسائي، وأبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له خطأ كثير.

وأما عمرو بن أبي عمرو؛ قال النسائي (المناسك/ إذا أشار المحرم إلى الصيد، فقتله الحلال): ليس هو بالقوي في الحديث؛ و إن كان قد روى عنه مالك، و قال الحافظ في المقدمة: وثقه أحمد، و أبو زرعة، و أبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، و النسائي، و عثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، و احتج به البخاري عن غير عكرمة وقال في التقريب: ثقة، ربما وهم.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري إلا برواية الفضيل بن سليمان، وإلا فقد رواه غير واحد من طريق عثمان بن محمد، عن المقبري، عن أبي هريرة ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في القاضي يصيب ويخطئ)

١٣٢٦ _ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ، فَاجْتَهَدَ، فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ، فَأَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٤٣٧).

أخرجه النسائي (آداب القضاة/ الإصابة في الحكم، ٥٣٨١)، وابن حبان (٢٥٩/٧، رقم ٥٠٣٨) من طريق عبد الرزاق به.

وأخرجه البخاري (الاعتصام بالكتاب والسنة، ٧٣٥٢)، ومسلم (الأقضية/ ١٧١٦)، وأبو داود (الأقضية/ في القاضي يخطئ، ٣٥٧٤)، وابن ماجه (الأحكام/ الحاكم يجتهد فيصيب الحق، ٢٣١٤) كلهم من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس، عن عمرو بن العاص ﷺ مثله، وفيه قول يزيد بن الهاد: فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم، قال: هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا أن الذي حمل الترمذي على حطه من درجة الصحة تفرد عبد الرزاق، عن معمر برواية هذا الحديث من طريق الثوري، عن يحيى بن سعيد كما أشار إلى ذلك هنا، ونقله في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري، فقال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: لا أعرف أحداً روى هذا الحديث عن معمر غير عبد الرزاق، وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢).

ثم حسنه لمجيئه من طريق يزيد بن الهاد، عن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبي سلمة، ولشاهده من حديث عمرو بن العاص ﷺ كما سبق في التخريج.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر إلا برواية عبد الرزاق، عن معمر عنه، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في الإمام العادل)

١٣٢٩ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللهِ، وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٢٢٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٢/٣)، والبيهقي (٨٨/١٠) من طريق فضيل بن مرزوق. وأبو يعلى (١٠٠٣) من طريق طلحة بن عبد الله. كلاهما عن عطية، عن أبي سعيد ﷺ.

والحديث في إسناده ثلاثة رجال تكلم فيهم.

١ ـ علي بن المنذر: وثقه النسائي وغيره، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الإسماعيلي: في القلب منه شيء، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يتشيع.

٢ ـ فضيل بن مرزوق: قال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال في المغني: وثقه غير واحد، و ضعفه النسائي، و ابن معين، و قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، عندي أنه إذا

وافق الثقات؛ يحتج به، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية المعضلات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يهم، ورُمي بالتشيع.

٣ _ عطية بن سعد العوفي: صدوق، يخطئ كثيراً، وكان شيعياً، مدلساً، وقال الهيثمي: و هو ضعيف وفيه توثيق لين.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما توبع علي، وفضيل، ولما يشهد للحديث:

١ _ حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وابن ماجه (الأحكام/ التغليظ في الحيف والرشوة، ٢٣١٨) مرفوعاً: «إن الله مع القاضي ما لم يجُر، فإذا جار؛ تخلى عنه، ولزمه الشيطان».

٢ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند أبي داود (الأقضية/ في القاضي يخطئ، ٣٥٧٥) مرفوعاً: «من طلب قضاء المسلمين حتى يناله، ثم غلب عدله جوره؛ فله الجنة، ومن غلب جوره عدله فله النار».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي سعيد ﷺ إلا برواية عطية العوفي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في الإمام العادل)

١٣٣٠ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ؛ تَخَلَّى عَنْهُ، وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ» حينما نقل المزي في الأطراف (٥١٦٧): «غريب إلخ».

أخرجه الحاكم (٤/٩٣)، والبيهقي (١٠/٨٨) من طريق عمرو بن عاصم به.

وأخرجه ابن ماجه (الأحكام/ التغليظ في الحيف والرشوة، ٢٣١٢)، والبيهقي (١٠/٨٨) من طريق محمد بن بلال، عن عمران القطان، عن حسين بن عمران، عن أبي إسحاق الشيباني به.

والحديث في إسناده عمرو بن عاصم، وعمران القطان.

أما عمرو بن عاصم؛ فقال ابن معين: ثقة، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق في حفظه شيء.

وأما أبوالعَوَّام عمران القطان؛ فإنه صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج، قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال ابن عدي: وهو ممن يُكتَب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي بناءً على شواهده، منها ما سبق في الحديث السابق، ومنها ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ رقم ٩٧٩٢) عن ابن مسعود مثله، وقال الهيثمي في المجمع (٤/١٩٤): فيه حفص بن سليمان، وثقه أحمد، وضعفه الجماعة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن أبي أوفى ﷺ إلا برواية عمران القطان على اختلاف عليه في الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في هدايا الأمراء)

١٣٣٥ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ،

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ؛ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَرُدِدْتُ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ ؟ لا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي؛ فَإِنَّهُ غُلُولٌ، ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، لِهَذَا دَعَوتُكَ، فَامْضِ لِعَمَلِكَ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ، وَبُرَيْدَةَ، وَالْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ، وَأَبِي حُمَيْدٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ مُعَاذٍ ﷺ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ دَاوُدَ الأَوْدِيِّ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد والعارضة: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه إلخ» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٣٥٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/٨٠)، ترجمة داود)، والطبراني في الكبير (٢٠/ رقم ٢٥٩) بإسنادهما من طريق أبي أسامة، عن داود به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا داود بن يزيد الأودي، قال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال أحمد: ضعيف الحديث، قال أبو داود: ضعيف، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جاوز الحد إذا روى عنه ثقة؛ وإن كان ليس بقوي في الحديث، فإنه يكتب حديثه، يقبل إذا روى عنه ثقة، وقال البخاري فيما نقله الترمذي عنه في العلل (٥٣٩/١): مقارب الحديث، وقال الحافظ: ضعيف.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عدي بن عَميرة ﷺ عند مسلم (الإمارة/ تحريم هدايا العمال، ١٨٣٣) مرفوعاً: «من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مِخيطاً؛ فما فوقه؛ كان غلولاً يأتي به يوم القيامة» الحديث.

٢ _ وحديث بريدة ﷺ عند أبي داود (الخراج/ رقم ٢٩٤٣) مثل حديث عدي ابن عميرة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن معاذ بن جبل ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو أسامة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في اليمين مع الشاهد)

١٣٤٣ _ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ، قَالَ رَبِيعَةُ: وَأَخْبَرَنِي ابْنٌ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: وَجَدْنَا فِي كِتَاب سَعْدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُرَّقَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٦٤٠).

أخرجه أبو داود (الأقضية/ القضاء باليمين والشاهد، ٣٦١٠)، وابن ماجه (الأحكام/ القضاء بالشاهد واليمين، ٢٣٦٨) من طريق عبد العزيز الدراوردي. وأبو داود في الموضع المذكور (٣٦١١) من طريق سليمان بن بلال. كلاهما عن ربيعة به.

وأخرجه البيهقي (١٠/١٦٩) من طريق يعقوب بن حميد، عن محمد بن عبد

الرحمن العامري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عنه ﷺ.

وأيضاً: من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ. (قلنا: قال ابن التركماني: مغيرة قال فيه ابن معين: ليس بشيء، ذكره صاحب الميزان، وذكر حديثه هذا، ثم قال: قال ابن عدي: مغيرة ينفرد بأحاديث. اهـ. وقد رواه ابن عجلان، وغير واحد عن أبي الزناد، عن ابن أبي صفية، عن شريح قوله، كذا في التهذيب).

والحديث رجاله ثقات إلا عبد العزيز الدراوردي، وسهيل بن أبي صالح.

أما الدراوردي؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ ، وقال في الهدي: وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس؛ وهِم، وكان يقرأ من كتبهم، فيخطئ، قال أبو زرعة: كان سيئ الحفظ، و ربما حدث من حفظه السيئ، فيخطئ.

وأما سهيل ؛ فصدوق، تغير حفظه بأخرة، قال ابن معين: ليس بحجة، احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقرونا. وقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث.

على أن هناك علة، وهي عدم معرفة سهيل الحديث حين المراجعة إليه، فقال أبو داود بإسناده عن الشافعي عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة؛ وهو عندي ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه، قال عبد العزيز: وقد كان أصابت سهيلاً علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه، فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة، عن أبيه.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٤٦٣/١): قيل لأبي: يصح حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في اليمين مع الشاهد، فوقف وقفةً، فقال: ترى الدراوردى ما يقول؟ يعني قوله: قلت لسهيل، قلت: فليس نسيان سهيل دافعاً لما حكى عنه ربيعة، وربيعة ثقة، والرجل يحدث بالحديث وينسى، قال: أجل، هكذا هو؛ ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة ليس عند أحد منهم هذا الحديث، قلت: إنه يقول بخبر الواحد؟ قال: أجل غير أنى لا أدري لهذا الحديث أصلاً عن أبي هريرة أعتبر به، وهذا أصل

من الأصول، لم يتابع عليه ربيعة.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما توبع الدراوردي، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عباس ﵄ عند مسلم (الأقضية/ القضاء باليمين والشاهد، ١٧١٢)، وأبي داود (الأقضية/ ٣٦٠٨) مثله.

٢ _ حديث جابر ﵁ عند الترمذي في نفس الباب مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﵁ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سهيل بن أبي صالح عن أبيه، عنه ﵁، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء أن اليمين على ما يصدقه صاحبه)

١٣٥٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ»، وقَالَ قُتَيْبَةُ: «عَلَى مَا صَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ هُوَ أَخُو سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٦٤٠).

أخرجه مسلم (الأيمان/ يمين الحالف على نية المستحلف، ١٦٥٣)، وأبو داود (الأيمان/ المعاريض في الأيمان، ٣٢٥٥)، وابن ماجه (الكفارات/ من ورَّى في يمينه، ٢١٢٠)، وأحمد (٢/٢٢٨) بأسانيدهم من طريق هشيم، عن عبد الله بن صالح به.

وأخرجه أحمد (٢/٣٣١) من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ نحوه. وعبد الله هذا متروك (تقريب).

وأخرجه ابن عدي في الكامل (ترجمة يحيى بن الحجاج) من طريقه، عن عوف بن أبي جميلة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ مثله. قال ابن عدي: ولا أرى بحديثه (يحيى) بأساً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الله بن أبي صالح، وثقه ابن معين، وقال ابن المديني: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الساجي: ثقة، إلا أنه روى عن أبيه ما لم يتابَع عليه، وقال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

فلأجل عبد الله بن أبي صالح نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه كما سبق في التخريج، ولما يشهد له حديث ابن جريج قال أخبرني إسماعيل بن أمية، عن الثقة من أهل المدينة أن رسول الله ﷺ قال: «يمينك على ما صدقك به صاحبك». أخرجه عبد الرزاق (١٦٠٢٣).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ إلا من رواية عبد الله بن أبي صالح، تفرد به هشيم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب فيمن تزوج امرأة أبيه)

١٣٦٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ، قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَار؛ وَمَعَهُ لِوَاءٌ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ أَنْ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ قُرَّةَ الْمُزَنِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ الْبَرَاءِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْبَرَاءِ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، وَرُوِي عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ عَدِيٍّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ، عَنْ خَالِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي العارضة: «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٥٣٤).

أخرجه ابن ماجه (الحدود/ من تزوج امرأة أبيه، ٢٦١٧)، والدارقطني (١٩٢/٣)، وأبو يعلى (١٦٦٧) بأسانيدهم من طريق حفص بن غياث به، إلا أن في رواية أبي يعلى: بعث «رجلاً» بدل «خالي».

وأخرجه أحمد (٢٩٢/٤)، وابن ماجه في الموضع المذكور من طريق هشيم، عن أشعث، عن عدي، عن البراء ﷺ مثل رواية حفص؛ إلا أنه وقع فيه «عمي» بدل «خالي»، وفي بعض الرواية: «عمي الحارث بن عمرو».

وأخرجه أحمد (٢٩٧/٤)، والنسائي في الكبرى (٧٢٢٣) من طريق معمر، عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه قال: لقيني عمي؛ ومعه راية .

وأخرجه الترمذي في العلل (٥٥٧/١) من طريق أبي خالد الأحمر، عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن خاله أن رجلاً تزوج امرأة أبيه، أو ابنه.

وأخرجه أحمد (٣٩٠/٤)، والنسائي (النكاح/ نكاح ما نكح الآباء، ٣٣٣١)، والطحاوي (٨٥/٢) بأسانيدهم من طريق السدي، عن عدي بن ثابت، عن البراء قال: لقيت خالي ومعه الراية. الحديث، وفي بعض طرقه زيادة: «وآخذ ماله».

وأخرجه أبو داود (الحدود/ الرجل يزني بحريمه، ٤٤٥٧)، والنسائي في الموضع المذكور (٣٣٣٢) من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه قال: أصبت عمي ؛ ومعه راية.

وأخرجه أحمد (٢٩٧/٤) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن مطرف، عن أبي

الجهم، عن البراء ﷺ .

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور (٤٤٥٦) من طريق خالد بن عبد الله، وأحمد (٢٩٥/٤) من طريق أسباط. كلاهما عن مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء ﷺ : إني لأطوف على إبل ضلت لي، فإذا أنا بركب، وفوارس إلخ وفيه ذكر قتل الرجل من غير بيان السبب.

وأخرجه أحمد (٢٩٥/٤) من طريق أبي بكر بن عباس، عن مطرف، معضلاً، و فيه: أن الرجل دخل بأم امرأته.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أشعث بن سوار،حكم عليه ابن حجر بالضعف، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، ليَّنه أبو زرعة، وفي المغني: ضعفه أحمد، وابن معين، والدارقطني، وقد وثقه ابن معين مرة، وقال الثوري: هو أثبت من مجالِد.

إضافةً إلى الاختلاف الشديد فيه سنداً ومتناً، فقد روى عدي بن ثابت، واختلف عليه أصحابه، ورواه عنه أشعث بن سوار، فاختلف عليه أيضاً أصحابه مع اختلافات أخر ذكرناها في التخريج. ونقل الترمذي في العلل (٥٥٧/١) عن البخاري الاضطراب، فلم يرجح احدى الروايات منها، وكذا ذكر تلك الاختلافات الدارقطني في العلل (٢٣/٦) فلم يقض فيها بشيء.

فلذلك كله نزل إسناد الحديث عن الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن البراء ﷺ ودلالة المجموع على أن القصة ثابتة عن النبي ﷺ في رجل وقع على حريمه بالإضافة إلى ما يشهد له حديث قرة المزني ﷺ.

أخرجه النسائي في الكبرى (٧٢٢٤) من طريق معاوية بن قرة، عن أبيه أن النبي ﷺ بعث أباه جد معاوية إلى رجل أعرس بامرأة أبيه، فضرب عنقه، وخمس ماله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذا السياق من مسند البراء ﷺ إلا برواية عدي بن ثابت عنه على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في من زرع في أرض قوم بغير إذنهم)

١٣٦٦ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ: لا أَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلاَّ مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكٍ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ الأَصَمِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٥٧٠).

أخرجه أبو داود (البيوع/ في زرع الأرض بغير إذن صاحبها، ٣٤٠٣)، وابن ماجه (الرهون/ من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، ٢٤٦٦)، وأحمد (٤٦٥/٣) من طريق شريك. والبيهقي (١٣٦/٦) من طريق قيس بن الربيع. كلاهما عن أبي إسحاق به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا شريك بن عبد الله، وأبا إسحاق.

أما شريك؛ فقال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وأما أبو إسحاق السبيعي؛ فهو وإن كان ثقة؛ لكنه مدلس، وقد عنعن هنا.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير

هذا الوجه عن عطاء، عن رافع، ولما يشهد له من حديث الحسن بن محمد مرسلاً قال: مرَّ النبي ﷺ على زرع يهتزُّ، فسأل عنه، فقالوا: رجل زرع أرضاً بغير إذن صاحبها، فأمره أن يردها، ويأخذ نفقته.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فوصف الترمذي بها حسب علمه، فإنه لم يعرفه من حديث أبي إسحاق إلا برواية شريك عنه، فالحديث إذاً غريب ببعض الإسناد، ولكن قد علم بالتخريج أن قيس بن الربيع قد تابع شريكاً عن أبي إسحاق مثل ما تابع عقبة بن الأصم أبا إسحاق عن عطاء، وعطاء لم نجد له متابعاً عن رافع، فالغرابة في عطاء، لا في غيره من الإسناد، والحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم)

١٣٧٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنِ اعْتُرِفَتْ؛ فَأَدِّهَا، وَإِلاَّ؛ فَاعْرِفْ وِعَاءَهَا، وَعِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، وَعَدَدَهَا، ثُمَّ كُلْهَا، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا؛ فَأَدِّهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْجَارُودِ بْنِ الْمُعَلَّى، وَعِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد، والعارضة «حسن غريب من هذا

الوجه»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح غريب»، و كذا المزي فيما نقله في الأخراف (٣٧٤٨).

أخرجه مسلم (اللقطة/ رقم ١٧٢٢)، وأبو داود (اللقطة/ التعريف باللقطة، ١٧٠٦)، وابن ماجه (اللقطة/ ٢٥٠٧)، وأحمد (١١٦/٤) بأسانيدهم من خريق الضحاك بن عثمان به.

وأخرجه البخاري (اللقطة/ ضالة الإبل، ٢٤٢٧)، ومسلم في الموضع المذكور، والترمذي في نفس الباب، وأبو داود في الموضع المذكور (١٧٠٤، ١٧٠٥)، وابن ماجه (اللقطة/ ضالة الإبل والبقر والغنم، ٢٥٠٢) بأسانيدهم المختلفة عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد ﷺ .

والحديث رجاله ثقات؛ إلا الضحاك بن عثمان، فقال أحمد، وابن معين، وأبو داود: ثقة، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به، وهو صدوق، قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئ الحديث من غير هذا الوجه عن زيد بن خالد ﷺ كما سبق في التخريج، ولما يشهد له من أحاديث كثيرة، منها:

١ _ حديث أبي بن كعب ﷺ عند البخاري (اللقطة/ إذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع إليه،١٤٢٦)، ومسلم في الموضع المذكور (١٧٢٢) مرفوعاً نحو حديث زيد بن خالدﷺ.

٢ _ ومنها: حديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند أبي داود (اللقطة/ التعريف باللقطة، رقم ١٧١٠) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، وأما ما في بعض النسخ من وصفه بالتصحيح أيضاً؛ فمتجه لأن القصور في الضحاك يسير، والعواضد قوية، فلا عجب لو وصفه المصنف بالصحة.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من خريق بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد إلا برواية سالم أبي النضر، تفرد به الضحاك، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الأربعون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في الشفعة للغائب)

١٣٦٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا؛ إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ شُعْبَةَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَرُوِي عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِيزَانٌ، يَعْنِي فِي الْعِلْمِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَإِذَا قَدِمَ؛ فَلَهُ الشُّفْعَةُ؛ وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة فؤاد والعارضة: «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٤٣٤).

أخرجه أبو داود (الإجارة/ في الشفعة، ٣٥١٨)، وابن ماجه (الشفعة/ الشفعة بالجوار، ٢٤٩٣)، وأحمد (٣٠٣/٣) بأسانيدهم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكُلم في عبد الملك بن أبي سليمان لا حاجة بنا إلى نقل ذلك الكلام، فقد أغنى عنه المصنف بجانب تعليل الحديث من قبل غير واحد من الأئمة،

فقال الشافعي: يُخاف أن لا يكون محفوظاً، وقال أحمد: هو حديث منكر (كما في نصب الراية ١٧٤/٤)، ولكن لم يرتض بتعليلهم المصنف كما يظهر ذلك من قوله: لا نعلم أحداً تكلم غير شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث، ونقل عن الثوري أنه ميزان في العلم.

ومع ذلك حط الحديث عن درجة الصحة جرياً على عادته في مواقع الخلاف، ثم حسنه لما رأى له من عاضد قوي وهو عمل أهل العلم وفق هذا الحديث، ومن أحاديث أخر مروية في الباب، منها:

١ _ حديث أبي رافع ﷺ عند البخاري (الشفعة/ عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، ٢٢٥٨) مرفوعاً: «الجار أحق بسقبه»، وفي رواية: «الجار أحق بشفعته» كما في النصب (١٧٤/٤).

٢ _ وحديث الشريد بن سويد ﷺ عند أحمد (٣٨٩/٤)، وابن ماجه في الموضع المذكور (٢٤٩٦) قال: قلت: يا رسول الله! أرض ليس فيها لأحد قسم ولا شرك إلا الجوار، قال: «الجار أحق بسقبه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلم نجد لقوله «ينتظر به وإن كان غائباً إلخ» شاهداً من الحديث المرفوع، ولا يُروى هذا الحديث بتمامه إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الملك بن أبي سليمان، فالحديث غريب إسناداً وببعض المتن.

الحديث الحادي والأربعون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما ذكر في إحياء أرض الموات)

١٣٧٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَى أَرْضًا مَيْتَةً؛ فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ جَدِّ كَثِيرٍ، وَسَمُرَةَ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٤٦٣).

أخرجه أبو داود (الخراج والفيء/ في إحياء الموات، ٣٠٧٣)، والنسائي في الكبرى (٥٧٦١) من طريق عبد الوهاب الثقفي به.

وأخرجه مالك في الموطأ (الأقضية/ القضاء في عمارة الموات، ٢٦)، والنسائي في الكبرى (٥٧٦٢) من طريق يحيى بن سعيد. والبيهقي (١٤٢/٦) من طريق ابن عيينة، وعبد الله بن إدريس. أربعتهم عن هشام بن عروة، عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور (٣٠٧٥) من طريق ابن إسحاق، عن يحيى بن عروة عن أبيه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأكبر ظنه أنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

والحديث رجاله كلهم ثقات غير أن فيه اختلافاً شديداً على هشام، فروى أكثر أصحابه عنه عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، وتفرد عبد الوهاب عن أيوب، عن هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ. و رواه الثوري عنه عن أبيه عمن لا يتهمه، ولم يسمه عن النبي ﷺ، وأيضاً اختلف على عروة، فروى الزهري عنه عن عائشة رضي الله عنها، وروى يحيى بن عروة عن أبيه، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وفي رواية عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأكبر ظنه أنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه. كذا في علل الدارقطني (٤١٥/٤). قال الدارقطني: والمرسل عن عروة أصح.

فلأجل ذلك أنزله الترمذي عن درجة الصحة، ثم حسنه لما رأى في الباب من شواهد، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند الترمذي في نفس الباب، والنسائي في الكبرى (٥٧٥٧) مرفوعاً مثله خلا قوله: «وليس لعرق ظالم حق».

٢ _ وحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه عند أبي داود في الموضع المذكور (٣٠٧٧)

مرفوعاً بلفظ: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له».

٣ _ وحديث عبادة بن الصامت ﵁ عند عبد الله بن أحمد (رقم ٢١٧١٤) مطولاً في أقضية النبي ﷺ، وفيه: وقضى أنه ليس لعرق ظالم حق. قال الهيثمي في المجمع (٤/١٧٤): وإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سعيد بن زيد إلا بهذ الإسناد، تفرد به عبد الوهاب الثقفي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والأربعون بعد المائة

(الأحكام/ باب ما جاء في القطائع)

١٣٨٠ _ قَالَ: قُلْتُ لِقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَأْرِبِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَاحِيلَ، عَنْ سُمَيِّ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ سُمَيْرٍ، عَنْ أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ ﵁ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ، فَقَطَعَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ وَلَّى؛ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ، قَالَ: فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ، قَالَ: وَسَأَلَهُ عَمَّا يُحْمَى مِنَ الأَرَاكِ، قَالَ: «مَا لَمْ تَنَلْهُ خِفَافُ الإِبِلِ»، فَأَقَرَّ بِهِ قُتَيْبَةُ، وَقَالَ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَأْرِبِيُّ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ. الْمَأْرِبُ نَاحِيَةٌ مِنَ الْيَمَنِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ وَائِلٍ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﵄. قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبْيَضَ حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْقَطَائِعِ، يَرَوْنَ جَائِزًا أَنْ يُقْطِعَ الإِمَامُ لِمَنْ رَأَى ذَلِكَ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي الهندية والتحفة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١).

أخرجه أبو داود (الخراج والفيء/ في إقطاع الأرضين، ٣٠٦٤)، والنسائي في الكبرى (٥٧٦٨)، والدارقطني (٤/٢٢٠) بأسانيدهم من طريق محمد بن يحيى بن قيس به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٨١٠) من طريق نعيم بن حماد، وقيس بن حفص، عن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن ثمامة بن شراحيل، عن شمير بن عبد المدان، عن أبيض، بدون واسطة سمي بن قيس.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٥٧٦٤) من طريق ابن المبارك. و (٥٧٦٥) من طريق الثوري. كلاهما عن معمر. و (٥٧٦٧) من طريق عمرو بن يحيى. كلاهما عن يحيى بن قيس، عن أبيض .

وأخرجه ابن ماجه (الرهون/ إقطاع الأنهار والعيون، ٢٤٧٥)، والدارمي (البيوع/ في القطائع، ٢٦٠٨) من طريق فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال، عن عمه ثابت بن سعيد بن أبيض، عن سعيد بن أبيض عن أبيه أبيض.

والحديث في إسناده ثلا ثة رجال تُكلم فيهم.

١ _ محمد بن يحيى بن قيس، قال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: أحاديثه مظلمة، وقال الذهبي في الكاشف: وثق، وقال الحافظ في التقريب: ليِّن الحديث.

٢ _ سُميّ بن قيس، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مجهول.

٣ _ شمير، ويقال سمير بن عبد المدان، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: لا يُعرف، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

بالإضافة إلى ما فيه من الاختلاف الذي سبق في التخريج.

لذلك نزل إسناده عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن أبيض بن حمال كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث وائل بن حجر ﷺ عند الترمذي في نفس الباب، وأبي داود في الموضع السابق (٣٠٥٨) أن النبي ﷺ أقطعه أرضاً بحضر موت.

٢ _ وحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عند أبي داود في الموضع

المذكور (٣٠٦٩) قالت: إن رسول الله ﷺ أقطع الزبير نخلاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، والنسخ التي فيها زيادة «حسن» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق شمير عن أبيض إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن يحيى بن قيس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والأربعون بعد المائة

(الديات/ باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل)

١٣٨٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا حَبَّانُ، وَهُوَ ابْنُ هِلالٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا؛ دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا؛ قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا؛ أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلاثُونَ حِقَّةً، وَثَلاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِفَةً، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ؛ فَهُوَ لَهُمْ، وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْعَقْلِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٧٠٨).

أخرجه أبو داود (الديات/ ولي العمد يرضى بالدية، ٤٥٠٦)، وابن ماجه (الديات/ من قتل عمداً، فرضوا بالدية، ٢٦٢٦)، وأحمد (١٨٤/٢) بأسانيدهم من طريق سليمان بن موسى به. وانتهى حديث أبي داود إلى قوله «وإن شاءوا أخذوا الدية». وأحمد (٢١٧/٢) من طريق محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب به مطولاً.

وأخرجه عبد الرزاق (١٧١٧٦) عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن النبي ﷺ نحوه مرسلاً.

والحديث في إسناده محمد بن راشد المكحولي، وسليمان بن موسى الأموي.

أما محمد بن راشد؛ فقد وثقه ابن معين، وأحمد، وغير واحد، وقال النسائي: ليس بالقوي، ووثقه مرة، وقال الدارقطني: يُعتبر به، وقال الساجي: صدوق، إنما تكلموا فيه لموضع القدر، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم، رمي بالقدر.

وأما سليمان بن موسى الأموي؛ فوثقه دُحيم، وابن معين، قال ابن عدي: تفرد بأحاديث، وهو عندي ثبت صدوق، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، وفي حديثه بعض لين، وخلط قبل موته بقليل، قلنا: لم ينفرد هنا، بل تابعه على ذلك محمد بن إسحاق كما مر في التخريج.

إضافة إلى ما تكلم في إسناد عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، واختلفت أقوال العلماء في هذه الترجمة، وقد سبق الكلام عليها مفصلاً في الحديث الحادي والستين، وقد جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، وأعلى مراتب الحسن.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع محمد بن راشد، وسليمان بن موسى، ولما يتقوى الحديث بآثار أخر.

منها: حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (العلم/ كتابة العلم، ١١٢)، ومسلم (الحج/ تحريم مكة، وصعيدها، ١٣٥٥) مرفوعاً في حديث خويل، وفيه: «ومن قُتِل له قتيل؛ فهو بخير النظرين، إما يفدى، وإما أن يقتل» الحديث.

ومنها: حديث عُبادة ﷺ عند عبد الله بن أحمد في زائد المسند (٣٢٧/٥) قال: قضى رسول الله ﷺ في دية الكبرى المغلظة ثلاثين ابنة لبون، وثلاثين حقة، وأربعين خلفة. قال الهيثمي في المجمع (٢٩٧/٦): إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة ﷺ.

ومنها: أثر عمر بن الخطاب ﷺ عند البيهقي (٦٩/٨) قال: الدية المغلظة ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة. وقد رُوي مثل ذلك عن زيد بن ثابت، ومغيرة بن شعبة، وعثمان ﷺ. فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن عمرو ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن شعيب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والأربعون بعد المائة

(الديات/ باب ما جاء في الرجل يقتل عبده)

١٤١٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ إِلَى هَذَا.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٨٦).

أخرجه أبو داود (الديات/ من قتل عبده أو مثل به أ يقاد منه، ٤٥١٥، ٤٥١٦)، والنسائي في الكبرى (القسامة/ القود من السيد للمولى)، وابن ماجه (الديات/ هل يُقتل الحر بالعبد، ٢٦٦٣)، وأحمد (١٠/٥) بأسانيدهم من طريق قتادة. والحاكم (٣٦٧/٤)، وأحمد (١٨/٥) من طريق هشام بن حسان. كلاهما عن الحسن به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن قتادة مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

وأما الكلام في سماع الحسن البصري عن سمرة ﷺ، فقد قال الإمام أحمد (١٠/٥) في هذا الحديث خاصة: ولم يسمعه منه، وقد تقدم الكلام علي سماع الحسن من سمرة مفصلاً في الحديث الخامس عشر، وملخصه أنهم اختلفوا في ذلك وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١).

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٩٤/٢، فصل: رأي القائلين بشفعة الجوار): و قد صح سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنه كتاب، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب قديماً، وحديثاً، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء بعدهم، وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يُعمَل بما فيها تعطلت الشريعة. اهـ.

ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة، _ و إن كان الصحيح أن سماعه منه ثابت عنده على ما قالوا _؛ إضافة إلى ما يخاف من قبل تدليس قتادة؛ أنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لمتابعة قتادة،ولما يعضده من فتاوى الصحابة، والتابعين.

فأخرج البيهقي (٣٥/٨) من طريق الحكم عن علي، وعبد الله رضي الله عنهما في الحر يقتل العبد قالا: القود. ومن طريق الحكم عن علي، وابن عباس ﷺ مثله. وقال البيهقي: هذا منقطع.

وأخرج عبد الرزاق (٤٨٩/٩) من طريق سهيل بن أبي صالح قال: سألت ابن المسيب عن رجل قتل عبداً عمداً قال: يقتل به، فعاودته، فقال: لو اجتمع عليه أهل اليمن. وأيضاً (٤٩٠/٩) عن إبراهيم، والثوري: إن قتل عبده، أو عبد غيره قتل به. فهذه الآثار تشير إلى أن الحديث المروي في ذلك مرفوعاً له أصل من النبي ﷺ.

هذا، وأخرج الحاكم (٣٦٧/٤) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عن سمرة هذا الحديث، ثم قال: وله شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ، فأخرجه من طريق عثمان بن الهيثم، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ مثل حديث سمرة ﷺ، ثم قال: أنا أخشى أن عثمان بن الهيثم أراد الإسناد الأول.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسن عن سمرة، لكنه اعتضد بفتاوى الصحابة والتابعين مما ينبئ بأن له أصلاً عن النبي ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والأربعون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد)

١٤٢٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ،

حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ». قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: «وَعَنِ الْغُلامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ».

وَلا نَعْرِفُ لِلْحَسَنِ سَمَاعًا مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ. وَرَوَاهُ الأَعْمَشُ عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: قَدْ كَانَ الْحَسَنُ فِي زَمَان عَلِيٍّ ﷺ، وَقَدْ أَدْرَكَهُ، وَلَكِنَّا لا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْهُ، وَأَبُو ظَبْيَانَ اسْمُهُ حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٠٦٨).

أخرجه النسائي في الكبرى (الرجم/ المجنونة تصيب الحد ٣٢٤/٤)، وأحمد (١١٨/١، ١٤٠)، والحاكم (٣٨٩/٤) من طريق قتادة. وأحمد (١١٦/١)، والبيهقي (٢٦٥/٨) من طريق يونس. كلاهما عن الحسن به.

وأخرجه أبو داود (الحدود/ المجنونة يسرق أو يصيب حداً، ٤٤٠١،٤٣٩٩)، وابن حبان (١٤٣) من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس ﷺ، عن علي ﷺ مرفوعاً، ولم نجده بهذا الطريق موقوفاً كما زعم الإمام الترمذي.

وأخرجه أبو داود في نفس الموضع (٤٤٠٠) ، والنسائي في الكبرى (٣٢٣/٤)، وأحمد (١٥٤/١) من طريق عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان، عن علي ﷺ مرفوعاً بلا واسطة ابن عباس ﷺ.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور (٤٤٠٢) من طريق أبي الضحى، عن علي ﷺ مرفوعاً.

وأخرجه أبو داود في نفس الموضع (٤٤٠٣)، وابن ماجه (الطلاق/ طلاق المعتوه والصغير والنائم، ٢٠٤٢) من طريق ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي ﷺ مرفوعاً. هو منقطع .

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن قتادة مدلس، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذي لا يحتج من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

بالإضافة إلى مظنة الانقطاع في الإسناد، فإن الحسن لا يُعرف له سماع من علي ﷺ كما قال المؤلف، لذلك أنزل إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه عن علي ﷺ من غير هذا الوجه كما أشار إليه الترمذي نفسه، وسبق مفصلاً في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي قتادة ﷺ نحوه مرفوعاً عند الحاكم (٣٨٩/٤)، وصححه، وتعقبه الذهبي بقوله: عكرمة بن إبراهيم الباهلي ضعفوه.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً نحوه عند أبي داود في الموضع المذكور (٤٣٩٨)، وابن ماجه (الطلاق/ طلاق المعتوه والصغير، ٢٠٤١)، وقال الحاكم (٥٩/٢): صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

٣ _ حديث ثوبان وشداد رضي الله عنهما عند الطبراني في الكبير (٧/رقم ٧١٥٦) نحوه مرفوعاً، وقال الهيثمي في المجمع (٢٥١/٦): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق الحسن عن علي ﷺ إلا برواية قتادة عنه حسب علم الإمام الترمذي، وإلا فقد رواه عن الحسن يونس أيضاً كما مر في التخريج، وقد رواه عن علي غير واحد، كما رواه عن النبي ﷺ غير واحد من الصحابة، فليس فيه أي نوع من أنواع الغرابة، والله أعلم.

الحديث السادس والأربعون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء في رجم أهل الكتاب)

١٤٣٧ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيًّا، وَيَهُودِيَّةً.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَالْبَرَاءِ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَعَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ، وَابْنِ عَبَّاس ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢١٧٥)، وزاد في نسخة إبراهيم، والعارضة، وأطراف المزي قوله: «من حديث جابر بن سمرة».

أخرجه ابن ماجه (الحدود/ رجم اليهودي واليهودية، ٢٥٥٧)، وأحمد (٥/٩١) من طريق شريك. والطيالسي (٧٧٥) من طريق حماد بن سلمة. كلاهما عن سماك به.

والحديث في إسناده شريك بن عبد الله النخعي، وسماك بن حرب تكلم فيهما.

أما شريك؛ فقال الدارقطني و غير واحد: ليس بالقوي، وقال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وأما سِماك بن حَرب؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، ساء حفظه، قال صالح: ضعيف، و قال ابن المبارك: ضعيف الحديث، وكان شعبة يضعفه، وقوّاه جماعة.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لمتابعة شريك، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ رجم يهودياً، ويهودية. عند المصنف

في نفس الباب (١٤٣٦)، والبخاري (الجنائز/ الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد، ١٣٢٩)، ومسلم (الحدود/ رجم اليهود وأهل الذمة في الزنا، ١٦٩٩).

٢ _ حديث جابر بن عبد الله ﷺ: رجم رسول الله ﷺ رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود، وامرأته. أخرجه مسلم في الموضع المذكور (١٧٠٢)، وأبو داود (الحدود/ في رجم اليهود، ٤٤٥٥).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر بن سمرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سماك بن حرب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والأربعون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء في النفي)

١٤٣٨ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ، وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ ضَرَبَ، وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ، وَغَرَّبَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ.

رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ إِدْرِيسَ، فَرَفَعُوهُ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ إِدْرِيسَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ.

وَهَكَذَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا، وَهَكَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ ضَرَبَ

وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ النَّفْيُ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ، وَعُبَادَةُ ابْنُ الصَّامِتِ وَغَيْرُهُمْ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «غريب» إلا أن المزي نقل في الأطراف (٧٩٢٤): «حسن غريب».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البيهقي (٢٢٣/٨)، والحاكم (٣٦٩/٤) من طريق أبي كريب. والنسائي في الكبرى (التعزيرات/ التغريب، ٤٧٤٢) من طريق محمد بن العلاء. كلاهما عن عبد الله بن إدريس به مرفوعاً.

قال الزيلعي في النصب: (٣٣١/٣): ذكره ابن القطان في كتابه من جهة النسائي، وقال: رجاله ليس فيهم من يسأل عنه لثقته وشهرته، وقد رواه هكذا عن عبد الله بن عمر كما رواه بن العلاء عن بن إدريس عنه جماعة ذكرهم الدارقطني، منهم مسروق بن المرزبان، ويحيى بن أكثم، وجحدر بن الحارث.

وفيه رواية أخرى عن ابن إدريس رواها يوسف، ومحمد بن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكر ابنَ عمر ﷺ.

وفيه رواية ثالثة عن ابن إدريس، رواها عنه محمد بن عبد الله بن نمير، وأبو سعيد، وعثمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ أن أبا بكر ﷺ ضرب وغرب، الحديث. لم يقل فيه: إن النبي ﷺ، ذكر جميع ذلك الدارقطني، وقال: إن هذه الرواية الأخيرة هي الصواب، قال ابن القطان: وعندي أن الحديث صحيح، ولا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس فيه، عن عبيد الله جميع ما ذكر انتهى.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة هو الاختلاف فيه على ابن إدريس رفعاً، ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً.

ثم حسنه لما يشهد له من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد رضي الله عنهما مطولاً، وفيه: فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده! لأقضين بينكما بكتاب الله...

وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام». أخرجه البخاري (المحاربين/ البكران يجلدان ويُنفيان، ٦٨٣١)، ومسلم (الحدود/ من اعترف على نفسه بالزنا، ١٦٩٧).

ومن حديث عبادة بن الصامت ﷺ عند مسلم (الحدود/ حد الزنا، ٤٢٧٨)، والترمذي (الحدود/ الرجم على الثيب، ١٤٣٤) مرفوعاً: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة، ونفي سنة» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، فما في أطراف المزي نقلاً عن الترمذي من تحسينه؛ فمتجه.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالله ابن إدريس على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والأربعون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء في تعليق يد السارق)

١٤٤٧ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، قَالَ: سَأَلْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ ﷺ عَنْ تَعْلِيقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ، أَمِنَ السُّنَّةِ هُوَ؟ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَارِقٍ، فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَيْرِيزٍ هُوَ أَخُو عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ شَامِيٌّ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٠٢٩).

أخرجه أبو داود (الحدود/ في تعليق يد السارق في عنقه، ٤٤١١)، وابن ماجه الحدود/ في تعليق اليد في العنق، ٢٥٨٧)، والنسائي في الكبرى (قطع السارق/ ٧٤٧٦)،

وأحمد (٦/ ٢٠) من طريق عمر بن علي. والنسائي في الكبرى (٧٤٧٥)، والبيهقي (٨/ ٢٧٥) من طريق أبي بكر بن علي. كلاهما عن الحجاج به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا الحجاج بن أرطاة، قال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، ومكحول، ولم يسمع منهما، وإنما يعيب الناس منه التدليس.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شاهد من حديث علي ﷺ عند ابن أبي شيبة (٢٨٩٦٥)، والبيهقي (٨/ ٢٧٥) من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال: رأيت علياً ﷺ أقر عنده سارق مرتين، فقطع يده، وعلقها في عنقه، فكأني أنظر إلى يده تضرب صدره.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند فضالة بن عبيد ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحجاج بن أرطاة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً، وأما قول الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي فبناءً على معرفته، وإلا فقد رواه عن الحجاج أبو بكر بن علي أيضاً.

الحديث التاسع والأربعون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء في حد اللوطيّ)

١٤٥٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَيْلٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَيْلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في

الأطراف (٢٣٦٧).

أخرجه ابن ماجه (الحدود/ من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة، ٢٥٦٣)، والحاكم (٤/ ٣٥٧)، وأحمد (٣/ ٣٨٢) كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عبد الله بن محمد بن عقيل، فقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة. وقال ابن سعد، وأحمد: منكر الحديث، قال الترمذي نفسه في جامعه هذا: صدوق، و قد تكلم بعض أهل العلم من قِبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: مقارب الحديث.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يشهد له من حديث النعمان بن بشير الأنصاري ﷺ أنه قال: جاء جبرئيل ﷺ إلى النبي ﷺ، فقال: يا محمد! نعم القوم أمتك لو لا أن فيهم بقايا من عمل قوم لوط. أخرجه الحارث بن محمد بن أبي أسامة (مسند الحارث (زوائد الهيثمي) ٢/ ٥٦٥)، وفيه مجالد بن سعيد، وهو ضعيف. أما رواية عبد الرزاق (٧/ ٣٦٥) من طريق إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها مثل حديث جابر ﷺ؛ فلا شيء؛ فإن إبراهيم متهم بالكذب، وقال الحافظ: متروك، وقال الدراقطني في العلل: الصواب حديث جابر ﷺ. (حاشية مسند أحمد للأرناؤط ٣/ ٣٨٢).

فتحسين أبي عيسى يستند له إلى حديث النعمان بن بشير لا غير، والتحسين واقع موقعه، وشرطه فيه موجود إن شاء الله تعالى.

أما الغربة؛ فلأنه لا يُعرف من مسند جابر ﷺ إلا برواية عبد الله بن محمد بن عقيل، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخمسون بعد المائة

(الحدود/ باب ما جاء في التعزير)

١٤٦٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ

أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ؛ إلاّ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجِّ، وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي التَّعْزِيرِ، وَأَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي التَّعْزِيرِ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ بُكَيْرٍ، فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ نِيَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية والتحفة: «غريب إلخ»، وفي البواقي «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٧٢٠).

أخرجه البخاري (الحدود/ كم التعزير والأدب، ٦٨٤٨)، وأبو داود (الحدود/ في التعزير،٤٤٩١)، وابن ماجه (الحدود/ التعزير، ٢٦٠١) كلهم من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن الأشج.

وأخرجه أحمد (٣/٤٦٦) من طريق يحيى بن إسحاق. والطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ٥١٧) من طريق عمران الصوفي. كلاهما عن ابن لهيعة، عن بكير نحو رواية يزيد ابن أبي حبيب سنداً ومتناً.

وأخرجه مسلم (الحدود/ قدر أسواط التعزيز، ١٧٠٨)، والبخاري في الموضع المذكور (٦٨٥٠)، وأبو داود في الموضع المذكور (٤٤٩٢) من طريق عمرو بن الحارث، عن بكير به، فزاد بين عبد الرحمن، وأبي بردة أباه جابراً ﷺ.

وأخرجه البخاري في الموض المذكور (٦٨٤٩)، وعبد الرزاق (٧/ ٤١٢) من طريق مسلم بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن جابر، عمن سمع النبي ﷺ، وفي حديث عبد الرزاق: «عن رجل من الأنصار».

والحديث رجاله ثقات، إلا أن الذي أنزله عن درجة الصحة هو الاختلاف وصلاً وإرسالاً كما سبق في التخريج، فادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب، فلا يحتج به لاضطرابه.

ثم حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن ماجه في الموضع المذكور (٢٦٠٢) مرفوعاً: «لا تعزروا فوق عشرة أسواط». قال البوصيري في الزوائد: إسناده ضعيف.

٢ _ ومرسل عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام مرفوعاً: «لا يحل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد». أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في الفتح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

قلنا: وهذا التحسين إنما هو حسب قاعدة الترمذي رحمه الله، وإلا فالحديث يبلغ درجة الصحة، قال الحافظ في الفتح (١٢/١٧٧): حاصل الاختلاف: هل هو عن صحابي مبهم، أومسمى. الراجح الثاني، وأنه أبو بردة بن نيار، وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة، وهو جابر، أولا؟ الراجح الثاني أيضاً، قلت: ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث، فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيراً به عن عبد الرحمن، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه، وثبته فيه أبوه، فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة، وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب، فلا يحتج به لاضطرابه، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة، فقد صرح بسماعه، وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه، وهما العمدة في التصحيح.

أما الغربة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي بردة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكير بن عبد الله بن الأشج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والخمسون بعد المائة

(الصيد/ باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذي مخلب)

١٤٧٨ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ الْحُمُرَ الإِنْسِيَّةَ، وَلُحُومَ الْبِغَالِ، وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣١٦٢).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٣/٣٣٢)، والطبراني في الأوسط (٣/٣٦٩٢) من طريق عكرمة ابن عمار به مفصلاً. مع أن أصل الحديث في الصحيحين وغيرهما بدون ذكر «كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير».

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عكرمة بن عمار، قال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، قال ابن المديني: عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبت، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب، وروايته هنا عن يحيى.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، فقال المصنف في العلل (ص ٦٣١) بعد ما أخرجه من طريق عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن جابر ﷺ، وبعد ذكره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ: فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة أشبه، وعكرمة بن عمار يغلط الكثير في أحاديث يحيى بن أبي كثير.

ثم حسنه لما رأى له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الصيد والذبائح/ تحريم أكل كل ذي ناب إلخ، ١٩٣٣)، والنسائي (الصيد/ تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، ٤٣٤٢) مرفوعاً: «أكل كل ذي ناب من السباع حرام».

٢ _ وحديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ عند البخاري (الذبائح/ أكل ذي ناب من السباع،٥٥٣٠)، ومسلم في الموضع المذكور (١٩٣٢): أنه ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من ا لسباع.

٣ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند مسلم في الموضع المذكور (١٩٣٤)، وأبي داود (الأطعمة/ أكل لحوم السباع، ٣٨٠٥): نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن أكل كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر ﷺ إلا بهذ الإسناد، تفرد به عكرمة بن عمار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والخمسون بعد المائة

(الصيد/ باب ما قطع من الحي فهو ميت)

١٤٨٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَار، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ؛ وَهُمْ يَجُبُّونَ أَسْنِمَةَ الإِبِلِ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ؛ وَهِيَ حَيَّةٌ؛ فَهِيَ مَيْتَةٌ».

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوْزَجَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَار نَحْوَهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ ابْنِ

أَسْلَمَ. وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٥١٥).

أخرجه أبو داود (الصيد/ في صيد قطع منه قطعة، ٢٨٥٨) من طريق هاشم بن القاسم. وأحمد (٣١٨/٥) من طريق عبد الصمد، وحماد بن خالد. ثلاثتهم عن عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار به.

وأخرجه الحاكم (١٢٤/٤) من طريق علي بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن زيد بن أسلم به.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٩٣/٤) من طريق معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً نحوه.

وأخرجه البزار كما في الكشف (١٢٢٠)، والحاكم (١٢٤/٤) من طريق سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلاً نحوه.

قال الترمذي في العلل (ص ٦٣٣): سألت محمدا عن هذا الحديث، فقلت له: أترى هذا الحديث محفوظاً؟ قال: نعم، قلت له: عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا سلمة بن رجاء، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.

أما سلمة؛ فقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد، وغرائب، حدث بأحاديث لا يُتابَع عليها، وقال النسائي: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يُغرب.

وأما عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار؛ فقال ابن معين: في حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى القطان، وحسبته أن يحدث عنه يحيى، قال أبو حاتم: فيه لين، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال ابن عدي: بعض ما يرويه منكر، لا يُتابَع عليه، وفي جملة من يكتب حديثه من الضعفاء. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمتابعاته التي سبقت في

التخريج، والشواهد، منها:

١ _ حديث تميم الداري ﷺ مثله عند ابن ماجه (الصيد/ ما قطع من البيهمة؛ وهي حية، ٣٢١٧) ،قال البوصيري: فيه أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف.

٢ _ وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ سئل عن جبات أسنمة الإبل، وأليات الغنم، فقال: «ما قطع من حي؛ فهو ميت». أخرجه الحاكم (٤/٢٣٩) من طريق سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم به. وصححه، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي واقد الليثي إلا برواية زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائة

(الصيد/ باب ما جاء في قتل الحيات)

١٤٨٥ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: قَالَ أَبُو لَيْلَى ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ؛ فَقُولُوا لَهَا: إِنَّا نَسْأَلُكِ بِعَهْدِ نُوحٍ، وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لا تُؤْذِينَا، فَإِنْ عَادَتْ؛ فَاقْتُلُوهَا».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢١٥٢).

أخرجه أبو داود (الأدب/ قتل الحيات،٥٢٦٠)، والنسائي في اليوم والليلة (٩٦٩) من طريق علي بن هاشم. وابن أبي شيبة (١٩٩٠٧) من طريق عبيد الله. كلاهما عن محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى: قال الحافظ في التقريب: صدوق، سيئ الحفظ جداً، وقال الذهبي في الكاشف: سّيئ الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند المصنف في نفس الباب، ومسلم (السلام/ قتل الحياو غيرها، ٢٢٣٦) مطولاً بقصة، وفيه: قال رسول الله ﷺ: «إن لبيوتكم عُمَّاراً، فحرِّجوا عليهن ثلاثاً، فإن بدا لكم بعد ذلك منهن شيء؛ فاقتلوهن».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما غرابته؛ فلأن كيفية التحريج لا تعرَف مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي ليلى، فالحديث غريب إسناداً، وفي بعض المتن.

الحديث الرابع والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب ما جاء في فضل الأضحية)

١٤٩٣ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْحَذَّاءُ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ أَبُو مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ آدَمِيٌّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ، إِنَّهَا لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا، وَأَشْعَارِهَا، وَأَظْلافِهَا، وَأَنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الأَرْضِ، فَطِيبُوا بِهَا نَفْسًا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنهما.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَأَبُو الْمُثَنَّى اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله

في الأطراف (١٧٣٤٣).

أخرجه ابن ماجه (الأضاحي/ ثواب الأضحية، ٣١٢٦)، والحاكم (٢٢٢/٤)، واليهقي (٢٦١/٩) من طريق عبد الله بن نافع الصائغ به.

والحديث رجاله ثقات؛ سوى أبي المثنى سليمان بن يزيد، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوي، ذكره ابن حبان في الضعفاء في الكنى، وقال الحافظ: ضعيف.

على أن هناك انقطاعاً، فقال الترمذي في العلل (ص ٦٣٨): سألت محمداً عن حديث أبي المثنى عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ في الضحايا، فقال: هو حديث مرسل، لم يسمع أبو المثنى من هشام بن عروة.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها: ١ _ حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه عند ابن ماجه في الموضع المذكور (٣١٢٧)، وأحمد (٣٦٨/٤) قال: قلت، أو قالوا: يا رسول الله! ما هذه الأضاحي؟ قال: «سنة أبيكم إبراهيم عليه السلام»، قالوا: فما لنا منها يا رسول الله! قال: «بكل شعرة حسنة»، قالوا: يا رسول الله فالصوف؟ قال: «بكل شعرة من الصوف حسنة».

٢ _ حديث ابن عباس رضي الله عنه عند الطبراني (١٠٩٤٨/١١) قال: قال رسول الله ﷺ في يوم أضحي: «ما عمل آدمي في هذا اليوم أفضل من دم يهراق؛ إلا أن يكون رحماً توصل». قال الهيثمي في المجمع (١٨/٤): فيه يحيى بن الحسن الخشني، وهو ضعيف، وقد وثقه جماعة. قلنا: هو الحسن بن يحيى الخشني، انقلب اسمه في المجمع.

٣ _ حديث علي رضي الله عنه عند أبي القاسم الأصبهاني كما نقله المنذري في الترغيب (١٠٠/٢): أن رسول الله ﷺ قال: «يا فاطمة! قومي، فاشهدي أضحيتكِ، فإن لك بأول قطرة تقطر من دمها مغفرة لكل ذنب، أما! إنه يجاء بلحمها، ودمها توضع في ميزانك سبعين ضعفا»، قال أبو سعيد رضي الله عنه: يا رسول الله! هذا لآل محمد خاصة؛ فإنهم أهل لما خصوا به من الخير، أو للمسلمين عامة؟ قال: لآل محمد خاصة، وللمسلمين عامة. قال المنذري: وقد حسن بعض مشايخنا حديث علي هذا والله أعلم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن نافع الصائغ، عن أبي المثنى، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب ما جاء في الجذع من الضأن في الأضاحي)

١٤٩٩ _ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ كِدَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي كِبَاشٍ قَالَ: جَلَبْتُ غَنَمًا جُذْعَانًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَكَسَدَتْ عَلَيَّ، فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نِعْمَ، أَوْ نِعْمَتِ الأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ»، قَالَ: فَانْتَهَبَهُ النَّاسُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأُمِّ بِلالِ ابْنَةِ هِلالٍ عَنْ أَبِيهَا، وَجَابِرٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَوْقُوفًا.

وَعُثْمَانُ بْنُ وَاقِدٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعَ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزِئُ فِي الأُضْحِيَّةِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، في نسخة إبراهيم عطوه، والعارضة: «حسن غريب إلخ»، وفي البواقي: «غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٤٥٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٤٤٥/٢)، واليهقي (٢٧١/٩) من طريق وكيع به.

وأخرجه أحمد (٤٠٢/٢)، والحاكم (٢٢٧/٤) من طريق داود بن قيس، عن أبي ثفال المري، عنه ﷺ مرفوعاً. قال البخاري: في حديث أبي ثفال المري نظر.

وأخرجه البزار كما في الكشف (١٢٠٧)، والبيهقي (٢٧١/٩) من طريق إسحاق

ابن إبراهيم الحنيني، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً مطولاً بقصة نحوه. قال الهيثمي: فيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني، وهو ضعيف.

والحديث في إسناده: ١ _ عثمان بن واقد، نقل الآجري عن أبي داود: ضعيف، وقال ابن معين: ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهم.

٢ _ وكدام بن عبد الرحمن، مجهول كما قال الحافظ في التقريب.

٣ _ وأبو كباش مجهول كذلك.

وهناك علة أخرى من الاختلاف رفعاً ووقفاً، قال الترمذي في العلل (ص ٦٤٦): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: روى هذا الحديث عثمان بن واقد، فرفعه إلى النبي ﷺ، وروى عنه غير عثمان بن واقد عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً، قلت له: ما اسم أبي كباش؟ قال: لا أعرف اسمه.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ومع ذلك حسنه الترمذي لمجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه، ولما يشهد له من أحاديث، منها:

١ _ حديث جابر ﷺ مرفوعاً عند مسلم (الأضاحي/ سن الأضحية، ١٩٦٣)، وأبي داود (الضحايا/ ما يجوز من السن في الضحايا، ٢٧٩٧): «لا تذبحوا إلا مسنة؛ إلا أن يعسر عليكم، فتذبحوا جذعة من الضأن».

٢ _ وحديث أم بلال بنت هلال عن أبيها مرفوعاً عند ابن ماجه (الأضاحي/ ما تجوز من الأضاحي، ٣١٣٩)، وأحمد (٣٦٨/٦): «يجوز الجذع من الضأن أضحية».

٣ _ وحديث مجاشع ﷺ: عن عاصم بن كليب، عن أبيه قال كنا مع رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له مجاشع من بني سليم، فعزت الغنم، فأمر منادياً، فنادى: أن رسول الله ﷺ كان يقول: «إن الجذع يوفي مما توفي منه الثنية». أخرجه ابن ماجه، وأبو داود في الموضع المذكور.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين

أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي كباش، عن أبي هريرة ﷺ إلا برواية كدام بن عبد الرحمن، تفرد به عثمان بن واقد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب ما جاء في الاشتراك في الأضحية)

١٥٠١ _ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عِلْبَاءَ بْنِ أَحْمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَ الأَضْحَى، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً، وَفِي الْبَعِيرِ عَشَرَةً.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي الأَسَدِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَأَبِي أَيُّوبَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٥٨).

أخرجه النسائي (الضحايا/ ما تجزئ عنه البدنة في الضحايا، ٤٣٩٢)، وابن ماجه (الأضاحي/ كم تجزئ البدنة، والبقرة، ٣١٣١)، وأحمد (١/٢٧٥) من طريق الفضل بن موسى به. والحاكم (٤/٢٣٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، عن عكرمة، عن ابن عباس، ولم يذكر علباء بن أحمر.

تقدمت دراسته في الحج، باب الاشتراك في البدنة والبقرة، راجع الحديث السابع والسبعين.

الحديث السابع والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب بلا ترجمة بعد (الأذان في أذن المولود)

١٥١٧ _ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيْرُ الأُضْحِيَّةِ الْكَبْشُ، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ.

وَعُفَيْرُ ابْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «غريب» إلا أن المزي نقل في الأطراف (٤٨٦٦): «حسن غريب».

أخرجه ابن ماجه (الأضاحي/ ما يستحب من الأضاحي، ١٣٣٠)، والطبراني في الكبير (٨/ رقم ٨٦٨١)، والبيهقي (٩/ ٢٧٣) كلهم من طريق عفير بن معدان به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عفير بن معدان، قال أحمد: ضعيف، منكر الحديث، وقال ابن معين: لا شيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكثر الرواية عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ما لا أصل له، و لا يشتغل بروايته، وقال الحافظ: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لما رأى له من شاهد من حديث عبادة بن الصامت ﷺ مرفوعاً مثله، أخرجه أبو داود (الجنائز/ كراهية المغالاة في الكفن، ٣١٥٦)، وابن ماجه (الجنائز/ فيما يستحب من الكفن، ١٤٧٣)، والحاكم (٤/ ٢٢٨)، وصححه، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وما نقله في الأطراف من التحسين أيضاً فمتجه.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي أمامة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عفير ابن معدان، عن سليم بن عامر، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب بلا ترجمة بعد (الأذان في أذن المولود)

١٥١٨ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ، عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ ﷺ، قَالَ: كُنَّا وُقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةٌ، وَعَتِيرَةٌ، هَلْ تَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٤٤).

أخرجه أبو داود (الضحايا/ ما جاء في إيجاب الأضاحي، ٢٧٨٨)، وابن ماجه (الأضاحي/ الأضاحي واجبة أم لا، ٣١٢٤)، والنسائي (الفرع والعتيرة، ٤٢٢٤)، وأحمد (٢١٥/٤) بأسانيدهم من طريق ابن عون.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٤١/٤، رقم٨١٩٠،٨٠٣١) من طريق ابن جريج، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبيب بن مخنف، عن أبيه ﷺ.

وأخرجه أحمد (٧٦/٥) من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن حبيب بن مخنف، ولم يذكر «عن أبيه».

ونقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٠٨/٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٣٣٢/١) عن عبد الرزاق أنه قال: لا أدري، أ عن أبيه، أم لا؟ وصوَّب أبو نعيم كما في أسد الغابة (٣٧٣/١) رواية حبيب بن مخنف، عن أبيه، ومال إليه ابن حجر في تعجيل المنفعة (٤٢٥/١)، وفي الإصابة (٣٠٩/١).

والحديث رجاله ثقات إلا أبا رملة، فهو مجهول كما في التقريب.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد، فيشهد لإيجاب الأضحية حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢/ ٣٢١)، والبيهقي (٩/٢٦٠) مرفوعاً: «من وجد سعة، فلم يضح؛ فلا يشهد مصلانا».

ويشهد لمشروعية العتيرة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عند النسائي في الموضع المذكور (٤٢٢٥)، والحاكم (٤/٢٣٦)، وأحمد (٢/١٨٣) من طريق عمرو بن شعبيب، عن أبيه عن جده مطولاً، وفيه: وسئل عن العتيرة، فقال: «العتيرة حق»، قال بعض القوم لعمرو بن شعيب ما العتيرة قال كانوا يذبحون في رجب شاة فيطبخون ويأكلون ويطعمون.

وحديث الحارث بن عمرو ﷺ عند النسائي في الموضع المذكور (٤٢٢٦)، وأحمد (٣/٤٨٥) مطولاً، وفيه: فقال رجل من الناس: يا رسول الله! العتائر والفرائع؟ قال: «من شاء عتر، ومن شاء لم يعتر، ومن شاء فرع، ومن شاء لم يفرع في الغنم أضحيتها» وقبض أصابعه إلا واحدة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي رملة، عن مخنف بن سليم ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن عون؛ إلا فله إسناد آخر من طريق غير أبي رملة عنه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والخمسون بعد المائة

(الأضاحي/ باب العقيقة بشاة)

١٥١٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: عَقَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةٍ، وَ قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ! احْلِقِي رَأْسَهُ، وتَصَدَّقِي بِزِنَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً»، قَالَ: فَوَزَنَتْهُ، فَكَانَ وَزْنُهُ

دِرْهَمًا، أَوْ بَعْضَ دِرْهَمٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٢٦١).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البيهقي (٣٠٤/٩) من طريق محمد بن إسحاق به. وأخرجه الحاكم (٢٣٧/٤) من طريق يعلى بن عبيد، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ.

وأخرجه مالك (العقيقة/ ما جاء في العقيقة ص ١٨٦) عن جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه بلفظ: قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين، وزينب، وأم كلثوم، فتصدقت بزنة ذلك فضة.

وأخرجه البيهقي (٣٠٤/٩) من طريق حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة، فقال: «زني شعر الحسين وتصدقي بوزنه فضة، وأعطي القابلة رجل العقيقة».

وأيضاً من طريق سليمان بن بلال، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ ذبحت عن حسن وحسين حين ولدتهما شاة، وحلقت شعورهما، وتصدقت بوزنه فضة.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا محمد بن إسحاق، وهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لايحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف في الاحتجاج به، و حديثه حسن، وقد صححه جماعة. اهـ.

بالإضافة إلى انقطاع في السند، فإن محمد بن علي لم يدرك علياً ﷺ كما قال الترمذي، وإلى اختلاف في الإسناد على الأوجه التي ذكرناها في التخريج، وأما رواية يعلى

بن عبيد عن ابن إسحاق موصولاً؛ فقال البيهقي: لا أدري محفوظ هو أم لا؟

لذلك كله نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند ابن حبان (٥٢٨٥)، والبيهقي (٢٩٩/٩): عق رسول الله ﷺ عن حسن وحسين بكبشين.

٢ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند ابن حبان (٥٢٨٧)، والحاكم (٢٣٧/٤) قالت: عق رسول الله ﷺ عن حسن وحسين يوم السابع، وسماهما، وأمر أن يماط عن رؤوسهما الأذى.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند علي ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن علي بن الحسين على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الستون بعد المائة

(السِّير/ باب ما جاء في الدعوة قبل القتال)

١٥٤٨ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، أَنَّ جَيْشًا مِنْ جُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ أَمِيرَهُمْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ﷺ حَاصَرُوا قَصْرًا مِنْ قُصُورِ فَارِسَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! أَلا نَنْهَدُ إِلَيْهِم؟ قَالَ: دَعُونِي أَدْعُهُمْ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَدْعُوهُمْ، فَأَتَاهُمْ سَلْمَانُ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَارِسِيٌّ، تَرَوْنَ الْعَرَبَ يُطِيعُونَنِي، فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ؛ فَلَكُمْ مِثْلُ الَّذِي لَنَا، وَعَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَا، وَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلاَّ دِينَكُمْ؛ تَرَكْنَاكُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْطُونَا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، قَالَ: وَرَطَنَ إِلَيْهِم بِالْفَارِسِيَّةِ، وَأَنْتُمْ غَيْرُ مَحْمُودِينَ، وَإِنْ أَبَيْتُمْ؛ نَابَذْنَاكُمْ عَلَى سَوَاءٍ، قَالُوا: مَا نَحْنُ بِالَّذِي نُعْطِي الْجِزْيَةَ، وَلَكِنَّا نُقَاتِلُكُمْ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! أَلا نَنْهَدُ إِلَيْهِمْ، قَالَ: لا، فَدَعَاهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَى مِثْلِ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: انْهَدُوا إِلَيْهِمْ، قَالَ:

فَنَهَدْنَا إِلَيْهِمْ، فَفَتَحْنَا ذَلِكَ الْقَصْرَ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ بُرَيْدَةَ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثُ سَلْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ ابْنِ السَّائِبِ.

وسَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ ﷺ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا ﷺ؛ وَسَلْمَانُ مَاتَ قَبْلَ عَلِيٍّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب» وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٤٩٠).

انفرد به أبو عيسى الترمذي من بين أصحاب الكتب الستة، و أخرجه أحمد (٤٤٠/٥) من طريق إسرائيل. و (٤٤١/٥) من طريق حماد. و (٤٤٤/٥) من طريق علي بن عاصم. ثلاثتهم عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري به.

قد تقدم تطبيق تحسينه مع ذكر عواضده في أطروحتنا «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق، انظر: الحديث الخامس والسبعين بعد المائة منه).

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سلمان الفارسي إلا بهذا الإسناد، تفرد به عطاء بن السائب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والستون بعد المائة

(السير/ باب بلا ترجمة بعد (ما جاء في الدعوة قبل القتال)

١٥٤٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ الْمَكِّيُّ، وَيُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللهِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ هُوَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَوْفَلِ ابْنِ مُسَاحِقٍ، عَنِ ابْنِ عِصَامٍ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جَيْشًا، أَوْ سَرِيَّةً؛ يَقُولُ لَهُمْ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا؛ فَلا تَقْتُلُوا أَحَدًا». هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ، وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم عطوة: «غريب»، وفي

الباقية «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٩٠١).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ في دعاء المشركين، ٢٦٣٥)، والنسائي في الكبرى (السير/ توجيه السرايا، ٨٨٣١)، والحميدي (٨٢٠)، وأحمد (٤٤٨/٣) بأسانيدهم من طريق سفيان بن عنيينة به. والروايات مطولة بقصة، ومختصرة.

ونقل الحافظ في الإصابة (٤٠٢/٣، ترجمة مساحق) عن أبي بكر بن المقرئ في فوائده أنه أخرجه من طريق نصر بن علي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق، عن أبيه، عن جده مساحق قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية؛ قال: إن رأيتم مسجداً الحديث. قال الحافظ: وهذا الحديث يعرف من رواية عبد الملك بن نوفل، عن ابن عصام، عن أبيه، وقد مضى في ترجمة عصام، وذكره أبو موسى، وأشار إلى أن هذه الرواية شاذة، ولكن يحتمل إن كان راويها حفظها أن يكون لسفيان فيه إسنادان، ويؤيده أن في آخر هذه الرواية زيادة، وهي «إن في الحب شعلة».

والحديث في إسناده عبد الملك بن نوفل بن مساحق، قال الحافظ: مقبول.

وابن عصام، وهو مجهول كما في التقريب.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شاهد من حديث أنس ﷺ عند البخاري (الجهاد/ دعاء النبي ﷺ المشركين إلى الإسلام إلخ، ٣٠٣٠)، ومسلم (الصلاة/ الإمساك عن الإغارة على قوم إلخ، ٨٤٥)، وأبي داود في الموضع المذكور (٢٦٣٤) أن النبي ﷺ كان يغير عند صلاة الصبح، وكان يتسمَّع، فإذا سمع أذاناً؛ أمسك، وإلا؛ أغار.

وإن كان حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن نوفل عن أبيه، عن جده محفوظاً؛ فذلك شاهد آخر.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغربة فلأنه لا يُروى من مسند ابن عصام المزني عن أبيه إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن عيينة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في السرايا)

١٥٥٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَأَبُو عَمَّارٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، وَلا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا يُسْنِدُهُ كَبِيرُ أَحَدٍ غَيْرُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَقَدْ رَوَاهُ حِبَّانُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنَزِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٨٤٨).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ فيما يستحب من الجيوش والرفقاء،٢٦١١)، وأحمد (٢٩٤/١)، والحاكم (١٠١/٢)، وابن حبان (٩٧/٤٦) بأسانيدهم من طريق وهب بن جرير، عن أبيه. والدارمي (٢٤٣٨) من طريق حبان بن علي. كلاهما عن يونس. وأحمد (٢٩٩/١)، والدارمي (٢٤٣٨) من طريق عقيل بن خالد. كلاهما عن الزهري به.

وأخرجه أبو داود في المراسيل (٣١٣) من طريق حيوة ويونس. وعبد الرزاق (٩٧٦٢) من طريق معمر. والطحاوي في المشكل (٢٣٩/١) من طريق الليث بن سعد، عن عقيل. أربعتهم عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جرير بن حازم، و يونس بن يزيد.

أما جرير بن حازم؛ فقال ابن حبان: كان يخطئ؛ لأنه أكثر ما كان يحدث من

حفظه، وقال الحافظ في التقريب: ثقة؛ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وقال الترمذي: وجرير بن حازمٍ رُبما يَهِمُ فِي الشيءِ، وهو صدوق.

وأما يونس بن يزيد الأيلي؛ فقال الحافظ: ثقة إلا أن روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأً.

بالإضافة إلى الاختلاف في إسناده وصلاً وإرسالاً كما سبق في التخريج، ويميل الترمذي، وأبو داود إلى أن الوصل فيه خطأ، وأن الصواب فيه هو المرسل.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يعضده مرسل الزهري، ويشهد له حديث أنس بن مالك ﵁ عند ابن ماجه (الجهاد/ السرايا، ٢٨٢٧) أن رسول الله ﷺ قال لأكثم بن الجون الخزاعي: «يا أكثم! اغز مع غير قومك؛ يحسن خلقك، وتكرُمْ على رفقائك، يا أكثم! خير الرفقاء أربعة، وخير السرايا أربع مائة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولن يُغلَب اثنا عشر ألفاً من قلة». قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد الصنعاني، وأبي سلمة العامِلي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﵄ مرفوعاً موصولاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به يونس بن يزيد عن الزهري به. وأما رواية حِبان بن علي عن عقيل عن الزهري موصولاً؛ فلم يعده المصنف شيئاً، لضعف حبان، ورواية الليث عن عقيل عن الزهري مرسلاً، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثالث والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يُسهَم لهم؟)

١٥٥٨ _ حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ نِيَارٍ الأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ؛ حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ؛ لَحِقَهُ رَجُلٌ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ، يُذْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَسْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لا، قَالَ: «ارْجِعْ؛ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ»، وَفِي الْحَدِيثِ كَلامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٣٥٨).

أخرجه مسلم (الجهاد/ كراهية الاستعانة في الغزو بكافر، ١٨١٧)، وأبو داود (الجهاد/ المشرك يُسهَم له؟ ٢٧٣٢)، وأحمد (٦/ ٦٨) بأسانيدهم المختلفة من طريق مالك به. والروايات مطولة ومختصرة.

وأخرجه الدارمي (٢٤٩٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن وكيع، عن مالك، عن عبد الله بن نيار، عن عروة. وليس فيه الفضيل بن أبي عبد الله.

وأخرجه ابن ماجه (الجهاد/ الاستعانة بالمشركين، ٢٨٣٢) من طريق ابن أبي شيبة، وعلي بن محمد كلاهما عن وكيع، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد، عن نيار، عن عروة . وقال علي في حديثه: عبد الله بن يزيد، أو زيد.

والحديث رجاله ثقات؛ ونُرى _ والله أعلم _ أن الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة هو الاختلاف في إسناده على مالك كما سبق بعض وجوه الاختلاف في التخريج، وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٢/ ٣٦): وهذا حديث قد اختلف عن مالك في إسناده وهكذا رواه أكثر أصحابه.

ثم حسنه الترمذي لما يشهد له حديث خبيب بن إساف رضي الله عنه عند أحمد (٣/ ٤٥٤)، والحاكم (٢/ ١٢٢) قال: أتيت رسول الله ﷺ؛ وهو يريد غزواً أنا ورجل من قومي، ولم نسلم، فقلنا: إنا نستحيي أن يشهد قومنا مشهداً لا نشهده معهم، فقال لنا رسول الله ﷺ: «أو أسلمتما؟» قلنا: لا، قال: «فلا نستعين بالمشركين على المشركين» الحديث. صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في المجمع (٥/ ٣٠٣): رجاله ثقات.

وحديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه نحوه مطولاً بقصة عند الحاكم (٢/ ١٢٢)،

وسكت عنه هو والذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود مع ملاحظة أن الإسناد رجاله كلهم ثقات، وأخرجه مسلم، ولم نجد له علة سوى اختلاف غير مضر في الإسناد، فالحديث حري بأن يحكم عليه الترمذي: بـ «حسن صحيح غريب»، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به مالك، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والستون بعد المائة

(السير/ باب في النفل)

١٥٦١ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، ولم ينقل المزي أيَّ حكم عليه في الأطراف (٥٨٢٧).

أخرجه ابن ماجه (الجهاد/ السلاح، ٢٨٠٨)، والحاكم (١٢٨/٢)، وأحمد (٢٧١/١) بأسانيدهم من طريق ابن أبي الزناد به، والروايات مطولة بقصة الرؤيا ومختصرة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١١/ رقم ١٢١٠٤) من طريق الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس ﷺ قصة رؤيا النبي ﷺ في ذي الفقار يوم أحد.

والحديث رجاله ثقات سوى عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال أبو حاتم، وغيره: لا يحتج به، ووثقه العجلي، وصحح الترمذي عدة أحاديث له، وقال الترمذي: قال محمد _ البخاري _: كان مالك بن أنس يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد، أي يضعفه، و

يتكلم فيه. و قال الحافظ في التهذيب: تكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة، يعني الفقهاء، وقال: أين كنا عن هذا؟ وقال صالح: روى عن أبيه أشياء لم يأتها غيره.وقال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه عن ابن عباس من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، ولما يشهد لقوله: «وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد» حديث أبي موسى ﷺ مطولاً عند البخاري (المناقب/ علامات النبوة في الإسلام، ٣٦٢٢)، ومسلم (الرؤيا/ رؤيا النبي ﷺ، ٢٢٧٢)، وفيه: ورأيت في رؤياي هذه أن هززت سيفاً، فانقطع صدره؛ فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد إلخ». ونقل الحافظ في الفتح (باب غزوة أحد) قصة الرؤيا بطولها من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب، وفيه: «ورأيت سيفي ذا الفقار انقصم من عند ظبته إلخ».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى قوله «تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر» إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي الزناد، فالحديث غريب ببعض المتن.

الحديث الخامس والستون بعد المائة

(السير/ باب في كراهية التفريق بين السبي)

١٥٦٦ _ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُيَيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا؛ فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٤٦٨).

قد سبق من المصنف إخراجه في البيوع (١٢٨٣) مع حكمه بـ «حسن غريب»،

وسبق منا تطبقه، فليراجع هناك.

الحديث السادس والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء)

١٥٦٧ _ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَاسْمُهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: خَيِّرْهُمْ يَعْنِي أَصْحَابَكَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ الْقَتْلَ أَوِ الْفِدَاءَ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ قَابِلاً مِثْلُهُمْ، قَالُوا: الْفِدَاءَ وَيُقْتَلُ مِنَّا».

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي بَرْزَةَ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَرَوَى ابْنُ عَوْنٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ اسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٢٣٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه النسائي في الكبرى (السير/ قتل الأسارى، ٥/٢٠٠)، وابن حبان (٤٧٧٥)، والبزار (رقم ٥٥١) من طريق أبي داود الحفري به.

وأخرجه البيهقي (٩/٦٨) من طريق عرعرة، عن أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة عن علي ﷺ، وزاد فيه: فكان آخر السبعين ثابت بن قيس ﷺ، قتل يوم اليمامة.

قال البيهقي: زاد البرُلُّسي في روايته: قال ابن عرعرة: رددت هذا على أزهر، فأبى إلا أن يقول: عبيدة، عن علي.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٨/٤) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن أشعث، عن ابن سيرين، عن عبيدة مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن الذي أنزل بسببه الترمذي هو الاختلاف فيه وصلاً وإرسالاً، فقال البزار (١٧٧/٢، رقم ٥٥١): وهذا الحديث رواه هشام، عن محمد، عن عبيدة، عن علي ﷺ، و لا يعلم عن غير علي ﷺ، ولا أسنده إلا أبو داؤد الحفري عن ابن أبي زائدة، عن الثوري، وقد حدث بهذا الحديث ابن عون، فلم يسنده إلا ابن عرعرة، عن أزهر، عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة، عن علي ﷺ وأخرج إليَّ بشر بن آدم ابن بنت أزهر من أصل كتاب أزهر، فإذا فيه: عن ابن عون، عن محمد، عن عبيدة مرسلاً.

وقال الدارقطني في العلل (٣٠/٤): حدث به هشام بن حسان، وابن عون، واختلف عنهما، فأسنده أبو أسامة عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي ﷺ، وتابعه الثوري من رواية أبي داود الحفري، عن يحيى بن أبي زائدة، عنه، عن هشام، وأرسله غيرهما عن هشام بن حسان.

وأما حديث ابن عون؛ فأسنده عنه أزهر بن سعد السمان من رواية إبراهيم بن عرعرة عنه، وخالفه خالد بن الحارث، وعثمان بن عمر، ومعاذ بن معاذ، رووه عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة مرسلاً، والمرسل أشبه بالصواب، والله أعلم.

فحسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه موصولاً، ومرسلاً كما سبق ذلك من كلام البزار، والدارقطني مما يدل على أن له أصلاً من الحديث المرفوع، ولم نجد له شاهداً من غير حديث علي ﷺ، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأن هذا الحديث لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً. وأما قول الترمذي: غريب من حديث الثوري، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة؛ فإشارة إلى غرابة أخرى في الإسناد، وهي أن الحديث عن ابن سيرين معروف من طرق، أما من طريق الثوري عن هشام عنه خاصة؛

فلم يروه إلا ابن أبي زائدة.

الحديث السابع والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في قبول هدايا المشركين)

١٥٧٦ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ ثُوَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ كِسْرَى أَهْدَى لَهُ، فَقَبِلَ، وَأَنَّ الْمُلُوكَ أَهْدَوْا إِلَيْهِ، فَقَبِلَ مِنْهُمْ.

وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَثُوَيْرُ بْنُ أَبِي فَاخِتَةَ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ عِلاقَةَ، وَثُوَيْرٌ يُكْنَى أَبَا جَهْمٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠١٠٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/٩٦، ١٤٥)، والبزار (٧٧٨) من طريق إسرائيل به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا ثوير بن أبي فاختة، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ليس بذاك القوي، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف رُمي بالرفض.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لأجل شواهده منها: حديث أنس ﷺ عند البخاري (الهبة/ قبول الهدية من المشركين، ٢٦١٥)، ومسلم (فضائل الصحابة/ فضل سعد بن معاذ ﷺ، ٢٤٦٩)، والنسائي (الزينة/ لبس الديباج المنسوج بالذهب، ٥٣٠٤)، واللفظ له: أن رسول الله ﷺ بعث إلى أكيدر صاحب دومة بعثاً، فأرسل إليه بجبة ديباج منسوجة فيها الذهب، فلبسه رسول الله ﷺ، ثم قام على المنبر، وقعد، فلم يتكلم، ونزل، فجعل الناس يلمسونها بأيديهم، فقال: «أتعجبون من هذه؟

لَمناديل سعد في الجنة أحسن مما ترون».

وحديث أبي حميد الساعدي ﷺ عند البخاري (الزكاة/ خرص التمر، ١٤٨١)، ومسلم (الفضائل/ معجزات النبي ﷺ، ١٣٩٢) في حديث طويل: أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء، وكساه برداً، وكتب له ببحرهم.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند علي ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسرائيل عن ثوير، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في سجدة الشكر)

١٥٧٨ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ أَمْرٌ، فَسُرَّ بِهِ، فَخَرَّ لِلَّهِ سَاجِدًا.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، رَأَوْا سَجْدَةَ الشُّكْرِ، وَبَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٦٩٨).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ سجود الشكر، ٢٧٧٣)، وابن ماجه (الصلاة/ السجدة عند الشكر، ١٣٩٤)، والبيهقي (٢/٣٧٠) بأسانيدهم بكار بن عبد العزيز به.

والحديث رجاله ثقات؛ سوى بكار بن عبد العزيز، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البزار: ليس به بأس، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال الحافظ: صدوق يهم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما رأى له من شواهد، منها:

١ _ حديث كعب بن مالك ﷺ: أنه لما تاب الله عليه؛ خرَّ ساجداً. أخرجه البخاري (المغازي/ حديث كعب بن مالك، ٤٤١٨)، ومسلم (التوبة/ حديث توبة كعب بن مالك، ٢٧٦٩)، وابن ماجه في الموضع المذكور (١٣٩٣).

٢ _ وحديث أنس ﷺ أن النبي ﷺ بُشر بحاجة، فخرَّ ساجداً. أخرجه ابن ماجه في المذكور (١٣٩٢)، قال البوصيري: إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة.

٣ _ وحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عند أبي داو في الموضع المذكور (٢٧٧٥) مطولاً، وفيه: «إني سألت ربي، وشعفت لأمتي، فأعطاني ثلث أمتي، فخررت ساجداً شكراً لربي».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرف من مسند أبي بكرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكار بن عبد العزيز، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والستون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء أمان العبد والمرأة)

١٥٧٩ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ كَثِيرِ ابْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذُ لِلْقَوْمِ، يَعْنِي تُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ».

وَفِي الْبَاب عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَكَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ قَدْ سَمِعَ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ رَبَاحٍ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٨٠٩).

أخرجه أحمد الحاكم (١٤١/٢)، والبيهقي (٦٨/٩) من طريق إبراهيم بن حمزة الزبيري، عن عبد العزيز بن أبي حازم. وأحمد (٣٦٥/٢) من طريق سليمان بن بلال. كلاهما عن كثير بن زيد به، ولفظهم: «يجير على أمتي أدناهم».

وأخرجه مسلم (الحج/ فضل المدينة إلخ، ١٣٧١)، وأحمد (٣٩٨/٢)، وابن أبي شيبة (٥١٤/٦، رقم ١٣٣٨٧) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﵁ بلفظ: «ذمة المسلمين واحد، يسعى بها أدناهم» الحديث.

والحديث في إسناده يحيى بن أكثم، وكثير بن زيد.

أما يحيى بن أكثم؛ فقال ابن معين: كان يكذب، جاء إلى مصر، فبعث إلى الوراقين، فاشترى أصولهم، وقال: أجيزوها لي، قال أبو عاصم: يحيى بن أكثم كذاب، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: فيه نظر، قلت: فما تقول فيه؟ قال: نسأل الله تعالى السلامة، قال الحافظ في التقريب: فقيه صدوق، إلا أنه رمي بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة، والوجادة.

وأما كثير بن زيد؛ فقال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرةً: ليس بذاك، وقال ابن عمار الموصلي: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ما هو، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجئي هذا المعنى من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، ولا عتضاده بأحاديث أخر، منها:

١ _ حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أنها أجارت رجلاً من المشركين يوم الفتح، فأتت النبي ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال: «قد أجرنا من أجرتِ، وأمنا من أمنتِ». أخرجه البخاري (الجزية/ أمان النساء وجوارهن، ٣١٧١)، ومسلم (المسافرين/ استحباب صلاة الضحى إلخ، ٣٣٦)، وأبو داود (الجهاد/ أمان المرأة، ٢٧٦٣).

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود في الموضع المذكور (٢٧٦٤)،

والبيهقي (٩/٦٨): إن كانت المرأة لتجير على المؤمنين، فيجوز.

٣ _ وحديث علي ﷺ عند البخاري (الجزية/ ذمة المسلمين وجوارهم واحدة إلخ، ٣١٧٢)، ومسلم (الحج/ فضيلة المدينة إلخ، ١٣٦٥)، وفيه: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغربة؛ فلأنه لأ يُروى هذا الحديث من مسند أبي هريرة بلفظ: «إن المرأة لتأخذ للقوم، يعني تجير للمسلمين» إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن أكثم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السبعون بعد المائة

(السير/ باب ما جاء في تركة النبي ﷺ)

١٦٠٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، فَقَالَتْ: مَنْ يَرِثُكَ؟ قَالَ: أَهْلِي، وَوَلَدِي، قَالَتْ: فَمَا لِي لا أَرِثُ أَبِي؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لا نُورَثُ»، وَلَكِنِّي أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدٍ، وَعَائِشَةَ ﷺ.

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، إِنَّمَا أَسْنَدَهُ حَمَّادُ ابْنُ سَلَمَةَ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إِلاَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ.

وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ ابْنُ عَطَاءٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ نَحْوَ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦٢٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/١٠)، والبيهقي (٦/٣٠٢٣٣)، والبزار (رقم ٢٦) كلهم من طريق حماد بن سلمة. وأحمد (١/١٣، ٢/٣٥٣) والمصنف في نفس الباب، وفي العلل الكبير (ص ٦٨٨) من طريق عبد الوهاب بن عطاء. كلاهما عن محمد بن عمرو به.

وأخرجه أحمد (١/١٠) من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا محمد بن عمرو بن علقمة، قال أبوحاتم: يكتَب حديثه، وقال النسائي، وغيره: ليس به بأس، وقال ابن معين: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: ما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ. قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما رأى له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس بن مالك ﷺ مطولاً عند البخاري (المغازي/ حديث بني النضير، ٤٠٣٣)، ومسلم (الجهاد/ حكم الفيء، ١٧٥٧)، والترمذي في نفس الباب مطولاً بقصة منازعة علي والعباس رضي الله عنهما عند عمر ﷺ، فحدثهم هذا الحديث عن أبي بكر ﷺ مرفوعاً: «لا نورث، ما تركناه صدقة».

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (فضائل الصحابة/ مناقب قرابة رسول الله ﷺ،٣٧١١)، ومسلم (الجهاد/ قول النبي ﷺ: لانورث إلخ،٤٥٥٥) مطولاً مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن عمرو عن أبي سلمة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله)

١٦٣٩ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ رُزَيْقٍ أَبُو شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «عَيْنَانِ لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ؛ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُثْمَانَ، وَأَبِي رَيْحَانَةَ رضي الله عنهما.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ شُعَيْبِ بْنِ رُزَيْقٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٩٣٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، بل؛ ولم نجده عند غيره من المحدثين، والله أعلم.

والحديث في إسناده شعيب بن رزيق، وعطاء الخراساني.

أما شعيب؛ فقال الدارقطني: ثقة، وقال ابن حبان: يُعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني، وقال دحيم: لا بأس به، وقال الأزدي: لين، وقال ابن حزم: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

وأما عطاء الخراساني؛ فقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال ابن حبان: كان رديئ الحفظ، يخطئ و لا يعلم، فبطل الاحتجاج به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم كثيراً.

وقال الترمذي في العلل (ص ٧٠٤): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: شعيب بن رزيق مقارب، ولكن الشأن في عطاء الخراساني، ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يُترك حديثه غير عطاء، قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي نظراً إلى ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي ريحانة ﷺ مرفوعاً في حديث طويل: «حرمت النار على عين دمعت، أو بكت من خشية الله، وحرمت النار على عين سهرت في سبيل الله». أخرجه النسائي (الجهاد/ ثوب عين سهرت في سبيل الله، ٣١١٩)، وأحمد (١٣٥/٤)، والحاكم (٨٣/٢)، وصححه، ووافقه الذهبي.

٢ _ وحديث أنس ﷺ مرفوعاً: «عينان لا تمسهما النار أبداً؛ عين باتت تكلأ المسلمين في سبيل الله، وعين بكت من خشية الله». أخرجه أبو يعلى (٤٣٤٦)، والطبراني في الأوسط (٥٧٧٩)، وقال الهيثمي في المجمع (٢٨٨/٥): رجال أبي يعلى ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغربة ؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء في فضل الشهداء عند الله)

١٦٤٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَار، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلانِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ؛ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ، جَيِّدُ الإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَقَ اللهَ؛ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَعْيُنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا، وَرَفَعَ رَأْسَهُ؛ حَتَّى وَقَعَتْ قَلَنْسُوَتُهُ»، قَالَ: فَمَا أَدْرِي: أَقَلَنْسُوَةَ عُمَرَ ﷺ أَرَادَ، أَمْ قَلَنْسُوَةَ النَّبِيِّ

ﷺ، قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ، جَيِّدُ الإِيمَانِ لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَكَأَنَّمَا ضُرِبَ جِلْدُهُ بِشَوْكِ طَلْحٍ مِنَ الْجُبْنِ، أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ، فَقَتَلَهُ، فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ، خَلَطَ عَمَلاً صَالِحًا، وَآخَرَ سَيِّئًا، لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَقَ اللهَ؛ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ عَلَى نَفْسِهِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ، فَصَدَقَ اللهَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ ابْنِ دِينَارٍ. قَالَ: سَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ: قَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ، وقَالَ: عَنْ أَشْيَاخٍ مِنْ خَوْلانَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِي يَزِيدَ، و قَالَ: عَطَاءُ بْنُ دِينَارٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٠٦٢٣).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٢/١، ٢٣)، والطبراني في الأوسط (رقم ٣٦١)، وأبو يعلى (٢٥٢)، والطيالسي (رقم ٤٥)، والبزار (رقم ٢٤٦) بأسانيدهم عن ابن لهيعة به.

وأما حديث سعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار، عن أشياخ من خولان؛ فأخرجه البخاري في كتاب الكنى (٧٧٣).

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ابن لهيعة، وأبو يزيد الخولاني.

أما ابن لهيعة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. قلنا: وروى عنه هذا الحديث ابن المبارك عند الطيالسي، وقتيبة عند المصنف، وسماعهما منه قديم.

وأما أبو يزيد الخولاني؛ فمجهول كما في التقريب. بالإضافة إلى الاختلاف الذي ذكره البخاري في الإسناد.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يعضد هذا المعنى

_ التفريق بين مراتب الشهداء حسب أحوالهم ونياتهم _ غير واحد من الأحاديث، منها:

١ _ حديث عتبة بن عبد السلمي ﷺ عند أحمد (٤/١٨٥)، والدارمي (٢٤١١) قال: قال رسول الله ﷺ: «القتل ثلاثة؛ رجل مؤمن قاتل بنفسه وماله في سبيل الله؛ حتى إذا لقي العدو؛ قاتلهم حتى يُقتَل، فذلك الشهيد المفتخر في خيمة الله تحت عرشه، لا يفضله النبيون الا بدرجة النبوة، ورجل مؤمن، قرف على نفسه من الذنوب، والخطايا جاهد بنفسه وماله في سبيل الله؛ حتى إذا لقي العدو؛ قاتل حتى يقتل؛ محيت ذنوبه وخطاياه، إن السيف محاء الخطايا، وأدخل من أي أبواب الجنة شاء، فإن لها ثمانية أبواب، ولجهنم سبعة أبواب، وبعضها أفضل من بعض، ورجل منافق جاهد بنفسه وماله؛ حتى إذا لقي العدو؛ قاتل في سبيل الله؛ حتى يقتل، فان ذلك في النار، السيف لا يمحو النفاق». وقال الهيثمي في المجمع (٥/٢٩١): رجال أحمد رجال الصحيح خلا المثنى الأملوكي، وهو ثقة.

٢ – وحديث أنس بن مالك ﷺ عند البزار كما في الكشف (٢/٢٨٤) قال رسول الله ﷺ: «الشهداء ثلاثة؛ رجل خرج بنفسه وماله، الحديث. نحو حديث عتبة. وقال الهيثمي في المجمع (٥/٢٩٢): رواه البزار، وضعفه بشيخه محمد بن معاوية، فإن كان هو النيسابوري؛ فهو متروك، وفيه أيضاً مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، وقد وُثق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن لا يُروى هذا الحديث بهذه الساقة تامةً إلا بهذا الإسناد، تفرد به عطاء بن دينار، فالحديث غريب إسناداً، وفي بعض المتن، فقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر ﷺ من هذا الوجه.

الحديث الثالث/ الرابع والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء في فضل الغدوِّ والرواح في سبيل الله)

١٦٤٩ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالْحَجَّاجُ، عَنِ الْحَكَمِ،

عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَبُو حَازِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ هُوَ أَبُو حَازِمٍ الزَّاهِدُ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ، وَاسْمُهُ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُو حَازِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ هُوَ أَبُو حَازِمٍ الأَشْجَعِيُّ الْكُوفِيُّ، وَاسْمُهُ سَلْمَانُ، وَهُوَ مَوْلَى عَزَّةَ الأَشْجَعِيَّةِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٧٤، ١٣٤٢٨).

هما حديثان بإسنادين، حديث أبي هريرة، حديث ابن عباس ﷺ، أما حديث أبي هريرة ﷺ؛ فأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٧/٤) وعنه ابن ماجه (الجهاد/ فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، ٢٧٥٥) من طريق أبي خالد الأحمر به.

وأخرجه البخاري (الجهاد/ الغدوة والروحة في سبيل الله، ٢٧٩٣) من طريق عبد الرحمن ابن أبي عمرة. ومسلم (الإمارة/ فضل الغدوة والروحة، ١٨٨٢) من طريق أبي صالح. وأحمد (٥٣٢/٢، ٥٣٣)، وابن أبي شيبة (٢٢٦/٥) من طريق الحكم بن ميناء. ثلاثتهم عن أبي هريرة ﷺ.

وأما حديث ابن عباس ﷺ؛ فقد انفرد به الترمذي كما قال العيني في العمدة (٩١/١٤).

وحديث أبي هريرة ﷺ في إسناده أبو خالد الأحمر، وابن عجلان.

أما أبو خالد؛ فقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإنما أتي من سوء حفظه، فيغلط، ويخطئ، وهوكما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

وأما محمد بن عجلان؛ فو ثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم: وقال الترمذي (٢٦٣٨): سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت ابن عيينة يقول: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث، و ذكره العقيلي في الضعفاء، قال يحيى القطان: سمعت محمد بن

عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه، عن أبي هريرة، فاختلط عليَّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة ﷺ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهده التي سنذكر بعضها، ومما يحسن التنبيه عليه أن الدارقطني جعله غير محفوظ، فقال في العلل (١١/١٧٩):

يرويه ابن عجلان عن أبي حازم، عن أبي هريرة ﷺ، وأما أصحاب أبي حازم الحفاظ، منهم مالك بن أنس، وابن أبي حازم، والثوري؛ فرووه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وهو الصواب.

قلنا: أبو حازم الذي يروي هذا الحديث عن أبي هريرة ﷺ هو سلمان الكوفي مولى عزة الأشجعية كما قال الترمذي، وله سماع من أبي هريرة ﷺ، وأما أبو حازم الذي يروي هذا الحديث عن سهل بن سعد هو سلمة بن دينار كما قال الحافظ في الفتح، فليس بين الإسنادين تعارض، وكلاهما صحيح.

وأما إسناد حديث ابن عباس ﷺ؛ فرجاله ثقات ما عدا الحجاج بن دينار الواسطي، قال الحافظ: لا بأس به، وما عدا مقسم؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كان يُرسل. فنزل هذا الإسناد عن درجة الصحة، وتحسين الترمذي للحديثين مستند إلى ما لهما من الشواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ مرفوعاً مثله عند البخاري، ومسلم، والترمذي في المواضع المذكورة.

٢ _ وحديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ مرفوعاً مثله عند هم في المواضع المذكورة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن عجلان، ولا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحجاج بن دينار،

فالحديثان غريبان إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء أي الناس خير)

١٦٥٢ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَلا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ؟ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ يُؤَدِّي حَقَّ اللَّهِ فِيهَا، أَلا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلا يُعْطِي بِهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٩٨٠).

أخرجه ابن حبان (٦٠٤)، والطبراني في الكبير (١٠/رقم ١٠٧٦٨) من طريق عمرو بن الحارث، عن بكير به.

والنسائي (الزكاة/ من يسأل بالله ﷻ و لا يعطي به، ٢٥٦٩)، وابن حبان (٦٠٣)، والدارمي (٢٣٩٥)، وأحمد (١/٢٣٧، ٣٢٢) من طريق سعيد بن خالد، عن إسماعيل بن عبد الرحمن، عن عطاء بن يسار به.

وأخرجه الطيالسي (٢٦٦١)، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٣٥٣٩) من طريق سعيد بن خالد، عن عطاء بن يسار به. فلم يذكر إسماعيل بن عبد الرحمن.

وأخرجه مالك في الموطأ (الجهاد/ الترغيب في الجهاد، ص ١٦٦) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصار، عن عطاء مرسلاً.

وأخرجه أحمد (١/٢٢٦، ٣١١) من طريق حبيب بن شهاب العنبري، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ نحوه، وليس فيه ما ذُكِرَ في شر الناس.

والحديث رجاله ثقات سوى ابن لهيعة؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. قلنا: وروى عنه هذا الحديث قتيبة وسماعه منه قديم؛ فإنه مات قبل احتراق كتب ابن لهيعة.

بالإضافة إلى ما اختلف في الإسناد، وصلاً وإرسالاً كما سبق في التخريج، لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه عن ابن عباس ﷺ من غير وجه، ولما يشهد له من حديث أبي هريرة ﷺ مثله عند مسلم (الإمارة/ فضل الجهاد والرباط، ١٨٨٩)، وأحمد (٢/٣٩٦).

ومن حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند البخاري (الرقاق/ الغزلة راحة من خلاط السوء، ٦٤٩٤)، ومسلم في الموضع المذكور (١٨٨٨)، وأبي داود (الجهاد/ ثواب الجهاد، ٢٤٨٥) أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: أي الناس أفضل؟ فقال: «رجل يجاهد في سبيل الله بماله ونفسه، قال: ثم من؟ قال: «مؤمن في شعب من الشعاب يعبد الله ربه ويدع الناس من شره».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس بهذه السياقة إلا برواية عطاء بن يسار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما جاء في من سأل الشهادة)

١٦٥٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللهَ الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ صَادِقًا؛ بَلَّغَهُ اللهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ ؛ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ

حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ.

وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُرَيْحٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ شُرَيْحٍ يُكْنَى أَبَا شُرَيْحٍ، وَهُوَ إِسْكَنْدَرَانِيٌّ.

وَفِي الْبَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٦٥٥).

أخرجه مسلم (الإمارة/ استحباب طلب الشهادة في سبيل الله، ١٩٠٩) من طريق حرملة، أبي الطاهر. وابن ماجه (الجهاد/ القتل في سبيل الله، ٢٧٩٧) من طريق حرملة، وأحمد بن عيسى. ثلاثتهم عن ابن وهب، عن عبد الرحمن بن شريح به.

وأخرجه أبو داود (الصلاة/ باب في الاستغفار، ١٥٢٠) من طريق يزيد بن خالد الرملي، عن ابن وهب، عن عبد الرحمن بن شريح، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، ولم يذكر سهل بن أبي أمامة.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلم في عبد الرحمن بن شريح المصري، وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن حبان، والعجلي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وضعفه ابن سعد وحده، فقال: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ثقة.

ولعل الإمام الترمذي حط الإسناد عن درجة الصحة لأجل عبد الرحمن بن شريح هذا، ثم حسنه لما يشهد له من الأحاديث، منها:

١ _ حديث أنس بن مالك ﷺ عند مسلم في الموضع المذكور (١٩٠٨)، والحاكم (٧٧/٢) مرفوعاً: «من طلب الشهادة صادقاً؛ أعطيها، ولولم تصبه».

٢ _ وحديث معاذ بن جبل ﷺ مثله عند المصنف في نفس الباب، وأحمد (٢٤٤/٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سهل بن حنيف إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد

الرحمن بن شريح، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب ما ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف)

١٦٥٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَال: سَمِعْتُ أَبِي بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ رَثُّ الْهَيْئَةِ: أَ أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَذْكُرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمُ السَّلامَ وَكَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ ابْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ، وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي مُوسَى؛ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ اسْمُهُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، والتحفة: «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩١٣٩)، والباقية متفقة على قوله «صحيح غريب، لا نعرفه إلخ».

أخرجه مسلم (الجهاد/ ثبوت الجنة للشهيد، ١٩٠٢)، وابن حبان (٤٥٩٨)، والحاكم (٧٠/٢)، وأحمد (٣٩٦/٤) بأسانيدهم عن جعفر بن سليمان به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا جعفر بن سليمان، قال ابن معين: ثقة، كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه، وفي موضع: لا يروي عنه، وكان يستضعفه، وقال ابن سعد: كان ثقة، وبه ضعف، وكان يتشيع، وقال الحافظ في التقريب: صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهده من حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ عند البخاري (الجهاد/ الجنة تحت بارقة السيوف، ٢٨١٨)، وأبو داود (الجهاد/ في كراهية تمني لقاء العدو، ٢٦٣١)، والحاكم (٧١/٢)

مطولاً أن رسول الله ﷺ قال: «اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وأما ما وصف به الحديث في بعض النسط من الصحة؛ فالحديث حري به؛ لأن رجاله رجال الصحيح؛ إلا ما تُكلم في جعفر بن سليمان الضبعي من قِبل مذهبه، وانجبر هذا النقصان بالشاهد، وأخرجه مسلم في الصحيح.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي أمامة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به جعفر بن سليمان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب بلا ترجمة بعد (ما جاء أي الناس أفضل؟)

١٦٦٧ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، قَال سَمِعْتُ عُثْمَانَ ﷺ ؛ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَرَاهِيَةَ تَفَرُّقِكُمْ عَنِّي، ثُمَّ بَدَا لِي أَنْ أُحَدِّثَكُمُوهُ لِيَخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا بَدَا لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ، وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَبُو صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ اسْمُهُ تُرْكَانُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٨٤٤).

أخرجه النسائي (الجهاد/ فضل الرباط، ٣١٦٩)، والدارمي (٢٤٢٤)، والحاكم (١٤٣/٢)، وأحمد (٦٥/١، ٧٥) من طريق الليث. وأحمد (٦٦/١) من طريق رشدين بن

سعد. والحاكم (٢/٦٨)، والنسائي في الموضع المذكور (٣١٧٠) من طريق أبي معن محمد بن معن. وأحمد (١/٦٢) من طريق ابن لهيعة. كلهم عن زهرة بن معبد به.

وأخرجه الطيالسي (رقم ٨٧) من طريق أبي معن، عن أبي صالح، فلم يذكر زهرةَ بن معبد.

وأخرجه الحاكم (٢/٨١)، والبزار (٣٥٠) من طريق مصعب بن ثابت، عن عبد الله بن الزبير، عن عثمان ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا أبا صالح مولى عثمان، فهو مقبول كما في التقريب.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه عن عثمان ﷺ، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث سهل بن سعد ﷺ مرفوعاً عند البخاري (الجهاد/ فضل رباط يوم في سبيل الله، ٢٨٩٢)، وأحمد (٥/٣٣٩): «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها» الحديث.

٢ _ وحديث سلمان ﷺ عند مسلم (الإمارة/ فضل الرباط في سبيل الله، ١٩١٣)، والنسائي في الموضع المذكور (٣١٦٧) مرفوعاً: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، ولما كان أبو صالح مولى عثمان من رجال الحسن لذاته، واعتضد حديثه بالمتابعة والشواهد؛ ارتقى إلى درجة الصحة، فعلى هذا النسط التي فيها زيادة «صحيح» متجهة.

أما الغربة؛ فلأنه لا يُروى من حديث أبي صالح عن عثمان إلا بهذا الإسناد، تفرد به زهرة بن معبد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والسبعون بعد المائة

(فضائل الجهاد/ باب بلا ترجمة بعد (باب أي الناس أفضل)

١٦٦٩ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنْبَأَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جَمِيلٍ

الْفِلَسْطِينِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ، وَأَثَرَيْنِ؛ قَطْرَةٌ مِنْ دُمُوعٍ فِي خَشْيَةِ اللهِ، وَقَطْرَةُ دَمٍ تُهَرَاقُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَمَّا الأَثَرَانِ فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٩٠٦).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٨/ رقم ٧٩١٨) من طريق يزيد بن هارون به.

والحديث في إسناده الوليد بن جميل، والقاسم أبو عبد الرحمن.

أما الوليد بن جميل؛ فقال أبو زرعة: شيط، ليِّن الحديث، وقال أبو حاتم: شيط روى عن القاسم أحاديث منكرة، وقال ابن عدي: هو راوية عن القاسم، ولم أجد له عن غيره شيئاً، وقال أبو داود: ما به بأس، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ.

وأما القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن؛ فقال العجلي: ثقة، يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال يعقوب بن سفيان, والترمذي: ثقة، وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء، وقال الغلابي: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يغرب كثيراً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يعضده من أحاديث الشهادة في سبيل الله، وأحاديث فضل الجهاد، وأحاديث فضل البكاء من خشية الله، كحديث ابن عباس، وأنس، وأبي هريرة السابقة في الحديث (١٧١، ١٧٣).

كما يشهد له حديث أنس بلفظ متقارب، أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٧٧) من طريق محمد بن يزيد السكوني الحمصي، عن عنبسة بن سليم القرشي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس ﷺ مرفوعاً: قال: «ألا أخبركم بأحب خطوات الى الله ﷻ »؟ قالوا: بلى يا نبي الله! قال: فإن أحب خطوة إلى الله يخطوها عبد في صلة رحم، أو خطوة

عبد إلى جماعة يصلي فيها، وأحب قطرتين إلى الله ﷻ قطرة دم أهريقت في سبيل الله، أو قطرة من عين ذرفت من خشية الله» الحديث. وقال أبونعيم: غريب من حديث الأوزاعي والزهري، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لايُروى بسياقه الكامل إلا بهذا الإسناد عن أبي أمامة ﵁، تفرد به يزيد بن هارون، فالحديث غريب إسناداً، وفي بعض المتن.

الحديث الثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الرايات)

١٦٨٠ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﵁ أَسْأَلُهُ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمِرَةٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَالْحَارِثِ بْنِ حَسَّانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَأَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا عُبَيْدُاللهِ ابْنُ مُوسَى.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٩٢٢).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ في الرايات والألوية، ٢٥٩١)، وأحمد (٤/٢٩٧)، والنسائي في الكبرى (٥/١٨١، رقم ٨٦٠١) كلهم من طريق يحيى بن زكريا به.

والحديث في إسناده أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي، ويونس بن عبيد.

أما أبو يعقوب؛ فقال ابن عدي: روى عن الثقات ما لا يتابَع عليه، وأحاديثه غير

محفوظة، وقال العقيلي: في حديثه نظر، روى عن مالك حديثاً لا أصل له، وذكره الساجي في الضعفاء، وقال الحافظ في التقريب: وثقه ابن حبان، وفيه ضعف.

وأما يونس بن عبيد؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، ذكره ابن حبان في الثقات.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها: حديث ابن عباس ﷺ الآتي فيما بعد.

ومنها: حديث الحارث بن حسان ﷺ عند ابن ماجه (الجهاد/ الرايات والألوية، (٢٨١٦)، وأحمد (٤١٨/٣)، والمصنف (التفسير/ الذاريات، ٣٢٧٤) قال: قدمت المدينة، فرأيت النبي ﷺ قائماً على المنبر، وبلال قائم بين يديه متقلد سيفاً، وإذا رأية سوداء، فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا عمرو بن العاص ﷺ قدم من غزاة.

ومنها: حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن عدي في الكامل (٣١/٣) قال: كانت راية النبي ﷺ قطعة قطيفة سوداء كانت لعائشة رضي الله عنها.

ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها عند البغوي (٢٦٥٩) قالت: كان لواء رسول الله ﷺ أبيض، وكانت رايته سوداء من مرط لعائشة مرحل.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند البراء ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث الحادي والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الرايات)

١٦٨١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ السَّالِحَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مِجْلَزٍ لاحِقَ بْنَ حُمَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ رَايَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَوْدَاءَ، وَلِوَاؤُهُ أَبْيَضَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

عبَّاسٍ ﷺ.

اختلف هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية والتحفة «غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، ولم ينقل المزي أي حكم عليه في الأطراف (٦٥٤٢).

أخرجه ابن ماجه (الجهاد/ الرايات والألوية، ٢٨١٨)، والبيهقي (٦/٣٦٣)، والحاكم (٢/١٠٥) كلهم من طريق يحيى بن إسحاق، عن يزيد بن حيان. وأبو يعلى (٢٣٧٠)، والطبراني في الكبير (٢/ رقم١١٦١) من طريق حيان بن عبيد الله. كلاهما عن أبي مجلز به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا يزيد بن حيان، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال البخاري: عند غلط كثير، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه لمتابعة يزيد بن حيان بحيان بن عبيد الله، ولما يشهد له من الأحاديث التي سبق ذكرها في الحديث السابق آنفاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها الوصف بالحسن أيضاً أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا برواية أبي مجلز عنه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الثبات عند القتال)

١٦٨٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ حُنَيْنٍ ؛ وَإِنَّ الْفِئَتَيْنِ لَمُوَلِّيَتَانِ، وَمَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِائَةُ رَجُلٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية والتحفة «حسن صحيح غريب إلخ»، والباقية متفقة على «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٨٩٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣/رقم ٤٩٧٦) من طريق محمد بن عمر المقدمي به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكُلم في عمر بن علي المقدمي، وسفيان بن حسين.

أما عمر؛ فقال ابن معين: كان يدلس، وما كان به بأس، لم أكتب عنه شيئاً، وقال ابن سعد: كان ثقةً، وكان يدلس تدليساً شديداً، يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، فيقول: هشام بن عروة، والأعمش. وقال أبو حاتم: محله الصدق، ولو لا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة؛ غير أنا نخاف أن يكون أخذه من غير ثقة. وقال الحافظ في التقريب: ثقة، وكان يدلس شديداً. قلنا: وقد عنعن هنا.

وأما سفيان بن حسين؛ فقال الحافظ في التقريب: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و لا يحتج به مثل ابن إسحاق، وقال ابن معين: ليس بالحافظ. قلنا: ونقل الترمذي في العلل (ص ٧١٥) عن البخاري: لا أعرف أحداً روى هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر غير سفيان بن حسين .

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شاهد من حديث ابن مسعود ﷺ عند أحمد (٤٥٣/١)، والحاكم (١١٧/٢) قال: كنت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، قال: فولى عنه الناس، وثبت معه ثمانون رجلاً من المهاجرين والأنصار. وقال الهيثمي في المجمع (١٨٠/٦): رجال أحمد رجال الصحيح غير الحارث بن حصيرة، وهو ثقة. قال الحافظ في الفتح (٣٠/٨): وهذا لا يخالف حديث ابن عمر ﷺ؛ فأنه نفى أن يكونوا مائة، وابن مسعود ﷺ أثبت أنهم كانوا ثمانين.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها التحسين والتغريب دون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب

إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في السيوف وحليتها)

١٦٩٠ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حُجَيْرٍ، عَنْ هُودِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ؛ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، قَالَ طَالِبٌ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِضَّةِ، فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ السَّيْفِ فِضَّةً.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَجَدُّ هُودٍ اسْمُهُ مَزِيدَةُ الْعَصَرِيُّ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم عطوة «حسن غريب»، والباقية متفقة على «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٢٥٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، ولم نجده عند غيره.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا طالب بن حجير، قال أبو حاتم: شيط، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عبد البر: هو عندهم من الشيوخ، ثقة، وقال ابن القطان: مجهول، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وهود بن عبد الله بن سعد، قال الحافظ: مقبول، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: مجهول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، بل قال بعضهم إلى درجة الضعف، فقال ابن القطان في كتابه: وانما حسنه الترمذي لأنه لا يقبل المسانيد على عادته في ذلك، وهو عندي ضعيف، لا حسن؛ فان هود بن عبد الله بن سعيد بصري، لا مزيد فيه على ما في الإسناد من رواية عن جده، ورواية طالب بن حجير عنه، فهو مجهول الحال، وطالب بن حجير، أو حجير كذلك؛ وان كان قد روى عنه أكثر من واحد، وسئل عنه الرازيان،

فقالا: شيط، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وانما هو صاحب رواية. انتهى كلامه ملخصاً وقال الذهبي في ميزانه: وصدق ابن القطان في تضعيفه لهذا الحديث؛ فإنه منكر، فيه طالب بن حجير، وقد تفرد به، فما علمنا في حلية سيف النبي ﷺ ذهباً. اهـ.

قلنا: ولكن تحسين الترمذي ليس تحسيناً على الاصطلاح العام، بل وإنما حسنه لما رأى بعضه معتضداً بغير واحد من الأحاديث، فحلية سيفه ﷺ بالفضة وردت في أحاديث، منها حديث أنس ﷺ عند أبي داود (الجهاد/ في السيف يحلى، ٢٥٨٣)، والنسائي (الزينة/ حلية السيف، ٥٣٧٦)، والترمذي في نفس الباب.

ومنها: حديث سعيد بن أبي الحسن عندهم في المواضع المذكورة.

ومنها: حديث أبي أمامة ﷺ عند النسائي في الموضع المذكور.

أما الغربة؛ فلأنه لا يُروى هذا الحديث بتمامه إلا بهذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، وفي بعض المتن.

الحديث الرابع والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في السيوف وحليتها)

١٦٩١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٤٦).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ في السيف يحلى، ٢٥٨٣)، والنسائي (الزينة/ حلية السيف، ٥٣٧٤)، والدارمي (٢٤٥٧) بأسانيدهم من طريق جرير بن حازم به.

وأخرجه النسائي في الموضع المذكور من طريق همام عن قتادة به.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور، والبيهقي (١٤٣/٤) من طريق يحيى بن كثير أبي غسان العنبري، عن عثمان بن سعد الكاتب، عن أنس ﷺ به.

وأخرجه أبو داود، والنسائي، والدارمي في المواضع المذكورة من طريق هشام، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ ولكن في حديث جرير عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، وقال الترمذي: جرير بن حازم ربما يهم في الشيء، وهو صدوق.

بالإضافة إلى ما فيه من الاختلاف وصلاً وإرسالاً كما سبق في التخريج، واختلف الأئمة في الترجيح بين هذه الوجوه، وصرح أبو داود، والدارمي والبيهقي بأن حديث هشام عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن هو المحفوظ، وما روي عن قتادة عن أنس موصولاً لم يصح. ولكن قال عبد الحق في أحكامه: الذي أسنده ثقة، وهو جرير بن حازم. اهـ. وقال ابن القيم في تهذيب السنن (١٨٠/٧): والصواب أن حديث قتادة عن أنس محفوظ لاتفاق جرير بن حازم، وهمام عن قتادة، عن أنس، والذي رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلاً هو هشام الدستوائي، وهشام وإن كان مقدماً في أصحاب قتادة؛ فليس همام وجرير إذا اتفقا بدونه.

فلأجل خيفة وهم من جرير، والاختلاف في الإسناد وصلاً وإرسالاً أنزله الترمذي عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من غير وجه عن أنس، ولما له من الشواهد التي سبق ذكرها في الحديث السابق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا برواية قتاد عنه على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً حسب علم الإمام الترمذي، وإلا فقد رواه عن أنس ﷺ عثمان بن سعد الكاتب أيضاً، فلم يبق فيه غرابة، ولعل الحديث لم يبلغ الترمذي من طريقه، فحكم على علمه والله أعلم.

الحديث الخامس والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الدرع)

١٦٩٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ﷺ قَالَ: كَانَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دِرْعَانِ يَوْمَ أُحُدٍ، فَنَهَضَ إِلَى الصَّخْرَةِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَأَقْعَدَ طَلْحَةَ تَحْتَهُ، فَصَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ؛ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الصَّخْرَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية، والتحفة «غريب إلخ»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٦٢٨) مع أن المصنف أعاده في المناقب (فضل طلحة بن عبيد الله ﷺ) بنفس الإسناد، وقال هناك: «حسن صحيح غريب»، واتفقت النسط على ذلك.

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الحاكم (٣/٣٧٣)، والبيهقي (٦/٣٧٠)، و(٩/٤٦)، والبزار (٩٧٢) من طريق يونس بن بكير. وأحمد (١/١٦٥)، وأبو يعلى (٦٧٠) من طريق إبراهيم بن سعد الزهري. والحاكم (٣/٣٧٤)، وابن أبي شيبة (٦/٣٧٩) من طريق عبد الله بن المبارك. ثلاثتهم عن ابن إسحاق به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا يونس بن بكير، ومحمد بن إسحاق.

أما يونس؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، و قال الذهبي في المغني: صدوق، شيعي، و ختم ترجمته في الميزان بقوله: أخرج مسلم ليونس في الشواهد، لا الأصول، و كذلك ذكره البخاري مستشهداً به، و هو حسن الحديث. اهـ. وثقه ابن

معين، و قال أبو حاتم: محله الصدق، و قال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس بحجة، يوصل كلام ابن إسحاق بالأحاديث.

وأما محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق، مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لايحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء، و المجاهيل. وقال الذهبي في الكاشف: اختلف في الاحتجاج به، و حديثه حسن، و قد صححه جماعة. اهـ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما رأى له من شواهد، منها: حديث السائب بن يزيد ﷺ عند ابن ماجه (الجهاد/ السلاح، ٢٨٠٦)، وأحمد (٤٤٩/٣) أن النبي ﷺ يوم أحد أخذ درعين كأنه ظاهر بينهما.

ومنها: حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عند الحارث في مسنده كما في زوائد الهيثمي (٧٠٢/٢) قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم أحد؛ وعليه درعان. وعند الدورقي في مسند سعد (ص ١٥٢، رقم ٩٠) نحو حديث طلحة مطولاً بقصته.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» دون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند الزبير بن العوام ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن إسحاق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما يستحب من الخيل)

١٦٩٥ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْهَاشِمِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي الشُّقْرِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ مِنْ

حَدِيثِ شَيْبَانَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٦٩١).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ فيما يستحب من ألوان الخيل، ٢٥٤٥)، وأحمد (٢٧٦/١) من طريق شيبان به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٩١/٣) من طريق شريك، عن داود بن علي، عن ابن عباس ﷺ، وداود لم يدرك ابن عباس ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عيسى بن علي بن عبد الله؛ فإنه مقبول مقِل.

على أن فيه علةً؛ وهي أنه ذكر الترمذي في العلل (ص ٧١٨) أنه سأل البخاري عن هذا الحديث، فقال: يدخلون بين شيبان وبين عيسى في هذا الحديث رجلاً، فجعل البخاري رحمه الله ذلك علة في السند.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يشهد له من حديث أبي وهب الجشمي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بكل كميت أغر محجل، أو أشقر أغر محجل، أو أرثم محجل». أخرجه أبو داود في الموضع المذكور، والنسائي (الخيل/ ما يُستحب من شية الخيل، ٣٥٦٥)، والبيهقي (٣٣٠/٦).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى ابن علي بن عبد الله، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السابع والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب من يستعمل على الحرب)

١٧٠٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الأَحْوَصُ بْنُ الْجَوَّابِ أَبُو الْجَوَّابِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ

جَيْشَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَى أَحَدِهِمَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، وَعَلَى الآخَرِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ﷺ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ الْقِتَالُ؛ فَعَلِيٌّ»، قَالَ: فَافْتَتَحَ عَلِيٌّ حِصْنًا، فَأَخَذَ مِنْهُ جَارِيَةً، فَكَتَبَ مَعِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشِي بِهِ، فَقَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ الْكِتَابَ، فَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا تَرَى فِي رَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللهُ، وَرَسُولُهُ»؟ قَالَ: قُلْتُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِ اللهِ، وَغَضَبِ رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا أَنَا رَسُولٌ، فَسَكَتَ. قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الأَحْوَصِ بْنِ جَوَّابٍ، قَوْلُهُ يَشِي بِهِ: يَعْنِي النَّمِيمَةَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٩٠٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الدولابي في الكنى (١/١٦٠)، والنسائي في الكبرى (الخصائص/ قول النبي ﷺ من كنت وليه فعلي وليه، ٥/١٣٢، رقم٨٤٧٣) من طريق شريك، عن أبي إسحاق عن البراء ﷺ نحوه.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا الأحوص بن جواب، ويونس بن أبي إسحاق.

أما الأحوص بن جواب؛ فقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس بذاك القوي، وقال أبوحاتم: صدوق، وقال ابن حبان في الثقات، كان متقناً، ربما وهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهم.

وأما يونس بن أبي إسحاق؛ فقال ابن مهدي: لم يكن به بأس، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يُحتج بحديثه، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يهم قليلاً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ ـ حديث بُريدة الأسلمي ﷺ مثله عند أحمد (٥/٣٥٠، ٣٥٨، ٣٥٩) والحاكم (٣/١١٠) وقال: على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

٢ ـ وحديث عمران بن حصين ﷺ نحوه عند النسائي في الكبرى في الموضع

المذكور (٨٤٧٤)، والحاكم (٣/١١٠)، وقال: على شرط مسلم, وسكت عنه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند البراء ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو إسحاق السبيعي، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

وأما قول الترمذي: «لا نعرفه إلا من طريق الأحوص بن جواب»؛ فكأنه لم يبلغه طريقُ شريك، عن أبي إسحاق.

الحديث الثامن والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء لا تُفادى جيفة الأسير)

١٧١٥ _ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَبَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُمْ إِيَّاهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ، وَرَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ أَيْضًا عَنِ الْحَكَمِ، وقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الحسن: سمعتُ أحمد بنَ حَنْبَلٍ يقول: ابْنُ أَبِي لَيْلَى لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ، ولَكِنْ لا يعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَلا أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا. وَابْنُ أَبِي لَيْلَى صَدُوقٌ فَقِيهٌ، وَرُبَّمَا يَهِمُ فِي الإِسْنَادِ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: فُقَهَاؤُنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وعَبْدُ اللهِ بْنُ شُبْرُمَةَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن غريب إلخ»، والباقية متفقة على قوله «غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٤٧٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/٢٥٦، ٣٢٦)، والطبراني في الكبير (١١/ رقم ١٢٠٥٨)، والبيهقي (٩/١٣٣) من طريق ابن أبي ليلى . وأحمد (١/٢٤٨، ٢٧١)، والبيهقي (٩/١٣٣) من طريق الحجاج. كلاهما عن الحكم به.

والحديث في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، فهو علاوةً على ما قال الترمذي؛ صدوق سيئ الحفظ جداً، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال: ضعيف، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شُغِل بالقضاء، فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما يُنكَر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، و لا يحتج به.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له من الروايات عند أهل المغازي، فقال الحافظ في الفتح (٢٨٣/٦): وذكر ابن إسحاق في المغازي أن المشركين سألوا النبي ﷺ أن يبيعهم جسد نوفل بن عبد الله بن المغيرة، وكان اقتحم الخندق، فقال النبي ﷺ: «لا حاجة لنا بثمنه، ولا جسده». فقال ابن هشام: بلغنا عن الزهري أنهم بذلوا فيه عشرة آلاف، فهذا شاهد لحديث ابن عباس وإن كان إسناده غير قوي. اهـ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» متجهة.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحكَم، عن مقسم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والثمانون بعد المائة

(الجهاد/ باب ما جاء في الفرار من الزحف)

١٧١٦ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليهِ وسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ، فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَاخْتَبَيْنَا بِهَا، وَقُلْنَا: هَلَكْنَا، ثُمَّ أَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! نَحْنُ الْفَرَّارُونَ، قَالَ: «بَلْ أَنْتُمُ الْعَكَّارُونَ، وَأَنَا فِئَتُكُمْ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [غَرِيْبٌ] ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن لا نعرفه إلخ»، وزاد في الهندية والتحفة كلمة «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٢٩٨).

أخرجه أبو داود (الجهاد/ في التولي يوم الزحف، ٢٦٤٧)، و(الأدب/ في قبلة اليد، ٥٢٢٣)، وابن ماجه (الأدب/ الرجل يقبل يد الرجل، ٣٧٠٤)، وأحمد (٢/٢٣، ٥٨) من طريق يزيد بن أبي زياد به.

والحديث في إسناده يزيد بن أبي زياد، قال أحمد: حديثه ليس بذلك، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، رديْ الفهم، لم يُترَك. وفي المغني: قال ابن عدي: يكتب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، كبِر، فتغيَّر، وصار يتلقن، وكان شيعياً.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له قول عمر بن الخطاب عند البيهقي (٩/٧٧) أنه قال لما هزم أبو عبيدة ﷺ: لو أتوني؛ كنت فئتهم، وهذا هو إشارة قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله، ومأواه جهنم و بئس المصير﴾. (الأنفال/١٤).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى مرفوعاً إلا من مسند ابن عمر ﷺ بهذا الإسناد، تفرد به يزيد بن أبي زياد، ولكن معناه مؤيد بأثر عمر ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث التسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في سدل العمامة بين الكتفين)

١٧٣٦ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ ؛ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ. قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ يَسْدُلُ

عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ. قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يَفْعَلانِ ذَلِكَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، وَلا يَصِحُّ حَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ فِي هَذَا مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي الهندية والتحفة «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٠٣١).

أخرجه المصنف في الشمائل (١١٧) بنفس الإسناد، والبغوي في السنة (١٧٠/٦، رقم ٣٠٠٣) من طريق يحيى بن محمد. وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٩٠/١٢، ١٣٤٠٥) من طريق إسماعيل بن بهرام الكوفي. والبغوي (١٧٠/٦، رقم ٣٠٠٤) من طريق أبي مصعب. وابن سعد في الطبقات (٣٥٢/١) من طريق محمد بن سليم. والخطيب (٢٩٢/١١) من طريق الوليد بن شجاع. خمستهم عن عبد العزيز بن محمد به.

وذكر الهيثمي في المجمع (١٢٠/٥) معزواً إلى الطبراني في الأوسط عن أبي عبد السلام قال: قلت لابن عمر: كيف كان رسول الله ﷺ يعتمُّ؟ قال: كان يُدَوِّر كور عمامته على رأسه، ويغرزها من ورائه، ويرسلها بين كتفيه. وقال: رجاله رجال الصحيح خلا أبا عبد السلام، وهو ثقة.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٨٠/٥) من أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر نحوه موقوفاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا يحيى بن محمد المدني الجاري، وعبد العزيز الدراوردي.

أما يحيى؛ فوثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال ابن عدي: ليس بحديثه بأس، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً.

وأما الدراوردي؛ فهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، قال الحافظ في المقدمة: وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه؛ فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس؛ وهِم، وكان يقرأ

من كتبهم، فيخطئ.

وقد نقموا عليه لأجل هذا الحديث خاصةً أيضاً، حيث جعل الموقوف مرفوعاً، فقال العقيلي (٣/٢٠) حدثني الخضر بن داود قال حدثنا أحمد بن محمد قال: قيل لأبي عبد الله: الدراوردي يروى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ أنه كان يرخى عمامته من خلفه، فتبسم وأنكره أبي، وقال إنما هذا موقوف.

فلأجل ذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له من شواهد، منها حديث علي ﷺ كما أشار إليه الترمذي في الباب، ولم نظفر به، ومنها:

١ _ حديث عمرو بن حريث ﷺ عند مسلم (الحج/ جواز دخول مكة بغير إحرام، ١٣٥٩)، أنه قال: كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ على المنبر؛ وعليه عمامة سوداء، قد أرخى طرفيها بين كتفيه.

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٦/١٤٨، ١٥٢)، والحاكم (٤/١٩٣) أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ على برذون، وعليه عمامة طرفها بين كتفيه، فسألت النبي ﷺ، فقال: رأيتِه؟ ذاك جبريل ﷺ. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف من مسند ابن عمر ﷺ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد العزيز الدراوردي. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في لبس الخاتَم في اليمين)

١٧٤٦ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ وَالْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَال قَالا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيح] غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥١٢).

أخرجه أبو داود (الطهارة/ الخاتم يكون فيه ذكر الله إلخ، ١٩)، والنسائي (الزينة/ نزع الخاتم عند دخول الخلاء، ٥٢١٣)، وابن ماجه (الطهارة/ ذكر الله ﷻ على الخلاء إلخ، ٣٠٣)، والحاكم (١/١٨٧)، وابن حبان (١٤١٠) بأسانيدهم من طريق همام به.

وأخرجه الحاكم (١/١٨٧)، والبيهقي (١/٩٥)، والبغوي (١/١٨٥، رقم ٢٨٩) من طريق يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج به.

والحديث رجاله ثقات؛ ويدور الإسناد على همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، وهمام هذا ثقة ربما وهِم كما في التقريب، وقال الذهبي في الكاشف: قال أحمد: هو ثبت في كل المشايط، قال البرديجي: همام صدوق، يكتب حديثه، ولايُحتج به، وقال الساجي: صدوق سيئ الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه؛ فليس بشيء.

على أن غير واحد من النقاد تكلموا فيه من أجل هذا الحديث، فجعلوه شاذاً منكراً، قال النسائي في الكبرى (٥/ ٩٤٢): هذا الحديث غير محفوظ، وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يُعرَف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﵁ قال: إن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق، ثم ألقاه. والوهَم فيه من همام، ولم يروه إلا همام. وقال الدراقطني في العلل: ورواه عبد الله بن الحارث المخزومي، وأبو عاصم، و هشام بن سليمان، وموسى بن طارق عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ﵁ أنه رأي في يد النبي ﷺ خاتماً من ذهب، فاضطرب الناس الخواتيم، فرمى به النبي ﷺ، وقال: «لا ألبسه أبداً»، وهذا هو المحفوظ، والصحيح عن ابن جريج. انتهى.

وقال الحافظ في النكت: همام وابن جريج وإن كانا من رجال الصحيح؛ فإن

الشيخين لم يخرجا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأن أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله.

فلأجل الكلام في همام هذا أنزل الترمذي أيضاً الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من المتابعة، فأخرج البيهقي (٩٥/١) من طريق يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ لبس خاتماً نقشه: «محمد رسول الله»، فكان إذا دخل الخلاء؛ وضعه. وقال الحاكم (٢٩٨/١): صحيح على شرط الشيخين.

وتابعه أيضاً يحيى بن الضريس، عن ابن جريج كما في الجوهر النقي نقلاً عن الصيرفيني، والدارقطني في العلل.

وقد رواه عمرو بن عاصم ـ وهو من الثقات ـ عن همام موقوفاً على أنس ﷺ (كما في التلخيص ١٠٨/١)، وقال الحافظ في التلخيص أيضاً: وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة، وينظر في سنده، فإن رجاله ثقات إلا محمد بن إبراهيم الرازي فإنه متروك. اهـ.

ولكن الإمام الترمذي وصفه بالصحة أيضاً كما في نسختنا الهندية وغيرها، فكأنه جعل حديث همام حديثاً برأسه، ولم يعده مخالفاً في الإسناد لحديث من روى عنه، عن زياد ابن سعد، عن الزهري، عن أنس ﷺ، بدليل المغايرة بين متنيهما مغايرةً بعيدةً، لذلك قال الحافظ في النكت: على أن للنظر مجالاً في تصحيح حديث همام، ولا مانع أن يكون هذا متنا آخر، وقد مال إلى ذلك ابن حبان، فصححهما جميعاً، ولا علة له عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع؛ فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي. والله أعلم.

قلنا: فعلى هذا نقول: إنما لاحظ الترمذي في حط هذا الإسناد عن درجة الصحة لما كان يخشى من قِبل تدليس ابن جريج، فلما ثبت مجيئه من غير وجه ولو موقوفاً؛ وصفه بالحسن والصحة معاً لزوال الخشية.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وتصحيحه أيضاً له وجه متجه كما سبق في كلام الحافظ، فهو الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج، عن الزهري، عن أنس، وله شاهد من الموقوف، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً. والله أعلم.

الحديث الثاني والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في الاكتحال)

١٧٥٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ هُوَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُور، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ»، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلاثَةً فِي هَذِهِ، وَثَلاثَةً فِي هَذِهِ.

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُور.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ،وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالا حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ عَبَّادِ ابْنِ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ».

اتفقت نسط الجامع، على قوله «حسن لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور»،وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٣٧)؛ إلا أنه قد زاد في نسختي إبراهيم والعارضة كلمة «غريب» أيضاً.

أخرجه أحمد (١/٣٥٤، رقم ٣٣١٨، ٣٣٢٠)، و ابن ماجه (الطب/ من اكتحل وتراً، ٣٤٩٩)، والمصنف في (الطب/ ما جاء في السعوط وغيره، ٢٠٤٨)، وفي الشمائل، بأسانيدهم المختلفة عن طريق عباد بن منصور، عن عكرمة به.

وأخرجه أبو داود (الطب/ الأمر بالكحل، ٣٨٧٨)، والترمذي في الجنائز ما يستحب من الأكفان، ٩٩٤)، وابن ماجه (الطب/ الكحل بالإثمد، ٣٤٩٧)، وأحمد

(١/٢٣١) بأسانيدهم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالثياب البيض، فليلبسها أحياؤكم، وكفنوا فيها موتاكم، وعليكم بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر».

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم:

١ _ محمد بن حُميد شيط الترمذي، قال البخاري: حديثه فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، و قال الترمذي: كان البخاري حسن الرأي في محمد بن حميد، ثم ضعفه بعد، و كان ابن معين حسن الرأي فيه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف. قلنا: لم ينفرد بالحديث هنا، بل توبع عليه من غير واحد عند المصنف وغيره.

٢ _ وعباد بن منصور، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين، و قال أبوحاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه، و قال الحافظ في التقريب: صدوق رُمي بالقدر، و كان يُدلس، و تغير بأخرة، و عده في المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بشيء من حديثهم مالم يصرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل. وقال البزار في مسنده: لم يسمع عباد من عكرمة.

٣ _ وعكرمة مولى ابن عباس، احتج به البخاري، و أصحاب السنن، و تركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، و إنما تركه لكلام مالك فيه، و الجمهور على توثيقه.

فمدار إسناده على عباد بن منصور عن عكرمة، و عباد مدلس، ولم يسمع من عكرمة، فالإسناد ضعيف، و لكن حسنه الإمام لأجل المتابعة، ولما له من شواهد في الباب تعضد معنى الحديث؛ منها:١ _ حديث جابر ﷺ عند المصنف في الشمائل (الكحل بالإثمد)، و ابن ماجه (الطب/ الكحل بالإثمد، ٣٤٩٦) بلفظ: «عليكم بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، و ينبت الشعر».

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند ابن ماجه في الموضع المذكور (٣٤٩٥) نحوه.

٣ _ وحديث علي ﷺ عند الطبراني في الكبير (١/١٠٩، رقم ١٨٣) نحوه، وحسنه المنذري في الترغيب.

٤ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند أبي الشيط بسند ضعيف في كتاب «أخلاق النبي ﷺ » بلفظ: كان لرسول الله ﷺ إثمد، يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثاً. ذكره الحافظ في الفتح (١٣/١٩٤).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عباد بن منصور، مع أن معنى الحديث كله معتضد بشواهد في الباب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في القمُص)

١٧٦٢ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ، وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْقَمِيصُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ابْنِ خَالِدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ، وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب، إنما نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨١٦٩).

أخرجه أبو داود (اللباس/ ما جاء في القميص، ٤٠٢٥)، والنسائي في الكبرى (٤٨٢/٥، رقم ٩٦٦٨) من طريق الفضل بن موسى. وعبد بن حميد (١٥٤٠)، والبيهقي (٢٣٩/٢) من طريق زيد بن الحباب. وأبو يعلى (٤٤٥/١٢، رقم ٧٠١٤) من طريق أبي خيثمة. ثلاثتهم عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عنها رضي الله عنها بدون واسطة «أمه».

وأخرجه أحمد (٣١٧/٦). وأبو داود (٤٠٢٦) عن زياد بن أيوب. وابن ماجه (اللباس/ لبس القميص، ٣٥٧٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم. والحاكم (١٩٢/٤) من طريق عبدان. والطبراني في الكبير (٤٢١/٢٣) من طريق علي بن بحر. وفي الأوسط (١٠٨٨/١) من طريق أبي جعفر النفيلي. ستتهم عن أبي تميلة، عن عبد المؤمن به بزيادة «عن أمه» بين عبد الله بن بريدة، وأم سلمة رضي الله عنها.

والحديث في إسناده: ١ _ محمد بن حميد الرازي شيط الترمذي، ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، تقدم الكلام عليه في الحديث السابق.

٢ _ وزيد بن حباب العكلي، قال الذهبي في الكاشف: لم يكن به بأس، قد يَهِم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ في حديث الثوري، ولكن هذا الحديث عن غير الثوري. ومع ذلك قد توبعا هنا كما ظهر من التخريج، ومدار الإسناد:

٣ _ عبد المؤمن بن خالد، قال الحافظ في التقريب: لا بأس به، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق.

على أنه قد اختلف على عبد المؤمن، فروى بعضهم عنه، عن ابن بريدة، عن أم سلمة، وروى بعضهم عنه، عن ابن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة، كما بين ذلك المصنف، وسبق منا تخريجه مفصلاً، والمصنف وإن نقل عن البخاري ترجيح الزيادة «عن أمه»؛ لكنه قد لاحظ هذا الاختلاف سبباً يوجب حطه عن الصحة؛ ولاسيما إذا رواه عدة من أصحاب عبد المؤمن بغير واسطة حينما شذ عنهم أبو تميلة، فزاد الواسطة، كما يشير إلى ذلك قوله: وإنما يذكر فيه أبو تميلة «عن أمه».

ثم حسنه لما يعضده أحاديث كثيرة تدل على لبس النبي ﷺ القميص، كحديث أسماء، وأبي هريرة المذكور في الباب عند المصنف، قال الحافظ في الفتح (٣٢٧/١٠): قال ابن العربي: لم أر للقميص ذكراً صحيحاً إلا في الآية المذكورة ﴿اذهبوا بقميصي﴾، وقصة ابن أبي، ولم أر لهما ثالثاً فيما يتعلق بالنبي ﷺ، قال: هذا في كتابه «سراج المريدين»، وكأنه صنفه قبل شرح الترمذي، فلم يستحضر حديث أم سلمة، ولا حديث أبي هريرة، ولا حديث أسماء، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني عن أبيه قال: «أتيت النبي ﷺ في

رهط من مزينة، فبايعناه؛ وإن قميصه لمطلق فبايعته، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه فمسست الخاتم»، ولا حديث أبي سعيد ﷺ: «كان رسول الله ﷺ إذا استجَدَّ ثوباً؛ سماه باسمه؛ قميصاً أو عمامة، أو رداءً، ثم يقول: «اللهم لك الحمد» الحديث. وكلها في السنن، وأكثرها في الترمذي. انتهى ملخصاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث وإن كان لا يُروى بهذا اللفظ إلا عن أم سلمة رضي الله عنها بهذا الإسناد، تفرد به عبد المؤمن بن خالد، ولكن معناه مؤيد بأحاديث أخر، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في القمُص)

١٧٦٥ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ كُمُّ يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٧٦٥).

أخرجه أبو داود (اللباس/ ما جاء في القميص، ٤٠٢٧)، والنسائي في الكبرى (الزينة/ لبس القميص، ٢٩٦٦)، والمصنف في الشمائل (لباس رسول الله ﷺ) من طريق معاذ بن هشام به. وأخرجه البغوي (٢٩٦٧) من طريق زكريا بن يحيى الساجي، عن عبد الله بن محمد بن الحجاج به. إلا أن لفظه: كان يد قميص رسول الله ﷺ أسفل من الرسغ.

والحديث في إسناده معاذ بن هشام الدستوائي، وشهر بن حوشب.

أما معاذ؛ فقال الذهبي في الكاشف: قال ابن معين: صدوق، و ليس بحجة، وفي المغني: قال ابن عدي: ولمعاذ عن أبيه عن قتادة حديث كثير، وله عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق، وقال غيره: له غرائب، و أفراد، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم.

وأما شهر؛ فقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد من الأحاديث ما بين مرفوع، وموقوف.

أما المرفوع؛ فحديث أبي يزيد العقيلي عند النسائي في الكبرى (الزينة/ لبس القميص، ٩٦٧٧)، وابن أبي شيبة (١٦٩/٥)، وابن سعد في الطبقات (٣٥٥/١). بلفظ حديث الباب.

وأما الموقوف؛ فروى ابن أبي شيبة في نفس الموضع عن أبي عثمان النهدي أن عمر بن الخطاب ﵁ دعا شفرةً ليقطع كُمَّ قميص عتبة بن فرقد من أطراف أصابعه، إلخ.

وعن أبي البختري قال: رأيت أنس بن مالك ﵁؛ وكُمُّ قميصه إلى الرسغ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف من مسند أسماء بنت يزيد الأنصارية إلا من هذا الوجه، تفرد به معاذ بن هشام. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في لبس الجبة والخفين)

١٧٦٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ﵁: أَهْدَى دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ

لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خُفَّيْنِ، فَلَبِسَهُمَا. قَالَ أَبو عِيسَى: و قَالَ إِسْرَائِيلُ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ: وَجُبَّةً، فَلَبِسَهُمَا؛ حَتَّى تَخَرَّقَا؛ لا يَدْرِي النَّبِيُّ ﷺ: أَ ذَكِيٌّ هُمَا، أَمْ لا؟

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَيَّاشٍ: هُوَ أَخُو أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٥٠٥).

تفرد المصنف من بين الستة بروايته من مسند المغيرة ﷺ، وأخرجه في الشمائل (٧٤) بنفس الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٥/٤، رقم ٤٢٠٠) من طريق عنبسة بن سعيد. وابن أبي شيبة (٥٢٠/٦) من طريق إسرائيل. كلاهما عن جابر، عن عامر، عن دحية، قال: أهديت لرسول الله ﷺ جبة صوف، وخفين، فلبسهما، الحديث نحو ما علقه المصنف. وفي حديث إسرائيل عند ابن أبي شيبة: ولبسهما حتى خرقهما، ويُقسم الشعبي: لا يدري ذكي هما أم لا.

والحديث ساقه المصنف بإسنادين، ففي الأول منهما الحسن بن عياش، قال ابن معين، والنسائي: ثقة، وقال عثمان الدارمي: ليس بذاك، وهو من أهل الصدق والأمانة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وفي الإسناد الثاني جابر الجعفي، قال الذهبي في الكاشف: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة، فشذ، وتركه الحفاظ، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف رافضي.

على أنه قد اختُلِف على الشعبي، فرواه أبو إسحاق الشيباني عنه من مسند المغيرة، ورواه جابر عنه من مسند دحية مع اختلافهما في لفظ الحديث، فرواية أبي إسحاق ناقصة، و رواية جابر زائدة، وزيادة الراوي الضعيف لا تقبل .

لذلك نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن معنى الحديث مؤيد بغير واحد من الأحاديث الثابتة، أما لبس النبي ﷺ الجبة فبما أخرجه المصنف عن المغيرة في نفس الباب

من غير هذا الوجه، وأخرجه الشيخان، البخاري (الصلاة/ الصلاة في الجبة الشامية، ٣٦٣)، ومسلم (الطهارة/ المسح على الخفين، ٢٧٤). وأما لبسه ﷺ الخفين فبالأحاديث الكثيرة التي وردت عن النبي ﷺ في المسح على الخفين لا حاجة إلى ذكرها.

وأما قوله: «لا يدري النبي ﷺ أ ذكي هما أم لا» فمن قول الشعبي، لا من قول المغيرة، فهو مدرج، كما يدل عليه رواية ابن أبي شيبة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من حديث دحية إلا بهذا الإسناد، تفرد به جابر الجعفي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب)

١٧٧٠ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، وَأَبُو سَعْدٍ الصَّغَانِيُّ، عَنْ أَبِي الأَشْهَبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ أَسْعَدَ ﷺ، قَالَ: أُصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الْكُلابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَلَيَّ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ أَبِي الأَشْهَبِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ طَرَفَةَ، وَقَدْ رَوَى سَلْمُ بْنُ زَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرَفَةَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الأَشْهَبِ. وقد رُوِيَ عن جماعةٍ من السلف أنهم شدُّوا أسنانَهم بالذهب.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، والعارضة «حسن غريب»، و الباقية متفقة على قوله «حسن» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٨٩٥).

والحديث قد سبق تطبيقه في «الحديث الحسن في جامع الترمذي دراسة وتطبيق»،

فننقل هنا معظم تلك المادة .

أخرجه أبو داود (الخاتم/ ربط الأسنان بالذهب، ٤٢٣٢)، والنسائي (الزينة/ من أصيب أنفه هل يتخذ أنفاً من ذهب، ٥١٦٢) بأسانيد من طريق أبي الأشهَب. و النسائي أيضاً في الموضع المذكور (٥١٦١) من طريق سلم بن زَرير. كلاهما عن عبد الرحمن بن طرَفة، عن جده عرفجة.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور (٤٢٣٤) من طريق إسماعيل بن علية، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة، عن أبيه، عن جده. بزيادة أبيه.

وأخرجه أبو داود في الموضع المذكور من طريق موسى بن إسماعيل، ومحمد بن عبدالله الخزاعي، عن أبي الأشهب، عن عبدالرحمن بن طرفة بن عرفجه بن أسعد أن جده عرفجة بن أسعد أصيب أنفه... فذكره مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات سوى أبي سعد محمد بن مُيَسَّر الصاغاني، وهو ضعيف، رُمي بالإرجاء كما في التقريب. وقال الذهبي في الكاشف: ضعَّفوه، رمي بالتجهم، وقال البخاري: فيه اضطراب. قلنا: لكنه توبِع هنا من طرق عدة كما مر في التخريج.

وإضافةً إلى ذلك فيه علة أخرى مما تسبب لإنزال الحديث عن درجة الصحة، و هو الاضطراب، و الانقطاع في الإسناد كما ظهر من تخريج الحديث.

قال ابن القطان: وهذا حديث لا يصح؛ فإنه من رواية أبي الأشهب، واختلف عنه، فالأكثر يقول: عنه، عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة، عن جده، وابن علية _ عند أبي داود _ يقول: عنه عن عبد الرحمن بن طرفة، عن أبيه، عن عرفجة. قال: فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة؛ فانها معنعنة، وقد زاد فيها ابن علية واحداً، ولا يدارئ هذا قولَهم: إن عبد الرحمن بن طرفة سمع جده، وقولَ يزيد بن زريع: إنه سمع من جده؛ فإن هذا الحديث لم يقل فيه: إنه سمعه منه، وقد أدخل بينهما فيه الأب.

وعلى هذا؛ فان عبد الرحمن بن طرفة المذكور لا يعرف بغير هذا الحديث، ولا يعرف روى عنه غير أبي الأشهب، وإن احتيج فيه إلى أبيه طرفة _ على ما قال ابن علية، عن أبي الأشهب _ ؛ كان الحال فإنه ليس بمعروف الحال ولا مذكورًا في رواة الأخبار

انتهى كلامه.

فبناءً على ما قيل في رواته، و على ما في إسناده من الاضطراب لم يحكم عليه الترمذي بالصحة، بل حسنه لمجيئ غير واحد من الآثار مرفوعاً و موقوفاً في الباب مما يؤيد معنى الحديث، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عبد الله بن أبي أن ثنيته أصيبت مع رسول الله ﷺ، فأمره أن يتخذ ثنية من ذهب. قال الهيثمي في المجمع (١٥٠/٥): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح؛ خلا بشر بن معاذ، وهو ثقة، و لكن عروة بن الزبير لم يدرك عبدَ الله.

٢ _ وأثر عثمان ﷺ: عن واقد بن عبد الله التميمي، عمن رأى عثمان بن عفان ﷺ أنه ضبَّب أسنانه بذهب. قال الهيثمي: رواه عبد الله بن أحمد، وفيه راوٍ لم يسم، وبقية رجاله ثقات.

٣ _ وأثر أنس ﷺ: عن سعدان قال: رأيت أنس بن مالك ﷺ يطوف به بنوه حول البيت على سواعدهم، و قد شدوا أسنانه بالذهب . قال الهيثمي: رواه الطبراني، و فيه من لم أعرفه.

٤_ وعن حماد بن أبي سليمان قال: رأيت المغيرة بن عبد الله قد شد أسنانه بالذهب، فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: لا بأس. رواه عبد الله بن أحمد، و رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

أما الغرابة _ على ما في بعض النسط _ فلأن قصة أنف عرفجة ﷺ خاصةً انفرد بها عبدالرحمن بن طرفة، فالحديث غريب ببعض المتن.

الحديث السابع والتسعون بعد المائة

(اللباس/ باب في كراهية أن ينتعل الرجل وهوقائم)

١٧٧٥ _ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، عَنْ

مَعْمَرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ؛ وَهُوَ قَائِمٌ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ، وَرَوَى عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَكِلا الْحَدِيثَيْنِ لا يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِالْحَافِظِ، وَلا نَعْرِفُ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَصْلاً.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسختنا الهندية والتحفة: «غريب» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٢٦٤).

أخرجه ابن ماجه (اللباس/ الانتعال قائماً، ٣٦١٨)، وابن أبي شيبة (١٧٦/٥، رقم ٢٤٩٢٦) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً. وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٤٩٠/١) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن حجاج، عن سلم بن جنادة، عن فروة بن علي، عنه ﷺ.

والحديث في إسناده: الحارث بن نبهان، فقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، وقال ابن حبان: كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهَم حتى فحش خطأه، وخرج عن حد الاحتجاج به، و قال الحافظ في التقريب: متروك، وقال العقيلي بعد ما ذكر ثلاثة أحاديث من طريقه، وفيها هذا الحديث: لا يتابَع على أسانيدها، والمتون معروفة.

وعمار بن أبي عمار: قال أحمد وأبو داود: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، لا بأس به، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان يخطئ. قال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما أخطأ.

فنزل الإسناد لأجل الحارث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه عن أبي هريرة ﷺ كما مر في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث جابر ﷺ عند أبي داود (اللباس/ في الانتعال، ٤١٣٥) مثله. وسكت عنه أبو داود والمنذري.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند ابن ماجه (اللباس/ الانتعال قائماً، ٣٦١٩)، قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، وزيادة «حسن» على ما في بعض نسط الجامع متجهة. أما قوله: كلا الحديثين (حديث أبي هريرة، وأنس المخرَّجَين عند الترمذي) لا يصح؛ فمراده: لا يصح بالإسناد المذكور، وإلا فالمتن معروف كما سبق من كلام العقيلي.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية معمر، عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحارث بن نبهان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والتسعون بعد المائة

(اللباس / باب دخول النبي ﷺ مكة)

١٧٨١ _ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ؛ وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ رضي الله عنها قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ؛ وَلَهُ أَرْبَعُ ضَفَائِرَ.

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حسَن [غريب].

قَالَ مُحَمَّدٌ: لا أَعْرِفُ لِمُجَاهِدٍ سَمَاعًا مِنْ أُمِّ هَانِئٍ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم ، والعارضة «حسن غريب» في الموضعين، والباقية متفقة على «غريب» فقط في الموضع الأول، وعلى «حسن» فقط في الموضع الثاني، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٠١١).

أخرجه أبو داود (الترجل/ الرجل يعقص شعره، ٤١٩١)، وابن ماجه (اللباس/ اتخاذ الجمة والذوائب، ٣٦٣١)، والمصنف في نفس الباب وأحمد (٣٤١/٦، ٤٢٥) من طريق سفيان بن عيينة. وأحمد (٤٢٥/٦) من طريق إبراهيم بن نافع .كلاهما عن ابن أبي نجيح به.

والحديث رجاله كلهم ثقات، وسبب إنزال الحديث عن درجة الصحة الانقطاع بين مجاهد، و بين أم هانئ كما صرح به الترمذي نقلاً عن الإمام البخاري، فالحديث إسناده منقطع، و هو من أقسام الضعيف؛ لكن حسنه الإمام الترمذي لشواهد أتت له تؤيد معناه منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عندمسلم (الفضائل/ صفة شعره ﷺ، ٦٠٢٣)، وأبي داود (٥١٨٥) بلفظ: كان يضرب شعره ﷺ منكبيه، وفي رواية: إلى أنصاف أذنيه، وفي أخرى: إلى شحمة أذنيه.

٢ _ ومنها حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (الترجل/ ما جاء في الشعر، ٤١٨٧) بلفظ: كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة، ودون الجمة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن أم هانئ رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي نجيح، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والتسعون بعد المائة

(الأطعمة/ باب ما جاء على ما كان يأكل رسول الله ﷺ)

١٧٨٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: مَا أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى خُوَانٍ، وَلا فِي سُكُرُّجَةٍ، وَلا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ، قَالَ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: فَعَلامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى هَذِهِ السُّفَرِ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَيُونُسُ هَذَا هُوَ يُونُسُ الإِسْكَافُ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب» إلا أن المزي نقل في الأطراف (١٤٤٤): «غريب»، وقال الحافظ في النكت الظراف: قلت: في رواية ابن زوج الحرة: «حسن غريب».

أخرجه البخاري (الأطعمة/ الخبز المرقق إلخ، ٥٣٨٦)، و (باب ما كان يأكل النبي ﷺ وأصحابه، ٥٤١٥)، وابن ماجه (الأطعمة/ الأكل على الخوان والسفرة، ٣٢٩٢) بأسانيد عن معاذ به هشام به.

وأخرجه البخاري (الرقاق/ فضل الفقر، ٦٤٥٠)، والترمذي (الزهد/ في معيشة النبي ﷺ وأهله، ٢٣٦٣)، وابن ماجه في الموضع المذكور (٣٢٩٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به.

والحديث رجاله ثقات، سوى معاذ بن هشام، قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة، وقال ابن عدي: ولمعاذ عن أبيه، عن قتادة حديث كثير، وله عن غير أبيه أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوق، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لأجل المتابعة المذكورة، ولما روى همام بن يحيى عن قتادة قال: كنا عند أنس ﷺ، وعنده خباز له، فقال: ما أكل النبي ﷺ خبزاً مرققاً، ولا شاة مسموطة حتى لقي الله. أخرجه البخاري (الأطعمة/ ٥٣٨٥، ٥٤٢١، ٦٣٥٧)، وأحمد (١٢٨/٣).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فذكر السكرجة لم نجده في غير هذا الحديث، تفرد به يونس الإسكاف عن قتادة، عن أنس. فالحديث إذاً غريب في بعض المتن فقط.

الحديث الموفي مائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل)

١٨٠١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لا يَدْرِي فِي أَيَّتِهِنَّ الْبَرَكَةُ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ، وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَنَس ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ، لا يُعْرَفُ إلاّ مِنْ حَدِيثِهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٧٢٧).

أخرجه مسلم (الأشربة/ استحباب لعق الأصابع والقصعة، ٢٠٣٥)، وأحمد (٢/ ٣٤١) من طريق وُهيب عن سهيل به.

وأخرجه أحمد (٢/٤١٥) من طريق هشام، عن رجل، عنه ﷺ. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤/١١٠، رقم ٥٣٨١) من طريق مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن أبي عبد الله الأغر، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا سهيل بن أبي صالح ؛ قال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير حفظه بأخرة، احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً، وتعليقاً.

وعبد العزيز بن المختار، وثقه أبو زرعة، وأبوحاتم، والنسائي، والعجلي، وابن البرقي، وابن معين في رواية، وقال في رواية: ليس بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

فلأجلهما أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد في الباب، منها:

١ _ حديث أنس رضي الله عنه عند مسلم (الأشربة/ استحباب لعق الأصابع والقصعة، ٢٠٣٤)، والمصنف في الباب الآتي (١٨٠٣) مرفوعاً نحوه.

٢ _ وحديث جابر ﷺ عند مسلم (٢٠٣٣)، وأحمد (٣/٣٠١، ٣٩٤) والمصنف (١٨٠٢) نحوه.

٣ _ وحديث كعب بن مالك عند مسلم (٢٠٣٢) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فإنما حكم بها الترمذي حسب علمه نقلاً عن الإمام البخاري، فقالا: لا نعرفه إلا من حديث عبد العزيز، عن سهيل، وإلا فقد تابع عبدَ العزيز وُهيبٌ عند مسلم، كما توبِع سهيل من غيره كما علم من التخريج.

فثبت أن الحديث خالٍ من الغرابة بجميع أنواعها.

الحديث الواحد بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في استحباب التمر)

١٨١٥ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْتٌ لاَ تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ سَلْمَى امْرَأَةِ أَبِي رَافِعٍ. قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ يَحْيَى ابْنِ حَسَّانَ.

اتفقت نسط الجامع هنا على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في

الأطراف (١٦٩٤٢)، وهذا الحديث يشتمل على طرفين، فرقهما المصنف فأخرج هنا طرفه الأول، ثم أخرج طرفه الآخر، وهو قوله: «نعم الإدام الخل» في باب ما جاء في الخل (١٨٤١) بنفس الإسناد، وقال هناك: «حسن صحيح، غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال».

أخرجه مسلم (الأشربة/ ادخار التمر من الأقوات للعيال، ٢٠٤٦)، والدارمي (الأطعمة/ في التمر، ٧٩)، وابن حبان (٥١٨٣)، والبغوي (٦/٩٤، رقم ٢٨٧٨) من طريق يحيى بن حسان. وأبو داود (الأطعمة/ باب في التمر، ٣٨٣١)، وابن ماجه (الأطعمة/ التمر، ٣٣٢٧)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٣٠) من طريق مروان بن محمد. كلاهما عن سليمان بن بلال به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤/٦٨، رقم ٥٢٣٦، ٥/١٦١، رقم ٦٩٢١) من طريق عبد الرحمن بن قيس الضبي، عن عبد الرحيم بن كردم، عن الزهري، عن عروة به.

وأخرجه مسلم، والبغوي، والدارمي في المواضع المذكورة، وابن أبي شيبة (٦/١٣١)، وأحمد (٦/١٨٨،١٧٩،١٥٠) من طريق عمرة، عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث رجاله كلهم ثقات، لم نهتد إلى التيقن بالسبب الذي حمل الترمذي على إنزاله عن درجة الصحة، اللهم إلا أن يكون قد لاحظ انفراد سليمان بن بلال بهذا الإسناد مما يوجب ريبة الوهم من سليمان، ويدل على ذلك ذكر الترمذي هذا الحديث في كتاب العلل، ومساءلتُه البخاري عن هذا الإسناد، وجوابُه بما نقله الترمذي هنا، وسليمان بن بلال وإن كان ثقة لدى جمهور المحدثين؛ لكنه قد تكلم فيه بعض الحفاظ، فقال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به، وليس ممن يعتمد على حديثه، وقد تفرد بهذا الحديث في روايته من طريق هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، والحال أن هذا الحديث إنما يُعرَف من طريق أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة رضي الله عنها، لذلك قال أبو حاتم: هذا حديث منكر بهذا الاسناد كما نقل عنه ابنه في العلل (٢/٢٩٢).

وأما حديث الزهري عن عروة المذكور في التخريج؛ فكأن الإمامين البخاري والترمذي لم يرتضيا به؛ فإن في إسناده عبد الرحمن بن قيس الضبي عن عبد الرحيم بن

كردم، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٦٦٥): قال البخاري: ذهب حديث عبد الرحمن، وقال أحمد: لم يكن شيء، وأما عبد الرحيم؛ فقال أبو حاتم الرازي: مجهول.

ثم حسنه الترمذي لمجيئه من غير وجه عن عائشة كما سبق في التخريج، ولما له شاهد من حديث سلمى امرأة أبي رافع مثله عند ابن ماجه (٣٣٢٨)، وقال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال، عبيد الله بن علي مختلف فيه، وهشام بن سعد وإن أخرج له مسلم فإنما أخرج له في المتابعات والشواهد، وباقي رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، ولما كان القصور في حديث سليمان بن بلال أقل قليل، وانجبر بمجيئه من غير وجه؛ وصف الإمام بالصحة أيضاً، ولا يشك أحد في صحته بمجموع طرقه، فعلى هذا تصحيح الترمذي مع التحسين هو المناسب لهذا الحديث، دون التحسين فقط، والذي حكم به في «باب ما جاء في إدام الخل» هو الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأن هذا الحديث لا يُروى من طريق عروة عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان بن بلال، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في الحمد على الطعام إذا فرغ منه)

١٨١٦ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَّا ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ، فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ نَحْوَهُ، وَلا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه وقولِه «لا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبي زائدة»، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٥٧).

أخرجه أحمد (١٠٠/٣)، ومسلم (الذكر والدعاء/ استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، ٢٧٣٤) من طريق إسحاق بن يوسف. والنسائي في الكبرى (٦٨٩٩) من طريق أبي أسامة. و مسلم في الموضع المذكور من طريق أبي أسامة، ومحمد بن بِشر. ثلاثتهم عن زكريا بن أبي زائدة به.

وأخرجه الضياء في المختارة (٢٠٧٨) من طريق حميد، عن أنس ﵁ بلفظ: «إن الله ليدخل العبد الجنة بالأكلة والشربة يحمد الله عز وجل عليها».

والحديث رجاله رجال الصحيح، كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل أبا عيسى على حطه عن درجة الصحة هو الكلام في حماد بن أسامة من قِبل سفيان بن وكيع حيث قال: إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة، كان أمره بيناً، كان من أسرق الناس لحديثٍ جيد، وقال: كان يتتبع كتب الرواة، فيأخذها، وينسخها، فقال لي ابن نمير: إن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه، ثم إنه تتبع الأحاديث من الناس، فنسخها. اهـ. نقله الأزدي في الضعفاء، وقال الحافظ في المقدمة: سفيان بن وكيع هذا ضعيف، لا يُعتد به كما لا يُعتد بالناقل عنه، وقال الذهبي في الميزان ردّاً عليه: إنه قول باطل، وأبو أسامة قد قال أحمد فيه: كان ثبتاً، ما كان أثبتَه، لا يكاد يخطئ، و روى له الجماعة.

ولكن لما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث، لاحظ هذا الجانب في أبي أسامة، فلم يحكم عليه بالصحة، وحسنه لما رأى من المتابعة له، لذلك قال: قد رواه غير واحد عن زكريا بن أبي زائدة نحوه. إضافةً إلى ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي أيوب الأنصاري ﵁ عند أبي داود (الأطعمة/ ما يقول الرجل إذا طعم، ٣٨٥١)، وابن حبان (٣١٧/٤، رقم ١٣٥١) بلفظ: أنه ﷺ كان إذا أكل، أو شرب؛ قال: «الحمد لله الذي أطعم، و سقى، وسوَّغه، و جعل له مخرجاً».

٢ _ وحديث أبي هريرة ﵁ عند ابن حبان (٣١٨/٤)، و الحاكم (٥٤٦/١) بلفظ: «الحمد لله أطعمَ، ويطعِم، و من علينا، فهدانا». و قال: صحيح على شرط مسلم.

٣ _ وحديث أبي سعيد ﷺ عند المصنف (الدعوات/ ما يقول إذا فرغ من الطعام، ٣٤٥٧) بلفظ: كان النبي ﷺ إذا أكل، أو شرب؛ قال: «الحمد لله الذي أطعمنا، وسقانا، وجعلنا مسلمين».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة المذكورة في قوله: «لا نعرفه إلا من حديث زكريا»؛ فلأن الحديث من رواية سعيد بن أبي بردة عن أنس تفرد به زكريا بن أبي زائدة، وإلا فقد رُوي عن أنس وغيره بغير هذا الوجه كما سبق في التخريج، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثالث بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء أن المؤمن يأكل في معىً واحدٍ)

١٨١٩ _ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاةٍ، فَحُلِبَتْ، فَشَرِبَ، ثُمَّ أُخْرَى، فَشَرِبَهُ، ثُمَّ أُخْرَى، فَشَرِبَهُ، حَتَّى شَرِبَ حِلابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ أَصْبَحَ مِنَ الْغَدِ، فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِشَاةٍ، فَحُلِبَتْ، فَشَرِبَ حِلابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأُخْرَى، فَلَمْ يَسْتَتِمَّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مِعىً وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ [مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ] .

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي الهندية، والعارضة، ونسخة إبراهيم عطوة «حسن صحيح غريب»، وفي التحفة «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٧٣٩) وزيادة «من حديث سهيل» إنما هي في نسختي إبراهيم والعارضة.

أخرجه مسلم (الأشربة/المؤمن يأكل في معى واحد،٢٠٦٣)، والنسائي في الكبرى (الوليمة/ الفرق بين شرب المسلم، وشرب الكافر، ٢٠٤٣)، وابن حبان (١٥١٢)، ومالك في الموطأ (صفة النبي ﷺ/ باب في معى الكافر)، وأحمد (٢/٣٧٥) من طريق مالك به.

وأخرجه البخاري (الأطعمة/المؤمن يأكل في مِعىً واحد،٥٣٩٦)، وأحمد (٢/ ٢٥٧)، ومالك في الموضع المذكور من طريق الأعرج. والبخاري في نفس الموضع (٥٣٩٧)، وابن ماجه (الأطعمة/ المؤمن يأكل في معىً إلخ، ٣٢٥٦)، وأحمد (٢/٤٢٥، ٤٥٥) بأسانيدهم عن أبي حازم. والدارمي (٢٠٤٣)، وأحمد (٢/٤٣٥)، وأبو يعلى (٢٠٦٩) بأسانيدهم عن أبي سلمة. ثلاثتهم عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في سهيل بن أبي صالح، فهو صدوق، تغير حفظه بأخرة، احتج به مسلم، و أخرج له البخاري مقروناً وتعليقاً.

فلأجل سهيل هذا أنزل الترمذي إسناده عن الصحة، ثم حسنه لمجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه، وللشواهد التي أشار إليها بقوله:«وفي الباب»كحديث ابن عمر ﷺ عند الشيخين، وحديث أبي موسى ﷺ عند مسلم، وابن ماجه في المواضع المذكورة مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

ولما كان القصور خفيفاً _ فإنه من رواية مالك، وهو عَلَم في شيوخ المدينة _ والجبر بمجيئه من غير وجه كما علم من التخريج؛ وصفه بالصحة أيضاً، فوصفه بالحسن والصحة معاً متجه، والنسط التي فيها التصحيح والتحسين معاً هي الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف من رواية أبي صالح عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به مالك عن سهيل، عن أبيه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها)

١٨٢٤ _ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلاَّلَةِ، وَأَلْبَانِهَا. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٣٨٧).

أخرجه أبو داود (الأطعمة/ النهي عن أكل الجلالة وألبانها، ٣٧٨٥)، وابن ماجه (الذبائح/ النهي عن لحوم الجلالة، ٣١٨٩)، والحاكم (٣٤/٢) من طريق محمد بن إسحاق به. وأخرجه أبو داود (٣٧٨٧)، والحاكم (٣٤/٢) من طريق نافع، عنه ﷺ بلفظ: نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة في الإبل أن يُركب عليها أو يُشرَب من ألبانها».

وأخرج ابن أبي شيبة (١٤٧/٥، رقم ٢٤٦٠) من طريق الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا محمد بن إسحاق، وهو صدوق مدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة الذين لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، وقال الذهبي في الكاشف: اختلف الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة.

وعبدالله بن أبي نجيح، فقال الحافظ: ثقة، رُمي بالقدر، و التدليس، و عدَّه من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن هنا، و ذكره ابن الجوزي في ضعفائه.

بالإضافة إلى ما اختلف في إسناده وصلاً وإرسالاً كما ذكره المصنف، وقال الحافظ في التلخيص (١٥٦/٤): وهو عندهم من رواية ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عنه، واختلف فيه على ابن أبي نجيح، فقيل: عنه عن مجاهد مرسلاً، وقيل: عن مجاهد عن ابن عباس.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له من شواهد، منها: حديث ابن عباس ﷺ نهى رسول الله ﷺ يوم فتح مكة عن لحوم الجلالة وعن النهبة.

أخرجه المصنف في نفس الباب، وأبي داود في الموضع المذكور (٣٧٨٦)، والبيهقي (٣٣٢/٩) واللفظ له.

وحديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود (الأطعمة/ في أكل لحوم الحمر الأهلية، ٣٨١١), والنسائي (الضحايا/ النهي عن أكل لحوم الجلالة، ٥٤٥٩) بلفظ: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، و عن الجلالة عن ركوبها، وأكل لحمها.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه من رواية مجاهد عن ابن عمر لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس بعد المائتين

(الأطعمة / باب ما جاء في أكل الدجاج)

١٨٢٦ _ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْعَوَّامِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَهْدَمٍ الْجَرْمِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى ﷺ؛ وَهُوَ يَأْكُلُ دَجَاجَةً، فَقَالَ: ادْنُ، فَكُلْ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُهُ.

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، عَنْ زَهْدَمٍ، وَلا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ زَهْدَمٍ، وَأَبُو الْعَوَّامِ هُوَ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ.

اتفقت نسط الجامع على تحسينه، وقوله «لا نعرفه إلا من حديث زهدم» وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٩٩٠).

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق أبي العوام، عن قتادة. وأخرجه البخاري (الذبائح/ لحم الدجاج،٥٥١٨) مطولاً بتمامه من طريق القاسم بن عاصم. و(الأيمان والنذور/ لاتحلفوا بآبائكم، ٦٦٤٩)، ومسلم (الأيمان والنذور/ ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، ١٦٤٩) من طريق أبي قلابة، و القاسم. و مسلم في الموضع المذكور من طريق أبي السليل ضريب ابن نُقير. ومسلم أيضاً من طريق مطر الوراق. كلهم _ قتادة،

القاسم، أبو قلابة، مطر، أبو السليل _ عن زَهدَم الجرمي به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا أبا العَوَّام عمران القطان؛ فإنه صدوق يهم، ورُمي برأي الخوارج، قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال ابن عدي: وهو ممن يُكتَب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقتادة بن دعامة السدوسي ثقة، رمي بالتدليس، و وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، و هم الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم، وقد عنعن هنا.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمجيئه من طرق عن زهدَم كما أشار إليه هو، و تقدم تفصيله في التخريج.

هذا، ويؤيده أثر ابن عمر ﷺ عند ابن أبي شيبة (٢٤٩٩٨/٥) بسند صحيح أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن أبي موسى ﷺ إلا من طريق زهدم الجرمي، وقد انفرد به، ويعضده أثر ابن عمر ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السادس بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في أي اللحم كان أحب إلى رسول الله ﷺ)

١٨٣٨ _ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ أَبُو عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ يَحْيَى مِنْ وَلَدِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: مَا كَانَ الذِّرَاعُ أَحَبَّ اللَّحْمِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ وَلَكِنْ كَانَ لا يَجِدُ اللَّحْمَ إِلاَّ غِبًّا، فَكَانَ يَعْجَلُ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَعْجَلُهَا نُضْجًا.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم عطوة «غريب لا نعرفه إلا

من هذا الوجه»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦١٩٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، بل ولم أجد من أخرجه غير الترمذي.

والحديث في إسناده فليح بن سليمان، قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال النسائي: ضعيف، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم أبو عبد الله: اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ.

وعبد الوهاب بن يحيى، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن المدنيين، ومقضاه عنده أنه لم يلحق جد أبيه عبد الله بن الزبير، ففيه مظنة الانقطاع، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ في نفس الباب، أُتي النبي ﷺ بلحم، فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها، وقال: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود. والنسط التي فيها التحسين مع التغريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسن بن محمد الزعفراني، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في الخل)

١٨٤١ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لا إِلاَّ كِسَرٌ يَابِسَةٌ، وَخَلٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَرِّبِيهِ؛ فَمَا أَقْفَرَ بَيْتٌ مِنْ أُدْمٍ فِيهِ خَلٌّ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِئٍ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَبُو حَمْزَةَ الثُّمَالِيُّ اسْمُهُ ثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ، وَأُمُّ هَانِئٍ مَاتَتْ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِزَمَان. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: لا أَعْرِفُ لِلشَّعْبِيِّ سَمَاعًا مِنْ أُمِّ هَانِئٍ، فَقُلْتُ: أَبُو حَمْزَةَ كَيْفَ هُوَ عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَهُوَ عِنْدِي مُقَارِبُ الْحَدِيثِ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه إلخ»، وكذا المزي فيمان نقله في الأطراف (١٨٠٠٢).

انفرد به الترمذي من بين الستة، أخرجه الحاكم (٥٤/٤) من طريق عطاء، عن ابن عباس، عنها رضي الله عنها.

والحديث في إسناده أبو حمزة الثمالي، قال أحمد: ضعيف، ليس بشيء، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان كثير الوهم في الأخبار؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد مع غلوه في التشيع، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، رافضي.

بالإضافة إلى ما في الإسناد من الانقطاع بين الشعبي و أم هانئ كما نقله المصنف عن البخاري.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي بناءً على ما له من شواهد في الباب، منها:

حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (الأشربة/ فضيلة الخل والتأدم به، ٢٠٥١)، وعند المصنف في نفس الباب (١٨٤٠)، قال النبي ﷺ: «نعم الإدام الخل».

وحديث جابر ﷺ عند مسلم (٢٠٥٢)، وأبي داود (الأطعمة/ في الخل، ٣٨٢٠)، وعند المصنف (١٩٣٩) نحو حديث عائشة.

وحديث ابن عمر ﷺ عند البيهقي في الشعب (١٠١/٥) من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «ما أفقر بيت فيه خلّ».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن المصنف لا يعرفه من حديث أم هانئ إلا من هذا الوجه، فحكم عليه بغرابة الإسناد، وحديث عطاء، عن ابن عباس، عن أم هانئ لم يبلغه، وإلا فقد رُوي حديث أم هانئ من غير هذا الوجه، نعم حديث أم هانئ برواية الشعبي عنها لا يُعرَف إلا من طريق أبي حمزة الثمالي هذا، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب)

١٨٤٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْخُزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْبِطِّيخَ بِالرُّطَبِ. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (مُرْسَلًا) ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ هَذَا الْحَدِيثَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ» حينما نقل المزي في الأطراف (١٦٩٠٨) قوله «حسن» فقط.

أخرجه الحميدي (٢٥٥) من طريق سفيان. وأبو داود (الأطعمة/ في الجمع بين اللونين في الأكل، ٣٨٣٦) من طريق أبي أسامة. والبيهقي في الشعب (٥/١١١، ٥٩٩٣) من طريق وهيب. ثلاثتهم عن هشام بن عروة به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (الأطعمة/ الجمع بين الخربوز والرطب،٦٧٢٧) من طريق يزيد بن رومان، عن الزهري، عن عروة، عنها رضي الله عنها.

والنسائي في الكبرى (الأطعمة/ الرطب، ٦٧٢٣) من طريق داود، عن هشام، عن أبيه مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا معاوية بن هشام، قال ابن معين: صالح، وليس بذاك، وقال أحمد: هو كثير الخطأ، قال أبو داود: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

هذا مع الاختلاف في الإسناد وصلاً وإرسالاً، ولكن الترمذي أشار بذكر حديث يزيد بن رومان إلى أن الحديث عند عروة إنما هو عن عائشة، فوصل من وصل صحيح.

وإنما أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة لأجل معاوية بن هشام، ثم حسنه لمجيئ الحديث من غير وجه، عن عائشة، وعن غير ها من الصحابة، منهم أنس ﷺ، أخرجه النسائي في الكبرى (٦٧٢٦) نحو حديث عائشة، وصححه الحافظ في الفتح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها حسن غريب أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرف الحديث من مسند عائشة رضي الله عنها إلا برواية عروة عنها، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع بعد المائتين

(الأطعمة/ باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غَمر)

١٨٦٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ الصَّاغَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ، فَلا يَلُومَنَّ إِلاَّ نَفْسَهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٤٦٤).

أخرجه الحاكم (١٣٧/٤) عن أبي بكر محمد بن إسحاق البغدادي به.

وأخرجه أبو داود (الأطعمة/ في غسل اليد من الطعام، ٣٨٥٢)، وأحمد (٢٦٣/٢، ٥٣٨) من طريق زهير. والبخاري في الأدب المفرد (١٢٢٠) من طريق حماد بن سلمة. و ابن ماجه (الأطعمة/ من بات وفي يده ريح غمر، ٣٢٩٧) من طريق عبد العزيز بن المختار. والدارمي (٢٠٦٩) من طريق خالد. أربعتهم عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عنه ﷺ.

وأخرجه أحمد (٣٤٤/٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عنه ﷺ.

والحديث في إسناده محمد بن جعفر المدائني، قال أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال ابن عبد البر: ليس هو بالقوي عندهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، فيه لين.

ومنصور بن أبي الأسود، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رمي بالتشيع.

فأنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما رآه مروياً من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ _كما علم من التخريج _ حينما له شواهد عديدة، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً عند النسائي في الكبرى (٢٠٣/٤، رقم ٦٩٠٧) مثله.

٢ _ وحديث فاطمة بنت رسول الله ﷺ مرفوعاً عند ابن ماجه (٣٢٩٦)، وأبي يعلى (٦٧٤٨) مثله. قال البوصيري في الزوائد: فيه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف.

٣ _ وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً عند الطبراني في الكبير (٣٥/٦، رقم ٥٤٣٥) مثله، وقال الهيثمي في المجمع (٣٠/٥): إسناده حسن.

٤ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند البخاري في الأدب المفرد (١٢١٩) مرفوعاً مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية الأعمش عن أبي صالح إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن جعفر المدائني، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث العاشر بعد المائتين

(الأشربة/ باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام)

١٨٦٥ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَر. ح و حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ بَكْرِ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عُمَرَ، وَخَوَّاتِ ابْنِ جُبَيْرٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من حديث جابر»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٠١٤).

أخرجه أبو داود (الأشربة/ النهي عن المسكر،٣٦٨١)، و أحمد (٣٤٣/٣) من طريق إسماعيل به. وأخرجه ابن ماجه (الأشربة/ ما أسكر كثيره فقليله حرام، ٣٣٩٣)، والبيهقي (٢٩٦/٨) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن داود بن بكر به. وأخرجه ابن حبان (٣٧٨/٧، رقم ٥٣٥٨) من طريق أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن داود بن بكر به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا داود بن بكر بن أبي الفرات، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: شيط لا بأس به، ليس بالمتين، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

فنزل الإسناد لأجله عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف (١٨٦٦)، وأبي داود (الأشربة/ النهي عن المسكر،٣٦٨٧)، و أحمد (٧١/٦، ٧٢، ١٣١) نحوه، وقال الترمذي: حسن.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ مرفوعاً عند أحمد (٩١/٢)، و عند ابن ماجه (الأشربة/

ما أسكر كثيره فقليله حرام،٣٣٩٢) بلفظ: «كل مسكر حرام، ما أسكر كثيره، فقليله حرام».

٣ _ وحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عند النسائي (الأشربة/ تحريم كل ما أسكر كثيره، ٥٦١٢) بلفظ: أن النبي ﷺ نهى عن قليل ما أسكر كثيره.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به داود بن بكر بن أبي الفرات، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي عشر بعد المائتين

(الأشربة/ باب ما جاء في الانتباذ في السقاء)

١٨٧١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ يُوكَأُ فِي أَعْلاهُ، لَهُ عَزْلاءُ، نَنْبِذُهُ غُدْوَةً، وَيَشْرَبُهُ عِشَاءً، وَنَنْبِذُهُ عِشَاءً وَيَشْرَبُهُ غُدْوَةً.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم «غريب، لانعرفه إلخ»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي في ما نقله في الأطراف (١٧٨٣٦).

أخرجه مسلم (الأشربة/ إباحة النبيذ الذي لم يشتد إلخ، ٢٠٠٥)، وأبو داود (الأشربة/ في صفة النبيذ، ٣٧١١) من طريق عبد الوهاب به.

وأخرجه مسلم في الموضع المذكور، وأحمد (١٣١/٦، ١٣٧) من طريق ثمامة بن

حزن. وأحمد (٦/١٢٤)، وأبوداود (٣٧١٢) من طريق عمرة. وابن ماجه (الأشربة/ صفة النبيذ وشربه، ٣٣٩٨)، وأحمد (٦/٤٦) من طريق بنانة بنت يزيد العبشمية. ثلاثتهم عن عائشة رضي الله عنها نحوه.

والحديث في إسناده عبد الوهاب الثقفي، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، وقال الذهبي في الكاشف: أحد الأشراف، وثقه ابن معين ، وقال: اختلط بأخرة.

وخيرة أم الحسن البصري، مقبولة كما في التقريب، وذكره ابن حبان في الثقات.

لذلك أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئ الحديث من غير وجه عن عائشة رضي الله نحوه كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

حديث ابن عباس ﷺ عند مسلم (٢٠٠٤) نحوه.

وحديث سهل بن سعد ﷺ عند مسلم (٢٠٠٦) نحوه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية الحسن عن أمه إلا بهذا الإسناد، تفرد به يونس بن عبيد، وعنه عبد الوهاب الثقفي. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني عشر بعد المائتين

(الأشربة/ باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً)

١٨٨١ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْجَذْمِيِّ، عَنِ الْجَارُودِ بْنِ الْمُعَلَّى ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا. قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ . وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ عَنِ الْجَارُودِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرُوِيَ عَنْ

قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنِ الْجَارُودِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ»، وَالْجَارُودُ هُوَ ابْنُ الْمُعَلَّى الْعَبْدِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ، وَ يُقَالُ: الْجَارُودُ بْنُ الْعَلاءِ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ: ابْنُ الْمُعَلَّى .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣١٧٧).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/٢٦٧، ٢١٢٣) من طريق محمد بن بكر البرساني. و (٢١٢٤) من طريق خالد بن الحارث. كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة به.

وأخرج النسائي في الكبرى (٣/٤١٥، رقم ٥٧٩٨) من طريق أبي داود الطيالسي. والطيالسي في مسنده (١/١٨٣) عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم، عن الجارود، عن النبي ﷺ قال: «ضالة المسلم حرق النار».

والحديث رجاله ثقات، وسعيد بن أبي عروبة وإن كان قد اختلط لكن الراوي عنه خالد بن الحارث، وقد روى له الشيخان من رواية خالد بن الحارث عنه، فسماعه عنه صحيح، كما أن سعيداً أثبت الناس في قتادة. ولكن قتادة مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم.

وفيه أبو مسلم ، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ويظهر من صنيع المصنف أنه يرى الاختلاف الذي ذكره قادحاً في صحة هذا الحديث، والظاهر أنهما حديثان يرويهما قتادة، فأحدهما يرويه عن أبي مسلم، عن الجارود، والآخر يرويه عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم، عن الجارود، و قتادة كما يروي عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، عن أبي مسلم يروي أيضاً عن أبي مسلم بلا واسطة، وحديث «ضالة المسلم حرق النار» من رواية يزيد بن عبد الله، عن أبي مسلم، يدل على ذلك رواية خالد الحذاء عن يزيد بن

عبد الله، عن أبي مسلم، عن الجارود عند النسائي في الكبرى، فظهر أن كلا الحديثين ثابت، وليس هذا اختلافاً يقدح في هذا الحديث، وإنما ينزل الحديث عن درجة الصحة لخيفة التدليس من قتادة، ولمكان أبي مسلم الجذمي.

ثم حسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند مسلم (الأشربة/ كراهية الشرب قائماً، ٢٠٢٤)، وابن ماجه (الأشربة/ الشرب قائماً، ٣٤٢٤)، وعند المصنف في نفس الباب مثله.

٢ _ وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند مسلم في نفس الموضع (٢٠٢٥)، وأحمد (٣٢/٣، ٤٥) مثله.

٣ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (٢٠٢٦)، وأحمد (٣٢٧/٢) مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند الجارود بن المعلى إلا بهذا الإسناد، تفرد به قتادة، عن أبي مسلم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث عشر بعد المائتين

(الأشربة/ باب ما جاء في التنفس في الإناء)

١٨٨٤ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَيُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عِصَامٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ ثَلاثاً، وَيَقُولُ: «هُوَ أَمْرَأُ وَأَرْوَى».

قَالَ : أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَرَوَاهُ هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ عَنْ أَبِي عِصَامٍ عَنْ أَنَسٍ ﷺ، وَرَوَى عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ ثَلاثاً.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي التحفة وأطراف المزي (١٧٢٣) «حسن» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب».

أخرجه مسلم (الأشربة/ كراهية التنفس في الإناء، ٢٠٢٨)، وأحمد (٢١٢/٣، ٢٥١) من طريق عبد الوارث. ومسلم (٢٠٢٨)، وأبو داود (الأشربة/ في الساقي متى يشرب، ٣٧٢٧)، وأحمد (١١٩/٣) من طريق هشام الدستوائي. وابن حبان (٥٣٠٦) من طريق شعبة. ثلاثتهم عن أبي عصام به.

وأخرجه البخاري (الأشربة/ الشرب بالنفسين أو ثلاثة، ٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧)، وأحمد (١١٤/٣، ١٨٥) من طريق عزرة بن ثابت، عن ثمامة، عن أنس ﷺ. وليس فيه قوله ﷺ: «هو أمرأ، وأروى».

والحديث رجاله ثقات ما عدا أبي عصام المزني، فهو مقبول كما في التقريب، وذكره ابن حبان في الثقات.

فلأجله أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لأجل المتابعة المذكورة، ولما له من شواهد، منها:

حديث ابن عباس ﷺ عند المصنف في الباب نفسه بلفظ: «لا تشربوا واحداً كشرب البعير، ولكن اشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا أنتم شربتم، واحمدوا إذا أنتم رفعتم». وقال: غريب.

وحديث أبي هريرة ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٢٥٧/١، رقم ٨٤٠) أن رسول الله ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس، إذا أدنى الإناء إلى فيه؛ سمَّى الله، فإذا أخره؛ حمد الله، يفعل ذلك ثلاث مرات. وحسن إسناده الحافظ في الفتح (١١٥/١٠).

وحديث نوفل بن معاوية الديلمي عند الطبراني في الأوسط (٢٩٤/٦، رقم ٤٦٥٢) قال: رأيت رسول الله ﷺ يشرب بثلاثة أنفاس، يسمي الله في أولها، ويحمده في آخرها. وقال الهيثمي في المجمع (٨١/٥): فيه شبل بن العلاء، وهو ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف قوله «هو أمرأ، وأروى» إلا من رواية أبي عصام عن أنس، فالحديث غريب ببعض المتن.

الحديث الرابع عشر بعد المائتين

(الأشربة/ باب ما ذكر من الشرب بنفَسين)

١٨٨٦ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا شَرِبَ؛ تَنَفَّسَ مَرَّتَيْنِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ، قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ، قُلْتُ: هُوَ أَقْوَى أَمْ مُحَمَّدُ بْنُ كُرَيْبٍ؟ فَقَالَ: مَا أَقْرَبَهُمَا! وَرِشْدِينُ بْنُ كُرَيْبٍ أَرْجَحُهُمَا عِنْدِي، قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ كُرَيْبٍ أَرْجَحُ مِنْ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ، وَالْقَوْلُ عِنْدِي مَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: رِشْدِينُ بْنُ كُرَيْبٍ أَرْجَحُ وَأَكْبَرُ، وَقَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ، وَرَآهُ، وَهُمَا أَخَوَانِ، وَعِنْدَهُمَا مَنَاكِيرُ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي الهندية والتحفة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٣٤٧).

أخرجه ابن ماجه (الأشربة/ الشرب بثلاثة أنفاس، ٣٣٤١٧)، وأحمد (١/٢٨٤، ٢٨٥)، والطبراني في الكبير (١١/٣٢٤، رقم ١٢١٦٤) من طريق رشدين بن كريب به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا رشدين بن كريب، وقد تكلم فيه بما أغنى عن النقل عن غيره، وقال ابن حبان: كثير المناكير، روى عن أبيه أشياء ليس يشبه حديث الأثبات عنه، والغالب عليه الوهم والخطأ حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل الإسناد إلى درجة الضعف، ثم حسنه الترمذي لما له من شواهد، قد سبق ذكرها في الحديث السابق من دراستنا هذه، والحديث رقم(١٦٥) من دراستنا للأحاديث الغريبة من جامع الترمذي.

فإن قيل: لا يطابق هذا الحديث الأحاديث المشار إليها، فإن فيها ذكر التنفس ثلاث مرات، فأجاب عن ذلك الحافظ في الفتح (١٠/١٥١): وهذا ليس نصاً في الاقتصار على المرتين، بل يحتمل أن يُراد به التنفس في أثناء الشرب، فيكون قد شرب ثلاث مرات، وسكت عن التنفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن ابن عباس بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به رشدين بن كريب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس عشر بعد المائتين

(البرّ والصلة/ باب ما جاء في حق الوالدين)

١٩٠٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلاَّ أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا، فَيَشْتَرِيَهُ، فَيُعْتِقَهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ]، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم والعارضة «حسن لا نعرفه إلخ»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٥٩٥).

أخرجه مسلم (العتق/ فضل العتق، ١٥١٠)، وابن ماجه (الأدب/ بر الوالدين، ٣٦٥٩)، والنسائي في الكبرى (٤٨٩٦) من طريق جرير. ومسلم في الموضع المذكور، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ١٠)، وأحمد (٢/٢٣٠) من طريق سفيان. وابن حبان

(٤٢٥)، والطيالسي (٢٤٠٥) من طريق أبي عوانة. ثلاثتهم عن سهيل به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا ما تُكلِّم في سهيل بن أبي صالح، فقال الترمذي في الصلاة: كان يعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث، وقال ابن معين: ليس بحجة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، تغير حفظه بأخرة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، واحتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً.

وهذا الحديث قد تفرد به سهيل، عن أبيه، ولا يُعرَف إلا بهذا الإسناد، ولم نجد له شاهداً على لفظه، وفسره الطيبي، فجعله من قبيل التعليق بمحال للمبالغة، يعني: لا يجزي ولد والده إلا أن يملكه، فيعتقه، وهو محال، فالمجازاة محال عليه بعضهم فقال: القصد بالخبر الإيذان بأن قضاء حقه محال لأنه خص قضاء حقه في هذه الصورة وهي مستحيلة إذ العتق يقارن الشراء، فقضاء حقه مستحيل.

وعلى هذا المعنى يشهد له حديث بُريدة ﷺ أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إني حملت أمي على عنقي فرسخين في رمضاء شديدة، لو ألقيت فيها بضعة من لحم لنضجت، فهل أديتُ شكرها؟ فقال: لعله أن يكون لطلقة واحدة. أخرجه الطبراني في الصغير (١٦٣/١)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٧/٨)، نقلاً عن الطبراني في الصغير، والبزار، و قال: فيه الحسن بن أبي جعفر، وهو ضعيف من غير كذب، وليث بن أبي سليم مدلس.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، ولما كان القصور في الإسناد يسيراً حتى احتج به مسلم، واعتضد معناه بالأحاديث التي وردت في بر الوالدين عامةً، وبهذا الحديث الذي ذكرناه خاصة، فانجبر القصور، وبلغ رتبة الصحيح، فما في بعض النسط من وصفه بالصحة أيضاً متجه، بل النسط التي فيها التحسين والتصحيح معاً أولى بالصواب. والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث وإن كان لا يُروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سهيل، عن أبيه؛ ولكن هناك له عاضدٌ معنوي كما سبق؛ فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السادس عشر بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في النفقات على البنات والأخوات)

١٩١٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، هُوَ الطَّنَافِسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاسِبِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ دَخَلْتُ أَنَا وَهُوَ الْجَنَّةَ كَهَاتَيْنِ»، وَأَشَارَ بِأُصْبُعَيْهِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرَ حَدِيثٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، و قَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ، وَالصَّحِيحُ هُوَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧١٣).

أخرجه الحاكم (١٧٧/٤) من طريق إبراهيم بن إسحاق القاضي، عن محمد بن عبيد. وابن أبي شيبة (٢٢٢/٥) من طريق محمد بن عبد الله الأسدي. كلاهما عن محمد ابن عبد العزيز به.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٩٤) من طريق عبد الله بن أبي الأسود، عن محمد بن عبيد، عن محمد بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبيد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده.

وأخرجه مسلم (البر والصلة/ فضل الإحسان على البنات، ٢٦٣١) من طريق أبي أحمد الزبيري، عن محمد بن عبد العزيز. والطبراني في الأوسط (١٦٩/١، رقم ٥٥٧) من طريق ابن المبارك، عن روح بن القاسم. كلاهما عن عبيد الله بن أبي بكر، عن أنس ﷺ.

وأخرجه ابن حبان (٤٤٨)، وأحمد (١٤٨/٣، ١٥٦) بأسانيد من طريق ثابت عن أنس ﷺ. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٢/٥) من طريق يزيد الرقاشي، عن أنس ﷺ.

والحديث رجاله ثقات؛ وإنما أنزل الترمذي هذا الإسناد عن درجة الصحة لما اختُلف فيه، فاختُلِفَ على محمد بن عبيد، فروى الواسطي، وإبراهيم بن إسحاق عنه عن محمد بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن أنس. ووافقه على ذلك محمد بن عبد الله الأسدي، وروى عبد الله بن أبي الأسود، عنه، عن أبي بكر بن عبيد الله بن أنس، عن أبيه، عن جده أنس ، فزاد فيه «عن أبيه» حينما خالفه غيره في تسمية أبي بكر بن عبيدالله، فروى أبو أحمد الزبيري عن محمد بن عبد العزيز، وروى ابن المبارك، عن روح، فسمَّياه جميعاً عبيدَ الله بن أبي بكر، لا أبا بكر بن عبيد الله، فرواية الزبيري، وابن المبارك قاضية على رواية محمد بن عبيد، لذلك قال الترمذي: والصحيح: هو عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، وجعل رواية محمد بن عبيد خطأً.

ثم حسنه الترمذي بناءً على مجيئه عن أنس من غير وجه كما سبق في التخريج، ونظراً إلى ما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الأدب/ رحمة الولد إلخ، ٥٩٩٥)، ومسلم (٢٦٣٢)، وعند المصنف في نفس الباب بلفظ: «من ابتلي بشيء من البنات، فصبر عليهن، كنَّ له حجاباً من نار».

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند ابن ماجه (الأدب/ بر الوالد والإحسان إلى البنات، ٣٦٧٠)، وأحمد (٢٣٥/١) بلفظ: «ما من رجل تدرك له ابنتان، فيحسن إليهما ما صحبتاه، أو صحبهما إلا أدخلتاه الجنة». قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد ضعيف.

٣ _ وحديث عقبة بن عامر ﷺ عند ابن ماجه (٣٦٦٩)، وأحمد (١٥٤/٤) بلفظ: «من كان له ثلاث بنات، فصبر عليهن، وأطعمهن وسقاهن، وكساهن من جدته؛ كن له حجاباً من نار يوم القيامة». قال البوصيري في الزوائد: رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف من رواية أبي بكر بن عبيد الله عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن عبيد على اختلاف عليه كما سبق مفصلاً، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع عشر بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في رحمة الصبيان)

١٩٢١ _ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٢٠٧).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٢٠٣) من طريق ابن إدريس، عن الليث به.

وأخرجه أحمد (٢٥٧/١)، والبزار كما في الكشف (١٩٥٥) من طريق جرير بن عبد الملك. والبيهقي في الشعب (١٠٩٨٠) من طريق أبي حمزة السكري. والبغوي في السنة (٣٣٤٦) من طريق شريك. ثلاثتهم عن الليث، عن عبد الملك بن أبي بشير، عن عكرمة به.

وأخرجه ابن حبان (٤٥٩) من طريق جرير، عن عبد الملك بن سعيد، عن عكرمة، فلم يذكر الليث بين جرير وعبد الملك.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦٠/١١، رقم ١١٠٨٣) من طريق مندل، عن الليث، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنه.

وأخرجه البزار كما في الكشف (١٩٥٦) من نسير بن ذعلوق، عن عكرمة، عنه رضي الله عنه. والطبراني (١٢٢٧٦) من طريق محمد بن عبيد الله، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه.

والحديث في إسناده شريك النخعي، قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع.

والليث بن أبي سليم، قال أحمد، وأبوحاتم، وأبو زرعة: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فتُرك.

على أنه قد اختُلف على الليث اختلافاً كثيراً كما سبق في التخريج، لذلك نزل الإسناد إلى درجة الضعف، ثم حسنه الترمذي لما له من المتابعات التي مر ذكرها، والشواهد التي ذكرها المصنف في الباب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية عكرمة عن ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث بن أبي سليم. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن عشر بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم)

١٩٢٧ _ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَخُونُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلا يَخْذُلُهُ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ عِرْضُهُ، وَمَالُهُ، وَدَمُهُ، التَّقْوَى هَا هُنَا، بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْتَقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي أَيُّوبَ ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٣١٩).

أخرجه أبو داود (الأدب/ في الغيبة، ٤٨٤٢) من طريق أسباط بن محمد به.

وأخرجه مسلم (البرو الصلة/ تحريم الظلم بالمسلم إلخ، ٢٥٦٤)، وابن ماجه (الزهد/

٤٢١٣)، وأحمد (٢/٢٧٧، ٣١٢) من طريق أبي سعيد مولى عبد الله بن عامر، عنه ﷺ. وفيه: «لا يظلمه ولا يسلمه» بدل « لا يخونه ولا يكذبه»، والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث رجاله ثقات، ما عدا هشام بن سعد، قال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد؛ وهو لا يفهم، ويُسند الموقوفات من حيث لا يعلم، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات؛ بطل الاحتجاج به، وقال ابن معين: ضعيف، حديثه مختلط، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام، ورُمي بالتشيع.

فلأجله نزل الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه الترمذي لمجيئ الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ، وعن غيره.

كحديث ابن عمر ﷺ عند البخاري (المظالم/ لا يظلم المسلم المسلم، ٢٤٤٢)، ومسلم (البر/ تحريم الظلم، ٢٥٨٠) مرفوعاً نحوه.

وحديث واثلة بن الأسقع ﷺ عند أحمد (٣/٤٩١)، والطبراني في الكبير (٢٢/٧٤، رقم ١٨٣) نحوه. وقال الهيثمي في المجمع (٨/١٨٥): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشام بن سعد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع عشر بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في إصلاح ذات البين)

١٩٣٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ ح و حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، وَأَبُو أَحْمَدَ، قَالا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَحِلُّ الْكَذِبُ إِلاّ فِي ثَلاثٍ: يُحَدِّثُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا، وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ، وَالْكَذِبُ لِيُصْلِحَ بَيْنَ النَّاسِ»، و قَالَ مَحْمُودٌ

فِي حَدِيثِهِ: «لا يَصْلُحُ الْكَذِبُ إِلاّ فِي ثَلاثٍ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ إِلا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ خُثَيْمٍ، وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَسْمَاءَ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ دَاوُدَ.

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي نسخة إبراهيم، والعارضة «لا نعرفه من حديث إلخ»، وفي نسختنا الهندية، والتحفة «حسن لا نعرفه إلخ»، ونقل المزي في الأطراف (١٥٧٧٠): «حسن غريب لا نعرفه إلخ».

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٤٥٤/٦) من طريق داود ابن عبد الرحمن. و (٤٥٩، ٤٦٠) من طريق سفيان. كلاهما عن ابن خثيم، عن شهر بن حوشَب به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا (الصمت، ٥٠٢) من طريق عباد بن العوام. والطبري في تهذيب الآثار (٢٠٧) من طريق المعتمر بن سليمان. و (٢٠٨) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى. ثلاثتهم عن داود بن أبي هند، عن شهر، عن النبي ﷺ مرسلاً.

واختلف على داود بن أبي هند، فرواه مرةً هكذا، ومرةً: عن شهر، عن الزبرقان، عن النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ كما في الشعب (١١٠٩٧)، واليوم والليلة لابن السني (٦١٢)، ومرةً: عن شهر، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ كما في تهذيب الآثار (٢١١).

و الحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: أبو أحمد الزبيري، و ابن خثيم، و شهر بن حوشب.

أما أبو أحمد؛ فقال الحافظ فيه: ثقة، ثبت؛ إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، قال أحمد: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، قلت: و هو يروي هنا عن سفيان، لكن عضَده في هذا الحديث بشر بن السري، و هو ثقة.

و أما عبد الله بن عثمان بن خثيم؛ فقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، و قال في موضع: ثقة، وقال ابن عدي: هو عزيز الحديث، أحاديثه حسان، و قال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما شهر؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، و عن الأثبات المقلوبات، و نقل الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث، و قوى أمره. وقال أحمد: روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً.

هذا، و هنا أمر آخر مما تسبب لضعف الإسناد، و هو الاختلاف على شهر _ كما قال الترمذي _ فروى عنه ابن خثيم مسنداً من حديث أسماء، و روى عنه داود بن أبي هند مرسلاً عن النبي ﷺ.

فلأجل ذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، و حسنه الترمذي لما يعضده من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي بكر ﷺ الذي أشار إليه الترمذي في الباب لم نجده مسنداً، وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٦/٢٥١): وفي حديث هجرة النبي ﷺ مع أبي بكر ﷺ إلى المدينة: أنهما لقيا سراقة بن مالك بن جعشم، وكان النبي ﷺ، قد أراد من أبي بكر ﷺ أن يكون المقدم على دابته، ويكون النبي ﷺ خلفه، فلما لقيا سراقة؛ قال لأبي بكر: من الرجل؟ قال: باغ، قال: فمن الذي خلفك؟ قال: هاد؟ قال: أحسست محمداً؟ قال: هو ورائي.

٢ _ وحديث أبي أيوب ﷺ عند أبي عوانة (٤/٢١٢) قال: قال رسول الله ﷺ: « لا يحل الكذب؛ إلا في ثلاث: الرجل يكذب امرأته؛ يرضيها بذلك »، وقال النبي ﷺ: «الحرب خدعة، والرجل يمشي بين رجلين يصلح بينهما».

٣ _ وحديث أم كلثوم رضي الله عنها عند البخاري (الصلح/ ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس،٢٦٩٢)، ومسلم (البر/ تحريم الكذب، وبيان ما يباح منه، ٢٦٠٥)

قالت: لم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث: الحرب، وحديث الرجل لامرأته، و الإصلاح بين الناس.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب، لا نعرفه إلخ» أولى بالصواب.

وأما الغرابة؛ فلأن الحديث من مسند أسماء بنت يزيد رضي الله عنها لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن خثيم، عن شهر، عنها، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث العشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الخيانة والغش)

١٩٤٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ لُؤْلُؤَةَ، عَنْ أَبِي صِرْمَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ضَارَّ ضَارَّ اللهُ بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللهُ عَلَيْهِ».

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ. قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٦٠٦٣).

أخرجه أبو داود (الأقضية/ ٣٦٣٥)، وأحمد (٤٥٣/٣) من طريق قتيبة به. وابن ماجه (الأحكام/ من بنى في حقه ما يضر جاره، ٢٣٤٣)، والطبراني في الكبير (٣٣٠/٢٢ رقم ٨٢٩) من طريق يحيى بن سعيد به.

والحديث رجاله ثقات، ما عدا لؤلؤة الراوية عن أبي صرمة، قال الحافظ في التقريب: مقبولة.

فلأجلها نزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهده، منها:

١ _ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند الحاكم (٥٧/٢)، والبيهقي (٦٩/٦) بلفظ: «لاضرر ولا ضرار، من ضارَّ؛ ضارَّ الله به إلخ». وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند ابن ماجه (الأحكام/ ٢٣٤١) بلفظ: «لا ضرر، ولا ضرار». قال البوصيري: إسناده ضعيف، فيه جابر الجعفي، وهو متهم.

٣ _ وحديث أبي بكر ﷺ المذكور عند المصنف في نفس الباب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي صرمة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن يحيى بن حبان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في حق الجوار)

١٩٤٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ شَابُورَ، وَبَشِيرٍ أَبِي إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ ذُبِحَتْ لَهُ شَاةٌ فِي أَهْلِهِ، فَلَمَّا جَاءَ؛ قَالَ: أَهْدَيْتُمْ لِجَارِنَا الْيَهُودِيِّ ؟ أَهْدَيْتُمْ لِجَارِنَا الْيَهُودِيِّ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَقُولُ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ ﷺ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَالْمِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي شُرَيْحٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٩١٩).

أخرجه أبو داود (الأدب/ في حق الجوار، ٥١٥٢)، وأحمد (٢/١٦٠)، والحميدي (٥٩٣)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٥) بأسانيدهم من طريق سفيان بن عيينة به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥/٢٢١) من طريق بشير أبي إسماعيل به.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٥٠، رقم ٤٢٣٧) من طريق محمد بن يوسف

الفريابي، عن سفيان، عن زبيد اليامي، عن مجاهد به.

وأخرجه البخاري في التأريط (٣/٧) من طريق عباس الحجري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

والحديث رجاله ثقات، وإنما حطه الترمذي عن درجة الصحة من أجل الاختلاف على مجاهد، كما أشار إليه الترمذي، وقال أبو نعيم: اختلف على مجاهد فيه ثلاثةَ أقاويل، فتفرد الفريابي عن زبيد بهذا، وتابعه عليه داود بن شابور، وبشير بن سلمان أبي إسماعيل، ورواه أصحاب الثوري عن زبيد، عن مجاهد، فخالفوا الفريابي، فقالوا: عن عائشة بدل عبدالله بن عمرو، ورواه يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة، وهذا الاختلاف مشعر بقلة ضبطه لهذا الحديث.

ثم حسنه الترمذي لمجئيه عن عبد الله بن عمرو من غير هذا الوجه، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (الأدب/الوصاية بالجار ٦٠١٤)، ومسلم (البر/ الوصية بالجار والإحسان إليه، ٢٦٢٤)، والترمذي في نفس الباب مثله.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند البخاري (٦٠١٥)، ومسلم (٢٦٢٥) مثله.

٣ _ وحديث أبي أمامة ﷺ عند أحمد (٢٦٧/٥)، والطبراني في الكبير (١١١/٨، رقم ٧٥٢٣ مثله، وقال الهيثمي في المجمع (١٦٥/٨): إسناده جيد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن عمرو ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به مجاهد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ماجاء في حق الجوار)

١٩٤٤ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ

شُرَيْحٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيْرُ الأَصْحَابِ عِنْدَ اللهِ خَيْرُهُمْ لِصَاحِبِهِ، وَخَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللهِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٨٦٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٥)، وأحمد (١٦٨/٢)، وابن حبان (٥١٩، ٥٢٠)، والحاكم (٤٤٣/١، ١٠١/٢، ١٦٤/٤)، وابن خزيمة (٥٢٣٩) من طريق حيوة به.

والحديث رجاله ثقات، ما عدا شرحبيل بن شريك، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من الشواهد، منها:

حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري في الأدب المفرد (١١٩): قيل للنبي ﷺ: يا رسول الله! إن فلانة تقوم الليل، وتصوم النهار، وتفعل، وتصدق، وتؤذي جيرانها بلسانها، فقال رسول الله ﷺ: «لا خير فيها، هى من أهل النار»، وفلانة تصلى المكتوبة، وتصدق بأثوار، ولا تؤذي أحداً، فقال رسول الله ﷺ: «هي من أهل الجنة».

وحديث أبي شريح ﷺ مرفوعاً عند البخاري (الأدب/ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر إلخ، ٦٠١٩)، ومسلم (الإيمان/ الحث على إكرام الجار والضيف، ٤٨) بلفظ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره، الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى هذا الحديث بهذه السياقة إلا بهذا الإسناد، تفرد به حيوة بن شريح، ولكن معناه مؤيد بأحاديث أخر، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث الثالث والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في العفو عن الخادم)

١٩٤٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلانِيِّ ، عَنْ عَبَّاسٍ الْحَجْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! كَمْ أَعْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَصَمَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! كَمْ أَعْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَقَالَ: «كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلانِيِّ نَحْوًا مِنْ هَذَا، وَالْعَبَّاسُ هُوَ ابْنُ جُلَيْدٍ الْحَجْرِيُّ الْمِصْرِيُّ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلانِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧١١٧). وقال القارئ في المرقاة: قال ميرك: وفي بعض النسط: «حسن صحيح».

أخرجه أبو داود (الأدب/ في حق المملوك، ٥١٦٤)، والبيهقي (١٠/٨) من طريق عبد الله بن وهب. والبخاري في التأريط (٤/٧)، وأحمد (٢/٢٩٠) من طريق سعيد بن أبي أيوب. وأحمد (٢/١١١) من طريق ابن لهيعة. ثلاثتهم عن أبي هانئ به. وقال البخاري: وهو حديث فيه نظر.

وأخرجه البخاري في التأريط (٤/٧) عن أصبغ، عن ابن وهب، عن أبي هانئ، عن عباس الحجري، عن عبد الله بن عمرو ﷺ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا رِشدين بن سعد، فقال الحافظ: ضعيف. وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، تقدم مراراً، ونقل الترمذي أيضاً تضعيفه عن بعض أهل العلم (الصلاة/ كراهية التخطي يوم الجمعة)، قال ابن يونس: كان صالحا في دينه، فأدركته غفلة

الصالحين، فخلط في الحديث .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على أبي هانئ الخولاني، فرواه أصبغ عن ابن وهب، عنه من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، وكأن البخاري رأى ذلك هو الصواب، فقال في حديث ابن عمر: وهو حديث فيه نظر.

فلأجل ذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه الترمذي لما يعضده من شواهد، منها:

حديث يزيد بن جارية ﷺ أن النبي ﷺ قال في حجة الوداع: «أرقاءَكم أرقاءَكم، أطعموهم مما تأكلون، واكسوهم مما تلبسون، فإن جاؤوا بذنب لا تريدون أن تغفروه؛ فبيعوا عباد الله، ولا تعذبوهم». أخرجه أحمد (٤/٣٥)، والطبراني، قال الهيثمي في المجمع (٤/٢٣٦): فيه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف، وقال المنذري: وقد مشاه بعضهم، صحح له الترمذي والحاكم، ولا يضر في المتابعات.

وحديث ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ في العبيد: «إن أحسنوا فاقبلوا، وإن أساؤوا؛ فاعفوا، وإن غلبوكم؛ فبيعوا»، قال الهيثمي: أخرجه البزار، وفيه عاصم بن عبيد الله، وهو ضعيف.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود. وإسناد الحديث _كما ترى _ ضعيف مع اختلاف فيه، واعتضد بالشواهد، فلا يصلح للتصحيح، فعلى هذا النسط التي فيها التحسين فقط دون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو هانئ الخولاني، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في صنائع المعروف)

١٩٥٦ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ

الْجُرَشِيُّ الْيَمَامِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَإِرْشَادُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ الضَّلال لَكَ صَدَقَةٌ ، وَبَصَرُكَ لِلرَّجُلِ الرَّدِيءِ الْبَصَرِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِمَاطَتُكَ الْحَجَرَ وَالشَّوْكَةَ وَالْعَظْمَ عَنِ الطَّرِيقِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ دَلْوِكَ فِي دَلْوِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو زُمَيْلٍ اسْمُهُ سِمَاكُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَنَفِيُّ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٩٧٥).

أخرجه ابن حبان (٤٧٤، ٥٣٠)، وابن عدي في الكامل (٢٧٥/٥) من طريق النضر بن محمد به. والبخاري في الأدب المفرد (٨٩١) من طريق عبد الله بن رجاء. كلاهما عن عكرمة بن عمار به.

وأخرجه مسلم (صلاة المسافرين/ صلاة الضحى إلخ، ٧٢٠)، وأبو داود (الصلاة/ صلاة الضحى، ١٢٨٥، ١٢٨٦)، وأحمد (١٦٧/٥، ١٦٨) والبخاري في الأدب المفرد (٢٢٧) من طريق أبي الأسود عنه ﷺ بألفاظ يشبه بعضها حديث مرثد. وأخرجه أحمد (١٥٤/٥، ١٦١) من طريق أبي البختري عنه ﷺ نحوه.

والحديث في إسناده عكرمة بن عمار، قال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، قال ابن المديني: عكرمة عند أصحابنا ثقة ثبت، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب.

ومرثد أبو مالك، قال الحافظ في التقريب: مقبول.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه عن أبي ذر ﷺ من

غير وجه نحوه، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (الجهاد/ من أخذ بالركاب ونحوه، ٢٩٨٩)، ومسلم (الزكاة/ اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، ١٠٠٩) نحوه.

٢ _ وحديث أبي موسى ﷺ عند البخاري (الزكاة/ على كل مسلم صدقة إلخ، ١٤٤٥)، ومسلم (١٠٠٨) نحوه.

٣ _ وحديث حذيفة ﷺ عند مسلم (١٠٠٥)، وأحمد (٥/٣٩٧) بلفظ: «كل معروف صدقة».

٤ _ وحديث جابر بن عبد الله ﷺ عند الترمذي (البر/ في طلاقة الوجه وحسن البشر، ١٩٧٠) بلفظ: «كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية مرثد أبي مالك عن أبي ذرّ ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عكرمة بن عمار، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء أن المجالس أمانة)

١٩٥٩ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ الْتَفَتَ، فَهِيَ أَمَانَةٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن، وإنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب» وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٣٨٤).

أخرجه أبو داود (الأدب/ نقل الحديث، ٤٨٦٨)، و أحمد (٣/٣٢٤، ٣٧٩، ٣٨٠) من طريق ابن أبي ذئب. و أحمد (٣/٣٩٤) من طريق سليمان بن بلال. كلاهما عن عبد الرحمن بن عطاء به.

وأخرجه أحمد (٣/٣٩٤) من طريق موسى بن داود، عن سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عطاء، عن ابني جابر، عنه ﷺ.

وأخرجه أبو داود (٤٨٦٩)، وأحمد (٣/٣٤٢) من طريق عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن ابن أخي جابر بن عبد الله، عنه ﷺ بلفظ: «المجالس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس، سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاع مال بغير حق».

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ ما عدا عبد الرحمن بن عطاء، قال البخاري: فيه: نظر، وقال أبو حاتم: شيط، وقال النسائي: ثقة، و ترك مالك الرواية عنه؛ وهو جاره، و قال الحافظ في التقريب: صدوق، فيه لِين.

على أنه قد اختلف في إسناد الحديث كما سبق في التخريج، لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام الترمذي لمجيئه من غير وجه، ولشواهد، منها:

١ ـ حديث أنس ﷺ عند البخاري (الاستئذان/ التسليم على الصبيان، ٦٢٤٧)، و مسلم (السلام/ استحباب السلام على الصبيان،٢١٦٨)، و(فضائل الصحابة/ فضل أنس ﷺ) قال: مر النبي ﷺ؛ و أنا مع الصبيان، فسلم علينا، ثم أخذ بيدي، فأرسلني برسالة، فقال: «لا تخبر بسر رسول الله ﷺ أحداً».

٢ ـ وحديث أبي سعيد ﷺ عند مسلم (النكاح/ تحريم إفشاء سر المرأة، ١٤٣٧)، وأبي داود (الأدب/ نقل الحديث، ٤٨٧٠) بلفظ: «إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته، و تفضي إليه ينشر سرها».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن جابر بن عبد الله ﷺ إلا بهذ الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن عطاء ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في البخل)

١٩٦٣ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الطَّيِّبِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خِبٌّ، وَلا مَنَّانٌ، وَلا بَخِيلٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦٢٠).

قد تقدم طرف من هذا الحديث عند المصنف بنفس الإسناد، في (باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم، ١٩٤٦)، يعنى قوله: «لا يدخل الجنة سيئ الملكة»، وأخرجه أحمد (٧/١)، والطيالسي (٤/١)، وأبو يعلى (٩٤/١، ٩٥)، وأبو نعيم في الحلية (٦١٩/٥) بأسانيدهم من طريق صدقة بن موسى. والطيالسي أيضاً عن همام. كلاهما عن فرقد به.

والحديث في إسناده صدقة بن موسى، قال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وفرقد السبخي، قال ابن معين: ليس بذاك، وقال مرةً: ثقة، وقال البخاري: في حديثه مناكير، وقال أحمد: يروي عن مُرَّة منكرات، قال الحافظ: صدوق عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ.

فلأجلهما أنزل الترمذي إسناده عن الصحة، ثم حسنه لمتابعة صدقة من قِبل همام، ولما له من شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند المصنف في نفس الباب: «خصلتان لا تجتمعان في مؤمن؛ البخل وسوء الخلق».

وحديث أبي هريرة ﷺ عند المصنف في نفس الباب: «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن أبي بكر الصديق ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به فرقد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الصدق والكذب)

١٩٧٢ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ هَارُونَ الْغَسَّانِيِّ، حَدَّثَكُمْ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَذَبَ الْعَبْدُ ؛ تَبَاعَدَ عَنْهُ الْمَلَكُ مِيلاً مِنْ نَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ» قَالَ يَحْيَى: فَأَقَرَّ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ، فَقَالَ: نَعَمْ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن جيد غريب»، ونقل المزي في الأطراف (٧٧٦٧): «حسن غريب».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢١٤/٨)، وابن عدي في الكامل (٢٨٣/٥) من طريق عبد الرحيم بن هارون. وابن عدي (١١/١) من طريق الفضل بن عوف. كلاهما عن عبد العزيز بن أبي رواد به.

والحديث رجاله ثقات إلا عبد الرحيم بن هارون الغساني، قال أبو حاتم: مجهول، لا أعرفه، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتَبَر بحديثه إذا حدث عن الثقات من كتابه، فإن فيما حدث من حفظه بعض المناكير، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، كذبه الدارقطني.

وعبد العزيز بن أبي رواد، قال الذهبي في الكاشف: ثقة، عابد، مرجئ، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة في الحديث، متعبد، وقال ابن عدي: وفي بعض أحاديثه ما لا يُتابع عليه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، عابد، ربما وهِم، ورُمي بالإرجاء.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لما يشهد له من حديث عائشة رضي الله عنها عند المصنف في نفس الباب، وعند أحمد (١٥٢/٦) قالت: ما كان خلق أبغض إلى رسول الله ﷺ من الكذب، ولقد كان الرجل يحدث عند النبي ﷺ بالكذبة، فما يزال في نفسه حتى يعلم أنه قد أحدث منها توبة. وقال: حديث حسن.

ومن حديث أبي برزة الأسلمي ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا إن الكذب يسود الوجه، والنميمة من عذاب القبر». رواه أبو يعلى (٤٣٥/١٣، رقم ٧٤٤٠)، والطبراني، وابن حبان في صحيحه (٥٧٣٦)، والبيهقي في الشعب (٤٨١٣). قال الحافظ المنذري: رووه كلهم من طريق زياد بن المنذر، عن نافع بن الحارث عنه وزياد هذا هو أبو الجارود الكوفي الأعمى، تنسب إليه الجارودية من الروافض، ونافع هو نفيع أبو داود الأعمى أيضاً وكلاهما متروك، متهم بالوضع.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحيم بن هارون؛ ولكن لمعناه عواضد، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الفحش والتفحش)

١٩٧٤ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، عَنْ مَعْمَر، عَنْ ثابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ إِلاّ شَانَهُ، وَمَا كَانَ الْحَيَاءُ فِي شَيْءٍ إِلاّ زَانَهُ».

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لانَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاق.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٧٢).

أخرجه ابن ماجه (الزهد/ الحياء، ٤١٨٥) عن الحسن بن علي الخلال. والبخاري في الأدب المفرد (٦٠١) عن إبراهيم بن موسى. والبغوي (٣٤٩٠) عن إسحاق الدبري. وأحمد (١٦٥/٣). أربعتهم عن عبد الرزاق به.

وأخرجه ابن حبان (٥٥١) من طريق نوح بن حبيب، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا أن الذي حمل الترمذي على حطه من درجة الصحة تفرد عبد الرزاق، عن معمر، عن ثابت، وعبد الرزاق قد يهم في الشيء دون الشيء، ونقل في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري، فقال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢).

وقد اختلف عليه هنا فروى أكثر أصحابه عنه، عن معمر، عن ثابت، عن أنس، وروى نوح بن حبيب _ وهو ثقة _ عنه، عن معمر، عن قتادة، عن أنس.

وأيضاً: قد تُكُلم في رواية معمر عن ثابت، فقال الحافظ في التقريب: معمر ثقة، ثبت، فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.

لذلك أنزل الترمذي هذا الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لشاهده الذي أشار إليه من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه مسلم (٢٥٩٤) مرفوعاً: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرزاق مع اختلاف عليه. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والعشرون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في اللعنة)

١٩٧٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلا اللَّعَّانِ، وَلا الْفَاحِشِ، وَلا الْبَذِيءِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٤٣٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٣٢)، والحاكم (١٢/١)، وأحمد (٤٠٥/١)، وأبو يعلى (٥٣٦٩) من طريق محمد بن سابق به. والحاكم (١٣/١)، والخطيب (٣٦١/٢) من طريق الحكم، عن إبراهيم به. والبخاري في الأدب المفرد (٣١٢)، وابن حبان (١٩٢)، والحاكم (١٢/١)، وأحمد (٤١٦/١) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا محمد بن سابق، قال الذهبي في الكاشف: وثقوه إلا ما روي عن ابن معين أنه ضعفه، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، لا يوصف بالضبط، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وفي الزهرة روى عنه البخاري خمسة أو ستة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

بالإضافة إلى ما تكلم العلماء في حديثه هذا، فنقل الخطيب في التاريط (٣٣٩/٥) عن ابن أبي شيبة: إن كان حفظه فهو حديث غريب. ونقل عن ابن المديني: هذا منكر من

حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما هذا من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش ، ونقل ذلك الحافظ في التهذيب، وقال الذهبي في الميزان: ومما يُنكر لمحمد بن سابق حديثه عن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، فذكره.

وقال الخطيب: رواه ليث بن أبي سليم عن زبيد اليامي عن أبي وائل عن عبد الله إلا أنه وقفه ولم يرفعه، ورواه إسحاق بن زياد العطار الكوفي وكان صدوقاً عن إسرائيل، فخالف فيه محمد بن سابق، ثم أخرجه من طريق إسحاق بن زياد، عن إسرائيل، عن محمد بن عبد الرحمن، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ﷺ.

وقال الدارقطني في العلل (٥/٩٢): يرويه زبيد عن أبي وائل، واختُلف عنه، فرفعه خالد بن عبد الله من رواية إبراهيم بن زكريا عنه عن ليث عن زبيد، ووقفه زهير ومعتمر عن ليث، وروي عن فضيل بن عياض عن ليث مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لما رآه مروياً من غير وجه عن ابن مسعود ﷺ كما أشار الترمذي نفسه إلى ذلك، ولما له من الشواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (البر والصلة/ النهي عن لعن الدواب و غيرها، ٢٥٩٧) «لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً».

٢ _ وحديث سمرة بن جندب ﷺ عند المصنف في نفس الباب، وأبي داود (الأدب/ في اللعن، ٤٩٠٦): «لا تلاعنوا بلعنة الله، ولا بغضبه، ولا بالنار».

٣ _ وحديث أبي الدرداء ﷺ عند مسلم (٢٥٩٦)، وأبي داود (٤٩٠٥) بلفظ: «لا يكون اللعانون شفعاء، ولا شهداء يوم القيامة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم إلا من رواية محمد بن سابق، فقد تفرد بهذا الطريق، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في اللعنة)

١٩٧٨ _ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَجُلاً لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لا تَلْعَنِ الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ غَيْرَ بِشْرِ ابْنِ عُمَرَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ» بينما نقل المزي في الأطراف (٥٤٢٦): «غريب» فقط.

أخرجه أبو داود (الأدب/ في اللعن، ٤٩٠٨)، وابن حبان (٧٥١٥)، والطبراني في الكبير (١٢/١٢٤، رقم ١٢٧٥٥) من طريق بشر به.

وأخرجه أبو داود في نفس الموضع من طريق مسلم بن إبراهيم، عن أبان، عن قتادة، عن أبي العالية عن النبي ﷺ مرسلاً.

والحديث رجاله ثقات، إلا أن الإسناد منقطع لأن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية، فنقل العلائي في جامع التحصيل عن شعبة قال: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث؛ حديث علي ﷺ: «القضاة ثلاثة»، وحديث: «لا صلاة بعد العصر»، وحديث يونس بن متى.

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على أبان بن يزيد، فروى عنه بشر بن عمر مسنداً موصولاً حينما روى عنه مسلم بن إبراهيم، فأرسله، ولم يذكر ابنَ عباس، ومسلم هذا أوثق من بشر بن عمر.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها: حديث أبي الدرداء ﷺ عند أبي داود (٤٩٠٥) نحوه مطولاً.

وحديث ابن مسعود ﷺ عند أحمد (١/٤٠٨) نحوه مطولاً. وقال الهيثمي في المجمع (٨/٧٤): وأبو عمير (صديق ابن مسعود) لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، ولكن الظاهر أن صديق ابن مسعود الذي يزوره هو ثقة، والله أعلم. وقال المنذري في الترغيب (٣/٤٧٣): إسناده جيد إن شاء الله.

وحديث أبي هريرة ﷺ نحوه عند أحمد (٢/٢٥٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٧٢٠)، والحاكم (٤/٢٨٥) بلفظ: «لا تسبوا الريح؛ فإنها تجيئ بالرحمة والعذاب، ولكن سلوا الله خيرها، وتعوذوا بالله من شرها». وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ موصولاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به بشر بن عمر، عن أبان بن يزيد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في فضل المملوك الصالح)

١٩٨٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثَةٌ عَلَى كُثْبَانِ الْمِسْكِ»، أُرَاهُ قَالَ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللهِ، وَحَقَّ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ بِهِ رَاضُونَ، وَرَجُلٌ يُنَادِي بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، وَأَبُو الْيَقْظَانِ اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ قَيْسٍ، وَيُقَالُ ابْنُ عُمَيْرٍ، وَهُوَ أَشْهَرُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٧١٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأعاده في صفة الجنة (٢٥٦٦) بنفس الإسناد والمتن، وأخرجه الطبراني في الصغير (١١١٦) من طريق بشر بن عاصم. وأحمد (٢٦/٢) من طريق وكيع عن سفيان. كلاهما عن أبي اليقظان به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٣١/١٢، ١٣٥٨٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٦٥/٣، رقم ٤٢٩٣) من طريق عطاء، عن ابن عمر ﷺ. بلفظ: «ثلاث على كثبان المسك يوم القيامة لا يهولهم الحزن ولا يفزعون حين يفزع الناس؛ رجل تعلم القرآن، فأقام به يطلب به وجه الله وما عنده، ورجل نادى في كل يوم وليلة خمس صلوات يطلب به وجه الله وما عنده، ومملوك لم يمنعه رق الدنيا من طاعة ربه». قال الهيثمي في المجمع (٣٢٧/١): فيه بحر بن كنيز السقاء، وهو ضعيف.

والحديث رجاله ثقات إلا أبا اليقظان عثمان بن عمير، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء ، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع.

فنزل الإسناد إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه عن ابن عمر ﷺ، ولما له من شواهد، منها:

حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (العتق/ العبد إذا أحسن عبادة ربه، ونصح سيده، ٢٥٤٩)، ومسلم (الإيمان/ ثواب العبد وأجره، ١٦٦٧) وعند المصنف في نفس الباب: «نعمّا لأحدهم أن يطيع ربه، ويؤدي حق سيده»، يعني المملوك.

وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند أحمد (٢٩/٣) بلفظ: «لو يعلم الناس ما لهم في التأذين لتضاربوا عليه بالسيوف». وقال الهيثمي في المجمع (٣٢٥/١): فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

وحديث أنس ﷺ عند الترمذي (الصلاة/ من أم قوماً وهم له كارهون، ٣٥٨) بلفظ: لعن رسول الله ﷺ ثلاثة؛ رجل أم قوماً؛ وهم له كارهون، الحديث. وقال الترمذي: حديث أنس لا يصح؛ لأنه قد روي هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ، مرسل ، وقال: محمد ابن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل، وضعفه وليس بالحافظ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذا السياق إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو اليقظان حسب علم المصنف، وإلا فله طريق آخر عند الطبراني طريق الحجاج بن فرافصة، عن الأعمش، عن عطاء، عن ابن عمر ﷺ، ولا يُروى هذا الحديث من طريق زاذان عن ابن عمر إلا من رواية أبي اليقظان، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث الثاني والثلاثون بعد المائتين

(البر و الصلة / باب ما جاء في المراء)

١٩٩٣ _ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكَرَّمٍ الْعَمِّيُّ، الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ وَرْدَانَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ؛ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ بُنِيَ لَهُ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ؛ وَهُوَ مُحِقٌّ؛ بُنِيَ لَهُ فِي وَسَطِهَا، وَمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ؛ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلاهَا».

وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن، لانعرفه إلا من حديث سلمة بن وردان، عن أنس»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٨٦٨).

أخرجه ابن ماجه (السنة/ اجتناب البدع والجد، ٥١) من طريق ابن أبي فديك، عن سلمة بن وردان به.

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سلمة بن وردان؛ فإنه ضعيف، قال أحمد: ضعيف الحديث، منكر الحديث، و قال ابن معين: ليس بشيء، و قال النسائي، و أبو داود: ضعيف، وسبب ضعفه كما قال ابن حبان: أنه كبِر، و حطمه السن، فكان يأتي بالشيء على التوهم؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به.

لذلك ضعف إسناد الحديث، و حسنه الإمام لشواهده في الباب، منها:

١ _ حديث أبي أمامة ﷺ عند أبي داود (الأدب/ حسن الخلق، ٤٨٠٠): قال رسول الله ﷺ: «أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء؛ و إن كان محقاً، و ببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب؛ و إن كان مازحاً، و ببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه».

٢ _ حديث ابن عباس ﷺ عند المصنف في نفس الباب مرفوعاً: «لاتُمارِ أخاك، و لا تمازحه، و لا تعِدْه موعدةً فتخلِفه».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به سلمة بن وردان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في المراء)

١٩٩٥ _ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنِ اللَّيْثِ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلا تُمَازِحْهُ، وَلا تَعِدْهُ مَوْعِدَةً فَتُخْلِفَهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ عِنْدِي هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم عطوة «حسن غريب إلخ»، والباقية متفقة على قوله «غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٥١).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٩٤، رقم ٤٣٩١) من طريق زياد بن أيوب. والبخاري في الأدب المفرد (٣٩٤) عن عبد الله بن سعيد. كلاهما عن المحاربي به.

والحديث في إسناده: عبد الرحمن بن محمد المحاربي: قال الحافظ: لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد.

وليث بن أبي سليم، هو صدوق، اختلط جداً، و لم يتميز حديثه، فتُرِك. (تقريب)، قال أحمد، و أبو حاتم، و أبو زرعة: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ضعيف؛ إلا أنه يُكتَب حديثه، و قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، و قد روى عنه شعبة، والثوري، و مع الضعف الذي فيه يُكتَب حديثه.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (الإيمان/ علامة المنافق، ٣٣)، ومسلم (الإيمان/ خصال المنافق، ٥٩): «أية المنافق ثلاث؛ إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان».

٢ _ وحديث ابن مسعود ﷺ: أنه قال: ثلاث من كن فيه يجد بهن حلاوة الإيمان؛ ترك المراء في الحق، والكذب في المزاح، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه. قال الهيثمي في المجمع (١/٥٥):رواه الطبراني وقتادة لم يسمع من ابن مسعود.

٣ _ وحديث أنس السابق، وما ذكره فيه من الشواهد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به المحاربي، عن الليث بن سليم. فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الكبر)

٢٠٠٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ إِيَاسِ ابْنِ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْهَبُ

بِنَفْسِهِ حَتَّى يُكْتَبَ فِي الْجَبَّارِينَ، فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٢٨). انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢١/٧، رقم ٦٢٥٤)، والبغوي في السنة (٣٤٨٣) من طريق أبي معاوية به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا عمر بن راشد، قال أحمد: حديثه ضعيف، ليس بمستقيم، وقال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لأجل شواهده، منها: حديث ابن عمر ﷺ عند أحمد (١١٦/٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٥٤٩) بلفظ: «من تعظم في نفسه، أو اختال في مشيته؛ لقي الله؛ وهو عليه غضبان»، وقال الهيثمي في المجمع (٩٧/١): رجاله رجال الصحيح.

وحديث أبي موسى ﷺ عن النبي ﷺ: «إن في جهنم وادياً يقال له هبهب، حقاً على الله أن يسكنه كل جبار عنيد». رواه أبو يعلى (٧٢٤٩) والطبراني، والحاكم (٣٢٣/٤)، كلهم من طريق أزهر بن سنان، وقال الحاكم صحيح الإسناد. وقال الهيثمي في المجمع (٢٢٦/١٠): وقد وثق على ضعفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن سلمة بن الأكوع ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عُمر ابن راشد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الكبر)

٢٠٠١ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ:

تَقُولُونَ فِيَّ التِّيهُ؛ وَقَدْ رَكِبْتُ الْحِمَارَ، وَلَبِسْتُ الشَّمْلَةَ، وَقَدْ حَلَبْتُ الشَّاةَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؛ فَلَيْسَ فِيهِ مِنَ الْكِبْرِ شَيْءٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة، ونسخة إبراهيم «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٢٠٠).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٩١/٦، رقم ٨١٩٥) من طريق علي بن سهل، عن شبابة بن سوار به.

والحديث رجاله ثقات إلا علي بن عيسى البغدادي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

فأنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لمتابعته، ولما له من شواهد، منها: حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري في الأدب المفرد (٥٥٠)، والبيهقي في الشعب (٨١٨٨) مرفوعاً بلفظ: «ما استكبر من أكل معه خادمه، وركب الحمار بالأسواق، واعتقل الشاة فحلبها».

وحديث ابن عباس ﷺ عند الطبراني في الكبير (٥٢/١٢، رقم ١٢٤٩٤) كان رسول الله ﷺ يجلس على الأرض، ويأكل على الأرض، ويعتقل الشاة، ويجيب دعوة المملوك على خبز شعير. وقال الهيثمي في المجمع (٢٠/٩): إسناده حسن.

وحديث أبي موسى ﷺ عند الطبراني في الكبير كما في المجمع (٢٠/٩): كان رسول الله ﷺ يركب الحمار، ويلبس الصوف، ويعتقل الشاة، ويأتي مراعاة الضيف. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود. ولما كان القصور في الإسناد يسيراً، وانجبر ذلك بمجيئ الحديث من غير وجه؛ فيصلح الحديث لوصفه بالصحة أيضاً، فعلى هذا النسط التي فيها زيادة «صحيح» متجهة.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جبير بن مطعم ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به

شبابة بن سوار. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الإحسان والعفو)

٢٠٠٧ _ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ؛ أَحْسَنَّا، وَإِنْ ظَلَمُوا؛ ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا؛ فَلا تَظْلِمُوا».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٣٦١).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البزار (٢٢٩/٧، رقم ٢٨٠٢) بنفس الإسناد، والمتن.

والحديث في إسناده أبو هشام محمد بن يزيد بن محمد بن كثير الرفاعي، قال ابن معين: ما أرى به بأساً، وقال العجلي: كوفي، لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخالف ويخطئ ، وقال الحافظ في التقريب: ليس بالقوي، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه؛ لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه.

ومحمد بن فضيل، قال أبو داود: كان شيعياً محترقاً، وذكره ابن حبان في الثقات، و قال: كان يغلو في التشيع، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، عارف، رُمي بالتشيع.

والوليد بن عبد الله بن جُميع، قال أبو داود، وأحمد: ليس به بأس، وقال ابن معين والعجلي: ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره أيضاً في الضعفاء وقال: ينفرد عن الأثبات بما لا يُشبه حديث الثقات، فلما فحُش ذلك منه؛ بطل الاحتجاج به، وقال

الحافظ في التقريب: صدوق يهم، ورُمي بالتشيع.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئه عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، فروى أبو نعيم في الحلية (١٣٦/١)، والطبراني في الكبير (١٥٢/٩) من طريق الأعمش، والمسعودي عن سلمة بن كهيل، عن أبي الأحوص، وعبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: لا يكونن أحدكم إمَّعةً، قالوا: وما الإمعة يا أبا عبدالرحمن؟ قال: يقول: أنا مع الناس إن اهتدوا؛ اهتديت، وإن ضلوا ضللتُ، ألا ليوطننَّ أحدُكم نفسه على إن كفر الناس أن لا يكفر.

ولما يشهد له من حديث مالك بن نضلة الجشمي ﷺ عند المصنف في الباب نفسه، قال: قلت يا رسول الله! الرجل أمر به، فلا يَقرِيني، ولا يضيِّفُني، فيمُرُّ بي، أفأجزيه؟ قال: «لا، اقرِه» الحديث. وقال: حسن صحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى بهذا السياق مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو هشام، ولكن لمعناه شواهد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في زيارة الإخوان)

٢٠٠٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ الْبَصْرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ السَّدُوسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو سِنَانٍ الْقَسْمَلِيُّ، هُوَ الشَّامِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سَوْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ زَارَ أَخًا لَهُ فِي اللهِ؛ نَادَاهُ مُنَادٍ: أَنْ طِبْتَ، وَطَابَ مَمْشَاكَ، وَتَبَوَّأْتَ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلاً».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو سِنَانٍ اسْمُهُ عِيسَى بْنُ سِنَانٍ، وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا مِنْ هَذَا .

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم عطوه «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤١٣٣).

أخرجه ابن ماجه (الجنائز/ في ثواب من عاد مريضاً، ١٤٤٣)، وابن حبان (٢٩٥٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٤٥)، وأحمد (٣٢٦/٢، ٣٤٤، ٣٥٤) بأسانيدهم من طريق أبي سنان القسملي به.

وأخرجه مسلم (البر والصلة/ في فضل الحب في الله، ٢٥٦٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٥٠)، وابن حبان (٥٧١)، وأحمد (٢٩٢/٢، ٤٦٣) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ «أن رجلاً زار أخاً له في قرية أخرى، فأرصد الله له على مدرجته ملَكاً، فلما أتى عليه؛ قال: أين تريد؟ قال: أريد أخاً لي في هذه القرية، قال: هل لك عليه من نعمة تربها؟ قال: لا غير أني أحببته في الله عز وجلَّ، قال: فإني رسول الله إليك بأن الله قد أحبك كما أحببته فيه».

والحديث رجاله ثقات ما عدا أبا سنان عيسى بن سنان، قال ابن معين: لين الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي في الكاشف: ضعِّف ولم يُترَك، وقال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئ نحوه من غير هذا الوجه عن أبي هريرة ﷺ كما سبق في التخريج، ولما يشهد له:

حديث أنس ﷺ عند أبي يعلى (٤١٤٠)، والبزار كما في الكشف (١٩١٨) بلفظ: «ما من عبد مسلم أتى أخاً له يزوره في الله؛ إلا ناداه منادٍ من السماء: أن طِبتَ، وطابت لك الجنة، وإلا قال الله في ملكوت عرشه: زار فيَّ، وعليَّ قِراه، فلم أرض له بقِرىً دون الجنة». قال الهيثمي في المجمع (١٧٣/٨): رجاله رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان، وهو ثقة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود، والنسط التي فيها «حسن غريب» أولى بالصواب.

أما الغرابة فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ بهذا السياق إلا بهذا الإسناد،

تفرد به أبو سنان القسملي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في التأني والعجلة)

٢٠١٠ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عِمْرَانَ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ الْمُزَنِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السَّمْتُ الْحَسَنُ، وَالتُّؤَدَةُ، وَالاقْتِصَادُ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ».

قَالَ: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَاصِمٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٣٢٣).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه عبد بن حميد (٥١٢) عن مسلم بن إبراهيم. وابن عدي في الكامل (٢٦٢/١)، والمقدسي في المختارة (٤٠٤/٩) من طريق نصر بن علي. والمزي في التهذيب (ترجمة عبد الله بن عمران) من طريق أحمد بن المقدام أبي الأشعث. والخطيب في التأريط (٦٦/٣) من طريق أبي بكر بن أبي الأسود. أربعتهم عن نوح بن قيس به.

والحديث رجاله ثقات إلا عبد الله بن عمران، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على نوح بن قيس، فروى قتيبة عنه، عن عبد الله بن عمران، عن عبد الله بن سرجس حينما روى عنه أكثر أصحابه، فذكروا فيه عاصماً الأحول، لذلك قال الترمذي: والصحيح حديث نصر بن علي.

فلأجل عبد الله بن عمران هذا أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم

حسنه لما له من شاهد من حديث ابن عباس ﷺ عند أبي داود (الأدب/ في الوقار، ٤٧٧٦)، وأحمد (٢٩٦/١) بلفظ: «إن الهدي الصالح، والسمت الصالح، والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة». وعند الطبراني في الكبير (٨٣/١٢، رقم ١٢٦٠٩) بلفظ: «جزء من سبعة وأربعين جزءاً من النبوة»، وقال الهيثمي في المجمع (٩٠/٨): فيه عثمان بن فائد، وهو ضعيف.

ومن حديث أنس ﷺ عند الضياء في المختارة (١٩٤/٦) بلفظ: «السمت الحسن جزء من خمسة وسبعين جزءاً من النبوة». وقال: حسن .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن الحديث من مسند عبد الله بن سرجس، وبلفظ «جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة» لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به نوح بن قيس، فالحديث غريب إسناداً، و ببعض المتن .

الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في التأني والعجلة)

٢٠١٢ _ حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُهَيْمِنِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَنَاةُ مِنَ اللهِ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي عَبْدِ الْمُهَيْمِنِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، وَضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي سائر نسط الجامع التي بين أيدينا «غريب» فقط، بينما نقل المزي في الأطراف (٤٧٩٧) «حسن غريب»، وقال القاري في المرقاة: قال ميرك: وفي بعض النسط: «حسن غريب».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٢٢/٦، رقم

٧٥٠٢) من طريق عبد المهيمن به.

والحديث رجاله ثقات إلا عبد المهيمن، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع: متروك الحديث، وقال الساجي: عنده نسخة عن أبيه، عن جده فيها مناكير، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لشواهده منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند أبي يعلى (٧/٢٤٧)، والحارث كما في زائد الهيثمي (٢/٨٢٨) مرفوعاً: «التأني من الله، والعجلة من الشيطان، وما أحد أكثر معاذير من الله، وما من شيء أحب إلى الله من الحمد». قال الهيثمي في المجمع (٨/١٩): رجاله رجال الصحيح.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند البيهقي (١٠/ ١٠٤) مرفوعاً بلفظ: «اذا تأنيتَ أصبت، أو كدت تصيب، واذا استعجلتَ؛ أخطأت، أو كدت تخطئ». قال العجلوني: وفي سنده سعيد بن سماك متروك كما قال أبو حاتم.

٣، ٤ _ وحديث عقبة بن عامر ﷺ، ومرسل الحسن البصري: قال العجلوني في كشف الخفاء: وللطبراني والعسكري والقضاعي من حديث ابن لهيعة عن عقبة بن عامر ﷺ رفعه «من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد». وللعسكري فقط عن الحسن البصري مرسلاً: «التبين من الله، والعجلة من الشيطان، فتبينوا».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سهل بن سعد إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد المهيمن بن العباس. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في معالي الأخلاق)

٢٠١٨ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ

هِلال ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ، وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّرْثَارُونَ ، وَالْمُتَشَدِّقُونَ ، وَالْمُتَفَيْهِقُونَ» ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! قَدْ عَلِمْنَا الثَّرْثَارُونَ وَ الْمُتَشَدِّقُونَ، فَمَا الْمُتَفَيْهِقُونَ ؟ قَالَ: «الْمُتَكَبِّرُونَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَالثَّرْثَارُ: هُوَ الْكَثِيرُ الْكَلامِ، وَالْمُتَشَدِّقُ: الَّذِي يَتَطَاوَلُ عَلَى النَّاسِ فِي الْكَلامِ ، وَيَبْذُو عَلَيْهِمْ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٠٥٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الخطيب في التأريط (٦٢/٤) من طريق حبان بن هلال به.

وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٤٣/١) من طريق يونس بن محمد. والبيهقي في الشعب (٢٧٠/٦) من طريق عاصم بن علي. كلاهما عن أبي أويس، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ مرفوعاً: «ألا أخبركم بأكملكم إيماناً؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤن أكنافاً، الذين يألَفون ويُؤلَفون».

والحديث رجاله ثقات إلا مبارك بن فضالة، قال ابن معين: ثقة، وقال مرةً: ضعيف، وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً، فإذا قال حدثنا؛ فهو ثقة، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يدلس، ويسوي، ووضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومن رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه الترمذي لمجيئ بعضه من غير هذا الوجه عن جابر ﷺ، ولما له من الشواهد، منها:

١ _ حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ عند أحمد (١٩٣/٤)، وابن حبان (٤٨٢)، والطبراني في الكبير (٢٢/ رقم ٥٨٨) بلفظه دون التفسير المذكور في آخره.

٢ _ وحديث ابن مسعود ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٩٠/١٠، رقم ١٠٤٢٤) بلفظه، وفي أخره: قلت لابن بهدلة: ما المتفيهقون؟ قال: المتكبرون. وقال الهيثمي في المجمع (٢١/٨): في إسناده عبد الله الرمادي، ولم أعرفه. قلت: ليس فيه عبد الله الرمادي، وإنما فيه صدقة الزماني، وهو صدقة بن هرمز أبو محمد، ضعفه ابن معين كما في الميزان.

٣ _ وحديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند البخاري في الأدب المفرد (٢٧٢)، وأحمد (١٨٥/٢) مختصراً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند جابر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به حبان بن هلال، عن مبارك بن فضالة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في اللعن والطعن)

٢٠١٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ لَعَّانًا».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ لَعَّانًا»، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُفَسِّرٌ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٧٩٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الحاكم (٤٧/١) من طريق محمد بن سنان القزاز، عن أبي عامر به، ولفظه: «لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً».

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٠٩)، والطبراني في الكبير (٢٠٥/١٢، رقم١٣٠٦٣)، والبيهقي (٢٩٥/٤)، والحاكم (٤٧/١) بأسانيدهم عن كثير بن زيد به بلفظ: «لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً».

والحديث رجاله ثقات إلا كثير بن زيد، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أحمد: ما أرى به بأساً، وقال أبو عمار الموصلي: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط، وإلى الضعف ماهو، وقال النسائي: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهده التي سبق ذكره في الحديث التاسع والعشرين بعد المائة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به كثير بن زيد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب في كظم الغيظ)

٢٠٢١ ـ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي أَبُو مَرْحُومٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا؛ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنَفِّذَهُ؛ دَعَاهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الْخَلائِقِ حَتَّى يُخَيِّرَهُ فِي أَيِّ الْحُورِ شَاءَ».

قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف

(١١٢٩٨).

أعاده المصنف في صفة القيامة (باب بدون ترجمة، ٢٤٩٣) بنفس الإسناد والمتن، وأخرجه أبو داود (الأدب/ من كظم غيظاً، ٤٧٧٧)، وابن ماجه (الزهد/ الحلم، ٤١٨٦)، وأحمد (٣/ ٤٤٠) من طريق سعيد بن أبي أيوب به.

وأخرجه أحمد (٣/٣٤٨)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٨٨، رقم ٤١٥)، والحاكم (١/ ٦١) من طريق زبان. وأبو نعيم في الحلية (١١٣٤٨) من طريق خير بن نعيم. والطبراني في الأوسط (٩٢٥٢)، وأبو نعيم (١١٣٤٣) من طريق فروة. ثلاثتهم عن سهل ابن معاذ به.

و الحديث رجاله ثقات سوى أبي مرحوم، و سهل بن معاذ.

أما أبومرحوم؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق زاهد، و قال الذهبي في الكاشف: فيه ليْن، و في المغني: ضعفه ابن معين، و قال أبو حاتم: يكتب حديثه.

و أما سهل بن معاذ؛ فقال الحافظ في التقريب: لا بأس به؛ إلا في روايات زبان عنه، وقال الذهبي في الكاشف، ضُعُّف، و في المغني: ضعَّفه ابن معين؛ ولم يُترك.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من المتابعة، والشواهد، منها: ١ _ حديث أبي أمامة ﷺ عند الروياني (١/ ٢٨٦) مثل حديث معاذ بن أنس ﷺ.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند أحمد (١/ ٣٢٧) مطولاً، وفيه: «وما من جرعة أحب إلي من جرعة غيظ يكظمها عبد، ما كظمها عبد إلا ملأ الله جوفه إيماناً».

٣ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند ابن ماجه (الزهد/ الحلم، ٤١٨٩)، وأحمد (٢/ ١٢٧) بلفظ: «ما تجرَّع عبد جرعة أفضل عند الله عز وجل من جرعة غيظ يكظمها ابتغاء وجه الله تعالى». وقال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند معاذ بن أنس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابنه سهل، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في العِيِّ)

٢٠٢٧ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَيَاءُ وَالْعِيُّ شُعْبَتَانِ مِنَ الإِيمَانِ، وَالْبَذَاءُ وَالْبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ .

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٨٥٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٥/٢٦٩)، والحاكم (١/٨، ٥٢)، وابن أبي شيبة (٦/١٧٠، رقم ٣٠٤١٩) بأسانيدهم من طريق محمد بن مطرف به.

والحديث رجاله ثقات إلا أن حسان بن عطية وإن كان ثقة، فقيهاً عابداً؛ لكنه لم يسمع من أبي أمامة كما جزم به المزي في تحفة الأشراف، وقال العلائي: روى عن أبي أمامة ﷺ، وقيل: لم يسمع منه، وذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين، فدل ذلك على أنه لم يصح عنده سماعه من أحد من الصحابة.

فلأجل هذا الانقطاع أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند المصنف (البر والصلة/ الحياء، ٢٠٠٩)، وأحمد (٢/٥٠١) مرفوعاً: «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار». وقال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ وحديث أبي بكرة ﷺ عند ابن ماجه (الزهد/ الحياء، ٤١٨٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١٣١٤)، والحاكم (١/٥٢) مثل حديث أبي هريرة ﷺ. وقال الحاكم: على

شرطهما، وسكت عنه الذهبي، وصححه في الكبائر.

٢ _ وحديث رجل من أصحاب النبي ﷺ عند الدارمي (٥٠٩) مرفوعاً: «إن الحياء والعفاف والعِيَّ _ عيَّ اللسان، لا عِيَّ القلب _ والفقهَ من الإيمان، وهن مما يزدن في الآخرة، وينقصن من الدنيا، وما يزدن في الآخرة أكثر، وإن البذاء والجفاء والشح من النفاق، وهن مما يزدن في الدنيا، وينقصن في الآخرة، وما ينقصن في الآخرة أكثر».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي أمامة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن مطرف، عن حسان بن عطية، عنه ﷺ، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في الظلم)

٢٠٣٠ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

اختلفت هنا نسط الجامع، ففي العارضة ونسخة إبراهيم «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٢٠٩).

أخرجه البخاري (المظالم/ الظلم ظلمات يوم القيامة، ٢٤٤٧)، ومسلم (البر والصلة/ تحريم الظلم، ٢٥٧٩)، وأحمد (١٣٧/٢) من طريق عبد العزيز بن عبد الله به.

وأخرجه أحمد (٢/٩٢، ١٠٦، ١٣٦)، والبيهقي في الشعب (٧٤٥٩) من طريق محارب بن دثار، عنه ﷺ.

والحديث رجاله ثقات، إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي من قِبل حفظه، نقل ابن عدي عن محمد بن المنهال الضرير: قلت لأبي داود الطيالسي يوماً: سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: لا، قال: فتركته سنةً، وكنت أتهمه بشيء قبل ذلك، حتى نسي ما قال، فلما كان سنة؛ قلت له: يا أبا داود: سمعت من ابن عون شيئاً؟ قال: نعم، قلت: كم؟ قال: عشرون حديثاً ونيف، قلت: عدها عليَّ، فعدها كلها، فإذا هي أحاديث يزيد بن زريع ما خلا واحد له ما أعرفه، قال ابن عدي: وأبو داود كان في أيامه أحفظ مَن بالبصرة مقدَّماً على أقرانه لحفظه ومعرفته، وما أدري لأي معنى قال فيه ابن المنهال، وله أحاديث يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطىء في أحاديث منها، يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتي ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظا ثبتاً. وقال الحافظ في التقريب: ثقة، حافظ غلط في أحاديث.

فلعل الترمذي أنزل الإسناد عن درجة الصحة من أجل الطيالسي هذا، ثم لما كان الكلام فيه يسيراً جداً، وهذا الحديث قد رُوى من غير طريقه بكثرة، وأخرجه أصحاب الصحيح؛ فلا شك في اتصافه بالصحة؛ لذلك وصفه بالصحة أيضاً، فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه، والنسط التي فيها التصحيح مع التحسين هي الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُعرَف من طريق عبد الله بن دينار إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في تعظيم المؤمن)

٢٠٣٢ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَكْثَمَ، وَالْجَارُودُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ أَوْفَى بْنِ دَلْهَمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ:

صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمِنْبَرَ، فَنَادَى بِصَوْتٍ رَفِيعٍ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يُفْضِ الإِيمَانُ إِلَى قَلْبِهِ! لا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلا تُعَيِّرُوهُمْ، وَلا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ؛ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ»، قَالَ: وَنَظَرَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ، أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْظَمَكِ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ! وَالْمُؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللهِ مِنْكِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، وَ رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ نَحْوَهُ، وَرُوِي عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٧٥٠٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه ابن حبان (٧٥٣٣)، والبغوي في السنة (٣٤٢٠) من طريق الفضل بن موسى به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في الحسين بن واقد، قال الذهبي في الميزان: وثقه ابن معين، وغيره، واستنكر أحمد بعض حديثه، وحرَّك رأسه، كأنه لم يرضه، وذكره ابن عدي بعض مناكيره، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، له أوهام.

وأوفى بن دلهم، قال الأزدي: فيه نظر،وقال أبو حاتم: لا يدرى من هو؟ وقال النسائي: ثقة. وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

لذلك أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي برزة ﷺ عند أبي داود (الأدب/ في الغيبة، ٤٨٨٠)، وأحمد (٤٢١/٤) نحوه.

٢ _ وحديث ثوبان ﷺ عند أحمد (٢٧٩/٥) مرفوعاً نحوه. وقال الهيثمي في المجمع (٨٧/٨): رجاله رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان، وهو ثقة.

٣ _ وحديث البراء ﷺ عند أبي يعلى (١٦٧٥) مثله. وقال الهيثمي في المجمع

(٩٣/٨): رجاله ثقات.

٤ _ وحديث بريدة بن الحصيب ﷺ مثله عند الطبراني في الكبير (٢٠/٢، رقم ١١٥٥)، وقال الهيثمي في المجمع (٩٤/٨): فيه رميح بن هلال الطائي، قال أبو حاتم: مجهول، لم يرو عنه غير أبي تميلة يحيى بن واضح.

٥ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٤٩/١١، رقم ١١٤٤٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٩٤/٨): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الحسين بن واقد، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل (٣٠٦/٢): لا يعرف أوفى عن نافع، ولا ادري ما هو؟ فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في التجارب)

٢٠٣٣ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا حَلِيمَ إِلاّ ذُو عَثْرَةٍ، وَلا حَكِيمَ إِلاّ ذُو تَجْرِبَةٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٠٥٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٥٦٥)، وأحمد (٨/٣)، وابن حبان (١٩٣)، وأبو نعيم في الحلية (١٢٥١٤) من طريق ابن وهب به.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٥٦٥) من طريق ابن زحر، عن أبي الهيثم، عن

أبي سعيد ﷺ موقوفاً.

قال المناوي: ورواه العسكري عن أبي سعيد أيضاً بزيادة ثالث، فقال: «لا حليم إلا ذو أناة، ولا عليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة».

والحديث رجاله ثقات إلا درَّاجاً أبا السمح؛ فقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: منكر الحديث، و قال أبو حاتم: في حديثه ضعف، وثقه ابن معين، وقال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ماكان عن أبي الهيثم، وذكر ابن عدي (٢/٤٥٩) أحاديث له منكرة، وفيها حديثه هذا، وقال: أرجو أن أحاديثه بعد هذه التي أنكرت عليه لا بأس بها، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

بالإضافة إلى ما اختلف في إسناده على أبي الهيثم، فروى عنه دراج مرفوعاً، وروى عنه ابن زحر موقوفاً على أبي سعيد.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما رُوي عن معاوية ﷺ قوله: «لا حكيم إلا ذو تجربة»، علقه البخاري (الأدب/ لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين)، ووصله في الأدب المفرد (٥٦٤). ومآل الجملتين في الحديث واحد، فقول معاية يصلح له عاضداً إن شاء الله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه وإن كان لا يُروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، تفرد به درَّا ج أبو السمح، عن أبي الهيثم، ولكن لبعضه عاضد من الموقوف، فالحديث غريب إسناداً، وببعض المتن.

وقال المناوي في الفيض (٦/٤٢٤): في المنار ما حاصله أنه ضعيف، وذلك لأنه لما نقل عن الترمذي أنه حسن غريب قال: ولم يبين المانع من صحته، وذلك لأن فيه دراجاً، وهو ضعيف، وقال ابن الجوزي: تفرد به دراج، وقد قال أحمد: أحاديثه مناكير اهـ. وحكم القزويني بوضعه؛ لكن تعقبه العلائي بما حاصله أنه ضعيف، لا موضوع.

الحديث السابع والأربعون بعد المائتين

(البر والصلة/ باب ما جاء في المتشبِّع بما لم يُعطَه)

٢٠٣٤ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً، فَوَجَدَ؛ فَلْيَجْزِ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَلْيُثْنِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَثْنَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ؛ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَهُ؛ كَانَ كَلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَفِي الْبَاب عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَائِشَةَ ﷺ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ» يَقُولُ: قَدْ كَفَرَ تِلْكَ النِّعْمَةَ.

اتفقت نسط الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٨٩٢).

أخرجه أبو داود (الأدب/ في شكر المعروف، ٤٨١٣)، وأبو يعلى (٢١٣٧) من طريق بشر بن المفضل. والبخاري في الأدب المفرد (٢١٥) من طريق يحيى بن أيوب. كلاهما عن عُمارة بن غزية، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر ﷺ.

وأخرجه أبو داود (٤٨١٤) من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عنه ﷺ بلفظ: «من أُبلِيَ بلاءً، فذكره ؛ فقد شكره، وإن كتمه؛ فقد كفره».

والحديث في إسناده إسماعيل بن عياش، فقد قال ابن حجر فيه: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، قال دحيم : هو في الشاميين غاية، و خلط عن المدنيين. _ قلت: وروايته هنا عن مدني _ وعدَّه الحافظ من مدلِّسي المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد عنعن.

وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس؛ فهو صدوق إلا أنه يدلس، عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة، الذين لا يقبل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع، منهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي هذا.و سماعه من جابر صحيح، قال ابن

معين: استحلف شيبة أبا الزبير بين الركن، والمقام أنك سمعت هذه الأحاديث من جابر؟ فقال: والله! إني سمعتها من جابر، يقول ثلاثاً. (تهذيب). احتج به مسلم، ولم يحتج به البخاري، بل روى له متابعة (ميزان الاعتدال).

على أن هناك علة القلب في الإسناد، فروى بشر بن المفضل ويحيى بن أيوب عن عمارة، عن شرحبيل، عن جابر حينما روى إسماعيل بن عياش، عن عمارة، فأبدل شرحبيلاً بأبي الزبير، لذلك قال أبو زرعة: هذا خطأ، إنما هو عمارة بن غزية، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر ﵁ كما نقل عنه ابن أبي حاتم في علله (٣٤٩/٢).

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها عند البخاري (النكاح/ المتشبع بما لم ينل إلخ، ٥٢١٩)، ومسلم (اللباس/ النهي عن التزوير في اللباس وغيره، ٢١٣٠) مطولاً بقصة، وفيها: «المتشبِّع بما يُعطَ كلابس ثوبَي زور».

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم (٢١٢٩) مثله حديث أسماء.

٣ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند أبي داود (٤٨١١)، والمصنف (البر/ في الشكر لمن أحسن إليك، ١٩٥٥) بلفظ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لم يَروه عن عمارة، عن أبي الزبير عن جابر إلا إسماعيل بن عياش، وغيره يرويه عن عمارة عن شرحبيل عن جابر، فالحديث غريب ببعض الإسناد دون المتن؛ فإنه قد ورد بطرق أخرى. والله أعلم.

الحديث الثامن والأربعون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الحِمْيَة)

٢٠٣٦ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرْوِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا؛ حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَهُ الْمَاءَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ صُهَيْبٍ، وَأُمِّ الْمُنْذِرِ رضي الله عنهما.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ ﷺ.

قَالَ أَبوعِيسَى: وَقَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ الظَّفَرِيُّ هُوَ أَخُو أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ لأُمِّهِ، وَمَحْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَرَآهُ؛ وَهُوَ غُلامٌ صَغِيرٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا فيما نقله المزي في الأطراف (١١٠٧٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البخاري في تأريخه (١٨٥/٧)، والحاكم

(٣٠٩/٤)، والطبراني في الكبير (١٧/١٩)، وابن حبان (٣١/٢، رقم ٦٦٨) بأسانيدهم من طريق محمد بن جهضم. والبيهقي في الشعب (١٠٤٤٨) من طريق الفضل بن محمد الشعراني. كلاهما عن إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥٢/٤، رقم ٤٢٩٦) من طريق محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن محمود، عن رافع بن خديج ﵁.

وأخرجه أبو يعلى (٢٧٨/١٢، رقم ٦٨٦٥) من طريق ابن لهيعة، عن عمارة بن غزية، عن عاصم، عن محمود، عن عقبة بن رافع ﵁.

وأخرجه البيهقي في الشعب (١٠٤٥٠) من طريق عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عاصم، عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ. فلم يذكر فيه قتادة بن النعمان، ولا رافعاً.

والحديث في إسناده إسحاق بن محمد الفروي، قال أبو حاتم: كان صدوقاً، ولكن ذهب بصره، وربما لقن، وكتبه صحيحة، قال الدارقطني والحاكم: عيب على البخاري إخراج حديثه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كف بصره، فساء حفظه.

بالإضافة إلى ما اختُلف في الإسناد على عاصم وصلاً، وإرسالاً، وإبدالاً لراوٍ بآخر، ففي رواية إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزية عنه، عن محمود، عن قتادة بن النعمان ﵁، وفي رواية ابن لهيعة، عن عُمارة، عنه، عن محمود، عن عقبة بن رافع ﵁، وفي رواية ابن إسحاق عنه، عن محمود، عن رافع بن خديج، وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عنه، عن محمود، عن النبي ﷺ. وهذا الاختلاف يوجب قلة ضبط الراوي.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، وحسنه لأجل المتابعة الحاصلة لإسحاق بن محمد الفروي، ولما يشهد للحديث حديث حذيفة ﵁ عند البيهقي في الشعب (١٠٤٥٣) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عنه ﵁ بلفظ: «إن الله يتعاهد وليه بالبلاء كما يتعاهد المريض أهله بالطعام، وإن الله ليحمي عبده الدنيا كما يحمى المريض الطعام».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند قتادة بن النعمان إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسماعيل بن جعفر، عن عُمارة بن غزية، عن عاصم بن عمر، عن محمود، عنه ﷺ.
فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والأربعون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الحِمْيَة)

٢٠٣٧ _ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَمَعَهُ عَلِيٌّ، وَلَنَا دَوَالٍ مُعَلَّقَةٌ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ، وَعَلِيٌّ مَعَهُ يَأْكُلُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «مَهْ مَهْ يَا عَلِيُّ؛ فَإِنَّكَ نَاقِهٌ» ، قَالَ: فَجَلَسَ عَلِيٌّ ﷺ؛ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ لَهُمْ سِلْقًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مِنْ هَذَا فَأَصِبْ، فَإِنَّهُ أَوْفَقُ لَكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ فُلَيْحٍ، وَ يُرْوَى عَنْ فُلَيْحٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، وَ أَبُو دَاوُدَ، قَالا: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ الأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ ؛ إِلاّ أَنَّهُ قَالَ: «أَنْفَعُ لَكَ»، وَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِيهِ أَيُّوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٣٦٢).

أخرجه أبو داود (الطب/ في الحمية، ٣٨٥٦)، وابن ماجه (الطب/ الحمية، ٣٤٤٢) من طريق أبي داود، وأبي عامر. ، وأحمد (٣٦٣/٦) من طريق أبي عامر. وأحمد

(٣٦٤/٦)، وابن ماجه في نفس الموضع من طريق يونس. وأيضاً من طريق سريج. أربعتهم عن فليح بن سليمان، عن أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري به.

والحديث رجاله ثقات إلا فليح بن سليمان، ضعفه يحيى بن معين، والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق، وكان يهم، وقال الدارقطني: مختلف فيه، ولا بأس به، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة، وغرائب، وهو عندي لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الخطأ.

على أنه قد اختلف فيه على فليح، فرواه يونس عند المصنف عن فليح، عن عثمان بن عبد الرحمن، ورواه أبو عامر، وأبو داود، وسريج عن فليح، عن أيوب بن عبد الرحمن، فسموه أيوب دون عثمان، ولكن الظاهر أن هذا وهَم من الراوي عن يونس، وهو العباس الدوري، فإنه قد روى عن يونس أحمد، وابنُ أبي شيبة عند ابن ماجه، فسمياه أيوبَ دون عثمان، وهو الراجح عند المصنف أيضاً، كما عُلِم من تصريحه بتحديث أيوب فليحاً.

وأيضاً أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠٤/٤) من طريق زيد بن الحباب، عن فليح، عن أيوب، عن يعقوب، عن أم مبشر، وكانت احدى خالات النبي ﷺ. ففيه أم مبشر دون أم المنذر.

لذلك كله أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شاهد من حديث صهيب ﷺ عند ابن ماجه (٣٤٤٣) قال: قدمتُ على النبي ﷺ؛ وبين يديه خبز وتمر، فقال النبي ﷺ: «ادن فكل»، فأخذت آكل من التمر، فقال النبي ﷺ: «تأكل تمراً؛ وبك رمَد؟»، قال: فقلت: إني أمضغ من ناحية أخرى، فتبسم رسول الله ﷺ. قال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أم المنذر إلا بهذا الإسناد، تفرد به فليح على اختلاف عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

ولكن تعقب الترمذيَّ المزيُّ في الأطراف، فقال: ورواه ابن أبي فديك عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن أبيه، عن يعقوب بن أبي يعقوب نحوه، فقول أبي عيسى: «لا

نعرفه إلا من حديث فليح» فيه نظر.

قلنا: ولكنه ليس بوارد على الترمذي، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث ابن أبي فديك هذا، فقال: محمد بن أبي يحيى هو محمد بن فليح. (العلل ١/٢٧١).

الحديث الخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء: لا تُكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب)

٢٠٤٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُلَيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ؛ فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٩٤٣).

أخرجه ابن ماجه (الطب/ لا تكرهوا المريض على الطعام، ٣٤٤٤)، وأبو يعلى (٢٨١/٣، رقم ١٧٤١)، والبيهقي (٣٤٧/٩)، والحاكم (٣٥٠/١) بأسانيدهم من طريق بكر بن يونس، عن موسى بن علي، عن أبيه به.

والحديث في إسناده بكر بن يونس، وموسى بن عُلي، أما بكر؛ فقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابَع عليه، وقال العجلي: لا بأس به، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

وأما موسى بن عُلي؛ فقد وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي وغيرهم، وقال الساجي: صدوق، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال ابن عبد البر: ما انفرد به فليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٩٠٩٣)،

والحاكم (٤/٤٠٩) مثله. وقال الهيثمي في المجمع (٥/٨٦): فيه الوليد بن عبد الرحمن، ولم أعرفه، ولا من روى عنه، وبقية رجاله ثقات. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

٢ _ وحديث جابر ﵁ عند أبي نعيم في الحلية (رقم ١٤٤٨٨، ١٥٠٧٧) مثله. وإسناده حسن من أجل شريك، وهو صدوق سيئ الحفظ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عقبة بن عامر ﵁ إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكر بن يونس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في السعوط وغيره)

٢٠٤٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ اللَّدُودُ، وَالسَّعُوطُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْمَشِيُّ، وَخَيْرُ مَا اكْتَحَلْتُمْ بِهِ الإِثْمِدُ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ، وَكَانَ لِرَسُولِ اللهِ صَلّى الله عليه وسَلَّم مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا عِنْدَ النَّوْمِ ثلاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وذكر المزي بعضه في الأطراف (٦١٣٧) معزواً إلى ما أخرجه المصنف في اللباس والشمائل، ولم يذكر هذا الموضع.

أخرجه أحمد (١/٣٥٤)، و ابن ماجه (الطب/ من اكتحل وتراً، ٣٤٩٩)، و المصنف في الشمائل (باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ) من طريق يزيد بن هارون. و أحمد (١/٣٥٤)، والترمذي في الشمائل، والحاكم (٤/٤٠٨) من طريق إسرائيل. كلاهما عن عباد به مقتصراً على القطعة الأخيرة من قوله «كان له مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً».

وأخرجه الترمذي في الباب نفسه (٢٠٤٧)، و (الطب/ الحجامة ٢٠٥٣) من طريق النضر بن شميل. والحاكم (٢١٠/٤) من طريق أبي عاصم. كلاهما عن عباد به قوله «خير ما تداويتم به السعوط، واللدود، والحجامة، والمشي».

وأخرجه الطيالسي (٢٦٨١)، والمصنف (اللباس/ الاكتحال، ١٧٥٧) من طريق الطيالسي، عن عباد به قوله «خير ما اكتحلتم به الإثمد» إلى آخر الحديث.

وأخرجه أحمد (٢٣١/١، ٢٤٧، ٢٧٤، ٣٥٥)، وأبو داود (اللباس/ في البياض، ٤٠٦١)، و (الطب/ الأمر بالكحل، ٣٨٧٨)، والنسائي (الزينة/ الكحل، ٥١١٣) بأسانيدهم من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً بلفظ «إن من خير أكحالكم الإثمد، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر».

والحديث في إسناده: عباد بن منصور، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبوحاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه، و قال الحافظ في التقريب: صدوق رُمي بالقدر، وكان يُدلس، وتغير بأخرة، وعده في المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا يحتج بشيء من حديثهم مالم يصرحوا بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء و المجاهيل. وقال البزار في مسنده: لم يسمع عباد من عكرمة.

وعكرمة مولى ابن عباس، احتج به البخاري، و أصحاب السنن، و تركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، و إنما تركه لكلام مالك فيه، و الجمهور على توثيقه.

فمدار إسناده على عباد بن منصور عن عكرمة، و عباد _ مع ما تُكُلم فيه من قِبل حفظه _ مدلس، ولم يسمع من عكرمة، فالإسناد ضعيف، و لكن حسنه الإمام لأجل المتابعة القاصرة في بعض المتن، ولشواهد في الباب تعضد معنى الحديث؛ منها:

١ _ حديث الشعبي مرسلاً عند ابن أبي شيبة (٣٢/٥، رقم ٢٣٤٢٢)، والبيهقي (٣٤٦/٩) بلفظ: «خير الدواء اللدود، والسعوط، والمشيّ، والحجامة، والعلق». ومراسيل الشعبي مقبولة عند المحدثين.

٢ _ وحديث جابر ﷺ عند المصنف في الشمائل (الكحل بالإثمد)، و ابن ماجه

(الطب/ الكحل بالإثمد، ٣٤٩٦) بلفظ: «عليكم بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، و ينبت الشعر».

٣ _ وحديث ابن عمر رضي الله عنه عند المصنف و ابن ماجه في الموضع المذكور نحوه

٤ _ وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود (الطهارة/ الاستتار في الخلاء، ٣٥)، وابن ماجه (الطب/ من اكتحل وتراً، ٣٤٩٨) مرفوعاً بلفظ: «من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج».

٥ _ حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عند أحمد (١٥٦/٤) مرفوعاً بلفظ: «إذا اكتحل أحدكم فليكتحل وتراً، وإذا استجمر فليستجمر وتراً»، وقال الهيثمي في المجمع (٩٦/٥): فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذا السياق الكامل مسنداً موصولاً إلا برواية عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، فالحديث غريب إسناداً، وببعض المتن ؛ فإن قوله «خير أكحالكم الإثمد؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر» قد رُوي من حديث ابن عباس من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج .

الحديث الثاني والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الرخصة في ذلك. يعني الكيّ)

٢٠٥٠ _ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أُبَيٍّ، وَجَابِرٍ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٤٩).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطحاوي (الكراهة/ الكيّ، ٣٨٥/٢)، والبيهقي (٣٤٢/٩)، والحاكم (٤١٧/٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٣١٦/١٠)

بأسانيدهم عن يزيد بن زريع به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٠٧، رقم ١٩٥١٥) عن معمر، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: دخل رسول الله ﷺ على أسعد بن زرارة؛ وبه وجع، يقال له الشوكة، فكوى.

وأخرجه الحاكم (٤/١٢٤) من طريق يونس. وابن عبد البر في التمهيد (١٠/٣١٦) من طريق ابن جريج. كلاهما عن الزهري، عن أبي أمامة به.

والحديث رجاله ثقات إلا أن المحدثين تكلموا في هذا الحديث، فقال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٧/٢٩): حديث أسعد بن زرارة رضي الله عنه قد رُوي عن ابن شهاب بإسنادين، أحدهما ما رواه معمر، عن ابن شهاب، عن أنس رضي الله عنه، ولم يروه عن ابن شهاب عن أنس أحد غير معمر، وهو عند أهل العلم بالحديث مما أخطأ فيه معمر بالبصرة فيما أملاه من حفظه هناك، والآخر ابن جريج، ويونس بن يزيد عن ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، وهو أولى بالصواب في الإسناد.

قلنا: والدليل على ذلك أن عبد الرزاق رواه عنه، عن الزهري، عن أبي أمامة _كما سبق في التخريج _ مثل رواية يونس وابن جريج عن الزهري، فثبت خطأ ما رواه يزيد عن معمر، عن الزهري.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، وحسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (السلام/ لكل داء دواء إلخ، ٢٢٠٧) بلفظ: بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب رضي الله عنه طبيباً، فقطع منه عرقاً، ثم كواه عليه.

٢ _ وحديثه رضي الله عنه عند مسلم أيضاً (٢٢٠٨)، وابن ماجه (٣٤٩٤) بلفظ أن رسول الله ﷺ كوى سعد بن معاذ رضي الله عنه في أكحله مرتين.

٣ _ وحديث بعض أصحاب النبي ﷺ عند أحمد (٤/٦٥) قال: كوى رسول الله ﷺ سعداً، أو أسعد بن زرارة في حلقة من الذبحة، وقال: «لا أدع حرجاً من سعد، أو أسعد بن زرارة». قال الهيثمي في المجمع (٥/٩٨): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة ؛ فلأنه لا يُروى من مسند أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به يزيد بن زريع عن معمر، عن الزهري، والقصة معروفة من غير هذا الوجه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الحجامة)

٢٠٥١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ ، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَ عِشْرِينَ. وَفِي الْبَاب عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، ونقل المزي في الأطراف (١١٤٧): «حسن» فقط.

أخرجه الحاكم (٤/٢١٠) من طريق محمد بن إسحاق الصنعاني، عن عمرو بن عاصم به مثله دون ذكر الكاهل.

وأبو داود (الطب/ موضع الحجامة، ٣٨٦٠) من طريق مسلم بن إبراهيم. وابن ماجه (الطب/ موضع الحجامة، ٣٤٨٣) من طريق وكيع. والبيهقي (٩/٣٤٠) من طريق علي بن عثمان اللاحقي. وأحمد (٣/١٩٢) من طريق بهز. وأبو يعلى (٣٠٤٨) من طريق وهب بن جرير. كلهم عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس ﷺ مكتفين بالطرف الأول؛ إلا أنه قد وقع عند أحمد والبيهقي زيادة لفظ «يحتجم ثلاثاً؛ واحدة على كاهله واثنين على الأخدعين».

وأخرجه ابن ماجه (الطب/ أي أيام يحتجم، ٣٤٨٦) من طريق النهاس بن قهم، عن أنس ﷺ الطرف الأخير فحسب.

والحديث في إسناده عمرو بن عاصم، وجرير بن حازم.

أما عمرو؛ فقد وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه، وقدم عليه الحوضي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، في حفظه شيء.

وأما جرير؛ فقد وثقه ابن معين، وقدمه على أبي الأشهب، وضعفه في قتادة خاصة، ووثقه العجلي، والنسائي، وقال مهنأ بن يحيى: قال ابن حنبل: كثير الغلط، وقال الأثرم عن أحمد: حدث بمصر أحاديث وهِم فيها، ولم يكن يحفظ، وقال الحافظ في التقريب: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما توبع عمرو بن عاصم في بعض الحديث متابعةً تامة، وتوبع جرير في البعض الآخر متابعة قاصرةً، ولما يشهد له:

١ _ حديث علي ﷺ عند ابن ماجه (٣٤٨٢) قال: نزل جبريل ﷺ على النبي ﷺ بحجامة الأخدعين والكاهل. قال البوصيري في الزوائد: إسناده ضعيف لضعف الأصبغ بن نباتة.

٢ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند أبي داود (الطب/ متى تستحب الحجامة، ٣٨٦١) مرفوعاً: «من احتجم لسبع عشرة، وتسع عشرة، واحدى وعشرين؛ كان شفاءً من كل داء». وسكت عنه أبو داود والمنذري.

٣ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند المصنف في نفس الباب (٢٠٥٣) مطولاً، وفيه: «إن خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة، ويوم تسع عشرة، ويوم احدى وعشرين».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة ؛ فلأنه لَم يُروَ من حديث أنس بهذا السياق الكامل إلا برواية عمرو بن عاصم، عن همام وجرير، عن قتادة ؛ وإن كان كِلا شطري الحديث قد رُوي من غير هذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الحجامة)

٢٠٥٢ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلِ بْنِ قُرَيْشٍ الْيَامِّيُّ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ

٥٤٦

ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مَلَإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلاَّ أَمَرُوهُ أَنْ مُرْ أُمَّتَكَ بِالْحِجَامَةِ.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٣٦٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، بل ولم نجد من أخرجه سوى الترمذي.

والحديث في إسناده أحمد بن بديل، قال النسائي: لا بأس به، وقال ابن عدي: حدث عن حفص بن غياث، وغيره أحاديث أنكرت عليه، وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه، وقال الدارقطني: لين، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

وعبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي، ضعفه أحمد، وابن معين، وغير واحد، وقال ابن عدي: في بعض ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وقال العجلي: جائز الحديث، يكتب حديثه، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

على أن في الإسناد انقطاعاً، فقال ابن المديني: سمع عبد الرحمن عن أبيه حديثين؛ حديث الضب، وحديث تأخير الوليد للصلاة، وقال ابن معين: لم يسمع من أبيه، وقال الحافظ في التقريب: سمع من أبيه، لكن شيئاً يسيراً.

فلذلك كله نزل الإسناد إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لما له من شواهد منها: حديث ابن عباس ﷺ عند المصنف في نفس الباب مطولاً، وفيه: أن رسول الله ﷺ حين عُرج به ما مرَّ على ملأ من الملائكة إلا قالوا: عليك بالحجامة.

وحديث أنس ﷺ عند ابن ماجه (الطب/ الحجامة، ٣٤٧٩) مرفوعاً: «ما مررت ليلةَ أُسري بي بملأ إلا قالوا: يا محمد! مر أمتك بالحجامة». قال البوصيري في الزوائد: إسناده فيه جُبارة، وهو ضعيف، وكذلك شيخه كثير.

وحديث مالك بن صعصعة ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٩/ رقم ٦٠٠) مرفوعاً مثل حديث أنس. قال الهيثمي في المجمع (٩١/٥): رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن مسعود ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أحمد بن بديل اليامي الكوفي. فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الحجامة)

٢٠٥٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَال: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: كَانَ لابْنِ عَبَّاسٍ غِلْمَةٌ ثَلاثَةٌ حَجَّامُونَ، فَكَانَ اثْنَانِ مِنْهُمْ يُغِلاّنِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِهِ، وَوَاحِدٌ يَحْجُمُهُ وَيَحْجُمُ أَهْلَهُ، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «نِعْمَ الْعَبْدُ الْحَجَّامُ، يُذْهِبُ الدَّمَ، وَيُخِفُّ الصُّلْبَ، وَيَجْلُو عَنِ الْبَصَرِ»، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ عُرِجَ بِهِ مَا مَرَّ عَلَى مَلإٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِلاّ قَالُوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ، وقَالَ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَيَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ، وَيَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ»، وقَالَ: «إِنَّ خَيْرَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ السَّعُوطُ، وَاللَّدُودُ وَالْحِجَامَةُ وَالْمَشِيُّ»، وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَدَّهُ الْعَبَّاسُ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَدَّنِي؟» فَكُلُّهُمْ أَمْسَكُوا، فَقَالَ: «لا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ فِي الْبَيْتِ إِلاّ لُدَّ غَيْرَ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ» قَالَ عَبْدٌ: قَالَ النَّضْرُ: اللَّدُودُ الْوَجُورُ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٣٨).

أخرجه ابن ماجه (الطب/ الحجامة، ٣٤٧٨)، والحاكم (٢١٢/٤)، والطبراني في الكبير (١١/ رقم ١١٨٩٣) بأسانيدهم عن عباد بن منصور به مقتصرين على قوله «نعم

العبد الحجام»، إلى قوله «يجلو عن البصر» .

وأخرجه أحمد (١/٣٥٤) من طريق يزيد بن هارون، عن عباد به مقتصراً على قوله «ما مر على ملأ» إلى قوله «يوم إحدى وعشرين».

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٧٧) من طريق زياد بن الربيع، عن عباد به مقتصراً على قوله «ما مررت ليلة أسري بي» إلى قوله «بالحجامة».

وأخرجه الحاكم (٤/٢١٠)، والترمذي (الطب/ السعوط، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨) من طريق عباد مقتصراً على قوله «خير ما تداويتم به إلخ».

والحديث رجال إسناده ثقات إلا عباد بن منصور، قال الحافظ في التقريب: صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة، قد سبق الكلام عليه في الحديث (٢٥١) وقد صرح بالسماع.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأن لكل قطعة من الحديث شواهد من أحاديث أخر.

فقوله «ما مر على ملأ من الملائكة إلخ» يشهد له حديث ابن مسعود السابق (٢٥٥)، وقد ذكرنا هناك أحاديث أخر، فليرجع إليه.

وقوله «إن خير ما تحتجمون فيه إلخ» يشهد له حديث أنس ﷺ السابق برقم (٢٥٤) وقد ذكرنا هناك أحاديث أخر، فليرجع إليه.

وقوله «إن خير ما تداويتم به السعوط إلخ» يشهد له مرسل الشعبي عند ابن أبي شيبة (٢٣٤٢٢) السابق في الحديث (٢٥١).

وأما قصة لدود النبي ﷺ عند مرض وفاته؛ فأخرجها ابن سعد في الطبقات (٢/١٨١) عن عائشة رضي الله عنها مفصلاً.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذه السياقة الكاملة إلا بهذا الإسناد، تفرد به النضر بن شميل عن عباد بن منصور، مع أن الحديث قد رويت أجزاؤه من طرق أخرى، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في التداوي بالحنّاء)

٢٠٥٤ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ، حَدَّثَنَا فَائِدٌ مَوْلًى لآلِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ جَدَّتِهِ سَلْمَى، وَكَانَتْ تَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ قَلَتْ: مَا كَانَ يَكُونُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ قَرْحَةٌ، وَلا نَكْبَةٌ إِلاَّ أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَضَعَ عَلَيْهَا الْحِنَّاءَ .

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ فَائِدٍ ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ فَائِدٍ، وَقَالَ: عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَدَّتِهِ سَلْمَى، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيّ أَصَحُّ ، [وَيُقالُ: سُلمَى].

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، عَنْ فَائِدٍ مَوْلَى عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَلِيّ، عَنْ مَوْلاهُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٨٩٣).

أخرجه أبو داود (الطب/ الحجامة، ٣٨٥٨) من طريق يحيى بن حسان. والطبراني في الكبير (٢٤/٧٥٥) من طريق يحيى الحماني. كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي الموال، عن فائد مولى ابن أبي رافع، عن علي بن عبيد الله، عن جدته سلمى به.

وأخرجه ابن ماجه (الطب/ الحناء، ٣٥٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٧٥٤) من طريق زيد بن الحباب، عن فائد، عن عبيد الله بن علي به.

وأخرجه أحمد (٦/٤٦٢)، والحاكم (٤/٢٠٦) من طريق أبي عامر، عن عبد الرحمن بن أبي الموال، عن أيوب بن حسن، عن جدته سلمى به.

والحديث في إسناده علي بن عبيد الله _ والصواب عبيد الله بن علي _ ، قال ابن معين: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه: لا بأس بحديثه، ليس بمنكر الحديث،

قال: قلت: يُحتج بحديثه؟ قال: لا، هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: لين الحديث.

على أنه قد اختلف في إسناده على فائد، فتارةً سمى شيخه عبيد الله بن علي، وأخرى علي بن عبيد الله.

لذلك كله أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه لما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ عند البزار كما في المجمع (٥/٩٥) بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي؛ صدع، فيغلف رأسه بالحناء. قال الهيثمي: فيه الأحوص بن حكيم، وقد وثق، وفيه ضعف كثير، وأبو عون لم أعرفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها زيادة «حسن» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، تفرد به فائد، عن علي بن عبيد الله _ أو عبيد الله بن علي _ عن جدته سلمى ﷺ، وأما رواية عبد الرحمن بن أبي الموال، عن أيوب بن حسن، عن سلمى؛ فقد اختلف فيه على عبد الرحمن، فمرة رواه هكذا، ومرةً رواه عن فائد، عن علي بن عبيد الله، عن سلمى، والظاهر أنه من حديث فائد، فقول الترمذي: إنما نعرفه من حديث فائد متجه، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث السابع والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الرقية بالمعوذتين)

٢٠٥٨ _ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ الْمُزَنِيُّ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الْجَانِّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ؛ حَتَّى نَزَلَتِ الْمُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا نَزَلَتَا؛ أَخَذَ بِهِمَا، وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف

(٤٣٢٧).

أخرجه النسائي (الاستعاذة/ الاستعاذة من عين الجان، ٥٤٩٤)، وابن ماجه (الطب/ من استرقى من العين، ٣٥١١) من طريق عباد بن العوام، عن الجريري به.

والحديث رجاله ثقات إلا القاسم بن مالك ، وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، وقال أبو حاتم: صالح وليس بالمتين، وقال الساجي: ضعيف، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، فيه لين .

وسعيد بن إياس الجريري، فهو وإن كان ثقة لكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، ولم يتبين أن القاسم سماعه من الجريري قبل الاختلاط أم بعده؟

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لأن القاسم توبع من عباد بن العوام عند النسائي وابن ماجه، ولما يشهد له حديث عقبة بن عامر ﷺ عند أحمد (١٥٣/٤)، والنسائي (٥٤٣٢) أن رسول الله قال: «يا ابن عابس! ألا أخبرك بأفضل ما يتعوذ به المتعوذون؟» قال: بلى يا رسول الله، قال: «قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس، هاتين السورتين»، وابن عابس هو عقبة بن عامر الجهني ﷺ.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي سعيد الخدري ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به الجريري، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في الكمأة والعجوة)

٢٠٦٦ _ حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْهَمْدَانِيُّ، وَمَحْمُودُ ابْنُ غَيْلانَ، قَالا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ، وَالْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ من هذا الوجهِ، لا نَعرِفه مِن حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو إِلاّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي سائر نسخ الجامع قوله «حسن غريب من هذا الوجه» حينما نقل المزي في الأطراف (١٥٠٢٧) قوله «حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث محمد إلا من حديث سعيد بن عامر».

أخرجه أحمد (٣٠١/٢، ٣٠٥، ٣٣٥٦)، وابن ماجه (الطب/ الكمأة والعجوة)، والنسائي في الكبرى (الأطعمة/ الكمأة، رقم ٦٦٧١، ٦٦٧٢، ٦٦٧٣) من طريق شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه أحمد (٣٢٥/٢)، والنسائي في الكبرى (٦٦٧٠) من طريق شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث في إسناده سعيد بن عامر، ومحمد بن عمرو.

أما سعيد؛ فقد وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، وكان في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق، وقال الحافظ في التقريب: ثقة، صالح، قال أبو حاتم: ربما وهم.

وأما محمد بن عمرو؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمجيئ الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما سبق في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث سعيد بن زيد ﷺ عند البخاري (الطب/ المن شفاء للعين، ٥٧٠٨)، ومسلم (الأشربة/ الكمأة ومداواة العين بها، ٢٠٤٩) مرفوعاً: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين».

٢ _ وحديث أبي سعيد وجابر رضي الله عنهما عند ابن ماجه (٣٤٥٣)، والنسائي في الكبرى (٦٦٧٤) مرفوعاً: «الكمأة من المن، وماؤها شفاء للعين، والعجوة من

الجنة، وهي شفاء من السم».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها زيادة «صحيح» متجهة.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة إلا من طريق محمد ابن عمرو، تفرد به سعيد بن عامر، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والخمسون بعد المائتين

(الطب/ باب ما جاء في السنا)

٢٠٨١ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَأَلَهَا: «بِمَ تَسْتَمْشِينَ؟» قَالَتْ: بِالشُّبْرُمِ، قَالَ: «حَارٌّ جَارٌّ»، قَالَتْ: ثُمَّ اسْتَمْشَيْتُ بِالسَّنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا كَانَ فِيهِ شِفَاءٌ مِنَ الْمَوْتِ؛ لَكَانَ فِي السَّنَا». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٥٧٥٩).

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٣٩٨)، والحاكم (٤/٢٠١) من طريق أبي بكر الحنفي، عن عبد الحميد بن جعفر به.

وأخرجه أحمد (٦/٣٦٩)، وابن ماجه (الطب/ دواء المشيّ، ٣٤٦١) من طريق أبي أسامة، عن عبد الحميد بن جعفر، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن مولى لمعمر التيمي، عن أسماء رضي الله عنها.

وأخرجه الحاكم (٤/٢٠٠)، والطبراني في الكبير (٢٤/٣٦١) من طريق ابن جريج، عن سعيد بن عقبة الزرقي، عن زرعة بن عبد الله بن زياد، عن عمر بن الخطاب، عن أسماء رضي الله عنها.

والحديث في إسناده عبد الحميد بن جعفر، وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال أبو حاتم: لا يُحتج به، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمي بالقدر، وربما وهِم.

وعتبة بن عبد الله، ويقال عبيد الله، قال الحافظ في التقريب: مجهول، وقال المزي: روى عن أسماء بنت عميس حديثاً في الاستمشاء بالسنا، وعنه عبد الحميد بن جعفر، روى له الترمذي هذا الحديث، وقد رواه ابن ماجه من حديث عبد الحميد، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن مولى لمعمر التيمي، عن أسماء، فيحتمل أن يكون هذا المبهم هو عتبة هذا، وتعقبه الحافظ حيث قال: ليس هو المبهم، فإن كلام البخاري في تر جمة زرعة يقتضي أن زرعة هو عتبة المذكور، اختُلف فيه على عبد الحميد، فرواية الترمذي منقطعة لسقوط المولى منها (التهذيب، رقم ٤٥٩٤).

وزد على ذلك اختلافَ الرواة على عبد الحميد بن جعفر، فقد روى أبو أسامة عنه، عن زرعة بن عبد الرحمن، عن مولى لمعمر، عن أسماء، وروى محمد بن بكر البرساني، وأبو بكر الحنفي عنه عن عتبة بن عبد الله، عن أسماء، فأسقط المولى من الإسناد، ورُوِيَ عنه عن يزيد بن زياد القرظي، عن أسماء كما أشار إليه الحافظ في التهذيب في ترجمة زرعة.

فلذلك كله نزل الإسناد إلى درجة الضعف، ولكن للحديث متابعة من قِبَل سعيد ابن عقبة، عن زرعة بن عبد الله بن زياد، عن عمر بن الخطاب، عن أسماء عند الحاكم والطبراني كما سبق، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

على أن هناك شواهد، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند النسائي في الكبرى (الطب/ الدواء بالسنا والسَّنُّوت، ٧٥٧٧) مرفوعاً: «ثلاث فيهن شفاء من كل داء إلا السام؛ السنا، والسنوت، قال محمد (الراوي عن عبد الله)، ونسيت الثالثة. صححه السيوطي في الجامع الصغير، وأقره عليه المناوي في الفيض .

٢ _ وحديث أم سلمة رضي الله عنها عند الطبراني في الكبير (٣٩٨/٢٣) قالت: دخل علي رسول الله ﷺ، فقال: «مالي اراكِ مرتثة؟»، فقلت: شربت دواءً أستمشي به، قال: «وما هو؟»، قلت: الشبرم، قال: «ومالكِ وللشبرم؟»، فإنه حار، نار، عليك بالسنا

والسَّنُّوت فان فيهما دواءً من كل شيء إلا السام». قال الهيثمي في المجمع (٥/٩٠): رواه الطبراني من خريق ركيح بن أبي عبيدة عن ابيه عن أمه ولم أعرفهم.

فالحديث يليق به التحسين، والنسخ التي فيها زيادة «حسن» متجهة، وتحسين الترمذي واقع موقعه وشرخه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من خريق عتبة بن عبد الله، عن أسماء إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الحميد بن جعفر على اختلاف عليه في بعض الإسناد، وقد رُوي عن أسماء من خريق عمر بن الخطاب عنها، وهو صحيح، فالحديث غريب ببعض الإسناد فقط، لا متناً.

الحديث الستون بعد المائتين

(الطب/ باب بدون ترجمة عقيب باب ما جاء في العسل)

٢٠٨٣ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمِنْهَالَ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَعُودُ مَرِيضًا لَمْ يَحْضُرْ أَجَلُهُ، فَيَقُولُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَكَ ؛ إِلاَّ عُوفِيَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأخراف (٥٦٢٨).

أخرجه أحمد (١/٢٣٩)، والنسائي في اليوم والليلة (١٠٤٨)، والحاكم (٤/٢١٣) من خريق محمد بن جعفر. وأحمد (١/٢٤٣) من خريق هاشم بن القاسم. وأبو داود (الجنائز/ الدعاء للمريض عند العيادة، ٣١٠٦) من خريق الربيع بن يحيى. والحاكم (٤/٤١٦) من خريق آدم بن إياس. أربعتهم عن شعبة به.

وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (١٠٤٥) من خريق محمد بن شعيب. و (١٠٤٧)

من طريق الأشجعي. كلاهما عن شعبة، عن ميسرة، عن المنهال به.

وأخرجه الحاكم (٣٤٣/١) من طريق عبد ربه بن سعيد، عن المنهال، عن سعيد بن جبير به. وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (١٠٤٣)، والحاكم (٢١٣/٤) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه، عن المنهال، وسعيد بن جبير، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن حبان (٢٩٦٧) من طريق هارون بن معروف، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن عبد ربه، عن المنهال، عن سعيد بن جبير.

وأخرجه أحمد (٢٣٩/١، ٣٥٢)، والنسائي في اليوم والليلة (١٠٤٤) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا يزيد أبا خالد، قال النسائي وابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، ثقة، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال ابن حبان في المجروحين: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، خالف الثقات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق، فكيف إذا انفرد بالمعضلات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس.

والمنهال بن عمرو، وثقه ابن معين، والنسائي والعجلي، وقال أحمد: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد، وقد روى وهب بن جرير عن شعبة قال: أتيت منزل المنهال، فسمعت منه صوت الطنبور، فرجعت، ولم أسأله، قلت (أي وهب): فهل لا سألته، عسى كان لا يعلم. قال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم.

بالإضافة إلى أن الحديث مداره على المنهال بن عمرو، وقد اختلف عليه، فرواه تارةً عن سعيد بن جبير، وأخرى عن عبد الله بن الحارث، وقد روى عنه أبو خالد الدالاني، وعن أبي خالد شعبة، وقد اختلف على شعبة أيضاً، فقد روى غندر وغيره عن شعبة، عن الدالاني، عن المنهال، عن سعيد، وروى محمد بن شعيب وغيره عن شعبة، عن ميسرة، عن المنهال، عن سعيد، وهناك اختلاف آخر سبق في التخريج.

فلذلك كله نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لأن أبا خالد

توبع من قِبل عبد ربه، وأما حديث الحجاج ؛ فهو مخالف، وقد رجح الأئمة حديث أبي خالد، وحديث عبد ربه، قال الحاكم (٣٤٣/١) بعد أن أخرج هذا الحديث من طريق أبي خالد، وعبد ربه، وبعد أن صححه: وقد خالف الحجاج بن أرطاة الثقات في هذا الحديث، عن المنهال بن عمرو، وأما المنهال؛ فلم نجد له متابعاً صحيحاً، غير أن الكلام فيه ليس يضر، فإن الأئمة لم يعتبروا فيه طعن شعبة، وقد روى له البخاري في صحيحه.

ويشهد له حديث أنس ﷺ عند البخاري (الطب/ رقية النبي ﷺ)، والمصنف (الجنائز/ التعوذ للمريض)، والنسائي في اليوم والليلة (٥٦٨/١) واللفظ له: أن رسول الله ﷺ كان إذا دخل على المريض قال: « أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي شفاءً لا يغادر سقماً، وقال حماد: «لا شفاء إلا شفاؤك، اشف شفاءً لا يغادر سقماً».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

وأما الغرابة ؛ فلأن الحديث لا يُروى عن ابن عباس ﷺ إلا برواية المنهال بن عمرو على اختلاف كثير عليه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والستون بعد المائتين

(الفرائض/ باب ما جاء في ميراث الخال)

٢١٠٤ _ أَخبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور، أَخبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُس، عَنْ عَائِشَةَ رَضيَ الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لا وَارِثَ لَهُ».

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ أَرْسَلَهُ بَعْضُهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَائِشَةَ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَرَّثَ بَعْضُهُمُ الْخَالَ وَالْخَالَةَ، وَالْعَمَّةَ، وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَوْرِيثِ ذَوِي الأَرْحَامِ، وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ﷺ؛ فَلَمْ يُوَرِّثْهُمْ، وَجَعَلَ الْمِيرَاثَ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، فقد نقل المزي في الأطراف (١٦١٥٩) «غريب» فقط،

والباقية متفقة على قوله «حسن غريب».

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٦٥٢)، والبيهقي (٢١٥/٦) من طريق الفلاس. والدارقطني (٨٤/٤، ٨٥) من طريق زكريا بن يحيى بن زائدة، ومحمد بن يحيى بن فارس، وأحمد بن سعيد بن صخر، وأبي أمية الطرسوسي. خمستهم عن أبي عاصم. والحاكم في المستدرك (٣٤٥/٤) من طريق مخلد بن زيد الجزري. كلاهما عن ابن جريج به مرفوعاً.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٦٥٣) من طريق مخلد. والدارقطني (٤٠٧١) من طريق محمد بن سنان، ومحمد بن يحيى. والبيهقي في الكبرى (٢١٥/٦) من طريق محمد بن إسحاق. ثلاثتهم عن أبي عاصم. وعبد الرزاق (٢٨٤/١٠). ثلاثتهم _ عبد الرزاق، وأبو عاصم، ومخلد _ عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس، عن عائشة رضي الله عنها موقوفاً.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (الفرائض/ مواريث ذوي الأرحام) عن أبي يحيى بن أحمد بن زكريا، عن أبيه، عن هشام بن سليمان، عن ابن جريج مثله، قال أبو يحيى: وأراه قد رفعه.

والحديث في إسناده عمرو بن مسلم، وهو مع كونه من رجال مسلم تُكلم فيه، فقد ضعفه أحمد وابن معين في رواية، وقال في الأخرى: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: ليس له حديث منكر جداً، وقال الساجي: صدوق يهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

بالإضافة إلى ما اختلف فيه رفعاً ووقفاً، ووصلاً وإرسالاً _ كما أشار إلى ذلك الترمذي، و قال البيهقي: وروي عن ابن طاوس مرسلاً _ ورجح الدارقطني والبيهقي الوقف، وأعله النسائي بالاضطراب.

فلذلك كله أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لشواهده منها:

١ _ حديث عمر ﵁ عند المصنف في نفس الباب (٢١٠٣)، وابن ماجه (الفرائض/ ذوي الأرحام، ٢٧٣٧): عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: كتب عمر بن

الخطاب ﷺ إلى أبي عبيدة أن رسول الله ﷺ قال: «الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له». وقال الترمذي: حسن صحيح.

٢ _ وحديث المقدام بن أبي كريمة ﷺ عند أبي داود (الفرائض/ ميراث ذوي الأرحام، ٢٨٩٩)، وابن ماجه (٣٧٣٨) بلفظ: « من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك كَلاًّ فإلينا، وربما قال: فإلى الله وإلى رسوله، وأنا وارث من لا وارث له، أعقل عنه، وأرثه و الخال وارث من لا وارث له، يعقل عنه ويرثه». صححه ابن حبان والحاكم، وحسنه أبو زرعة كما في المقاصد ص١٩٧.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عائشة رضي الله عنها إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والستون بعد المائتين

(الفرائض/ باب ما جاء ما يرث النساء من الولاء)

٢١١٥ _ حَدَّثَنَا هَارُونُ أَبُو مُوسَى الْمُسْتَمْلِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ رُوْبَةَ التَّغْلَبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ النَّصْرِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ: «الْمَرْأَةُ تَحُوزُ ثَلاثَةَ مَوَارِيثَ؛ عَتِيقِهَا، ولَقِيطِهَا، وَوَلَدِهَا الَّذِي لاعَنَتْ عَلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا يُعْرَفُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٧٤٤).

أخرجه أبو داود (الفرائض/ ميراث ابن الملاعِنة، ٢٩٠٦)، وابن ماجه (الفرائض/ تحرز المرأة ثلاث مواريث، ٢٧٤٢)، وأحمد (٤/١٠٧، ٤٩٠)، والنسائي في الكبرى

(الفرائض/ ميراث ولد الملاعنة، ٦٣٦١) من طريق محمد بن حرب. وأحمد (٣/٤٩٠)، والنسائي في الكبرى (٦٣٦٠، ٦٤٢٠)، والدارقطني (٤/٨٩)، والحاكم (٤/٣٤٠، ٣٤١) من طريق بقية، عن أبي سلمة الحمصي. كلاهما عن عمر بن روبة به مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٦/٢٩٩)، وسعيد بن منصور (٤٧٩) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمر بن روبة به موقوفاً.

والحديث في إسناده عمر بن رُوبة، قال البخاري: فيه نظر، وقال دُحيم: لا أعلمه إلا ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وليس بحجة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

بالإضافة إلى ما اختلف على عمر رفعاً و وقفاً كما علم من التخريج.

لذلك أنزله الترمذي عن الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد.

فيشهد لقوله «عتيقها» حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري (النكاح/ رقم ٥٠٩٧)، و (الطلاق/ رقم ٥٢٧٩) في قصة بريرة رضي الله عنها، وفيه مرفوعاً «الولاء لمن أعتق».

ويشهد لقوله «لقيطها» أثر عمر ﵁ عند ابن أبي شيبة (٣١٥٦٥) أنه أعطى ميراث المنبوذ للذي كفله.

ويشهد لقوله «ولدها التي لا عنت عليه» حديث عبد الله بن عمرو ﵄، ومرسل مكحول عند أبي داود (الفرائض/ ميراث ابن الملاعنة، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨): جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه، ولورثتها من بعدها.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند واثلة ﵁ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمر بن روبة، وأما قوله: «لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب»؛ فقد ذكرنا أن أبا سلمة الحمصي قد تابعه، وهذه متابعة جيدة، وعلى كل حالٍ الحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث الثالث والستون بعد المائتين

(الوصايا/ باب ما جاء في الضِّرار في الوصية)

٢١١٧ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الأَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ وَ الْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَحْضُرُهُمَا الْمَوْتُ، فَيُضَارَّانِ فِي الْوَصِيَّةِ، فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ من هذا الوجه، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الَّذِي رَوَى عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ جَابِرٍ هُوَ جَدُّ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيِّ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٤٩٥).

أخرجه أبو داود (الوصايا/ كراهية الإضرار في الوصية، ٢٨٦٧) من طريق عبدة ابن عبد الله، عن عبد الصمد به.

وأخرجه ابن ماجه (الوصايا/ الحيف في الوصية، ٢٧٠٤)، وأحمد (٢/٢٧٩)، وإسحاق بن راهوية (١/١٩٤، رقم ١٤٧)، وعبد الرزاق (١٦٤٥٥) كلهم من طريق معمر، عن الأشعث به. وعندهم «سبعين سنة» بدل «ستين سنة».

والحديث في إسناده شهر بن حوشب، قال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الإرسال، و الأوهام، وقال الذهبي في الكاشف: عن شعبة: لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و وثقه أحمد، و ابن معين.

لذلك أنزل الترمذي إسناده عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عند البخاري (الإيمان/ إن الأعمال بالنية الحسنة، ٥٦)، ومسلم (الوصية/ الوصية بالثلث، ١٦٢٨)، والترمذي قبل هذا الباب (٢١١٦) مطولاً بقصة مرض سعد، وفيه: فقلت: يا رسول الله! إن لي مالاً كثيراً، وليس يرثني إلا ابنتي، أفأوصي بمالي كله: قال: «لا»، قلت: فثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثلث؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت فيها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك» الحديث.

٢ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (الوصايا/الصدقة عند الموت، ٢٧٤٨)، ومسلم (الزكاة/ ٢٣٧٩، ٢٣٨٠)، وأبي داود (الوصايا/ كراهية الإضرار في الوصية، ٢٨٦٥) قال قال رجل للنبي ﷺ: يا رسول الله! أي الصدقة أفضل؟ قال: أن تصدق؛ وأنت صحيح حريص تأمل البقاء، وتخشى الفقر، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم؛ قلتَ: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها حسن غريب فقط أولى بالصواب.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى بهذه السياقة إلا من رواية شهر عن أبي هريرة ﷺ، تفرد به الأشعث بن جابر، فالحديث غريب إسناداً، ومتناً.

الحديث الرابع والستون بعد المائتين

(القدر/ باب ما جاء في التشديد في الخوض في القدر)

٢١٣٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ؛ وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي الْقَدَرِ، فَغَضِبَ، حَتَّى احْمَرَّ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْنَتَيْهِ الرُّمَّانُ، فَقَالَ: «أَبِهَذَا أُمِرتُمْ ؟ أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ ؟ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ

قَبْلَكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تَتَنَازَعُوا فِيهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ، وَأَنَس ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ [حسن] غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ صَالِحٍ الْمُرِّيِّ، وَصَالِحٌ الْمُرِّيُّ لَهُ غَرَائِبُ يَنْفَرِدُ بِهَا، لا يُتَابَعُ عَلَيْهَا.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي التحفة وفيما نقله المزي في الأطراف (١٤٥٣٠) «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط.

أخرجه أبو يعلى (٦٠٤٥)، وابن حبان في المجروحين (ترجمة صالح المري ١/٢٧١)، وابن عدي في الكامل (٤/٦٣) من طريق أبي إبراهيم الترجماني، عن صالح المرّي به.

والحديث في إسناده صالح المُرِّي، ضعفه الأئمة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف الحديث، له أحاديث مناكير، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه منكرات، تنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي أنه مع هذا لا يتعمد الكذب، بل يغلط شيئاً، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

ولم نجد أحداً تابعه في هذا الحديث، ولكن للحديث شواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند أحمد (٢/١٧٩، ١٨١)، وابن ماجه (المقدمة/ ٨٥) قال: خرج رسول الله ﷺ على أصحابه؛ وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم؟»، أو «لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض؟ بهذا هلكت الأمم قبلكم». وصححه البوصيري في الزوائد.

٢ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند ابن ماجه (المقدمة/٨١) مرفوعاً: «من تكلم في شيء من القدر؛ سئل عنه يوم القيامة، ومن لم يتكلم فيه لم يسأل عنه». قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لا تفاقهم على ضعف يحيى بن عثمان.

٣ _ وحديث ابن مسعود ﷺ عند الطبراني في الكبير (١٠/١٩٨، رقم ١٠٤٤٨)

مرفوعاً: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذُكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا». قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٠٢، ٢٢٣): وفيه مسهر بن عبد الملك وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح.

فعلى هذا تحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها زيادة «حسن» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به صالح المرّي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والستون بعد المائتين

(القدر/ باب ما جاء في حجاج آدم وموسى عليهما السلام)

٢١٣٤ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ! أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، أَغْوَيْتَ النَّاسَ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: فَقَالَ آدَمُ ﷺ: وَأَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلامِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى عَمَلٍ عَمِلْتُهُ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ؟ قَالَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَجُنْدَبٍ رضي الله عنهما.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنِ الأَعْمَشِ، وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الأَعْمَشِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نحوَه، و قَالَ بَعْضُهُمْ: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٢٣٨٩).

أخرجه النسائي في الكبرى (التفسير/ ١١٤٤٣)، وابن حبان (٢٠/٨، رقم ٦١٤٦) من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه. وأحمد (٢٩٨/٢) من طريق زائدة. والنسائي في الكبرى (التفسير/ ١١١٣٠) من طريق جرير. ثلاثتهم عن الأعمش به.

وأخرجه أبو يعلى (١٢٠٤) من طريق وكيع عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري ﷺ موقوفاً؛ إلا أن له حكم المرفوع لأنه لا يقال بالرأي، وذكره الهيثمي في المجمع (١٩١/٧)، وقال: رواه أبو يعلى والبزار مرفوعاً.

وأخرجه البخاري (الأنبياء/ وفاة موسى ﷺ وذكره بعد، ٣٤٠٩) و (التوحيد/ قول الله وكلم الله موسى تكليماً، ٧٥١٥)، ومسلم (القدر/ حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٢٦٥٢) من طريق الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

وأيضاً البخاري (القدر/ تحاجَّ آدم وموسى عند الله، ٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢) من طريق طاوس عن أبي هريرة ﷺ نحوه.

وأخرجه مسلم أيضاً من طريق يزيد بن هرمز، والأعرج، عن أبي هريرة ﷺ مطولاً. وأيضاً من طريق أبي سلمة وهمام بن منبه، وابن سيرين، كلهم عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا أن المعتمر بن سليمان التيمي تُكلم فيه، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وابن سعد العجلي وغيرهم، لكن قال القطان: كان سيء الحفظ، وقال ابن خراش: كان يخطئ إذا حدث من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة، وقال الحافظ في الهدي: أكثر ما أخرجه البخاري مما توبع عليه، واحتج به الجماعة.

وهناك علة أخرى أشار إليها الترمذي، وهي أن هذا الحديث من طريق الأعمش اختلف فيه عليه، فرواه التيمي وجرير وزائدة عنه عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، ورواه وكيع عنه، عن أبي صالح، عن أبي سعيد كما سبق في التخريج، وقال الترمذي في العلل (٨١٠/٢): سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هكذا روى جرير عن الأعمش، عن أبي

صالح عن أبي هريرة، وقد قيل: عن أبي صالح، عن أبي سعيد.

لذلك أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئ الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة ﷺ، فروى القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ كما رواه جماعة عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ مما يدل على أن الحديث عند أبي صالح موجود من مسند أبي هريرة ﷺ.

على أن له هناك شواهد، منها: حديث عمر بن الخطاب ﷺ عند أبي داود (السنة/ الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ٤٧٠٢): «إن موسى قال: يا رب أرنا آدم الذي أخرجَنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم، فقال: أنت أبونا آدم؟ فقال له آدم: نعم، قال: أنت الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر الملائكة، فسجدوا لك؟، قال: نعم، قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: ومن أنت؟ قال: أنا موسى، قال أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء الحجاب، لم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه؟ قال: نعم، قال: أفما وجدت أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق؟ قال: نعم، قال: فيم تلومني في شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء قبلي؟ قال رسول الله ﷺ عند ذلك: فحج آدم موسى، فحج آدم موسى.

ومنها: حديث جندب بن عبد الله البجلي عند أحمد (٤٦٤/٢)، والطبراني في الكبير (١٦٠/٢، رقم ١٦٦٣)، وأبو يعلى (١٥٢١، ١٥٢٨) مرفوعاً نحوه. قال الهيثمي في المجمع (١٩١/٧): رجاله رجال الصحيح.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. ولما كان القصور قليلاً انجبر بمجيء الحديث من وجوه عديدة عن أبي هريرة، وغيره من الصحابة ساغ وصفه بالصحة أيضاً، فعلى هذا ما في بعض النسخ من زيادة «صحيح» متجه، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يرويه من رواية سليمان التيمي عن الأعمش إلا ابنه المعتمر بن سليمان، لذلك قال الترمذي: غريب من هذا الوجه من حديث سليمان التيمي عن الأعمش، وإلا فقد رواه عن الأعمش بإسناده عديد من الرواة، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث السادس والستون بعد المائتين

(القدر/ باب ما جاء لا يردُّ القدرَ إلا الدعاء)

٢١٣٩ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الضُّرَيْسِ ، عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سَلْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلاَّ الدُّعَاءُ، وَلا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلاَّ الْبِرُّ». قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أُسَيدٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ ﷺ، لا نَعْرِفُهُ إلاّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الضُّرَيْسِ، وَأَبُو مَوْدُودٍ اثْنَان، أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ فِضَّةُ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ اسْمُهُ فِضَّةُ بَصْرِيٌّ، وَالآخَرُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، أَحَدُهُمَا بَصْرِيٌّ، وَالآخَرُ مَدَنِيٌّ، وَكَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٥٠٢).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه البزار (٦/٥٠٢)، والطبراني في الكبير (٦/٢١٥، رقم ٦١٢٨) من سعيد بن يعقوب الطالقاني، عن يحيى بن الضريس به.

والحديث في إسناده محمد بن حميد الرازي، وأبو مودود.

أما محمد بن حميد؛ فقال الحافظ في التقريب: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، وقال الذهبي في الكاشف: وثقه جماعة، والأولى تركه، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة. قلنا: وقد تابعه سعيد بن يعقوب.

وأما أبو مودود البصري؛ فقال أبو حاتم: قدم الرَّيْ، وكان خراسانياً، ونزل بها، وهو ضعيف، قال أبو حاتم: وأبو مودود المدني أحب إلي من أبي مودود بحر، ومن أبي مودود فضة، وقال الحافظ في التقريب: فيه لين.

فنزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث ثوبان ﷺ عند ابن ماجه (المقدمة/ القدر ٩٠)، و (الفتن/ رقم ٤٠٢٢)، وأحمد (٥/٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢) مرفوعاً: «لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه». قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد حسن.

٢ _ وحديث معاذ ﷺ عند أحمد (٥/٢٣٤)، والطبراني في الكبير (٢٠/٢٠١) مرفوعاً: «لن ينفع حذر من قدر، ولكن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، فعليكم بالدعاء عبادَ الله». قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٤٦): وشهر بن حوشب لم يسمع من معاذ، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة.

٣ _ وحديث عائشة رضي الله عنها عند الحاكم (١/ رقم ١٨١٣) مرفوعاً: «لا ينفع حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء، فيعتلجان إلى يوم القيامة» وصححه الحاكم، ولكن قال الحافظ في التلخيص (٤/١٢١): وفي إسناده زكريا بن منظور وهو متروك، قال: ورواه البزار من حديث أبي هريرة ﷺ، وفي إسناده إبراهيم بن خثيم بن عراك عن أبيه، قال: لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سلمان إلا بهذا الإسناد، تفرد به يحيى بن الضريس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السابع والستون بعد المائتين

(القدر/ باب ما جاء أن النفس تموت حيث ما كتب لها)

٢١٤٦ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مَطَرِ بْنِ عُكَامِسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قَضَى اللهُ لِعَبْدٍ أَنْ يَمُوتَ بِأَرْضٍ؛ جَعَلَ لَهُ إِلَيْهَا حَاجَةً».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي عَزَّةَ ﷺ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلا يُعْرَفُ لِمَطَرِ بْنِ عُكَامِسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ وَأَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَهُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٨٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢٢٧/٥) من طريق أبي داود الحفري. والبخاري في التأريخ (٤٠٠/٧) من طريق موسى بن مسعود. والطبراني في الكبير (٨٠٦/٢٠)، والحاكم في المستدرك (٤٢/١) من طريق عباد بن موسى. والحاكم أيضاً من طريق أبي حذيفة وقبيصة بن عقبة. خمستهم عن سفيان الثوري به.

وأخرجه أحمد (٢٢٧/٥) من طريق خديج أبي سليمان. والطبراني في الكبير (٨٠٨/٢٠) من طريق إسرائيل. والحاكم (٤٢/١) من طريق أبي حمزة. كلهم عن أبي إسحاق به.

والحديث في إسناده مؤمل بن إسماعيل، وأبو إسحاق، ومطر بن عكامس.

أما مؤمل ؛ فقد وثقه ابن معين وابن راهويه، وقال أبو حاتم: صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الحافظ في التقريب: سيئ الحفظ.

وأما أبو إسحاق؛ فقال الحافظ في التقريب: ثقة مكثر، عابد اختلط بأخرة. و سماع سفيان عنه قديم، أخرج له الشيخان من رواية الثوري عنه، ولكن أبا إسحاق مدلس، وضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم؛ و قد عنعن، ولم نظفر بصريح سماع له في هذا الحديث.

وأما مطر بن عكامس؛ فقد اختلف في صحبته، أنكرها ابن معين: وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه: أله صحبة، قال: لا يُعرف له صحبة، قلت: له رواية؟ قال: لا ندري، وقال البرديجي في المراسيل: لم يرو عنه غير أبي إسحاق، ولا يصح له صحبة، وقال الطبراني: اختلف في صحبته، وقال ابن حبان: له صحبة، وقال الحافظ في التقريب:

صحابي، وقال الذهبي في الكاشف: له صحبة.

لذلك كله انحط درجة الحديث عن الصحة، وحسنه لأن مؤمل بن إسماعيل تابعه غير واحد عن الثوري، وإن لم نجد لأبي إسحاق سماعاً مع الاختلاف في صحبة مطر، ولكن في الباب حديث آخر عن أبي عزة ﷺ عند الترمذي نفسه في هذا الباب (٢١٤٧) مثل حديث مطر.

وله شاهد آخر من حديث جندب بن سفيان عند الحاكم (١/٣٦٧) مرفوعاً مثله.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند مطر إلا برواية أبي إسحاق السبيعي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والستون بعد المائتين

(القدر/ باب ما جاء في القدرية)

٢١٤٩ _ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَبِيبٍ، وَعَلِيِّ بْنِ نِزَارٍ، عَنْ نِزَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا فِي الإِسْلامِ نَصِيبٌ؛ الْمُرْجِئَةُ، وَالْقَدَرِيَّةُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا سَلاَّمُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نِزَارٍ، عَنْ نِزَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن صحيح غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٢٢٢) حينما نقل صاحب المشكاة: «غريب» فقط.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٩٤/٥) من طريق واصل بن عبد الأعلى به. وأيضاً من طريق علي بن المنذر، عن ابن فضيل عن أبيه، وعلي بن نزار، عن نزار به.

وأخرجه ابن ماجه (المقدمة/ الإيمان)، والخطيب في التأريخ (٤٤٤/٢) من طريق عبد الله بن محمد الليثي، عن نزار بن حيان به. إلا أنه وقع عند الخطيب عبد الله بن محمد عن ابن نزار، عن عكرمة، عن ابن عباس وجابر.

وأخرجه الترمذي في نفس الموضع، وابن عدي في الكامل (١٩٤/٥) من طريق محمد بن بشر، عن علي بن نزار، عن نزار به.

وأيضاً الترمذي، وابن عدي (٣٠٩/٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥٨/١)، والطبراني في الكبير (١١٦٨٢)، والبخاري في التأريخ (١٣٣/٤) من طريق محمد بن بشر، عن سلام بن أبي عمرة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي (١٩٤/٥)، وابن الجوزي في العلل (١٥٨/١) من طريق آخر عن علي بن نزار، والقاسم بن حبيب، عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم:

١ _ القاسم بن حبيب التمار، قال ابن معين: لا شيء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: ليِّن .

٢ _ علي بن نزار، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وكذا قال ابن عدي، وذكر يعقوب بن سفيان في باب من يُرغب عنه عن الرواية عنهم: وسمعت أصحابنا يضعفونه، و قال الحافظ في التقريب، والذهبي في الكاشف: ضعيف.

٣ _ نزار بن حيان الأسدي، ذكره ابن حبان في الضعفاء، وقال: قد يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدي في ترجمة ابنه علي بعد ما ذكر هذا الحديث: هذا أحد ما أُنكِر على علي ابن نزار، وعلى والده، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف إضافةً إلى ما وقع في الإسناد من اختلاف كثير، فروي تارةً من طريق علي بن نزار، عن عكرمة بغير واسطة، وتارةً من طريق علي

ابن نزار، عن نزار عن عكرمة، وكذا القاسم بن حبيب روى تارةً بواسطة نزار عن عكرمة، وتارة من غير واسطة، وروى عبد الله بن محمد الليثي، عن نزار، وتارةً عن ابن نزار عن عكرمة عن ابن عباس وجابر كما سبق مفصلاً في التخريج، وكل ذلك موجب لضعف الحديث، ولعل الترمذي حسنه لأجل المتابعة، فتوبع نزار من قِبل سلام بن أبي عمرة (وهو أيضاً ضعيف)، وتابع علياً القاسم بن حبيب، والقاسم أصلح من علي، وكذا توبِع من قِبل عبد الله بن محمد الليثي إلا أنه زاد جابراً.

على أن هناك شواهد في الباب تعضد معنى الحديث، منها:

١ _ حديث أنس ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٤٢٠٤) مرفوعاً: «صنفان من أمتي لا يردان عليَّ الحوض، ولا يدخلان الجنة؛ القدرية والمرجئة». قال الهيثمي في المجمع (٢٠٧/٧): رجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي، وهو ثقة.

٢ _ وحديث ابن عمر ﷺ عند الترمذي (٢١٥٢): جاءه رجلٌ فقال: إن فلاناً يقرأ عليك السلام، فقال له: إنه بلغني أنه قد أحدث، فإن كان قد أحدث؛ فلا تقرئه مني السلام، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكون في هذه الأمة أو في أمتي خسف أو مسخ أو قذف في أهل القدر» وفي رواية: «وذلك في المكذبين بالقدر». وصححه الترمذي والحاكم (٨٤/١) والذهبي.

٣ _ وحديث معاذ بن جبل ﷺ عند الطبراني في الكبير (٢٣٢/٢٠) مرفوعاً: «ما بعث الله نبياً قط إلا وفي أمته قدرية، ومرجئة يشوسون عليه أمر أمته، ألا! وإن الله لعن القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً». قال الهيثمي في المجمع (٢٠٤/٧): وفيه بقية بن الوليد، وهو لين، ويزيد بن حصين لم أعرفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود، والنسخ التي فيها «حسن غريب» دون ذكر «صحيح» أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عكرمة عن ابن عباس، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والستون بعد المائتين

(القدر/ باب بدون ترجمة رقم ١٤)

٢١٥٠ _ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ مُحَمَّدُ بْنُ فِرَاسٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَوَّامِ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مُثِّلَ ابْنُ آدَمَ؛ وَإِلَى جَنْبِهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ مَنِيَّةً، إِنْ أَخْطَأَتْهُ الْمَنَايَا؛ وَقَعَ فِي الْهَرَمِ؛ حَتَّى يَمُوتَ». قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَبُو الْعَوَّامِ هُوَ عِمْرَانُ وَهُوَ ابْنُ دَاوَرَ الْقَطَّانُ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٣٥٢).

أعاده المصنف (صفة القيامة/ ٢٤٥٦)، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٦٦٦)، و ابن عدي في الكامل (٨٩/٥)، والبيهقي في الشعب (١٠٥٧٥) كلهم من طريق محمد بن فراس به. وقد روى إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة به كما أشار إليه الطبراني في الأوسط (٥٦٦٦).

والحديث في إسناده أبو العوام عمران القطان، وثقه العجلي وغيره، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال البخاري: صدوق يهم، وضعفه النسائي، وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم، رُمي برأي الخوارج.

لذلك أنزل الترمذي الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما يشهد له من حديث أبي سعيد ﷺ عند أحمد (١٧/٣) أن النبي ﷺ غرز بين يديه غرزاً، ثم غرز إلى جنبه آخر، ثم غرز الثالث، فأبعده، ثم قال: «هل تدرون ما هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هذا الإنسان، وهذا أجله، وهذا أمله يتعاطى الأمل، يختلجه دون ذلك». قال الهيثمي في المجمع (٢٥٥/١٠): رجاله رجال الصحيح غير علي بن علي الرفاعي، وهو ثقة.

وحديث ابن مسعود ﷺ عند البخاري (الرقاق/ الأمل وطوله، ٦٤١٧)، والترمذي

(صفة القيامة/ باب ٢٢، رقم ٢٤٥٤)، وأحمد (٣٨٥/١) قال: خط لنا رسول الله ﷺ خطاًّ مربعاً، وخط في وسط الخط خطاً، وخط خارجاً من الخط خطاًّ، وحول الذي في الوسط خطوخاً، فقال: «هذا ابن آدم، وهذا أجله محيط به، وهذا الذي في الوسط الإنسان، وهذه الخطوط عروضه، إن نجا من هذا ينهشه هذا، والخط الخارج الأمل». وقال الترمذي: هذا حديث صحيح .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند عبد الله بن الشخير إلا بهذا الإسناد، تفرد به قتادة، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السبعون بعد المائتين

(القدر/ باب بدون ترجمة رقم ١٧)

٢١٥٥ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ، فَلَقِيتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! إِنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ فِي الْقَدَرِ، قَالَ يَا بُنَيَّ! أَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَاقْرَأِ الزُّخْرُفَ، قَالَ: فَقَرَأْتُ ﴿حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ، وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، فَقَالَ: أَتَدْرِي مَا أُمُّ الْكِتَابِ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ كِتَابٌ كَتَبَهُ اللهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الأَرْضَ، فِيهِ: إِنَّ فِرْعَوْنَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَفِيهِ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

قَالَ عَطَاءٌ: فَلَقِيتُ الْوَلِيدَ بْنَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ صَاحِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ مَا كَانَ وَصِيَّةُ أَبِيكَ عِنْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَ: دَعَانِي أَبِي، فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ! اتَّقِ اللهَ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تَتَّقِيَ اللهَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ؛ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، فَإِنْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا؛ دَخَلْتَ النَّارَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، قَالَ:

اكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الأَبَدِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

أخرجه المصنف بهذا الإسناد في موضعين؛ هنا وفي التفسير من سورة القلم (٣٣١٩)، فقد قال هنا: «غريب» فقط، واتفقت عليه النسخ، إلا أنه زاد في نسخة إبراهيم عطوة والعارضة قوله: «من هذا الوجه»، وقال في التفسير: «حسن صحيح غريب» حسب نسختنا الهندية، والتحفة، وكذا فيما نقله المزي في الأطراف (٥١١٩)، وأما في نسختي إبراهيم عطوة والعارضة؛ فـ «حسن غريب» دون قوله «صحيح».

أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٧٧) مختصراً بدون القصة، والمزي في التهذيب (ترجمة عبد الوحد بن سليم) من طريق الطيالسي. و من طريق علي بن الجعد. كلاهما عن عبد الواحد بن سليم به.

وأخرجه أحمد (٥/٣١٧)، وابن أبي شيبة (٧/٢٦٣، رقم ٣٥٩١٢) مقتصراً على القدر المرفوع من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة. وأحمد (٥/٣١٧) من طريق يزيد بن أبي حبيب. كلاهما عن الوليد بن عبادة به.

وأخرجه أبو داود (السنة/ الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ٤٧٠٠)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٤٨)، والبيهقي في السنن (١٠/٢٠٤) من طريق إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة، عن عبادة ﷺ به.

والحديث في إسناده عبد الواحد بن سليم، قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أحمد: حديثه حديث منكر، أحاديثه موضوعة، وقال ابن عدي: قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: فيه نظر، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف.

فنزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لمجيئه من غير هذا الوجه عن الوليد بن عبادة، كما رُوي عن عبادة ﷺ من طريق غير الوليد.

على أن للحديث شاهداً من حديث ابن عباس ﷺ عند الطبراني في الكبير (١١/١٢٢٢٧) مرفوعاً: «إن أول ما خلق الله القلم، والحوت، قال: ما أكتب؟ قال: كل

شيء كان إلى يوم القيامة». قال الطبراني: لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل، وقال الهيثمي في المجمع (١٢٨/٧): ومؤمل ثقة كثير الخطأ، وقد وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره، وبقية رجاله ثقات. قلنا: وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤٩٨/٢) عن ابن عباس ﷺ موقوفاً، وصححه، ووافقه الذهبي، ولكن هذا الوقف في حكم الرفع.

ومن حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن عدي في الكامل (٢٦٩/٦) مرفوعاً بلفظ: «أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون، وهي الدواة»

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين دون التصحيح هي الأولى بالصواب؛ لأن حال الحديث لا يصلح لأن يرتقي إلى درجة الصحة، ولو بعاضده.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق عطاء عن الوليد بن عبادة، عن أبيه إلا برواية عبد الواحد بن سليم، وإن كان قد رُوي عن الوليد، وكذا عن عبادة من غير هذا الوجه، كما رُوي نحوه عن النبي ﷺ بغير هذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء لا يحل لمسلم أن يروِّع مسلماً)

٢١٦٠ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَأْخُذْ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لاعِبًا أَوْ جادًّا، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ؛ فَلْيَرُدَّهَا إِلَيْهِ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدَ، وَجَعْدَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ.

وَالسَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ لَهُ صُحْبَةٌ، قَدْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ؛ وَهُوَ غُلامٌ، وَقُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ؛ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، وَوَالِدُهُ يَزِيدُ بْنُ السَّائِبِ لَهُ أَحَادِيثُ، هُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالسَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ ابْنُ أُخْتِ نَمِرٍ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٨٢٧).

أخرجه أحمد (٢٢١/٤)، وأبو داود (الأدب/ من ياخذ الشيء على المزاح، ٥٠٠٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٤١)، والطبراني في الكبير (٦٣٠/٢٢)، والحاكم (٦٣٧/٣) بأسانيدهم من طريق ابن أبي ذئب به.

والحديث رجاله كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل الترمذي على حطه عن درجة الصحة، هو كون عبد الله بن السائب قليل الحديث، وقول أحمد فيه: لا أعرفه من غير حديث ابن أبي ذئب، وثقه النسائي وابن سعد، وقال: كان ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه أهل المدينة، قال الحافظ: فإن كان أراد بهذا الإطلاق ابنَ أبي ذئب؛ فهو محتمل، وإن كان مراده ظاهر اللفظ فشاذ.

ولكن حسنه لما ورد في الباب أحاديث أخرى تعضد معناه، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند البزار كما في الكشف (٢٠٢/٢، رقم ١٥٢١) مرفوعاً: لا يحل لمسلم، أو لمؤمن أن يروع مسلماً. قال الهيثمي في المجمع (٢٥٤/٦): فيه عبد الكريم أبو أمية، وهو ضعيف.

٢ _ وحديث أبي حميد عند ابن حبان كما في موارد الظمآن (٢٨٣/١): مرفوعاً: «لا يحل لمسلم أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه»، قال: ذلك لشدة ما حرم الله من مال المسلم على المسلم.

٣ _ وحديث سليمان عند الطبراني في الكبير (٦٤٨٧/٧) أن أعرابياً صلَّى مع رسول الله ﷺ؛ ومعه قرن، فأخذها بعض القوم، فلما سلم النبي ﷺ؛ قال الاعرابي: فأينَ القرن؟ فكأن بعض القوم ضحك، فقال النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يروعنَّ مسلماً». قال الهيثمي في المجمع (٢٥٤/٦): رواه الطبراني من رواية اسماعيل بن مسلم، فان كان هو العبدي؛ فهو من رجال الصحيح، وإن كان هو المكي؛ فهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق السائب عن أبيه يزيد ﷺ إلا برواية عبد الله بن السائب، تفرد به ابن أبي ذئب، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في النهي عن تعاطي السيف مسلولاً)

٢١٦٣ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً.

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَرَوَى ابْنُ لَهِيعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ بَنَّةَ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدِي أَصَحُّ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٢٦٩٠).

أخرجه أحمد (٣٠٠/٣، ٣٦١)، وأبو داود (الجهاد/ النهي أن يتعاطى السيف مسلولاً، ٢٥٨٨)، والطيالسي (١٧٥٩)، والحاكم (٢٩٠/٤) بأسانيدهم المختلفة من طريق حماد بن سلمة به.

وأخرجه أحمد (٣٦١/٣) من طريق عفان، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن مرسلاً نحوه.

وأخرجه أحمد (٣٧٠/٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري. وابن حبان (٥٩١٣) من طريق أبي عاصم. كلاهما عن ابن جريج، قال أخبرني أبو الزبير، قال سمعت جابراً يقول، فذكر الحديث مثله.

وأخرجه أحمد (٣٤٧/٣)، والطبراني في الكبير (٣٠/٢، رقم ١١٩٠) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن بَنَّة الجهني نحوه مطولاً.

وأخرجه أحمد (٣٧٠/٣) من طريق سليمان بن موسى ، عن جابر، عن النبي

ﷺ مطولاً.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكُلِّم في أبي الزبير، قال الحافظ في التقريب: صدوق إلا أنه يدلس، وقال الذهبي في الكاشف: حافظ ثقة، وقال أبو حاتم: لا يُحتج به، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا يُقبَل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير، وقد عنعن هنا. (قلنا: ولعل الترمذي لم يطلع على حديث ابن جريج الذي قد صرح فيه أبو الزبير بالسماع كما سبق في التخريج).

بالإضافة إلى ما اختلف في الإسناد على أبي الزبير، فروى حماد عنه، عن جابر، عن النبي ﷺ، وروى ابن لهيعة عنه، عن جابر، عن بنَّة الجهني، عن النبي ﷺ.

لذلك أنزل الترمذي إسناد الحديث عن درجة الصحة، ثم حسنه لمجيئه من غير وجه، ولما يشهد له من حديث أبي بكرة رضي الله عنه عند أحمد (٥/٤١، ٤٢)، والحاكم (٤/٢٩٠): أتى رسول الله ﷺ على قوم يتعاطون سيفاً مسلولاً، فقال: «لعن الله من فعل هذا، أوَ ليس قد نهيتُ عن هذا؟»، ثم قال: «إذا سلَّ أحدكم سيفه؛ فنظر إليه، فأراد أن يناوله أخاه؛ فليغمده، ثم يناوله إياه». صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فإنما حكم الترمذي بها حسب علمه، ولعله لم يبلغه طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، وقد روى أيضاً سليمان بن موسى عن جابر عن النبي ﷺ، فالحديث سليم من الغرابة بأنواعها، والله أعلم.

الحديث الثالث والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء من صلى الصبح فهو في ذمة الله)

٢١٦٤ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مَعْدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَجْلانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ؛ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللهِ فَلا يُتْبِعَنَّكُمُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذِمَّتِهِ».

٥٨٠

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ جُنْدَبٍ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ.
وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤١٣٨).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أبو يعلى (٦٤٥٢) من طريق محمد بن المثنى عن معدي بن سليمان به.

والحديث في إسناده معديّ بن سليمان، ومحمد بن عجلان، وأبوه.

أما معديّ ؛ فقال أبو زرعة: واهي الحديث، يحدث عن ابن عجلان مناكير، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات، والملزقات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحافظ في التقريب: ضعيف، وكان عابداً.

و أما محمد بن عجلان؛ فهو صدوق؛ إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ، و ثقه ابن معين، و النسائي، و أبو حاتم: و قال الترمذي (٢٦٣٨): سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت ابن عيينة يقول: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث، و ذكره العقيلي في الضعفاء.

وأما عجلان والد محمد؛ فقال الحافظ في التقريب: لا بأس به، وقال أبو داود: لم يرو عنه غير ابنه محمد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: لا بأس به.

فلذلك نزل إسناد الحديث إلى درجة الضعف، ولكن حسنه الترمذي لما وقع في الباب من شواهد، منها:

١ _ حديث جندب ﷺ عند مسلم (المساجد/ فضل صلاة العشاء والصبح، ٦٥٧)، والترمذي (الصلاة/ فضل العشاء والفجر في الجماعة، ٢٢٢) مرفوعاً: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء، فيدركه، فيكبه في نار جهنم».

٢ _ وحديث سمرة بن جندب ﷺ عند أحمد (١٠/٥)، وابن ماجه (الفتن/ المسلمون في ذمة الله، ٣٩٤٦) مرفوعاً: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله»، وعند

الطبراني في الكبير (٦٩١٧) زيادة: «فلا يطلبنكم الله بشيء في ذمته». قال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح إن كان الحسن سمع من سمرة.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به معدي بن سليمان، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في لزوم الجماعة)

٢١٦٦ _ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَدُ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ».

وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلاّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٧٢٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الحاكم (١١٦/١) من طريق سلمة بن شبيب، وعباس بن عبد العظيم. والبيهقي في الأسماء (ص ٤٠٧) من طريق سلمة بن شبيب. كلاهما عن عبد الرزاق به.

والحديث رجاله ثقات، من رجال الصحيح، إلا أن الذي حمل الترمذي على حطه من درجة الصحة تفرد عبد الرزاق برواية هذا الحديث من هذا الطريق، ونقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري جوابه في حديث سأله عنه، فقال: لا أعرف أحداً روى هذا الحديث عن معمر غير عبد الرزاق، وعبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر أحاديث لم تكن في الكتاب،كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢)، وقد سبق من الترمذي في الأحكام حط إسناد حديث بمجرد تفرد

عبد الرزاق، ثم تحسينه نظراً إلى العواضد، انظر الحديث رقم: ١٣٢٦.

لذلك أنزل الإسناد عن درجة الصحة، ثم حسنه لما له من شواهد عديدة، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند المصنف في الباب نفسه (٢١٦٧) مرفوعاً: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار». وقال: غريب.

٢ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند الحاكم (١١٦/١) مرفوعاً: «لا يجمع الله أمتي،أو قال هذه الأمة على الضلالة أبداً،ويد الله على الجماعة».

٣ _ وحديث عرفجة ﷺ عند الطبراني في الكبير (٣٦٢/١٧، ٣٦٨) مرفوعاً: «يد الله على الجماعة، والشيطان مع من خالف الجماعة بركض». قال الهيثمي في المجمع (٢٢١/٥): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها «حسن غريب» هي الأولى بالصواب، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فكما قال الترمذي، فلا يُروى هذا الحديث من مسند ابن عباس ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرزاق، والمتن مروي من وجوه كثيرة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكَر)

٢١٧٠ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ الأَشْهَلِيُّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقْتُلُوا إِمَامَكُمْ، وتَجْتَلِدُوا بِأَسْيَافِكُمْ، وَيَرِثَ دُنْيَاكُمْ شِرَارُكُمْ».

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية والتحفة «حسن» فقط، وكذا فيما

نقله المزي في الأطراف (٣٣٦٥)، وفي نسخة إبراهيم، والعارضة: «حسن إنما نعرفه إلخ».

أخرجه ابن ماجه (الفتن/ أشراط الساعة، ٤٠٤٣) من طريق عبد العزيز الدراوردي. وأحمد (٥/٣٨٩)، والبيهقي في الدلائل (٦/٣٩٢) من طريق إسماعيل ابن جعفر. كلاهما عن عن عمرو بن أبي عمرو به.

وأخرجه الطيالسي (٤٣٩)، ومن طريقه البيهقي في الدلائل (٦/٣٩١) عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب، عن حذيفة ﷺ. قال البيهقي: هكذا قال أبو داود، يعني أنه جعل عن المطلب بدل عبد الله بن عبد الرحمن.

والحديث في إسناده: ١ _ عبد العزيز الدروارِدي، قال الحافظ في التقريب: صدوق،كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ، وقال في مقدمة الفتح: وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال أحمد: كان معروفاً في الطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس؛ وهِمَ، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ. قلنا: ولكن توبِع هنا بإسماعيل بن جعفر عند أحمد والبيهقي كما سلف في التخريج.

٢ _ وعمرو بن أبي عمرو، قال الحافظ في التقريب: ثقة ربما وهِم، وقال في المقدمة: وثقه أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، والنسائي، وعثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، واحتج به البخاري عن غير عكرمة، و هاهنا يروي عن غير عكرمة.

٣ _ وعبد الله الأنصاري، قال ابن معين: لا أعرفه، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقال الذهبي في الكاشف: وُثِّقَ، ذكره ابن حبان في الثقات.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لشواهد تعضده، فقد تناول الحديث ثلاث معاني تقع قبل وقوع الساعة: قتل الإمام، والقتال فيما بين المسلمين، وتسلط الأشرار، وكل من هذه المعاني قد وردت به نصوص عديدة، منها:

١ _ حديث عمار بن ياسر ﷺ عند أحمد (٤/٢٦٣)، والطبراني، وأبي يعلى (٣/٢١٢) مرفوعاً: «يكون بعدي قوم يأخذون الملك تقتل عليه بعضهم بعضاً». قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٩٢): رجاله رجال الصحيح غير ثروان، وهو ثقة.

٢ _ وحديث أبي موسى ﷺ عند البخاري (الفتن/ ظهور الفتن)، ومسلم (العلم/ رفع العلم وقبضه) مرفوعاً: «إن بين يدي الساعة أياماً يُرفعُ فيها العلم، وينزل فيها، ويكثر فيها الهرَج، والهرَج القتل».

٣ _ وحديث ابن مسعود ﷺ عند مسلم (الفتن/ قرب الساعة) مرفوعاً: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق».

٤ _ ومنها: حديث أنس ﷺ عند ابن ماجه (الفتن/ شدة الزمان) مرفوعاً: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحّاً، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن أبي عمرو، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً، وأما ما روى الطيالسي من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن المطلب؛ فكأنه وهمٌ، أو لم يبلغ المصنف والله أعلم.

الحديث السادس والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكَر)

٢١٧١ _ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عنها، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ الْجَيْشَ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِمْ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عنها: لَعَلَّ فِيهِمُ الْمُكْرَهَ، قَالَ: «إِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها أَيْضًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف

(١٥٢١٦).

أخرجه أحمد (٦/٢٨٩)، وابن ماجه (الفتن/ جيش البيداء، ٤٠٦٥)، وأبو يعلى (٦٩٢٦) من طريق سفيان بن عيينة به.

وأخرجه أحمد (٦/٢٩٠)، ومسلم (الفتن/ الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، ٢٨٨٢)، وأبو داود (المهدي، رقم ٤٢٩٠)، والطبراني في الكبير (٢٣/٩٨٤)، والحاكم (٤/٤٢٩) من طريق عبيد الله بن القبطية، عن أم سلمة نحوه مطولاً ومختصراً.

وأخرجه أبو داود أيضاً (٤٢٨٦، ٤٢٨٧)، وأحمد (٦/٣١٦) من طريق قتادة، عن صالح أبي خليل، عن صاحب له، عن أم سلمة رضي الله عنها.

وأخرجه أبو داود (٤٢٨٨) من طريق عمران القطان، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبد الله بن الحارث، عن أم سلمة.

وأخرجه البخاري (البيوع/ ما ذكر في الأسواق، ٢١١٨) من طريق إسماعيل بن زكريا، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير، عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث رجاله كلهم ثقات، إلا أن الذي حمل الترمذي على حط إسناده عن درجة الصحة هو الاختلاف فيه، فقد رواه ابن عيينة عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن أم سلمة، وخالفه إسماعيل بن زكريا، فرواه عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن عائشة كما أشار إلى ذلك الترمذي نفسه، ثم حسنه لمجيء هذا الحديث من غير وجه عن أم سلمة كما أسلفنا في التخريج، ولما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عائشة رَضي الله عنها قالت: عبث رسول الله ﷺ في منامه، فقلنا: يا رسول الله! صنعتَ شيئاً في منامك لم تكن تفعله، فقال: «العجب، إن ناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش قد لجأ بالبيت؛ حتى إذا كانوا بالبيداء؛ خسف بهم»، فقلنا: يا رسول الله! إن الطريق قد يجمع الناس، قال: «نعم، فيهم المستبصر، والمجبور، وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً، ويصدرون مصادر شتى، يبعثهم الله على نياتهم».

وأخرجه البخاري من طريق نافع بن جبير عنها كما سلف في التخريج، وقال الحافظ في الفتح (٥/٤٢٧) بعد ذكر الإسنادين: ويحتمل أن يكون نافع سمعه منهما.

٢ _ وحديث صفية رضي الله عنها عند الترمذي (الفتن/ ما جاء في الخسف، ٢١٨٤)، وابن ماجه (الفتن/ جيش البيداء، ٤٠٦٤) مرفوعاً: «لا ينتهي الناس عن غزو هذا البيت حتى يغزو جيش، حتى إذا كانوا بالبيداء، أو ببيداء من الأرض؛ خسف بأولهم وآخرهم، ولم ينج أوسطهم»، قلت: يا رسول الله! فمن كره منهم؟ قال: «يبعثهم الله على ما في أنفسهم». قال الترمذي: حسن صحيح .

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق نافع بن جبير، عن أم سلمة رضي الله عنها إلا برواية محمد بن سوقة، تفرد به ابن عيينة، وقد رُوي عن أم سلمة مطولاً ومختصراً من أوجه أخر، فالحديث غريب إسناداً لا متناً.

الحديث السابع والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر)

٢١٧٤ _ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُصْعَبٍ أَبُو يَزِيدَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ كَلِمَةَ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب من هذا الوجه»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٢٣٤).

أخرجه ابن ماجه (الفتن/ الأمر بالمعروف إلخ، ٤٠١١) من طريق عبد الرحمن بن مصعب. وأبو داود (الملاحم/ الأمر والنهي، ٤٣٤٤)، وابن ماجه (٤٠١١)، والخطيب في التأريخ (٧/٢٤٦) من طريق يزيد بن هارون. كلاهما عن إسرائيل به.

وأخرجه أحمد (١٩/٣) من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، عنه ﷺ نحوه

ضمنَ الحديث الطويل.

والحديث في إسناده: عبد الرحمن؛ فقد روى عن جماعة، وعنه جماعة، كان جعفر بن غياث إذا لقيه؛ قال له: ما قعدت بعد ماحدثت، وقال ابن سعد: عابد ناسك عنده أحاديث، وقال ابن القطان: مجهول الحال، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقد توبع هنا.

وأما عطية؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، كان شيعياً مدلساً، وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: ليِّن، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لمتابعة كل منهما من قِبل غيره كما سلف في التخريج، ولما له من شاهد من حديث أبي أمامة ﷺ عند ابن ماجه (الفتن/ ٤٠١٢)، وأحمد (٢٥١/٥، ٢٥٦): عرض لرسول الله ﷺ رجلٌ عند الجمرة الأولى، فقال: يا رسول الله! أيُّ الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رأى الجمرة الثانية؛ سأله، فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة؛ وضع رجله في الغرز ليركب، قال: «أين السائل؟»، قال: أنا يا رسول الله، قال: «كلمة حق عند ذي سلطان جائر». قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد فيه مقال، أبو غالب مختلف فيه، ضعفه ابن سعد، وأبو حاتم والنسائي، ووثقه الدارقطني، وقال ابن عدي: لا بأس به. وراشد بن سعد قال فيه أبو حاتم: صدوق، وباقي رجال الإسناد ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق عطية عن أبي سعيد إلا برواية محمد بن جُحادة، تفرد به إسرائيل، والمتن مروي من عدة طرق، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء كيف يكون الرجل في الفتنة)

٢١٧٧ ـ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الْقَزَّازُ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ

سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ رَضيَ الله عنها، قَالَتْ: ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِتْنَةً، فَقَرَّبَهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَنْ خَيْرُ النَّاسِ فِيهَا؟ قَالَ: «رَجُلٌ فِي مَاشِيَتِهِ؛ يُؤَدِّي حَقَّهَا، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ، وَرَجُلٌ آخِذٌ بِرَأْسِ فَرَسِهِ؛ يُخِيفُ الْعَدُوَّ، وَيُخِيفُونَهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أُمِّ مَالِكٍ الْبَهْزِيَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اختلف هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن غريب من هذا الوجه»، والباقية متفقة على قوله «غريب» فقط. وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٣٥٥).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٦/٤١٩)، والطبراني في الكبير (٢٥/٣٦٠) من طريق عبد الواحد بن زياد. والطبراني أيضاً (٢٥/٣٦٠، ٣٦١) من طريق خالد بن عبد الله، وجرير بن عبد الحميد. ثلاثتهم عن ليث بن أبي سليم به.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٦٠) عن معمر، عن ابن طاؤس، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه مرسلاً.

وأخرجه الحاكم (٤/٤٤٦، ٤٦٤) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ نحوه.

والحديث رجاله ثقات إلا الرجل المبهم الذي روى عن طاؤس، وقد روى ليث بن أبي سليم، عن طاؤس نحوه كما سبق، فتابعَ رجلاً مبهماً إن كان غيره.

ولكن هناك اختلاف على طاؤس، فروي عنه مرسلاً، ومسنداً، وتارةً من مسند أم مالك، وتارةً من مسند ابن عباس ﷺ.

لذلك كله نزل الإسناد عن درجة الصحة، وحسنه الإمام لما له من شواهد كثيرة، منها: ١ _ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند البخاري (بدء الخلق/ خير مال المسلم غيم

إلخ، ٣٣٠٠)، و (الفتن/ التعرب في الفتنة، ٧٠٨٨) مرفوعاً: «يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم يتبع بها شعف الجبال، ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن».

٢ _ وحديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الإمارة/ فضل الجهاد والرباط، ١٨٨٩) مرفوعاً: «من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عنان فرسه في سبيل الله يطير على متنه؛ كلما سمع هيعة أو فزعة طار عليه؛ يبتغي القتل والموت مظانه، أو رجل في غُنَيمة في رأس شعفة من هذه الشعف، أو بطن واد من هذه الأودية؛ يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويعبد ربه حتى يأتيه اليقين، ليس من الناس إلا في خير».

٣ _ وحديث ابن عباس ﷺ عند الترمذي (فضائل الجهاد/ أي الناس خير) مرفوعاً نحوه، وقال: حسن غريب.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها زيادة «حسن» هي الأولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أم مالك إلا برواية طاؤس، تفرد به رجل مبهم، أو ليث بن أبي سُليم، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث التاسع والسبعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في كلام السباع)

٢١٨١ _ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُكَلِّمَ السِّبَاعُ الإِنْسَ، وَحَتَّى تُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذَبَةُ سَوْطِهِ، وَشِرَاكُ نَعْلِهِ، وَتُخْبِرَهُ فَخِذُهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن غريب»، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٣٧١).

أخرجه الحاكم (٤٦٨/٤) من طريق أحمد بن حنبل. وأيضاً (٤٦٧/٤، ٤٦٨) من طريق يحيى بن يحيى. كلاهما عن وكيع. وأحمد (٨٣/٣، ٨٤) عن يزيد. والبيهقي في الدلائل (٤١/٦، ٤٢) من طريق عبد الله بن موسى ويونس بن بكير. والعقيلي في الضعفاء (٤٧٧/٣) من طريق مسلم بن إبراهيم. خمستهم عن القاسم بن الفضل به.

وأخرجه ابن حبان (٦٤٦٠) من طريق هدبة بن خالد، عن القاسم، عن الجريري، عن أبي نضرة به. فزاد الجريريَّ بين القاسم وأبي نضرة.

وأخرجه أحمد (٨٨/٣، ٨٩)، والبيهقي في الدلائل (٤٢/٦، ٤٣) من طريق شهر ابن حوشب، عن أبي سعيد ﷺ بقصة الأعرابي الذي سمع من الذئب الكلام، فعرضه على النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: والذي نفسي بيده إلخ.

والحديث رجاله ثقات ما عدا سفيان بن وكيع، قال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، و قال أبو زرعة: لايُشتغل به، قيل: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، و قال الآجري: حضرت أبا داود؛ يُعرَض عليه الحديث من مشايخه، فعُرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يقبله، و قال النسائي: ليس بثقة، و ذكره ابن حبان في المجروحين، و قال: كان شيخاً فاضلاً صدوقاً؛ إلا أنه ابتُلي بوراق سوء، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه. (تهذيب). و بمثله قال الحافظ في التقريب.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لمتابعة غير واحد إياه متابعةً تامة وقاصرةً، ولمجيئه من طريق شهر عن أبي سعيد، ولما له من شاهد من حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٣٠٦/٢) من طريق أشعث بن عبد الله، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء ذئب إلى راعي الغنم، فأخذ منها شاةً، فطلبها الراعي حتى انتزعها منه، قال: فصعد الذئب على تل، فأقعى، واستذفر، فقال: عمدت إلى رزق رزقنيه الله عز وجل انتزعته مني، فقال الرجل: تالله! ان رأيتُ كاليوم ذئباً يتكلم، قال

الذئب: أعجب من هذا رجل في النخلات بين الحرتين يخبركم بما مضى، وبما هو كائن بعدكم، وكان الرجل يهودياً، فجاء الرجل إلى النبي ﷺ، فأسلَمَ، وخبَّره، فصدقه النبي ﷺ، ثم قال النبي ﷺ: «إنها أمارة من أمارات بين يدي الساعة، قد أوشك الرجل أن يخرج، فلا يرجع حتى يتحدثه نعلاه وسوخه ما أحدث أهله بعده». قال الهيثمي في المجمع (٢٩٢/٨): رجاله ثقات.

وعند الشيخين طرف منه، البخاري (الأنبياء، رقم ٣٤٧١، وفضائل الصحابة ٣٦٦٣)، ومسلم (رقم ٢٣٨٨).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، ولحديث أبي سعيد هذا طرق عديدة إلى القاسم بن الفضل، فزال بها ما كان يخشى من قبل وراق سفيان بن وكيع بجانب مجيئه من طريق آخر عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد، ومجيئه من مسند أبي هريرة أيضاً بأسانيد قوية؛ فلم تبق هنا ريبة في ارتقائه إلى درجة الصحة، فالنسخ التي فيها وصفه بالصحة أيضاً متجهة بلا شك.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من طريق أبي نضرة، عن أبي سعيد إلا برواية القاسم بن الفضل مع وروده من غير هذا الوجه، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب)

٢٢٠٣ _ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ عُدَيْسَةَ بِنْتِ أُهْبَانَ بْنِ صَيْفِيٍّ الْغِفَارِيِّ، قَالَتْ: جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ إِلَى أَبِي، فَدَعَاهُ إِلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنَّ خَلِيلِي وَابْنَ عَمِّكَ عَهِدَ إِلَيَّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ أَنْ أَتَّخِذَ سَيْفًا مِنْ خَشَبٍ، فَقَدِ اتَّخَذْتُهُ، فَإِنْ شِئْتَ خَرَجْتُ بِهِ مَعَكَ، قَالَتْ: فَتَرَكَهُ. قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُبَيْدٍ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٣٤).

أخرجه أحمد (٦٩/٥)، وابن ماجه (الفتن/ التثبت في الفتنة،٣٩٦٠)، والبخاري في التأريخ (١٤٥/٢)، والطبراني في الكبير (٨٦٣، ٨٦٦) بأسانيدهم المختلفة عن عبد الله ابن عبيد به. والروايات مطولة ومختصرة.

وأخرجه أحمد (٣٩٣/٦)، والطبراني في الكبير (٨٦٧) من طريق حماد بن زيد، عن عبد الكبير بن الحكم، عن عديسة، عن أبيها أهبان ﷺ. وقرن أحمد عبد الله بن عبيد بعبد الكبير.

وأخرجه أحمد (٦٩/٥، ٣٩٣/٦)، والطبراني في الكبير (٨٦٤) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي عمرو القسمَلي، عن بنت أهبان، عن أبيها ﷺ.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٨٦٨) من طريق يحيى بن زهدم، عن أبيه زهدم بن الحارث الغفاري، عن أهبان ﷺ نحوه.

والحديث في إسناده عبد الله بن عبيد، وعُدَيسة بنت أهبان، أما عبد الله بن عبيد؛ فقال المزي في التهذيب: عبد الله بن عبيد الحميري، البصري، مؤذن مسجد المسارج، روى عن أبي بكر بن النضر بن أنس بن مالك، وعديسة بنت أهبان، وعنه إسماعيل بن علية، وصفوان بن عيسى، وعثمان بن الهيثم، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، ما به بأس. اهـ. وقال الحافظ في التهذيب: قلت: الراوي عن عديسة غيره (أي غير الحميري)، وقال في تعجيل المنفعة: عبد الله بن عبيد الديلي، عن عُدَيسة بنت أهبان، وعنه حماد بن زيد، وروح، مجهول، قلت (الحافظ): جمع بينهما المزي، فذكر في ترجمة الحميري أنه روى عن عديسة بنت أهبان، وليس بجيد، بل، لم يرو الحميري إلا عن أبي بكر بن النضر، وأما الراوي عن عديسة؛ فقد أخرج حديثه أيضاً الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف، ثم ذكر الحافظ عدداً من تلاميذه، ثم قال: ومن يروي عنه هؤلاء العدد الكثير، ويحسن له الترمذي؛ فليس بمجهول.

وأما عُديسة؛ فقال الحافظ في التقريب: مجهولة. لذلك نزل الإسناد عن درجة

الصحة، وحسنه لشواهده، وإن كان لكل من عبد الله بن عبيد، وعديسة متابعة كما سلف منا في التخريج، ولكن الترمذي لم يبلغه المتابعة، لذلك قال: لا نعرفه إلا من حديث عبد الله ابن عبيد، ومن تلك الشواهد:

١ _ حديث محمد بن مسلمة ﷺ عند أحمد (٢٢٥/٤) من طريق الحسن يقول: إن عليّاً بعث إلى محمد بن مسلمة، فجيء به، فقال: ما خلفك عن هذا الأمر؟ قال: دفع إلي ابن عمك يعني النبي ﷺ سيفاً، فقال: «قاتل به ما قوتل العدو، فإذا رأيتَ الناس يقتل بعضهم بعضاً؛ فاعمد به إلى صخرة، فاضربه بها، ثم الزم بيتك، حتى تأتيك منية قاضية، أو يد خاطئة»، قال: خلّوا عنه. وأخرجه ابن ماجه (٣٩٦٢) من طريق أبي بردة، عن محمد بن مسلمة نحوه مختصراً بدون قصة علي ﷺ.

٢ _ وحديث ابن عباس، وابن عمر ﷺ عند الطبراني في الكبير (٣٢٠/١٢، رقم ١٢٩٦٨) عن أبي جمرة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ أعطى محمد بن مسلمة سيفاً، فقال: «قاتل المشركين ما قوتلوا، فإذا رأيت سيفين اختلفا بين المسلمين؛ فاضرب حتى ينثلم، واقعد في بيتك حتى تأتيك منية قاضية، أو يد خاطئة»، قال: ثم أتيت ابن عمر ﷺ، فحذالي على مثله عن النبي ﷺ. قال الهيثمي في المجمع (٣٠١/٧): رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلم نعثر على أحدٍ روى عن أُهبان غير بنته عُديسة، وأما رواية زهدم ابن الحارث عن أهبان؛ فليس إسناده بقائم لجهالة زهدم، وضعف ابنه يحيى، وقال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة موضوعة؛ وإن قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وأما قوله: لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن عبيد؛ فقد تابعه أبو عمرو القسملي، وعبد الكبير عند أحمد وغيره، فلعل هذه الطرق لم تبلغ الإمام، فقال ما قال، وعلى كل حال؛ الحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الحادي والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب)

٢٢٠٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ، عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِتْنَةِ: «كَسِّرُوا فِيهَا قَسِيَّكُمْ، وَقَطِّعُوا فِيهَا أَوْتَارَكُمْ، وَالْزَمُوا فِيهَا أَجْوَافَ بُيُوتِكُمْ، وَكُونُوا كَابْنِ آدَمَ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَرْوَانَ هُوَ أَبُو قَيْسٍ الأَوْدِيُّ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن غريب صحيح»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٩٠٣٣).

أخرجه أحمد (٤٠٨/٤)، وابن أبي شيبة (٤٤٨/٧، رقم ٣٨١١١) من طريق عفان، عن همام. وأحمد (٤١٦/٤)، وأبو داود (الفتن/ النهي عن السعي في الفتنة، ٤٢٥٩)، وابن ماجه (الفتن/ التثبت في الفتنة، ٣٩٦١)، وابن حبان (٥٩٣١) كلهم من طريق عبد الوارث بن سعيد. كلاهما عن محمد بن جُحادة به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا سهل بن حماد، وعبد الرحمن بن ثروان، أما سهل؛ فقال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: شيخ صالح الحديث، ووثقه العجلي والبزار، وقال الحافظ في التقريب: صدوق.

وأما عبد الرحمن بن ثروان؛ فهو مع كونه من رجال البخاري تكلم فيه بعضهم، قال أحمد: يخالف في حديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له: كيف حديثه، فقال: صالح، هو بين الحديث، وثقه النسائي، والعجلي، والدارقطني، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما خالف.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث أبي بكرة ﷺ عند مسلم (الفتن/ نزول الفتن كمواقع القطر، ٢٨٨٧) مرفوعاً: «إنها ستكون فتن، ألاَ! ثم تكون فتنة؛ القاعد فيها خيرٌ من الماشي فيها، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا! فإذا نزلت أو وقعت؛ فمن كان له إبل؛ فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم؛ فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض؛ فليلحق بأرضه»، قال: فقال رجل: يا رسول الله! أرأيتَ من لم يكن له إبل، ولا غنم، ولا أرض؟ قال: «يعمد إلى سيفه، فيدق على حده بحجر، ثم لينجُ إن استطاع النجاءَ، اللهم هل بلغتُ، اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت»، قال: فقال رجل: يا رسول الله! أرأيتَ إن أُكرِهتُ حتى يُنْطلَق بي إلى أحد الصفين، أو إحدى الفئتين، فضربني رجل بسيفه، أو يجيء سهم، فيقتلني؟ قال: «يبوء بإثمه وإثمك، ويكون من أصحاب النار».

٢ _ وحديث محمد بن مسلمة عند أحمد (٤٩٣/٣) و (٢٢٥/٤) وبعض منه عند ابن ماجه (٣٩٦٢) سبق ذكره في الحديث السابق.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرخه فيه موجود. ولما كان القصور في هذا الإسناد أقل قليل؛ حتى أن رجاله ممن صححوا لهم، وما كان فيهم من الخلل انجبر بشواهده المذكورة في الباب مما تسبب إلى ارتقاء الحديث إلى درجة الصحة، فعلى هذا النسخ التي ورد فيها زيادة «صحيح» أيضاً متجهة، والله أعلم.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي موسى الأشعري ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن ثروان، وعنه محمد بن جُحادة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثاني والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في أشراط الساعة)

٢٢٠٨ _ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَقِيءُ الأَرْضُ أَفْلاَذَ

كَبِدِهَا أَمْثَالَ الأُسْطُوَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، قَالَ: فَيَجِيءُ السَّارِقُ، فَيَقُولُ: فِي مِثْلِ هَذَا قُطِعَتْ يَدِي، وَيَجِيءُ الْقَاتِلُ، فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَتَلْتُ، وَيَجِيءُ الْقَاطِعُ، فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ رَحِمِي، ثُمَّ يَدَعُونَهُ، فَلا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلخ»، والباقية متفقة على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٣٤٢٢).

أخرجه مسلم (الزكاة/ الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها، ١٠١٣)، وابن حبان (٦٦٦٢)، وأبو يعلى (٦١٧١) من طريق واصل بن عبد الأعلى به.

والحديث رجاله كلهم ثقات ما عدا محمد بن فضيل، وأبي حازم، أما محمد بن فضيل؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، عارف رمي بالتشيع، وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، شيعي، وقال في الميزان: صدوق مشهور. وقال ابن سعد: بعضهم لا يَحتج به، قال الحافظ في هدي الساري: إنما توقف فيه من توقف لتشيعه، واحتج به الجماعة.

وأما عبد الله بن جابر أبو حازم؛ فقال أبو حاتم: هو أحب إليَّ من الحجاج بن أرطاة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البزار: لا بأس به, وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يَشهد له حديث عدي بن حاتم ﷺ عند البخاري (المناقب/ علامات النبوة في الإسلام، ٣٥٩٥)، وأحمد (٢٥٧/٤) مطولاً، وفيه: قوله ﷺ: «ولئن طالت بك حياة؛ لتفتحن كنوز كسرى»، قلت: كسرى بن هرمز؟ قال: «كسرى بن هرمز، ولئن طالت بك حياة ؛ لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة؛ يطلب من يقبله منه، فلا يجد أحداً يقبله منه» الحديث.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود، والنسخ التي فيها التحسين والتغريب بدون التصحيح أولى بالصواب.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به واصل بن عبد الأعلى عن محمد بن فضيل، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثالث والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في أشراط الساعة)

٢٢٠٩ _ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، قَالَ ح. و حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ، الأَشْهَلِيُّ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ؛ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكَعُ ابْنُ لُكَعٍ».

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة: «حسن غريب»، وفي نسختنا الهندية و التحفة «حسن» فقط،وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٣٣٦٧، مقارنة بـ ٣٣٦٦).

انفرد بإخراجه الترمذي من بين الستة، و أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٩)، و البيهقي في الدلائل (٦/ ٣٩٢) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن عمرو به.

والحديث في إسناده ثلاثة تكلم العلماء فيهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وهو صدوق، وقد توبِع هنا.

وعمرو بن أبي عمرو: وثقه أحمد، و أبو زرعة، و أبو حاتم، والعجلي، وضعفه ابن معين، و النسائي، و عثمان الدارمي لروايته عن عكرمة حديث البهيمة، و احتج به البخاري عن غير عكرمة، و هنا يروي عن غير عكرمة .

وعبد الله الأنصاري، مقبول. وتقدم الكلام عليهم قريباً في الحديث (٢١٩). لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام نظراً لشواهده الكثيرة، منها:

١ _ حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢/ ٣٢٦، ٣٥٨) نحوه، و قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٢٠): رجاله رجال الصحيح غير كامل بن العلاء، وهو ثقة.

٢ _ حديث أنس ﷺ عند ابن حبان في صحيحه (رقم ٦٧٢١) مثله مطولاً.

٣ _ حديث عمر بن الخطاب ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٥/ ٦٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٢٥): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، ورجال أحدهما ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرخه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عمرو بن أبي عمرو مع أنه مروي من عدة من الصحابة بأسانيد صحيحة، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الرابع والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في ثقيف كذاب ومُبير)

٢٢٢٠ – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُصْمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ، وَمُبِيرٌ». قالَ أبو عِيْسى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضيَ اللهُ عَنْهُمَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ وَاقِدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ، وَشَرِيكٌ يَقُولُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُصْمٍ، وَإِسْرَائِيلُ يَقُولُ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عِصْمَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك»، وكذا فيما نقله المزي في الأخراف (٧٢٨٣).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه أحمد (٢/ ٢٦، ٨٧، ٩١، ٩٢) بأسانيد من خريق شريك به.

والحديث في إسناده شريك بن عبد الله القاضي، وعبد الله بن عُصْم.

أما شريك؛ فوثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني وغير واحد: ليس بالقوي، وقال ابن المبارك: هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري، وقال أبو حاتم: لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وأما عبد الله بن عُصْم؛ فقال إسرائيل: عِصمة، وقال شريك: عُصم، وقال أحمد والطبراني: القول ما قال شريك، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ كثيراً، وذكره في الضعفاء، وقال: منكر الحديث جداً على قلة روايته، يحدث عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم؛ حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة، أو موضوعة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ، أفرط ابن حبان فيه، وتناقض.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له:

١ - حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عند مسلم (فضائل الصحابة/ ذكر كذاب ثقيف ومبيرها، ٢٥٤٥) مطولاً بقصة قتل عبد الله بن الزبير ﷺ، وفيه: «إن في ثقيفٍ كذاباً ومبيراً، أما الكذاب؛ فرأيناه، وأما المبير؛ فلا إخالك إلا إياه» الحديث.

٢ - وحديث سلامة بنت أبجر رضي الله عنها عند الطبراني في الكبير (٢٤/ رقم ٧٨٢) مرفوعاً بلفظ: «في ثقيف كذاب ومبير». وقال الهيثمي في المجمع (٣٣٤/٧): فيه نسوة مساتير.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

وأما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند ابن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به شريك القاضي، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الخامس والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في الخلفاء)

٢٢٢٤ _ حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ

أَوْسٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ تَحْتَ مِنْبَرِ ابْنِ عَامِرٍ؛ وَهُوَ يَخْطُبُ، وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رِقَاقٌ، فَقَالَ أَبُو بِلاَلٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ ﷺ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ اللهُ». قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٦٧٤).

انفرد به الترمذي من بين الستة، وأخرجه الطيالسي (١٢١/٤، رقم ٨٨٧)، والبخاري في التأريخ (٣٦٧/٣)، والبزار (١٢١/٩، رقم ٣٦٧٠)، والبيهقي في السنن (١٦٣/٨، ١٦٤)، وفي الشعب (٦/ رقم ٧٣٧٣)، وأحمد (٤٢/٥) من طريق حميد بن مهران به. وزاد البيهقي في الشعب: «السلطان ظل الله في الأرض».

والحديث في إسناده: سعد بن أوس، قال ابن معين: بصري، ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أغاليط.

وزياد بن كُسيب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما له من شواهد، منها: حديث حذيفة ﷺ عند البزار (٧/ رقم ٢٨٤٨) مرفوعاً: «ما من قوم مشوا إلى سلطان الله ليذلوه إلا أذلهم الله قبل يوم القيامة». قال الهيثمي في المجمع (٢١٦/٥): رجاله رجال الصحيح، خلا كثير بن أبي كثير التيمي، وهو ثقة.

ومنها: حديث جابر بن عبد الله ﷺ عند الطبراني في الأوسط (١٠٥/٥، رقم ٦٧٣٦) مرفوعاً: «إن من إكرام جلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، والإمام العادل، وحامل القرآن، لا يغلو فيه ولا يجفو عنه. قال الهيثمي في المجمع (٢١٥/٥): فيه عبد الرحمن ابن سليمان بن أبي الجون، وثقه ابن حبان، ودحيم، وضعفه أبو داود وغيره، وبقية رجاله ثقات. وغير ذلك من الأحاديث الدالة على وجوب إكرام السلطان، وطاعتهم، انظر: المجمع (٢١٥/٥ _ ٢٢٥).

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي بكرة ﷺ إلا من طريق سعد بن أوس، عن زياد بن كسيب العدوي، تفرد به حميد بن مهران، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث السادس والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في المهدي)

٢٢٢٦ _ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَشْرَجُ بْنُ نُبَاتَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، قَالَ حَدَّثَنِي سَفِينَةُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْخِلافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ مُلْكٌ بَعْدَ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلافَةَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: وَخِلافَةَ عُمَرَ ﷺ، وَخِلافَةَ عُثْمَانَ ﷺ ثُمَّ قَالَ لِي: أَمْسِكْ خِلافَةَ عَلِيٍّ ﷺ، قَالَ: فَوَجَدْنَاهَا ثَلاثِينَ سَنَةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلافَةَ فِيهِمْ، قَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ.

قَالَ أَبوعِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما، قَالا: لَمْ يَعْهَدِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخِلافَةِ شَيْئًا.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، وَلا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جمهان»، و كذا المزي فيما نقله في الأطراف (٤٤٨٠)، والمنذري في المختصر (٤/٢٧١).

أخرجه أبوداود (السنة/ باب في الخلفاء)، و الحاكم (٣/١٤٥) من طريق عبد الوارث بن سعيد. و النسائي في الكبرى (المناقب/ باب أبي بكر، و عمر، وعثمان و علي ﷺ ٥/ ٤٦) من طريق العوام. و أحمد (٥/ ٢٢٠)، و الحاكم (٣/٧١) من طريق حماد بن سلمة. و أحمد (٥/ ٢٢١) من طريق حشرج بن نباتة العبسي. و البزار (٩/ ٢٨٠) من طريق يحيى بن طلحة. كلهم عن سعيد بن جُمهان، عن سفينة ﷺ به.

و الحديث رجاله ثقات، ما عدا حشرَج بن نَباتة، وسعيد بن جمهان.

أما حشرَج؛ فقال الحافظ في التقريب؛ صدوق يهِم، و قال الذهبي في الكاشف: وثقه أحمد، و جماعة، و قال أبوحاتم: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، و ليس به بأس. اهـ قلنا: لم ينفرد هنا، بل توبِع من غير واحد، كما سبق في التخريج.

و أما سعيد بن جُمْهان؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أفراد، و قال الذهبي في الكاشف: صدوق، وسط، قال أبو حاتم: لا يُحتَج به. اهـ و هو متفرد بهذا الحديث كما صرح به المصنف.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمتابعات _ سبق ذكرها _، وشواهد، منها:

١ _ حديث معاذ بن جبل ﷺ عند الطبراني في الأوسط (البحرين ٢/٣٩٥) بلفظ: «ثلاثون نبوة وملك، وثلاثون ملك وجبروت، وما وراء ذلك لا خير فيه». قال الهيثمي في المجمع (٥/ ١٩٠): و فيه مطر بن العلاء الرملي، ولم أعرفه، و بقية رجاله ثقات.

٢ _ حديث أبي بكرة ﷺ عند أحمد (٥/ ٤٤، ٥٠)، و الطيالسي (رقم ٨٦٦) مطولاً، وفيه: «خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء».

٣ _ حديث ابن عباس ﷺ عند الطبراني كما في المجمع (٥/ ١٩٠) بلفظ: «أول هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكاً و رحمة، ثم يكون إمارة و رحمة، ثم يتكادمون عليها تكادم الحمير» الحديث. قال الهيثمي: رجاله ثقات.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، و شرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند سفينة ﷺ إلا منخريق سعيد بن جُمهان عنه، فالحديث غريب إسناداً، لامتناً.

الحديث السابع والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب بلا ترجمة، رقم ٥٠)

٢٢٢٨ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، عَنْ عَبْدِ

الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ؛ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْمَوَالِي يُقَالُ لَهُ جَهْجَاهُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٤٢٦٧).

أخرجه مسلم (الفتن/ لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل إلخ، ٢٩١١) من طريق محمد بن بشار. وأحمد (٣٢٩/٢) كلاهما عن أبي بكر الحنفي به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا عبد الحميد بن جعفر، قال أحمد: ثقة، ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان سفيان يضعفه من أجل القدر، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في الضعفاء: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في التقريب: صدوق، رُمي بالقدر، ربما وهِم.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، وحسنه الترمذي لما يشهد له من حديث علباء السلمي عند الطبراني في الكبير (١٥٧/١٨) مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى يملك الناس رجل من الموالي يقال له جهجاه». وقال الهيثمي في المجمع (٢٤٦/٥): وفيه من لم أعرفه.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرطه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى من مسند أبي هريرة ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو بكر الحنفي، والمتن مروي من غير هذا الإسناد، فالحديث غريب إسناداً، لا متناً.

الحديث الثامن والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في الدجال)

٢٢٣٤ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ

خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُرَاقَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ بَعْدَ نُوحٍ إِلاَّ قَدْ أَنْذَرَ الدَّجَّالَ قَوْمَهُ، وَإِنِّي أُنْذِرُكُمُوهُ»، فَوَصَفَهُ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ سَيُدْرِكُهُ بَعْضُ مَنْ رَآنِي، أَوْ سَمِعَ كَلامِي»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! فَكَيْفَ قُلُوبُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «مِثْلُهَا» يَعْنِي الْيَوْمَ، أَوْ «خَيْرٌ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ، لوَعَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ﷺ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٥٠٤٦).

أخرجه أبو داود (السنة/ باب في الدجال، ٤٧٥٦)، وابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٤٦٥)، وابن حبان (٦٧٤٠/٨)، والحاكم (٥٤٢/٤، ٥٤٥)، وأحمد (١٩٥/١) بأسانيدهم من طريق حماد بن سلمة. وأحمد (١٩٥/١) من طريق شعبة. كلاهما عن خالد الحذاء به.

والحديث رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن عبد الله بن سراقة الأزدي لم يوثقه غير العجلي، وقال البخاري: لم يُعرف له سماع من أبي عبيدة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، واكتفى ابن حجر في التقريب بنقل توثيق العجلي، ونقل نفي سماعه عن أبي عبيدة من البخاري.

لذلك نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، ولكن حسنه الترمذي لما يشهد لبعضه عدة أحاديث، منها:

١ _ حديث ابن عمر ﷺ عند البخاري (الفتن/ رقم ٧١٢٨)، وأبي داود (السنة/ باب في الدجال، ٤٧٥٧) مرفوعاً: «إني لأنذركموه، وما من نبي إلا قد أنذر قومه، لقد أنذره نوح قومه، ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه: تعلمون أنه أعور، وإن الله

ليس بأعور».

٢ _ وحديث جابر بن عبد الله ﷺ عند ابن أبي شيبة (٧/ رقم ٣٧٤٤٤) مرفوعاً: «أنا أختم ألف نبي أو أكثر، وإنه ليس من نبي بعث إلى قوم إلا ينذر قومه الدجال، وإنه قد بُيِّن ما لم يبين لأحد، وإنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن قوله «لعله سيدركه بعض من رآني، أو سمع كلامي إلخ» لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد بن الحذاء، قال البزار (٤/١٠٨): وهذا الكلام لا نعلم له إسناداً عن أبي عبيدة ﷺ إلا هذا الإسناد. اهـ. فالحديث غريب ببعض المتن.

الحديث التاسع والثمانون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء من أين يخرج الدجال)

٢٢٣٧ _ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالا: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُبَيْعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «الدَّجَّالُ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا خُرَاسَانُ، يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ رضي الله عنهما، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَوْذَبٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، وَلا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي التَّيَّاحِ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله «حسن غريب إلخ»، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦٦١٤).

أخرجه ابن ماجه (الفتن/ فتنة الدجال إلخ، ٤٠٧٢)، والبزار (١/١١٣، رقم ٤٨)، وأبو يعلى (١/٣٨، رقم ٣٣)، وأحمد (١/٤، ٧) بأسانيدهم من طريق روح بن عبادة به.

وأخرجه البزار (١/ رقم ٤٦، ٤٧) من طريق محمد بن كثير المصيصي، وأبي

إسحاق الفزاري. وأبو يعلى (١/ رقم ٣٤، ٣٥) من خريق أبي إسحاق الفزاري. كلاهما عن عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح به.

والحديث رجاله ثقات؛ إلا أن سعيد بن أبي عروبة وإن كان ثقةً حافظاً؛ ولكنه كثير التدليس، واختلط، والراوي عنه هنا روح بن عبادة، وقد تفرد به عنه، وهو ممن سمعوا منه في زمن اختلاطه، لذلك صار إسناد الحديث ضعيفاً.

بالإضافة إلى ما يخشى من قِبل تدليسه أيضاً، قال الدارقطني في العلل (١/٢٧٦): رواه سعيد بن أبي عروبة عن أبي التياح، تفرد به روح بن عبادة عن سعيد، ويقال: إن سعيد بن أبي عروبة إنما سمعه من عبد الله بن شوذب، عن أبي التياح، ودلسه عنه، وأسقط اسمه من الإسناد. اهـ.

ولكن حسنه الترمذي بناءً على شواهده التي أشار إليها في الباب، منها: حديث أبي هريرة ﷺ عند الحاكم في المستدرك (٤/٥٧٣، رقم ٨٦٠٩) من خريق الشعبي، عن ابن أبي هريرة، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «يخرج الدجال من هاهنا، أو هاهنا، أو من هاهنا، بل يخرج هاهنا، يعني المشرق». وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأخرج الشيخان البخاري (الجهاد/ قتال الترك، وقتال الذين ينتعلون الشعر، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩)، ومسلم (٢٩١٢) من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً كأن وجوههم المجان المطرقة».

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأنه لا يُروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو التياح، فالحديث غريب سنداً لا متناً.

الحديث التسعون بعد المائتين

(الفتن/ باب ما جاء في علامات خروج الدجال)

٢٢٣٨ _ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُطَيْبٍ

السَّكُونِيِّ، عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ صَاحِبِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَلْحَمَةُ الْعُظْمَى، وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَخُرُوجُ الدَّجَّالِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ، وَعَبْدِ اللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [غَرِيبٌ]، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسختنا الهندية، و التحفة: «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، و في نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة: «حسن غريب، لا نعرفه إلخ» بينما نقل المزي في الأطراف (١١٣٢٨): «غريب لا نعرفه إلخ» فقط.

أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٤) من طريق المغيرة ، و أبي اليمان. و أبو داود (الملاحم/ تواتر الملاحم) من طريق عيسى بن يونس. و ابن ماجه (الفتن/ الملاحم) من طريق الوليد بن مسلم، و إسماعيل بن عياش. خمستهم عن أبي بكر بن أبي مريم به.

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٤٥)، و أبو داود في الموضع المذكور من طريق مكحول، عن جبير بن نفير، عن مالك بن يُخامِر، عن معاذ ﷺ نحوه، وليس فيه «سبعة أشهر».

و أخرجه ابن أبي شيبة (٤٥٨/٧، رقم ٣٧٢٠٨) عن مكحول مرسلاً مثله.

و الحديث في إسناده خمسة تكلم العلماء فيهم: الحكم بن المبارك، و الوليد بن مسلم، و أبي بكر بن أبي مريم، و الوليد بن سفيان، و يزيد بن قُطيب السَّكوني.

أما الحكَم بن المبارَك؛ فقال الحافظ في التقريب: صدوق، ربما وهِم، و نقل الذهبي في الميزان توثيقه عن ابن حبان، و ابن منده، و نقل عن ابن عدي: أنه ممن يسرق الحديث.

و أما الوليد بن مسلم؛ فهو و إن كان ثقة، لكنه مدلس، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبَل أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

و أما أبو بكر بن أبي مريم؛ فقال الحافظ في التقريب: ضعيف، و كان قد سُرِق بيته، فاختلط، و قال الذهبي في الكاشف: ضعَّفوه، له علم، و ديانة، و قال في التذهيب: هو ممن يكتب حديثه على لين فيه.

وأما الوليد بن سفيان؛ فقال الحافظ في التقريب: شامي، مجهول، و قال الذهبي في الميزان: لا يدرى من هو؟. و ذكره ابن حبان في الثقات.

وأما يزيد بن قطيب السكوني؛ فقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقال في الفتح (ح ٢٩٩٦)، وكذا الذهبي في الكاشف: ثقة.

فلأجل هؤلاء نزل إسناد الحديث عن درجة الصحة، و حسنه الإمام لمجيئه عن معاذ من غير هذا الوجه إلا قوله «سبعة أشهر»، و لما له من شواهد، منها:

١ _ حديث عبد الله بن بُسر ﷺ عند أبي داود (الفتن/ تواتر الملاحم)، وابن ماجه (الفتن/ الملاحم) بلفظ: «بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين، ويخرج المسيح الدجال في السابعة» قال أبو داود: هذا أصح من حديث عيسى (يعني: من حديث معاذ الذي نحن بصدده).

وأما الأحاديث المشار إليها في الباب؛ فإنما تعرض لعلامات خروج الدجال فقط، لا توافق لمعظم معنى حديثنا هذا، فلا نتشاغل بإخراجها.

فتحسين أبي عيسى واقع موقعه، وشرحه فيه موجود.

أما الغرابة؛ فلأن قوله «سبعة أشهر» لا يُروى إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو بكر بن أبي مريم، فالحديث غريب ببعض المتن.